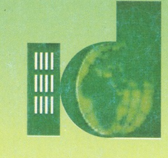
معهد التخطيط القومى



المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغرب اسيا

ورشة عمل

دور القطاع الخاص
فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية
فى الوطن العربى

القاهرة ٧ - ٨ ديسمبر ٢٠٠٣

تحرير

أ.د. على عبد العزيز سليمان   أ.د. محمود عبد الحى صلاح

معهد التخطيط القومى
القاهرة ٢٠٠٤



معهد التخطيط القومى



المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغرب اسيا

ورشة عمل

دور القطاع الخاص
فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية
فى الوطن العربى

القاهرة ٧ــ٨ ديسمبر ٢٠٠٣

تحرير

أ.د. على عبد العزيز سليمان — أ.د. محمود عبد الحى صلاح

معهد التخطيط القومى

القاهرة ٢٠٠٤

تقـديم

يجد القارئ ، بين دفتي هذا الكتاب ، الأعمال الكاملة لورشة العمل" دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي" والتي عقدت في القاهرة (٧-٨ ديسمبر ٢٠٠٣) بمبادرة من " المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص " ضمن جهودها المتعددة لتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الشاملة بأرجاء العالم الإسلامي . وقد شارك في تنفيذ هذه المبادرة كل من معهد التخطيط القومي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا باعتبارهما مؤسستين رائدتين في مجال دراسات وبحوث التنمية بكل أبعادها.

ولقد تشرفت هذه الورشة برعاية الاستاذ الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التخطيط ورئيس مجلس ادارة معهد التخطيط القومي ، وشارك في افتتاحها بكلمة شاملة لتوجهات الحكومة في مجال تنمية القطاع الخاص والمقترحات التشريعية الجديدة الكفيلة بتشجيع و زيادة الشفافية و المنافسة في الاسواق .

كذلك ساهم في الورشة مجموعة من الخبراء والاقتصاديين ورجال الاعمال من عدد من الدول العربية شملت مصر والسودان ولبنان و تونس و الجزائر ، فلهم منا جزيل الشكر .

وانه لمن دواعي سروري ان تولى معهد التخطيط القومي تنظيم و ادارة هذه الورشة ، وكذلك إعداد هذا الكتاب الذي يلخص اعمالها للنشر . وجاء العمل في صورته النهائية نموذجاً يحتذى به للتعاون بين المؤسسات الثلاث التي شاركت في هذا العمل . وانني على ثقة ان تكرار مثل هذه المبادرة بين الاجهزة العلمية و التخطيطية وجهات التمويل الدولية لهو كفيل بتحقيق اهداف التنمية في بلادنا العربية و الاسلامية .

واود بهذه المناسبة ان اتقدم بشكر خاص للدكتور على عبد العزيز سليمان الذي اولى هذا العمل اهتمامه وساهم بالرغم من مشاغله في تحرير الاوراق و مداولات الورشة واعدادها للنشر .

كذلك فقد ساهم بورقة افتتاحية عبرت عن رؤيته لمجريات الندوة و افكاره بخصوص مستقبل القطاع الخاص العربي.

والله نسأل أن يوفقنا جميعاً إلى كل ما هو نافع من العلم ، وأن نعمل به ونعلمه للأجيال المتلاحقة لصالح أمتنا الإسلامية بكل دولها ومواطنيها،،،

أ.د. محمود عبد الحي صلاح

مدير معهد التخطيط القومي

دور ومستقبل القطاع الخاص في الوطن العربي

د. علي سليمان

أسهمت ورشة العمل التي نظمت بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة في أوائل شهر ديسمبر من هذا العام (٧-٨ ديسمبر ٢٠٠٤) في تسليط الضوء على أداء ومستقبل القطاع الخاص في الدول العربية بصورة شاملة. وبالرغم من أن بعض الأوراق التي طرحت في ورشة العمل[1] كانت متفائلة بدور ومستقبل القطاع الخاص العربي ، إلا أن بعض المشاركين في الورشة تعرضوا بالنقد للأداء أصحاب الأعمال وأعربوا عن عدم ثقتهم في إسهاماتهم المستقبلية في تنمية وتطوير بلدانهم.

لقد كان النقد القاسي لمبادرات القطاع الخاص الذي تم طرحه خلال هذه الندوة، التي تم تنظيمها بكفاءة بالتعاون بين معهد التخطيط القومي والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، مدعاة للقلق لا يتماشى والروح السائدة حالياً في المنطقة العربية نحو إعطاء مزيد من الريادة لآليات السوق . فضلا عن تشكيك هذا النقد في مقدرة ومصداقية القطاع الخاص بالرغم من مرور ثلاثين عاماً على بدء سياسة الباب المفتوح التى قادها الرئيس السابق أنور السادات والتي حذت حذوها أقطار اشتراكية عربية أخرى. هذا بالإضافة إلى زيادة حماس الأنظمة الاقتصادية للحرية الاقتصادية فى كافة ارجاء العالم باستثناءات لا تكاد تذكر عقب تفكك الاتحاد السوفيتي في ١٩٨٩.

وإذ نؤكد في البداية قناعتنا بأن النقاش الذي يدور الآن حول دور القطاع الخاص في المنطقة العربية يعتبر ظاهرة صحية، فمن اللازم الإشارة إلى أن معظم الانتقادات التي وجهت له نشأت نتيجة اخفاقات أصحاب بعض رؤوس الأموال المحلية وتأثير وسائل الإعلام في ذلك، وأيضاً نتيجة القراءة المشوهة للتاريخ. وفي الصحافة المصرية مثلاً، تجد مساحات شبه يومية تتعقب أخبار رجال الأعمال بازدراء وسخرية وتصورهم كمجرد آلات لصنع الملايين لا أخلاق لهم، بعضهم مرتبطون بعمليات التهريب والتهرب الضريبي ويتصفون بالجشع والأنانية. وحسب وسائل الإعلام المحلية فإن رجال الصناعة الذين يتصفون بالنزاهة ويعملون بجد ومصداقية أصبحوا في الوقت الحاضر حالات استثنائية[2].

لقد جاءت هذه القراءات مجافية لواقع الحال، حيث أن القطاع الخاص أسهم في توفير معظم فرص العمل الموجودة في السوق، بالإضافة إلى أن مبادرات القطاع الخاص تاريخياً كانت هي المسئولة عن قيام الصناعة المصرية الحديثة بما في ذلك مصانع بنك مصر للغزل والنسيج، وصناعات الأسمدة التي أنشأها عبود باشا في الثلاثينيات من القرن الماضي، وصناعة الأسمنت التي بدأت في عام ١٩٠٨، وكذلك صناعات الصلب (الدلتا للصلب) التي بدأت بمجهودات مصرية سورية في عام ١٩٤٧م.

وفي سنوات ما بعد ثورة ١٩٥٢م، تطورت علاقة شراكة قوية بين السلطة الجديدة ومجتمع الأعمال، وأثمر التعاون بينهما عن تأسيس بعض أكثر المشروعات طموحاً في تاريخ الصناعات المصرية الحديثة، بما في ذلك

---

[1] الاراء الواردة في هذه المقدمة خاصة بالكاتب و لا تعبر بالضرورة عن المؤسسة التي يمثلها كما لا تعبر بالضرورة عن اراء معهد التخطيط القومي و لا الاسكوا.

[2] أنظر على سبيل المثال: د. علي سليمان، رواد الصناعة، دراسة في المنظم المصري، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١

مجمع حلوان للحديد والصلب، ومشروع كيما في أسوان. وراكتا للصناعات الورقية في الإسكندرية، بالإضافة إلى التوسع في عدد كبير من المشروعات الصناعية الأخرى . ولكن زواج المصلحة هذا بين رؤوس الأموال المحلية والثورة الجديدة ما لبث أن انهار بنهاية الخمسينيات عندما أراد الرئيس جمال عبد الناصر تعزيز سلطته، خصوصاً بعد المواجهات مع الغرب وفشل مشروع وحدته مع سوريا. وسعى مروجو الأيديولوجيات الاشتراكية التي اتبعت في ١٩٦١ إلى تجريد طبقة أصحاب الأعمال من إنجازاتهم السابقة، وهكذا نشأت طبقة جديدة من رجال الأعمال الانتهازيين الذين عملوا بهمة في ظل القطاع العام المهيمن واستغلوا ثغرات القانون وغياب المسئولين في بعض قطاعات الدولة . وأصبح من الصعب فيما بعد أن تزول هذه النظرة التقليدية لنشاط رجال الصناعة والأعمال.

وفي بداية الثمانينيات برزت للنقاش مرة أخرى وجهات النظر المناهضة لدور قطاع الأعمال الخاص عندما طفا إلى السطح أول رد فعل ضد سياسة الباب المفتوح، ثم ما لبثت الخواطر ضد القطاع الخاص أن هدأت لفترة قصيرة بعد ذلك.

أما خلال النصف الثاني من التسعينيات، فقد أسهم النمو الكبير للاقتصاد المصري والالتزام الشديد بعملية الخصخصة والأداء المتميز لسوق الأسهم في تحرير شهادة بصحة الاقتصاد الوطني الذي قاده القطاع الخاص. وفي المقابل فإن الانكماش الاقتصادي الذي حدث في عام ١٩٩٨م وانهيار سوق الأسهم والشائعات التي ارتبطت بالقطاع المصرفي أدت كلها إلى تشويه صورة الاقتصاد الحر.

وبالرغم من أن معالي الدكتور عثمان محمد عثمان ، وزير التخطيط، أشار في ملاحظاته في افتتاح هذه الندوة إلى التزام الدولة بتحرير الاقتصاد الوطني وإعطاء دور متزايد للقطاع الخاص، وإلى أنه لا رجعة إلى تحكم الدولة في النظام الاقتصادي، إلا أن عدد كبير نسبياً من الحاضرين كانت لهم آراء أخرى . لقد تمثلت الانتقادات الرئيسية التي وجهت للقطاع الخاص في البلدان العربية فى فشل هذا القطاع في إنجاز الأهداف المتوقعة منه من حيث تحقيق معدلات النمو والتصدير وتوفير فرص العمل المناسبة، كما اشتكى آخرون من أن الشركات العربية تتبع أنماطاً تقليدية في الإنتاج ولا تنفق إلا القليل جداً على البحوث والتطوير، وأنها تجتهد كثيراً للحصول على تراخيص عالمية لإنتاج أصناف تجارية في الداخل بدلا من الاتجاه لابتكار تقنيات ذاتية خاصة بها. وما زال البعض يعتقد أن الشركات الخاصة ما تزال تأكل من أيدي الدولة حيث تحظى بمشروعات مدعومة أو تعمل في ظل أسوار جمركية عالية.

ومن المناسب أن نسجل هنا أن مجتمع الأعمال لم يُمثل في حقيقة الأمر التمثيل المناسب في ندوة معهد التخطيط، حيث إن عدداً كبيراً من المدعوين من غرف التجارة وبعض جمعيات الأعمال الأخرى لم يحضروا هذه الفعاليات، وقد يكون هذا الغياب نفسه جزءاً من المشكلة التي نتحدث عنها. ويمكن القول إن قيادة طبقة رجال الأعمال الجديدة ربما لا تشعر بالحاجة إلى تقديم قضيتها وذلك شعور خاطئ حيث يتعين عليهم الاستجابة بكثافة للمشاركة فى مثل هذه المحافل العلمية كجزء من عملية تعميق ثقافة القطاع الخاص و آليات السوق . وفي الواقع فقد أشار الدكتور جورج قرم من الجامعة اليسوعية في بيروت إلى أن أصحاب الأعمال الخاصة يميلون في الغالب إلى إقامة علاقات مع مسئولين حكوميين أو تجدهم يتطلعون إلى مناصب حكومية هامة أو مقاعد في البرلمانات بهدف إكساب أعمالهم النجاح، وذلك بدلاً من إقامة تحالفات فيما بينهم كمجموعة واحدة.

وبنفس القدر، فإنه ليس من العدل أن نقول ببساطة بأن القطاع الخاص لا يؤدي الدور المرجو منه، فقد كانت هناك ظروف استثنائية أخرى أثرت في أداء القطاعين العام والخاص على حد سواء. ويجب أن لا ننسى أن المنطقة العربية كانت من أكثر مناطق العالم تقلباً ليس فقط بسبب الحروب أو الاضطرابات المدنية أو ظروف المقاطعة الدولية، ولكن أيضاً بسبب تذبذب السياسات الاقتصادية. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فقد تم إنجاز الكثير، فالزائر لمدينة حلب السورية مثلاً يصاب بدهشة كبيرة للجودة العالية والتقدم الكبير لصناعة الملبوسات والغزل والنسيج. بل إن الشركات السورية حققت صادرات كبيرة، بالإضافة إلى تغطية احتياجات السوق المحلية. ويعد نجاح هذه المدينة الصناعية في الصمود في ظل نظام اقتصادي اشتراكي كبت المبادرات الفردية على مدى أكثر من ثلاثين عاما معجزة حقيقية. وفي مصر، كانت رؤوس الأموال الخاصة وراء الانطلاقة الكبيرة لقطاع السياحة خلال عقد التسعينيات، وتحمل هذا القطاع وحده أعباء النزاع في منطقة الشرق الأوسط والمخاوف الدولية المتزايدة من الارهاب.

وقبل أن نلقي اللوم بالكامل على القطاع الخاص ،.من الواجب أن نقر أن الإطار القانوني والمالي والإداري اللازم لنجاحه لم يكتمل بعد، ومع وجود قوانين لتشجيع الاستثمار في معظم الدول العربية فإن هيمنة القطاع العام أو سيطرة الدولة على مصادر التمويل الكبرى تجعل القطاع العام مسيرا بدلاً من كونه مبادراً. وتعتبر ندرة التمويلات طويلة الأجل عائقا آخر أمام الاستثمارات الخاصة، إذ تفضل العديد من البنوك العربية تقديم تمويلات استهلاكية قصيرة الأجل بدلاً من تقديم القروض الصناعية، وهذا ينطبق أيضا على بنوك منطقة الخليج العربي الغنية بالسيولة . ونجد أن على رجال الصناعة العرب أن يسعوا أحياناً بمجهوداتهم الخاصة للحصول على تمويلات أجنبية معرضين أنفسهم بذلك لمخاطر كبيرة متعلقة بأسعار صرف العملات الأجنبية وذلك نظراً لعدم توفر موارد كافية لدى البنوك المحلية.

ومن بين الموضوعات الشيقة التي نوقشت في هذه الندوة، التساؤل عما إذا كانت رؤوس الأموال الخاصة قادرة على قيادة عملية نمو الأنظمة الاقتصادية العربية. وكان بعض الحضور أيضا يشكك في ذلك. ويعتقد أحد الأساتذة الاجلاء من منتدى العالم الثالث ، أن القطاع الخاص ظل يلعب دوراً رئيسياً ظل في استثمارات القطاع العام، وأشار إلى ملاحظة أنه كلما كان حجم استثمارات القطاع العام كبيراً كلما زادت الشركات الخاصة من استثماراتها، والعكس صحيح. وعلى الرغم من ذلك فقد أهمل هذا الأستاذ الفاضل ملاحظة أن استثمارات القطاعين الخاص والعام على حد سواء قد تأثرت بنفس العوامل الخارجية، كما أن قلة الاعتمادات المصرفية وندرة العملات الأجنبية أثرت أيضاً على القطاعين (العام والخاص) بنفس الدرجة، وهذا ما دفعهما إلى اتباع سياسات متشابهة.

إن مناقشة الدور المستقبلي للقطاع الخاص العربي ومدى إسهامه في التنمية يجب أن لا تترك فقط للأكاديميين، وإنما يجب أن تتضمن أيضاً رجال الأعمال وأصحاب القرار. ومن الواجب دعم البحوث، وخاصة تلك الهادفة إلى تحديد الخلل والإجابة على السؤال المطروح عن سبب عدم تحقق وعود مبادرات القطاع الخاص ! ، بمعنى آخر، ما الذي يجب فعله لإخراج الاستثمارات الخاصة من حالة الركود التي تعيشها؟. لقد قالت عدة أوراق قدمت في هذه الندوة بأن الحكومات قد قامت بكل ما هو ضروري في هذا الصدد. وتساءل البعض، ألم تقم الحكومات بإصدار القوانين المشجعة لإعادة الاستثمار؟ وألقى البعض الآخر باللوم كلياً على أصحاب العمل الذين يهتمون فقط بالربح السهل السريع واحتكار الدخل. ومن وجهة نظري، فإن نشر القوانين المشجعة للاستثمار يعد

فقط البداية، وأن منح الاعفاءات الضريبية المؤقتة لا يؤثر كثيراً في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث إن معظم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة تذهب إلى الدول النامية التي لا تنتشر فيها كثيراً مثل هذه الإعفاءات . إذن ما هي الحلقة المفقودة ؟!

سوف أقترح هنا أربعة عناصر علاجية يمكن أن تساعد في تحفيز استثمارات القطاع الخاص:

أولاً: الاهتمام المتكافئ بالصناعات الصغيرة والمتوسطة. فقد كانت الصناعات الصغيرة، وهي المسئولة عن توفير ما يقرب من ٩٠% من فرص العمل في القطاع الصناعي في الدول العربية، محرومة حتى وقت قريب من معظم الإعفاءات الضريبية المؤقتة والامتيازات الأخرى.

ثانياً: إعادة هيكلة البيروقراطية الحكومية المتعاملة مع القطاع الخاص وضمان حسن توجيهها وشفافيتها في الإدارة، ذلك أن إصدار القوانين المشجعة للقطاع الخاص وحده لا يكفي إن كانت هذه القوانين ستطبق بواسطة بيروقراطيين متزمتين وفاسدين. أضف إلى ذلك أهمية إنشاء محاكم عادلة وسريعة للحفاظ على قطاع أعمال جيد، حيث أظهرت إحدى الدراسات التي مولها البنك الدولي عن قطاع الأعمال المصري أن الاجراءات القانونية البطيئة والعالية التكلفة تجعل من عملية التقاضي إحدى مخاوف المستثمرين الأساسية[٣].

ثالثاً: إن عملية تنمية القطاع الخاص تتطلب إعطاء مزيد من الحرية لهذا القطاع، وهذا ما أثبتته التجربة الفريدة لدول جنوب شرق آسيا . ويبدو أن عناصر نجاح الأعمال في معظم البلدان العربية تعتمد على التقرب من السلطة ليس فقط من أجل الحماية ولكن أيضاً من أجل الحصول على المعلومات والتراخيص بالنسبة للفرص الجديدة . وفي حالات أخرى ، نجد أن احتكارات القطاع الخاص ورثت احتكارات للقطاع العام في الصناعات الأساسية كما في قطاعي الاتصالات وصناعة الأسمنت ، ولكن حان الوقت الآن لكسر هذه الاحتكارات . وقد اتخذت بعض البلدان العربية مثل الأردن والمغرب وتونس خطوات إيجابية في هذا الاتجاه. ومن الجيد أن نسمع بأن البرلمان المصري سيناقش مثل هذا القانون خلال دورته الحالية.

رابعاً: إن نجاح القطاع الخاص يتطلب وجود ثقافة قومية تسهم في ترقية الصناعة وترفع من قدر الابتكارات القيمة. كما أننا نحتاج إلى إحداث تغييرات جذرية في نظم التعليم وكذلك في التناول الإعلامي للأعمال المخلصة والنزيهة، فالمراقب لتطور الإعلام العربي خلال السنوات القليلة الأخيرة يصاب بالدهشة لانتشار الشائعات والتحزب ، وكثرة المسابقات بصورة منتظمة في كافة وسائل الإعلام مما يعمق التواكل والاعتماد على " ضربات الحظ " ويفت فى عضد العمل الجاد البناء و المبادرات الفردية التى لا غنى عنها لتحقيق التنمية والتقدم .

إنني على ثقة بأن القطاع الخاص العربي تتوفر له كل المتطلبات اللازمة ليلعب الدور المتوقع منه في إطار التعاون المشترك بينه وبين القطاع العام، فالمشاكل التي تواجه العالم العربي اليوم من الضخامة بمكان بحيث لا يستطيع أحد الطرفين تحمل عبء إنجاز التنمية القومية بمعزل عن الآخر.

وأخيراً ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأزجي الشكر ثانية إلى معهد التخطيط القومي بقيادة الصديقين معالي الأستاذ الدكتور عثمان محمد عثمان، والأستاذ الدكتور محمود عبد الحي لما قدماه من مساعدات لتنظيم هذه الندوة الهامة، والتي تعد بحق مثالاً ممتازاً للشراكة المثمرة بين القطاعين العام والخاص.

[٣] د. علي سليمان، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في مصر، مركز دراسات الدول النامية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م

ورشة عمل

دور القطاع الخاص
فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية
فى الوطن العربى

القاهرة ٧ــ٨ ديسمبر ٢٠٠٣

الجلسة الافتتاحية

- كلمة أ.د. عبد القادر دياب

مدير مركز دراسات الاستثمار وتقييم المشروعات بمعهد التخطيط القومى ومنسق الورشة

- كلمة أ.د. محمود عبد الحى صلاح

مدير معهد التخطيط القومى

- كلمة أ.د. على سليمان

المدير التنفيذى والمدير العام المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص

- كلمة أ.د. انطوان منصور

ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

- كلمة أ.د. عثمان محمد عثمان

وزير التخطيط ورئيس مجلس ادارة معهد التخطيط القومى

كلمة أ.د. عبد القادر دياب مدير مركز دراسات الاستثمار وتقييم المشروعات بمعهد التخطيط القومى ومنسق الورشة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالى وزير التخطيط ورئيس مجلس ادارة المعهد أ.د. عثمان محمد عثمان

أ.د.أنطوان منصور	ممثل الأسكوا
أ.د. على سليمان	المدير التنفيذى للمؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص بجدة
أ.د.جورج كورم	وزير المالية الأسبق بالجمهورية اللبنانية

السادة الضيوف والزملاء.

بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن أسرة معهد التخطيط القومى ، نرحب بحضراتكم فى رحاب المعهد ، كما نتوجه بالشكر لسيادتكم لقبولكم الدعوة وحضوركم للمشاركة فى أعمال هذه الورشة ، كما نقدم الشكر والتقدير الخاص لكل من أ.د.عثمان محمد عثمان وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة المعهد على رعايته لأعمال هذه الورشة ، والشكر والتقدير الخاص للمؤسسة الاسلامية بجدة ممثلة فى شخص أ.د. على سليمان لمبادرتها فى الإعداد وفى تنفيذ هذه الورشة ، كذلك الشكر والتقدير للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ممثلة فى شخص أ.د.أنطوان منصور .. على المشاركة فى الأعداد والتنفيذ ، والشكر والتقدير أيضاً لجميع الزملاء من أسرة المعهد الذين شاركوا فى الإعداد وتنفيذ هذه الورشة وفى مقدمتهم أ.د.محمود عبد الحى صلاح مدير المعهد.

السادة الضيوف والزملاء

لقد جاء التفكير فى إعداد هذه الندوة وما تتضمنه من قضايا تطرح للمناقشة تجاوباً مع توجه الدول العربية لتشجيع وتحفيز القطاع الخاص للمشاركة بفاعلية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان العربية حيث بدأ هذا التوجه منذ فترة تباينت فيها إنجازات الدول العربية تبعاً للتباين فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العوامل فيما بين هذه الدول ، وإذا كان لا يمكن لأى فرد منا الادعاء بتحقيق النجاحات الكاملة فى كافة جوانب هذا التوجه فلا يمكن أيضاً الادعاء بضعف الإنجازات فى هذا التوجه . ومع ذلك لا يمكن أن ننكر وجود

بعض المشاكل والمعوقــات التى تواجــه الدول العربية فى هذا التوجه وهى وان تباينت من دولة إلى أخرى إلا أنها تطرح بدورها الكثير من التساؤلات حول السياسات التى يمكن أن تساعد على تفعل دور القطاع الخاص للمشاركة فى التنمية فى ضوء ظروف كل هذه الدول والمناخ الاقتصادى العالمى الذى أصبحت تسوده اليوم التجمعات والاتفاقيات الاقتصادية والذى له تأثيره الأكيد على هذه السياسات . لهذا كان الهدف من إعداد وتنفيذ هذه الورشة والذى يمكن إيجازه باختصار فيما يلى :

" مناقشة الدور الحالى للقطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية والعوامل والسياسات الحاكمة لهذا الدور ، ثم الدور المنتظر والمأمول أن يلعبه القطاع الخاص فى مجالات التنمية بأبعادها المختلفة مستقبلياً ، وما هى الآليات والسياسات اللازمة لتفعيل هذا الدور " .

ولتحقيق هذا الغرض من الورشة ، نظمت أعمالها على ٦ جلسات عمل ولمدة يومين بواقع ٣ جلسات يومياً ... يطرح للمناقشة فى كل منها ورقة بحثية من الأوراق السابق إعدادها لهذا الغرض طبقاً للأجندة الموزعة على حضراتكم صباح اليوم وستبدأ أعمال الجلسة الأولى اليوم بعد إنتهاء هذه الجلسة الافتتاحية والاستماع لكل من مديرى وممثلى المؤسسات الثلاث المنفذة وكلمة معالى وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة المعهد.

والآن فليتفضل أ.د. محمود عبد الحى لإلقاء كلمته.

كلمة أ.د. محمود عبد الحى صلاح

مدير معهد التخطيط القومى

بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ بتوجيه الشكر لمعالى أ.د. عثمان محمد عثمان وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة المعهد ، وأ.د. أنطوان منصور ممثل لجنة الأسكوا والسيدة السفيرة مرفت التلاوى ، و أ.د.على سليمان رئيس المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على مشاركتهم لنا فى إعداد هذه الورشة وفى أعمالها المختلفة ، كما أتوجه بشكر خاص للأستاذ الدكتور عبد القادر دياب منسق الورشة ، وكل من عاونه من العلميين والفنيين والاداريين ، على الجهد المخلص فى الاعداد لهذه الورشة وإدارة أعمالها . ثم أتوجه بشكر حار إلى حضراتكم جميعاً على تشريفنا لإثراء المناقشة ومتابعة الموضوعات المطروحة بالآراء التى تفيد فى إخراج المنتج النهائى للورشة فى شكل كتاب بإذن الله يكون عوناً وفائدة للقطاع الخاص ولحكومات الدول العربية المختلفة فى التعامل مع قضية التنمية وإعطاء دفعة أكبر للقطاع الخاص.

لكن اسمحوا لى أن أبدى بعض الملاحظات الأساسية : إننا فى حاجة فى بلادنا أن يكون هناك درجة قوية من الإستجابة المتبادلة بين شركاء التنمية وبالذات القطاع الخاص والحكومة فيما يتعلق بمطالب كل منهما لإدارة عملية التنمية والمساهمة فيها ، ستجدون حضراتكم فى عدد من الأوراق المقدمة .. أنه تم استعراض التسهيلات والتغييرات والإصلاحات التى قدمت فى عديد من الدول العربية بهدف دعم وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى والاستثمار المحلى ، ولكن حتى الآن درجة الاستجابة من جانب القطاع الخاص سواء كان محلياً أو أجنبياً مازالت ضعيفة ، اذا أردنا وأقول هذا الكلام وأتمنى أن يكون بيننا الكثيرين من ممثلى القطاع الخاص الاستمرار فى عملية الاصلاح وتعميقها ومزيد من الاستجابة لمطالب القطاع الخاص ليكون أكثر فاعلية ونشاطاً فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لابد أن يقابل كل إصلاح درجة إيجابية من الاستجابة من جانب القطاع الخاص ثم يدعو ذلك إلى مزيد من الإصلاحات .

الحكومات العربية أيضاً عليها أن تزيد من درجة إستجابتها للمطالب المعقولة للقطاع الخاص بحيث يكون هناك دفع وتنشيط من الجانبين لعملية الاستثمار وعملية التنمية ، مطلوب أيضاً قدر من اللامركزية فى إدارة شئون الاقتصاد الوطنى أو القطرى على مستوى الدول العربية وقدر أكبر من التكاتف والتعاضد بين الدول العربية ، مثلاً .. استدعى إنتباهى فى بعض

المناقشات الدائرة حــالياً أنه على الرغم من تبنى فكرة المنفذ الواحد **One Stop Shop** التى قدمت وادخلت فى كثير من الدول العربية مازال الممثلون لكافة القطاعات كل منهم عليه أن يعود للوزارات الأصلية والادارات الأصلية لكى يحصل على التراخيص ، فكثير من الأشياء مازال مطلوباً تغييرها وتطورها ، ونتمنى من خلال الأوراق المقدمة ، ومن خلال الحوارات التى تسهمون بها حضراتكم فى هذا الموضوع ، أن نستطيع أن تصل إلى مجموعة من النتائج ، مجموعة من التوصيات التى تسهم فى إزالة الكثير من العقبات .

أود فى النهاية أن استرعى الانتباه الى أن هناك الكثير من التيسيرات الموجودة للقطاع الخاص ، لكن ربما لا يكون تدفق المعلومات بشأنها كافياً لتصل إلى الأطراف المختلفة ، وأعتقد أن مثل هذه القضايا سوف تكون موضوع اهتمامنا فىهذه المناقشات .

لن أطيل على حضراتكم ، وأرحب بحضراتكم مرة أخرى وأتمنى أن تكون أعمال هذه الندوة مثمرة لنا كمتخصصين ومثقفين وعاملين فى المجالات الاقتصادية المختلفة ولأقطارنا المختلفة فى دفع عجلة التنمية وحل الكثير من المشكلات التى تواجهها وشكراً جزيلاً.

كلمة أ.د.على عبد العزيز سليمان

الرئيس التنفيذى للمؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص

جدة - المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالى الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التخطيط
سعادة الدكتور محمود عبد الحى صلاح مدير معهد التخطيط القومى
السادة الحضور

يسعدنى أن أكون بينكم اليوم لمناقشة موضوع من أهم موضوعات التنمية العربية الا وهو دور القطاع الخاص فى التنمية .. الانجاز .. المعوقات والآمال . وأود أن أنقل إليكم تحيات معالى الدكتور أحمد محمد على رئيس مجموعة البنك الاسلامى للتنمية و دعواته لهذه الورشة بالنجاح ، كذلك أود أن أشكر معالى الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة المعهد ، وكذلك الدكتور محمود عبد الحى صلاح مدير المعهد على استضافة عقد هذه " الورشة " التى اتفقنا مع المعهد على تنظيمها مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لجنوبى آسيا (الاسكوا) .

كذلك أشكر السفيرة مرفت تلاوى مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الاسكوا التى وافقت على تبنى هذا المشروع العلمى معنا ، وكلفت أجهزة الاسكوا باعداد ورقتى عمل من أهم أوراق هذه " الورشة " .

كذلك لابد أن أنوه بجهود السادة الخبراء والذين اجتهدوا فى إعداد أوراق هذه الورشة وعلى رأسهم معالى الدكتور جورج قرم الذى وافق على المشاركة بورقة هامة عن دور القطاع الخاص فى المشرق العربى ، وأشكر كذلك كل الباحثين الآخرين .

وأرحب بكل المشاركين من ممثلى جمهورية مصر العربية ورجال الأعمال ، وأعضاء المجتمع الاكاديمى والصحافة ، وكافة المهتمين بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وكل أملى أن تحفز أوراق ومناقشات هذه الندوة فى تسليط الدور على ما قام به القطاع الخاص فى الدول العربية ، ومناقشة معوقات انطلاقه وسبل التغلب عليها ، وكذلك الدور المطلوب من الحكومات العربية ليس فقط فى تحفيز الاستثمار الخاص وتشجيعه ، ولكن أيضاً فى وضع ضوابط عمله وتنظيم إيقاع السوق بما يكفل تحقيق هذا الدور .

وتهتم المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص بمساعدة هذا القطاع عن طريق إزالة أحد أهم العقبات التى تقف أمام انطلاقه فى الدول العربية والاسلامية إلا وهو توفر التمويل المناسب مع تقديم النصح لحكومات الدول الأعضاء حول سبل تنشيط القطاع الخاص وأيضاً فى وضع سياسات التحول نحو الملكية الخاصة أو الخصخصة .

هذا ولقد تمكنت المؤسسة الاسلامية منذ انشائها عام ١٩٩٩ من أن تحقق تواجداً ملموساً فى عشرة دول فى المنطقة العربية ، بالاضافة الى بداية نشاطها فى أسواق أفريقيا و آسيا ودول الكومنولث المستقلة .

ولقد قدمت المؤسسة فى فترة وجيزة تمويلاً لعدد ٢٨ مشروعاً إنمائياً يقوم بها القطاع الخاص فى قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة والخدمات الصحية والتعليمية .

وبلغ إجمالى التمويل المقدم من المؤسسة ١٨٠ مليون دولار ساهمت فى تغطية جزء من احتياجات مشروعات بلغ إجمالى تمويلها حوالى ١.٨ مليار دولار أمريكى . وبالرغم من أن ما قدمته المؤسسة الاسلامية من تمويل إنمائى للدول العربية يمثل نسب صغيرة من احتياجات هذه الدول ، إلا أن تواجدنا كان له أثر أكبر فى تحسين شروط الاقراض فى بعض الاسواق العربية . ذلك أن توفر التمويل طويل الأجل ، وتقديم فترة سماح مناسبة ، وكذلك استخدام سبل التمويل الاسلامى منخفض التكاليف مازال محدوداً فى كثير من الدول العربية .

إن ماحققه القطاع الخاص العربى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبعد حصول الدول العربية على الاستقلال يستحق التنويه ، وإننى على يقين أن بلادنا لا ينقصها العقول والمهارات الكفيلة بانطلاق التنمية التى تعتمد على جهود المجتمع المدنى والخاص.

وإننى على ثقة كبيرة أن تساعد وقائع وفاعليات هذه الورشة فى إضاءة الطريق نحو إصلاح السياسات ونظم تشجيع الاستثمار بما يكفل قيام القطاع الخاص بالدور المنوط به فى تحقيق التنمية ورفاهية المواطن .

وفقكم الله ورعاكم ،،، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

كلمة أ.د. أنطوان منصور

ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)

معالى د.عثمان محمد عثمان وزير التخطيط

سعادة الدكتور محمود عبد الحى صلاح مدير معهد التخطيط القومى

سعادة الدكتورعلى سليمان المدير التنفيذى والمديرالعام للمؤسسةالاسلاميةلتنميةالقطاع الخاص

معالى الدكتور جورج كورم وزير المالية الأسبق بالجمهورية اللبنانية

السيدات والسادة

أود فى البداية أن أعرب عن سرورى لوجود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) فى جمهورية مصر العربية لتساهم فى ورشة العمل بشأن دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى ، ويسعدنى أن أتقدم بالشكر العميق إلى راعى ورشة العمل معالى وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة معهد التخطيط القومى الدكتور عثمان محمد عثمان وأنقل إليه تحيات الأمين التنفيذى للإسكوا ووكيل الأمين العام السيدة مرفت التلاوى التى منعت ارتباطاتها القديرة المسبقة من مشاركتها وحضورها هذه الورشة .

والشكر واجب أيضاً إلى السيد مدير معهد التخطيط القومى الدكتور محمود عبد الحى الذى بذل جهوداً حثيثة فى تنظيم ورشة العمل ، وإلى السيد المدير التنفيذى والمدير العام للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص الدكتور على سليمان الذى ساهم فى توفير كل شروط النجاح للعمل ، كما أشكر الخبراء الذين ساهموا فى أوراق العمل فى هذه الورشة خاصةً القادمين من خارج المنطقة الذين تحملوا مشقة السفر ليشاركونا معارك التنمية فى بلدنا.

السيدات والسادة ..

تندرج هذه الورشة فى إطار الجهود التى تبذلها الدول العربية فى تهيئة البيئة الاقتصادية المناصبة لتنمية القطاع الخاص ووضع الركائز لاقتصاد السوق خصوصاً مع التوجه العالمى للانفتاح التجارى وتخفيف الحماية وفتح المجال للمناقشة ، فتجاوباً مع التغييرات الاقليمية والعالمية بادرت معظم الدول العربية بزيادة الجهود لإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية وإزالة القيودوتشجيع القطاع الخاص،ويجرى حالياًصياغةوتنفيذ سياسات وتدابير جديدةفى هذا الإطار.

وقد شهد دور الدولة فى عملية التنمية الاقتصادية تراجعاً مستمراً ، فبينما كانت منفردة فى صياغة الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية ، باتت أنها غير قادرة بامكانيــاتها المتواضعة على تلبيـــة كافة الاحتياجات والخدمات للمواطنين خصوصاً فى مجال الإنتاج والخدمات

والنشاط الاقتصادى ، وفى المقابل تعاظم دور القطاع الخاص والمجتمع المدنى ليس فقط فى الأنشطة الاقتصادية ، بل أيضاً فى المشاركة فى البناء وصنع القرار والتأثير على السياسات الاقتصادية الحكومية .

السيدات والسادة ..

شهد الاقتصاد العالمى فى النوات الأخيرة تغيرات جذرية ذات آثار هامة بالنسبة لمستقبل التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية ومنها البلدان العربية ، ومن هذه التغيرات تحول معظم الاقتصاديات القائمة على التخطيط المركزى إلى اقتصاديات تعتمد نظام السوق وإقامة وتعزيز الكتل الاقتصادية الاقليمية الكبيرة وتحرير التجارة والانفتاح على المعرفة والتقدم المتسارع فى تطبقات التقنيات الحديثة المتطورة .

يضاف إلى ذلك أن الأحداث الاقليمية ، وخاصةً الوضع الجديد الذى نشأ فى أعقاب حرب العراق قد طرح مزيداً من التحديات التى ستأتى بتغييرات جذرية فى العلاقات الاقتصادية والتجارة ، ومن هنا سيقع على مؤسسات الدعم فى القطاع الخاص ، من غرف تجارية وصناعية وإتحادات وغيرها، مسئوليات أكبر فى تنشيط الاقتصاد ودفع التنمية وتحسين القدرة التنافسية للشركات ، وحتى يستطيع القطاع الخاص القيام بهذه المهمات فإنه يحتاج إلى إعادة النظر فى عمليات للتكيف مع الضغوط العالمية سريعة التغير ، أما الحكومات فيجب عليها بالتعاون مع القطاع الخاص وضع استراتيجيات تستند لاعتبارات مرتبطة بنظام السوق ، وأن تزيد الاهتمام بخدمة احتياجات المجتمع وتصحيح التوازن بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة بدلاً من الاستمرار فى برامج التنمية من أجل التنمية فقط .

السيدات والسادة ..

يسعدنى أن تكون مساهمة الاسكوا فى تنظيم ورشة العمل هذه بالتعاون مع كل من معهد التخطيط القومى والمؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص لاسيما أن لدى اسكوا فى مجال تطوير القطاع الخاص برنامجاًخاصاً لتنمية زيادة الأعمال وتطوير القطاع الخاص والمشروعات وخاصةً الصغيرة والمتوسطة منها ، وفى هذا النطاق قامت اسكوا بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص فى المنطقة العربية بالعديد من النشاطات منها تقديم الاستشارات الفنية والدعم التقنى والتدريب.

ختاماً باسم الأمين التنفيذى للإسكوا ووكيل الأمين العام السيدة مرفت التلاوى أتمنى النجاح والتوفيق لورشة العمل هذه محدداً إستعداد اسكوا لدعم تنفيذ توصيات هذه الورشة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة على جميع الأصعدة وشكراً.

كلمة أ. د.عثمان محمد عثمان

وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة معهد التخطيط القومى

بسم الله الرحمن الرحيم

أرحب بحضراتكم جميعاً فى هذا اللقاء الهام حول موضوع هام أيضاً ، ويسعدنى فى الحقيقة أن أهنىء وأشكر فى نفس الوقت المؤسسة الاسلامية و الأخ الصديق الدكتورعلى سليمان ممثل المؤسسة ، والأخ أنطوان منصور ممثل الإسكوا على مشاركتهم فى تنظيم هذا اللقاء الهام مع معهد التخطيط ، والحقيقة كما تعلمون التعاون بين المعهد والمؤسسات الدولية والعربية هو تعاون وطيد وكان لنا فى المعهد مجالات تعاون كبيرة مع الإسكوا ولكن هذه هى الفرصة الأولى للتعاون مع المؤسسة الاسلامية ونأمل ان يتوطد هذا التعاون فى المستقبل بإذن الله .

الحديث عن القطاع الخاص أكاد أقل أن فيه قدر كبير من التراوح بين التأييد المطلق والرفض المطلق ، ولهذا ربما أجدنى فى البداية متوجها الى إبراز أهمية القطاع الخاص وأهمية دور القطاع الخاص وخاصةً فى دولة كبيرة واقتصاد كبير كالاقتصاد المصرى ، وأسباب التأكيد على هذه الأهمية ثلاثة :

<u>أولاً</u> : أن أى حديث عن القطاع الخاص وأهمية دوره أو مناقشة الانتقادات التى قد توجه إلى أداء القطاع الخاص أيا كانت حدتها ، لا يجب أن يفهم على أنه يعنى أن البديل هو القطاع العام فهذا لم يعد خياراً مطروحاً . لماذا ؟ لأن القطاع الخاص فى منطقتنا العربية وفى مصر بالذات كان دائماً هو القطاع الأكبر ، فلم تنخفض مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى عن ٥٥% حتى فى ظل الفترة التى كانت القيادة والريادة والحديث عن القطاع العام سائدة فى ظل شعارات اشتراكية ، فالقطاع الخاص كان دائماً القطاع المسئول عن أداء التنمية فى الزراعة فى مصر حيث لم ينخفض دور ومساهمة القطاع الخاص فى الزراعة عن ٩٥ % . فالقطاع الخاص كان ومازال هو القطاع المسئول الرئيسى عن النشاط الاقتصادى ، ومهما كانت مساهمة الملكية العامة فقد ظلت هى الأقل ، وإذا كانت هناك أوجه قصور فى ممارسات وأداء كثير أو قليل من وحدات القطاع الخاص فلا يجب أن يعطى ذلك انطباعاً بأن البديل هو القطاع العام وإنما البديل هو أن يدعم القطاع الخاص دوره وأن تعاون الحكومة ، أى حكومة فى دعم القطاع الخاص للقيام بدوره.

ثانياً: الصورة السلبية التى يحاول البعض ، عن وعى أو غير وعى ، أن ينسبها للقطاع الخاص والتركيز فى مجال الاعلام على بعض الممارسات والأخطاء أياً كان حجمها كما لو كان القطاع الخاص بكاملة قطاع فاسد أو مقصر أو ... أو ... إلخ ، وهذا ظلم للتعبير الدارج لرجال الأعمال كما يطلق عليهم لدى الرأى العام وهذا ينقلنى إلى النقطة الثالثة .

ثالثاً: أن القطاع الخاص ورجال الأعمال ليسوا هم فقط النخبة المتميزة البارزة على سطح الحياة الاقتصادية والصورة فى الأعلام ، القطاع الخاص فى مصر عماده الأساسى هو ٩٥% من المنشآت منشآت صغيرة ، هذا هو القطاع الخاص الحقيقي ، هذا هو القطاع الخاص الذى يعول عليه أن يقوم بالدور ، هذا هو القطاع الخاص الذى يجب أن يدعم وينشط لكى يحقق هذا الدور ومن ثم تثور أهميته التركيز والتعامل مع قضايا القطاع الخاص ودوره فى عملية التنمية.

ثلاثة محاور يعمل على خطاها لدعم مسيرة ودور القطاع الخاص :

- محور الشفافية .
- محور تأهيل وتدعيم وتقوية بنية اقتصادية ومناخ مواتى .
- محور التعاون أو الشراكة أو المسئولية المشتركة للدولة والقطاع الخاص.

فيما يتعلق بالشفافية ، ربما أعطى أمثلة لما نقوم به فى مصر فى هذا الاتجاه ، دور القطاع الخاص والأداء الاقتصادى فى اقتصاد سوق يتوقف ويعتمد على بناء "مؤسسات السوق" ويتطلب هذا فى البداية بنية وقاعدة عريضة وقوية ومتينة من البيانات والمعلومات وظيفتها الأساسية أن تعطى مؤشرات ، هذه المؤشرات بتدعيم بأن يكون لدى المنتجين والمستهلكين وأصحاب قوة العمل وأصحاب رؤوس الأموال .. الخ ، المعرفة بأحوال السوق ، وفى عصر المعلوماتية .

كل هذه المؤشرات تتبلور وتتجسد فى بيانات ، الدولة عليها مسئولية أساسية فى دعم وتنقية وتقوية قاعدة البيانات والمفاهيم المعتمدة فى التعامل مع هذه المؤشرات والبيانات.

وفى هذا المجال ، وفى السنوات الأخيرة ، شهدت مصر طفرة غير مسبوقة فى تدعيم قواعد البيانات وتدقيق المفاهيم ويتوجها فى النهاية أن مصر من يناير القادم سوف تنضم إلى اسلوب أو نظام نشر البيانات المعتمد وتحت اشراف صندوق النقد الدولى بحيث نتجاوز هذا الخلط أو التمييز بين بيانات رسمية بصورة توحى بأن البيانات الرسمية بطبيعتها معيبة وبين

ما تنشره المؤسسات الدولية من بيانات ، ستكون البيانات المنشورة وفقاً لهذا النظام بيانات وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة وبالتالى لا مجال للحديث عن بيانات رسمية وبيانات من مؤسسات الدولية .

سبق هذا الجهد جهود مكثفة لتطوير نظام الحسابات القومية فى مصر ، والآن تتبع مصر نظام الحسابات القومية الذى أعدته الأمم المتحدة عام ١٩٩٣ ، وفى هذا المجال هناك تعاون مشترك بقيادة الإسكوا لتدقيق وتدعيم نظام البيانات وبالذات الأسعار ومفهوم القوى الشرائية وهذا مطلب أساسى دائماً للعاملين فى القطاع الخاص والمنتجين متخذى القرارات الانتاجية الأساسيين ، والدولة عليها مسئولية فى هذا المجال والحكومة تحملت مسئوليتها وقطعنا شوطاً طويلاً فى هذا المجال.

المجال الآخر فى مجال الشفافية وبناء وتقوية مؤسسات السوق هو البنية التشريعية ، اعتدنا أن نقرأ فى كتب الاقتصاد عنها كمحدد أساسى لاقتصاديات السوق. التشريعات المنظمة والحاكمة للأداء الاقتصادى مسألة هامة للغاية ، وفى هذا المجال أيضاً الحكومة المصرية قطعت شوطاً بعيداً والجهود متواصلة ومستمرة لتدعيم وتنقية البنية التشريعية الحاكمة والمنظمة للنشاط الاقتصادى ، فى قنوات التشريع سيعرض على مجلس الشعب المصرى خلال هذه الدورة البرلمانية عدد من القوانين الهامة والأساسية مثل قانون لتعديل قانون الضرائب وتعديل قانون الاستثمار قانون المنافسة ومنع الاحتكار .. الخ ، من القوانين تدعيماً واستمراراً للقوانين التى شرعت فى السنوات الماضية وكان آخرها قانون من أهم القوانين وهو قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والتعامل فى النقد الأجنبى .

أيضاً فى هذا الإطار آلية فض المنازعات تكمل آلية التشريع ، التشريع والقوانين مطلوبة لكن لا بد أن تكون هناك آلية حينما تختلف الأطراف وتريد أن تحتكم إلى القانون القائم ، و ما هو معروف عن طول فترة التقاضى وما تسبب عنها . هناك آلية للاجراءات القانونية الطبيعية تختلف عن آلية فض المنازعات . لجنة وزارية فى مصر على أعلى مستوى لفض المنازعات والفصل فيما يثور من قضايا أو خلاف بين المستثمرين أو القطاع الخاص عموماً والأجهزة الحكومية ، وحكم هذه اللجنة كلجنة وزارية .. ملزم للجهة الإدارية ، إذ صار نزاع بين مستثمر وجهاز حكومى ، محافظة ، مصلحة حكومية واحتكم إلى لجنة فض المنازعات وقررت لجنة فض المنازعات أن للمستثمر حقاً .. فعلى الجهة الإدارية أن تلتزم ، والعكس فى حالة إذا كان الحكم لغير صالح المستثمر له أن يلجأ إلى التقاضى الطبيعى . وهذا نوع من التيسير ربما

يعكس ماتستشعره جميعاً أن الجهة الإدارية غالباً ما تكون متزمتة فى تطبيق القواعد ، فاللجنة الوزارية تريد أن تنفى هذا الوضع فإذا ما ثبت أن الجهة الإدارية تتمسك بنص القانون تحاول أن تسهل على المستثمر إذا رأت غير ذلك فللمستثمر أن يلجأ إلى القضاء .

أعتقد أن هذه الأمور جميعها تصب فى الشفافية ، فى التعامل الواضح وكشف أبعاد وإلقاء الضوء على السوق ، فالمستثمر ، المنتج ، صاحب القرار الإنتاجى أو الاستثمارى .. الخ لديه قدر من المعلومات ولا أريد أن افيض فى هذا المجال ، أود فقط أن أؤكد وأنبه إلى أن ما يطلب من بيانات من أى جهة حكومية يستجاب له على الفور ، وربما فى هذه المناسبة أيضاً أضيف إلى قائمة المشروعات المطروحة أننا بصدد إعداد قانون للمعلومات وهذا القانون من مسماه سيكون البيان ونشر البيان مسألة ميسرة ومضمونة بإذن الله.

وفيما يتعلق بالبيئة الاقتصادية أو ما يسمى لدى الرأى العام المناخ المواتى للإستثمار، لا يجب أن يفوتنا أن فى معظم – ان لم يكن فى كل ، البلاد العربية وأيضاً فى مصر – من أهم ضمانات هذه البنية ودعائمها الأساسية هو توفر بنية تحتية للاقتصاد ، وفى هذا الصدد أعتقد أننا جميعاً وفى كافة الدول العربية قطعنا أشواطاً هائلة . فيما يتعلق بتوافر المرافق والخدمات اعتقد أن ماهو متاح لدى البلدان العربية فى هذا المجال الكثير وان تفاوتت مستويات هذه البنية التحتية ولكن أعتقد أن المستثمر الخاص كبيراً أو صغيراً فى مصر لا يمكن أبداً أن يشكو من قصور أو نقص هذه البنية الأساسية ، والسبب ببساطة شديدة جداً أن مصر والحكومة المصرية ضخت مليارات الجنيهات عبر ربع القرن الماضى لتوفرهذه البنية الأساسية ، وتمكن المستثمرين والقطاع الخاص أن يقوموا بدورهم فى مختلف المجالات .

يكمل البنية الأساسية التحتية بنية فوقية تتمثل فى السياسة الاقتصادية التى هى دائماً موضوع الهموم والنقد ، ولكن هذا أمر من طبائع الأمور فى اقتصاد مفتوح وبلد ديموقراطى ، لكن أؤكد لكم أن السياسة الاقتصادية - وكما قلت فى مناسبات مختلفة - الحكومة لديها رؤية واضحة ومحددة بأبعادها التفصيلية ولها سياسة اقتصادية واضحة تدعمها باستمرار من خلال مواكبة الأحوال والأوضاع الاقتصادية المختلفة .

وفى هذا المجال أيضاً ربما انتهز هذه الفرصة لكى ألقى ضوءاً على طبيعة السياسة الاقتصادية فى اقتصاد سوق ، البعض قد ينتقد أو يرى عيباً في أن تغير الحكومة موقفها من استخدام اداة من أدوات السياسة الاقتصادية ، سعر الفائدة أو سعر الخصم أو سعر الصرف ،

عرض النقود ، العلاقة بين الحكومة والبنك المركزى ، فى اقتصاد حر ، فى اقتصاد عصرى، الهدف هو مستوى معيشة أفضل ، الهدف هو أداء اقتصادى أفضل ، وهذه أدوات فى يد متخذ القرار سواء الحكومة أو البنك المركزى ، لذلك لا تستغرب أن سياسة أو إجراء ما يتخذ هذا الأسبوع لكى يتغير بعد أسبوع أو أسبوعين أو شهرين أو سنتين وأن التغير لا يعنى أن طرفاً ما قد غير رأيه وعاد عن خطأ ارتكبه هذا ليس بالضرورة ، رفع سعر الفائدة وخفض سعر الفائدة ، تقييد الائتمان وفتح الائتمان، هذه أمور هى من طبائع الحياة الاقتصادية ولا تعنى تقلباً فى المواقف وإنما تعنى إدارة للسياسة الاقتصادية وإنما لا يعنى هذا أن التغيير يكون صائباً دائماً ، المهم أن تتسم السياسة الاقتصادية بالوضوح والشفافية والثقة وهذه مسألة هامة للغاية ، ما يتعلق أيضاً بتقوية وتدعيم البيئة الاقتصادية المواتية ، دائماً ، المستثمرين وبالذات كبار المستثمرين يتكلمون عن ضرورة العمل بإستمرار على تخفيض تكلفة الانتاج وهذا حق وأعتقد أن السياسة الاقتصادية وبناء البنية التحتية للاقتصاد بالأساس تستهدف أن نصل إلى هذه الأمور .

العنصر الرابع فى هذا المجال هو الموقف من البيروقراطية ودور البيروقراطية وتعاملها مع المستثمرين فى مجال تهيئة مجال استثمارى أجود ، البيروقراطية مطلوبة ولكن التسهيل والدعم أيضاً مطلوب ، لا يكون النقد والشكوى من البيروقراطية أن نلغى جهاز الدولة وإنما يكون جهاز الدولة موجهاً لدعم المستثمر الجاد وأعتقد أنه فى هذا المجال ، ربما فى السنوات الأخيرة ، وربما فى السنة الأخيرة تحديداً ، ما اتخذ من اجراءات فى مجال تجميع جهات اصدار التراخيص فى مكان واحد One Stop Shop ، وتطوير مصلحة الضرائب والجمارك وما يتم فى مجال الموانى من تسهيل العلاقة بين المستثمر والمنتج والمصدر وأجهزة الدولة الجمارك والضرائب وغيرها أعتقد أن الصورة تتحسن باستمرار .

ثالثاً : قضية المسئولية المشتركة بمعنى أن أى حكومة والقطاع الخاص المستثمر، المنتج ، الفرد أو المؤسسة ليس طرفا معركة وإنما مسئولية مشتركة لتحقيق هدف مشترك هو رخاء الأمة وتحسين مستوى معيشة أبناء الوطن الواحد ، فى هذا المجال ايضاً الخلط كثير، واليوم هناك فى الأهرام مقال لأحد الاقتصاديين البارزين عن بعض المفاهيم المخلوطة فى قضية الادخار والاستثمار والشكوى من انخفاض معدل الادخار وبالتالى انخفاض معدل الاستثمار واختلاط الأمر بما لا يعطى صورة حقيقية عن أدوار الشركاء . فهذه أمور يجب أن نتعامل معها بشفافية أيضاً وبدقة ولا تخلط الأمور ، فمعدل الادخار فى مصر ليس منخفضاً ، المنخفض هو

معدل الاستثمار ، معدل الادخار القومى ، اذا أخذنا القطاع العائلى المسئول أساساً حسب نظام الحسابات القومية عن توليد المدخرات وقطاع الأعمال سوياً ، هذا المعدل لا ينخفض عن ربع الدخل القومى ، لكن العلاقة بين الادخار للقطاعين الأساسيين والمفهوم السائد للادخار المحلى بأنه تجميع لمجمل الادخار بسبب السياسة المالية!! الموازنة العامة تحقق عجزاً يسحب من المدخرات وهذا أمر طبيعى .

فالمجتمع يدخر ٢٥% لكن عند استخدامه جزء من هذه المدخرات يمول عجز الموازنة العامة ، عجز الموازنة لأن الحكومة تقوم بإنفاق أكثر مما تحصله من إيرادادت ، اذا أردنا أن تستثمر الـــ ٢٥% يجب أن تتوجه السياسة المالية إلى إيقاف العجز أو تخفيض العجز فى الموازنة العامة الى أبعد حد ، ومن هنا عندما نأخذ هذا فى الاعتبار ونتعلم عن إعادة هيكلة الدين العام وإعادة هيكلة الموازنة العامة هذا هو الهدف ، هذا هو الغرض أن تكون الحكومة كطرف داعم لهذا الادخار وبالتالى الاستثمار ، وبالتالى عندما تتكلم الحكومة عن برنامج لإعادة هيكلة الدين العام لا يجب أن ننظر إلى هذا باعتباره عملاً معادياً لطرف ما وسحب على أموال يملكها هذا الطرف أو هذا الطرف ، فى النهاية الاقتصاد القومى وحدة واحدة مثل الأنابيب المستطرقة ، التوازنات المالية والاقتصادية مطلوبة وهى مسئولية مشتركة.

الشق المكمل لهذا فيما يتعلق بالادخار ومصادره هو علاقة هذا الادخار بالسياسة المالية والسياسة النقدية واستخدام الادوات الاقتصادية المناسبة لإيجاد علاقة صحية بين هذه المؤشرات ، تبقى الجزئية الهامة أنه ربما يكون أحد الأسباب للتباين بين حجم الادخارات المتاحة والاستثمار هو غياب فرص الاستثمار أو تعدم معرفة المستثمرين الصغيرين أو الواعدين ، لا يعرف فى أى شىء يستثمر ، المدخر الصغير لايعرف فى أى شىء يستثمر ، حتى الكبير ، رأينا مصنع أقيم فقـلده آخرون لمواجهة هذا الموقف تحاول الحكومة بدور داعم فى هذا المجال يتوسيع مجالات فرص الاستثمار ، نتكلم عن التخطيط بالمشاركة ومن جانبنا فى وزارة التخطيط من فترة كوننا لجنة للتخطيط تحديداً بدءاً من إعداد الخطة والاتفاق على أهداف الخطة والاتفاق على السياسات الداعمة لتحقيق هذه الأهداف ويكملها أننا نتعاون فى مجل فرص الاستثمار أن نلقى ضوء ونبحث عن فرص الاستثمار يروجها لدى القطاع الخاص لكى يتفضل ويقوم بها اذا رغب ، قائمة بالمشروعات ترى الحكومة من وجهة نظرها، ويرى فى وزارة التخطيط ، أنها مشروعات لهما فرصة فى الجدوى الاقتصادية ونتخذ من أساليب الترويج الكثير لكى تتقدم القطاع الخاص لإمكانية الاستثمار فى هذه المجالات ، المستثمر الذى يرغب

فى أن تستثمر فى أحد هذه المشروعات إذا رغب ، ووزارة التخطيط والحكومة على استعداد أن تعاونه فى إجراء دراسة الجدوى الأولية ، وله أن يقرر على مسئولية وأن يأخذ المخاطرة فى أن يستثمر . والحكومة لا يجبره فى أن يستثمر فى هذا المجال أو لا يستثمر وإنما قائمة استرشادية لتنمية قدرات المستثمرين بالذات فى المجالات التى قد لا يقدم عليها أو لا يعرف عنها المستثمر الصغير شيئاً ، كل هذا بغرض أن يزيد معدل الاستثمار لأنه السبيل الوحيد لكى يزيد التصدير ، لكى نخلق فرص عمل ، لكى تحسن مستوى المعيشة ، وهى الأهداف التى اعتقد أن أى مجتمع يصبو ويتطلع الى تحقيق المزيد منها .

وددت فى هذه المناسبة أن أنقل إليكم بعض ما نقوم به فى الحكومة المصرية لكى يكون محلا لمناقشاتكم واقتراحاتكم لكى نعدل مساراتكم فى هذه الجزئية أو تلك وأن نستفيد من هذه المناقشات من هذه النخبة المتميزة من الخبراء .

مرة أخرى أرحب بحضراتكم ، وترحيب خاص للأخوة الأصدقاء الذين قدموا من الخارج نتمنى لهم طيب الاقامة وأن يستمتعوا بهذا الجو المشمس الذى قد لا يتوفر فى بعض البلاد اذا تحركنا شمالاً ، أرحب بحضراتكم وأشكركم على المشاركة فى هذا العمل الهام ونتطلع الى آرائكم وشكراً جزيلاً .

ورشة عمل

دور القطاع الخاص
فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية
فى الوطن العربى

القاهرة ٧ـ٨ ديسمبر ٢٠٠٣

الجلسة الأولى

International Flow Development Investment
and
Private Investment Flows to Arab Countries

- رئيس الجلسة : أ٠د. على سليمان — المدير التنفيذى والمدير العام المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
- المتحدث : أ٠د٠ ليندا مطر — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
- المعقب : أ٠د٠كريمة كريم — أستاذ الأقتصاد جامعة الأزهر

علي سليمان

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً نشكر الحضور العظيم لهذة الجلسة الأولى ، ولقد وجدت جلسة الصباح مفيدة جداً فى وضع النقط على الحروف بشأن توجه الحكومة المصرية بالذات فى مجال القطاع الخاص والقوانين التى تنوى أن تقدمها لمجلس الشعب بمجال تنشيط وتدعيم القطاع الخاص .

ستقوم السيدة ليندا مطر خريجة الجامعة الأمريكية فى بيروت عام ٢٠٠٠ بتقديم ورقة تعكس خبرة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا فى مجال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. ويسعدنى أن يكون معنا كمعقب على الورقة أ.د. كريمة كريم رئيس قسم الاقتصاد بكلية البنات جامعة الأزهر ، ولها مساهمات هامة وكبيرة فى مجال الدراسات الاقتصادية علاوة على التخصص فى عدة مجالات منها الاقتصاد الكلى والسياسات التجارية وأيضاً فى مجال مكافحة الفقر.

ليندا مطر

موضوع الورقة التى اقدمها هو " الاستثمار الاجنبى المباشر و تدفقات الاستثمارات الخاصة الى الدول العربية " وهى من اعداد قسم التحليل الاقتصادى بالاسكوا ، وشاركت فى هذا الاعداد مع كل من الزميلة " سينى كروجستروب " والزميل " سيمون نيايم ".

و تعالج الورقة الموضوع فى ثلاثة اقسام رئيسية بخلاف المقدمة و الخاتمة .

القسم الاول :

يقدم الحقائق والاتجاهات الخاصة بالاستثمار الاجنبى المباشر فى العالم العربى ، حيث يتناول هذا القسم تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر- على نحو مقارن - الى الدول النامية والدول العربية منذ عام ١٩٩٠ ، ويلاحظ ان متوسط نصيب الدول النامية ككل من هذه التدفقات انخفض من نحو ٣٣% للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ الى حوالى ٢٨% عام ٢٠٠١ ، وذلك من اجمالى هذه التدفقات لدول العالم ككل ، ومن ٣ر٧٧% الى ٢ر٩٤% بالنسبة لمجموع الدول النامية وذلك خلال نفس الفترة .

ويتسم نمط تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر الى الدول العربية بالانخفاض سواء كنسبة من اجمالى التدفقات للعالم ، او للدول النامية ، او للناتج المحلى الاجمالى فى المنطقة العربية

حيث لم تتجاوز هذه الاستثمارات ٤ر١% من هذا الناتج فى احسن الاحوال طوال الفترة ١٩٩٠ -٢٠٠٠ . كذلك توجد تفاوتات واسعة بين البلدان العربية المتلقية لهذه التدفقات التى كان نصيب مصر منها مثلاً ٢٧% خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ مقابل ٤% للبنان .

وتقدم الورقة مزيداً من التحليل لنمط توزيع هذه التدفقات على اساس تقسيم الدول العربية الى مجموعتى الدول البترولية وغير البترولية ، مع ملاحظة ان الاستثمارات البترولية هى عنصر الجذب الاكثر نشاطاً بالنسبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة يليها فى ذلك الوزن الجغرافى والسكانى وتنوع الانشطة الاقتصادية .

اما عن المصدر الرئيسى للاستثمارات الاجنبية المباشرة فى العالم العربى فيتمثل على وجه الخصوص فى الولايات المتحدة الامريكية واليابان و المانيا و فرنسا والمملكة المتحدة ، علاوة على ان الاستثمارات البينية العربية – الثنائية ومتعددة الاطراف – تلعب دوراً هاماً وان كانت الاحصاءات الرسمية لا تظهره بدقة ووضوح تامين .

وتتكون تدفقات رأس المال الخاصة للعالم العربى من الاستثمارات الاجنبية المباشرة واستثمارات محفظة الاوراق المالية وودائع البنوك الاجنبية ، وعلى الرغم من صعوبة الوصول الى بيانات واقعية عن هذه الودائع ، الا انه من المعروف انها تلعب دوراً هاماً فى بعض الدول العربية خاصةً لبنان ، اما عن استثمارات محفظة الاوراق المالية فانها ظلت طوال التسعينات من القرن العشرين تمثل اقل من ١% من الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية المتلقية لهذه الاستثمارات ، باستثناء لبنان ومصر فى النصف الثانى من التسعينات حيث بلغت هذه النسبة فى المتوسط ٦% بلبنان و ٢ر١% بمصر .

وعموماً فان الاستثمار الاجنبى المباشر يمثل جزءاً صغيراً من اجمالى الاستثمار فى العالم العربى ، فالاحصاءات تشير الى ان متوسط نسبة تدفقات هذا الاستثمار الى اجمالى التكوين الرأسمالى خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٠ ، كان اقل لكافة الدول العربية (باستثناء البحرين) منه بالنسبة للعالم ككل او الاقتصادات النامية .

وفى ختام هذا القسم نؤكد على ان العالم العربى يتلقى فقط نصيباً ضئيلاً من اجمالى تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الى الدول النامية ، ويستوى الامر فى ذلك سواء اخذت هذه التدفقات بقيمتها المطلقة او كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ، وبينما شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر اتجاهاً تصاعدياً خلال تسعينات القرن العشرين ، فان هذه التدفقات

للعالم العربى لم تكن على نفس المنوال ، مما يؤكد على ان الدول العربية مازالت اقل قدرة من باقى الدول النامية على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

ومن الجدير بالملاحظة ان تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر للدول العربية كانت قليلة حتى فى فترات الارتفاع النسبى للاستثمارفى الاقتصادات العربية (١٩٧٥ - ١٩٨٠) ولعل هذا ما يؤكد ان الدول العربية والمستثمرين .. عليهم اولاً التركيز على زيادة جودة الاستثمارات القائمة و زيادة انتاجيتها و رفع كفاءة تخصيصها قبل البحث عن جلب استثمارات جديدة من الخارج .

القسم الثانى :

يركز هذا القسم على توضيح جوانب اهمية الاستثمار الاجنبى المباشر للنمو والتنمية . حيث تؤكد الورقة انه على الرغم مما يشار اليه عادةَ عن مساهمة الاستثمار الاجنبى المباشر فى النمو والتنمية . الا ان انواع وتوجهات هذا الاستثمار ليست كلها على قدم المساواة فى هذا الشأن . ولتوضيح ذلك بالنسبة للعالم العربى ناقشت الورقة :

اولاً: نظريات تأثير الاستثمار الاجنبى المباشر على النمو والتنمية من خلال (أ) تأثيره على الموارد التمويلية ، وما يرتبط بها من اسعار فائدة ، مما يتوقف على درجة المزاحمة التى يخلقها الاستثمار الاجنبى المباشر مع الاستثمارات المحلية خاصةً إذا ما تعلق الامر بموارد التمويل المحدودة محلياً. (ب) تأثير الاستثمار الاجنبى المباشر على حوافز الاستثمار المحلى مما يتوقف على ما إذا كانت منتجات الاستثمار الاجنبى المباشر منافسة ام لا لمنتجات الاستثمارات المحلية .(ج) دور الاستثمار الاجنبى المباشر فى نقل التكنولوجيا و انتشارها فى الاقتصاد المستقبل لهذه الاستثمارات . (د) تأثير الاستثمار الاجنبى المباشر على التشغيل و تنمية المهارات ، وهو تأثير ايجابى بقدر ما يضيف فرص عمل و ينمى مهارات جديدة و ليست باستنزافها من الاستثمارات و المشروعات المحلية القائمة .(هـ) تأثير الاستثمار الاجنبى المباشر على ميزان المدفوعات وهو ايجابى فى مرحلة تدفق هذا الاستثمار للداخل ثم يصبح سلبياً فى مراحل تحويل الارباح واعادة تصدير رؤوس الاموال ما لم يؤد هذا الاستثمار الى اضافات متواصلة للصادرات تغطى اعباء خدمة هذا الاستثمار .

ومحصلة هذه المؤثرات كلها معاً لا يمكن القطع مسبقاً انها ستكون ايجابية ام سلبية ، وهو ما يتوقف اساساً على نوع و مجال الاستثمار الاجنبى المباشر و الهيكل الاقتصادى للبلد المتلقى .

ثانياً: الشواهد التطبيقية فيمايخص فوائد الاستثمار الاجنبى المباشر،وتؤيد هذه الشواهد .. انه لا يوجد دليل تطبيقى على وجود و حجم المزايا و العيوب الخاصة بالاستثمار الاجنبى المباشر فى النظرية الاقتصادية ، فبعض الدراسات اكتشفت أثاراً ايجابية فى مجملها ، والبعض الاخر وجد ان اثار الاستثمار الاجنبى المباشر غير ذات بال ، ووجدت دراسة عن المنطقة العربية ان الاستثمار الاجنبى المباشر كان له اثار سلبية فى مجملها على الانتاجية الاقتصادية الكلية .

وبناء على ما تقدم يتعين على متخذى القرار فى الدول العربية ان يدرسوا و يحددوا بدقة اى انواع الاستثمار الاجنبى المباشر هو المطلوب ، وفى اى المجالات ، بحيث يمكن تنظيم ايجابيات هذا الاستثمار و حصار سلبياته فى اضيق نطاق .

القسم الثالث :

يتعرض هذا القسم من الورقة الى سبل جذب الاستثمار الاجنبى المباشر من خلال الاطار التشريعى و السياسات ، والبيئة الاقتصادية و العوامل الحاكمة فيها ، كما تتعرض الورقة بالاشارة الى بعض الادبيات التى تناولت محددات الاستثمار المباشر فى الدول العربية ، مع محاولة تقديم تفسير لضعف الاستثمار الاجنبى المباشر فى هذه الدول ، ونختتم بالاشارة الى بعض السياسات الخاصة بجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

على سليمان

شكراً جزيلاً للسيدة ليندا مطر ، وسوف الخص بعض النتائج التى توصلت إليها الورقة لأن هذا مهم بالنسبة للنقاش وبعد ذلك تترك المجال للدكتورة كريمة للتعقيب .

هذه من أهم الأوراق التى تقدمها هذه الندوة وهى تتناول وضع الأستثمار الأجنبى المباشر فى الدول العربية ، تدفقه وحجمه .. الخ ، عموماً الورقة بأسلوبها الأكاديمى الراقى تظهر بشكل واضح الموقف المتردى للعالم العربى سواء من حيث انخفاض نصيبه من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وكذلك من حيث انخفاض معدلات الاستثمار عموماً .. سواء الاستثمار الداخلى أو الاستثمار الأجنبى.

فيما يختص بالأستثمار الأجنبى وتدفقه إلى العالم ، نجد أن معظم الأموال ، ومعظم الاستثمار الأجنبى المباشر يتم بين الدول المتقدمة ، حوالى ثلثى التدفقات العالمية تذهب بين الدول المتقدمة ، الثلث الباقى يذهب للعالم المنامى ، كذلك فإن توزيع الاستثمارات الأجنبية بين الدول النامية غير متوازن، إذ نجد أن معظم الأموال تذهب إلى أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا

وبالذات إلى الصين ، أما نصيب باقى العالم بما فيه الدول العربية والدول الأفريقية فهو صغير جداً .

طبعاً الصين حالة خاصة حيث تصل الأستثمارات الأجنبية التى تتدفق إلى الصين سنوياً إلى حوالى ٤٠ مليار دولار تقريباً . وهذه الأموال اكتشفنا بالبحث أن معظمها يجيئ من صينين يعيشون خارج الصين ، فى سنغافورة وأمريكا ودول أخرى ، ويعيدوا توظيف أموالهم فى الوطن الأم ، ولم يفسر الورقة أسباب انخفاض نصيب العالم العربى بشكل كافى. وأعتقد أن د. كريمة ستعلق حول الأسباب التى تؤدى إلى ذلك ، فأنا الخص فقط ما قالته الورقة .

الصدمة الأخرى التى تمثلها هذه الورقة هى انخفاض حجم الاستثمارات العربية البينية ، الحجم الإجمالى صغير والاستثمارات العربية البينية حوالى ٤٠ % من الإجمالى لكن المبلغ الذى نتحدث عنه صغير بالنظر إلى تدفقات رؤوس الأموال العربية الى الخارج .

السيدة ليندا مطر حاولت أن تعطينا بعض المؤشرات وهناك ما يسمى معامل الاستثمار الأجنبى المباشر ومن هذا المعامل وجدنا أن دول مثل البحرين تتمتع بمعامل مرتفع يزيد عن ١ % بينما دولة مثل اليمن لديها سالب ١ % بمعنى أنها دولة طاردة للاستثمار ، أرجو أن تكون الصورة الحالية أفضل حيث لا أدرى الرقم لأى سنة تم حساب هذا المعامل . نحن نرى فى اليمن تحسناً فى مناخ الاستثمار ، ظاهرة تشابه ظاهرة الصين لكن بشكل بسيط . إن اليمنيين المغتربين أصبحوا مستعدين للعودة للعمل فى اليمن وتحويل رؤوس أموال لليمن وفى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لنا شركاء مهمين يمنيين ، ونرى كثيراً من اليمنيين المقيمين فى السعودية والخليج يقيموا مشروعات فى مجال صناعة الأسمنت ، و فى مجال الطاقة .. مشروعات كبيرة . نرجوا أن ترتفع هذه المعدلات .

الورقة أيضاً تناولت الفرق بسن الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار الأجنبى فى الأوراق المالية فى المحافظ والورقة بينت عن طريق رسم بيانى جميل يظهر إذا كانت الاستثمارات المباشرة منخفضة فإن الاستثمارات فى المحفظة أقل منها ، فسرنا ذلك بعدم وجود أسواق مل نشطة ، وانغلاق بعض هذه الأسواق فى بعض الأسواق العربية الأخرى . بالطبع أسواق المال فى المغرب ، فى مصر ، وفى الأردن أكثر انفتاحاً من دول أخرى . نحن فى حاجة إلى أسواق مالية أكبر وأكثر انفتاحاً ، وهو مايشجع الاستثمار المباشر أيضاً . أيضاً كمية الأوراق التى يتم التعامل عليها فى هذه الأسواق ضعيفة جداً ، إما لأن عدد الشركات المفتوحة للاكتتاب العـــام صـــغير أو لعدم وجود أوراق الدين مثل السندات فى هذه الأسواق.

أحب أن أشير أيضاً من قبل التعريف بأحد أنشطة البنك الاسلامى للتنمية ، أن البنك اصدر لأول مرة سندات هذا العام بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار معظمها تم الاكتتاب فيها فى أسواق المال العربية وندعوا المؤسسات المالية الأخرى أن تستخدم الأسواق المالية المتعددة فى استجلاب رؤوس الأموال.

نتيجة أخرى مدهشة فى الدراسة لم ألاحظها فى القراءة الأولى هو البحث الخاص بتأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على الإنتاجية. وترى الدراسة أن هناك نتيجة سلبية لتدفقات رأس المال ، لا أعتقد فى صحة هذه النتيجة الا تحت ظروف خاصة ٠ وكل ما ندعوا إليه من تدفق استثمار أجنبى نطلب أن يكون التدفق المالى مرتبطاً بتكنولوجيا أحسن ونظم إنتاج أحسن وبالتالى كان توقعـنا أن تدفق رأس المال يؤدى إلى نتيجة إيجابية فى زيادة الإنتاجية الاقتصادية للاقتصاد القومى ، طبعاً هذه موضوعات فنية تعتمد على النموذج المستخدم فى القياس وهل النموذج فعلاً استطاع أن يفصل اثر التأثير الأجنبى من غيره ٠

التأثير السلبى قد يرتبـط بحالة الركود الموجودة فى الاقتصاد فى الدول العربية حتى السنة الماضية ، حالياً أحوال الاقتصاد العربى فى انتعاش ربما هذا ينعكس فى الإنتاجية ٠ آسف لهذه الإطالة وإنما أردت أن الخص بعض نتائج البحث وأن يكون ذلك مقدمة لنقاش كبير حولها وإنما هى ورقه تمثل مجهود جيد يفتح العيون على ظاهرة خطيرة وهى ضعف نصيب العالم العربى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة رأيى الخاص ، هو أن المشكلة ليست فقط فى الاستثمار الأجنبى المباشر لكن أيضاً فى الاستثمار الداخلى ، حيث نجد أن معدلات الاستثمار الداخلى أيضاً فى انخفاض مما يعنى حاجتنا إلى تغيير جذرى فى مناخ الاستثمار لكل من المستثمر المحلى والأجنبى سواء بسواء.

<u>كريمة كريم</u>

كما قال د٠ على ، و كما قالت ليندا ، إن نحو ثلث التدفقات للدول النامية ، و هو نسبة قليلة ، ونجدأن ما يخص العالم العربى فى عدد من التقديرات حوالى٢ % ،إذا نحن نحصل على الفتات .

كل تعليقاتى ستنصب على تأثيرات الاستثمارات المباشرة على الدول العربية وهذا هو الجزء المهم من وجهة نظرى ، الورقة قالت إن تدفق الاستثمارات بين الدول العربية تقديراتها أقل من الحقيقة لأن بعض هذه التقديرات توضع كاستثمارات محلية رغم أنها جاءت من دول

عربيه أخرى ، ومن ثم هذا التقدير هو ٤٠ % من إجمالي الاستثمارات المباشرة فى الدول العربية ، هنا علامة استفهام كبيرة ، لأن ٤٠ % نسبه كبيرة جداً ، وأن الدول كونها تعتبرها استثمارات محلية ، فى مصر نعتبر الاستثمار العربى استثمار أجنبى لكن فى دول عربية أخرى قد لا يحسبون هذا ، لكن ليس كافياً للقارئ أن تضع ٤٠ % لابد من توثيق الرقم ومن أين جاء هذا الرقم .

إذا جئنا إلى الجزء الثانى الذى اعتبره أهم جزء وهو التأثير على الدول العربية ، فقد استعرضت الورقة عدداً من التأثيرات على الدول العربية ، أحد هذه التأثيرات هو تأثيرها على الاستثمار المحلى ويمكن أن يكون سلبياً إذا تمت إزاحة استثمار محلى ، لكن التأثير هنا يكون مختلفاً إذا كان هناك إنشاء مشروع جديد أو كان شراء مشروع قائم بالفعل ويستمر فيه ، فالمكسب الأساسى هو الاستثمارات الأجنبية التى تضيف ، تنشأ مشروعات جديدة وليس إحلال محل مشروعات قائمة سواء كانت مشروعات خاصة أو مشروعات عامة .أحد النقاط المهم بحثها ، ما هو قدر الجزء الخاص بالإحلال فى الدول العربية .حتى فى ظل الاستثمارات المباشرة الضئيلة ليست كلها إنشاء مشروعات جديدة وتعتبر إضافة ، نحن دائما نقول ما هى نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر فى إجمالي الاستثمار لكن هذا غير كافى لأننى لابد أن أعرف ما هى الإضافة على مستوى الدول العربية .

النقطة الثانية عندما نتكلم عن التأثير على الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، عندما تدخل استثمارات مباشرة كما درسنا كلنا فى الاقتصاد ، حساب رأس المال يكون موجب وبالتالى ميزان المدفوعات يتحسن ، هنا اقول أن هناك تأثيرات سلبية قد تحدث على الميزان التجارى وأنا هنا لست ضد الاستثمار المباشر ، بالعكس نود أن نزيده ، لكن بشروطنا، لا نفرح بأى قرش يحضر لنا ، لابد أن نقول أن جزء منه يوجه للصادرات ولا يستخدم فى الواردات إلا فى أضيق الحدود وفى حالة عدم وجود سلع محلية .

سأعطى مثالين من مصر ، لدينا كادبرى ، كان لدينا شركة فى مصر شركة اسمها بم بم تنتج شيكولاته وكان تصدر للدول العربية ، كادبرى اشترتها وانتاجها موجه للسوق المحلى معنى ذلك أنها جاءت لم تضف شئ إنما تحسب علينا على أنها استثمار أجنبى إنما هى حلت محل استثمار محلى ، كذلك المحلى كان يصدر ، هى منعت هذا التصدير لأن سياستها الإنتاج للسوق المحلى المثال الثانى فى مصر نستلة ، لقد فوجئت ، وكنت أحضر وكان رئيس نستله فى مصر يتكلم ، أنه ذكر أنه يستورد السكر وهو من الأشياء التى ننتجها فوجئت بذلك فلما

سألت قال إن تكلفة استيراده أقل من المنتج المصرى ، طبعاًهناك أشياء أخرى لكن ظروف عملى جعلتنى أطلع على هذين الشيئين ، وإذا حدث ذلك فى عدة دول عربية كمؤشر ستعطينا رؤية داخلية ، وسيكون توجه لمتخذ القرار فى بلادتنا فى المجمع العربية ، وهذا ما نقوله دائماً الاستثمارالأجنبى نريده لكن بشروطنا ،أن نزيد التصدير ولا يضاف عبءعلى الواردات .

النقطة الثالثة أود الحديث عن الإطار القانونى لجذب الاستثمارات ، فالورقة تقول عن السياسات المالية والسياسات النقدية والحوافز التى تعطى إعفاءات ضريبية وجمركية أنها مهمة ، لكن أهم شئ أن يكون هناك إمكانية لتحقيق ربح فى المجتمع المحلى واضرب مثال بمصر ففى حالة ركود مهما عملنا من تيسيرات أو تخفيضات لن يأتى لى أحد ، فالمستثمر يقول أنه ليس فى حاجة إلى تخفيضات ضريبية هو يحتاج إلى الكسب ، هو يحسبها ، كم سيكسب ونخصم الضرائب وليس معنى ذلك أن تخفيضات الضرائب لن تؤثر، لكنها لا تكون رقم (١) ، ربما رقم (٢) أو (٣) . لابد أن ينشط السوق . وأنا هنا أتكلم عن مصر لأننى أعرفها أحسن من الدول العربية الأخرى ، تنشط السوق الداخلى ، وعندما يتحقق ذلك ربما سيحضر لى الكثير من الأموال ، بعد ذلك نعطى تخفيضات معينة بحيث لا تكون عبئاً على ميزانيتنا . أما ما يحدث فهو أننا نزيد الضرائب على الموظفين الذين يعملوا رواج فى السوق ، بمعنى أنه فى قانون الضرائب الجديد كنت أقول المهم الشخص متوسط الدخل والذى تمت ، هؤلاء هم القوة الحقيقية التى ستشترى لكى يستثمر المستثمر سواء من الداخل أو الخارج وليس أن تعطى للمستثمر إعفاءات ضريبية طالما ليس هناك مجال لعملية الربح .

النقطة الرابعة إذا نظرنا إلى الاستثمار المباشر نجد أنه يذهب إلى الدول التى مستوى الأجور فيها منخفض ولذلك قيل أن الدول الناميه ستستفيد ، لكن العبرة ليست بالأجر ، ما يهم المستثمر إنتاجية العامل بالنسبة للقيمة المضافة ماذا يعطى العامل ؟ .. الأجر فى تونس اقل ١٠ مرات من متوسط الأجر فى الـ EU ورغم هذا ، وجدوا إنتاجية العامل بالنسبة للقيمة المضافة فى المانيا أكثر من ١٠ أمثال تونس ، هنا لنا وقفة .. المهم الإنتاجية ولا نفرح بالأجر المنخفض ، الإنتاجية هى التى تجذب المستثمر الأجنبى .النقطة الثانية فى مسألة حضور المستثمر للأجور المنخفضة هو أن الـ R & D البحث والتطوير وجدوا أنه فى عديد من المشروعات ، وليس كلها ، تكلفة البحث والتطوير أعلى من تكلفة الأجور لأنه يستخدم كثافة رأس المال وبالتالى وجدوا أن انخفاض الأجور لن تجذب ، وأنا هنا أتكلم عن الدول النامية

وليس الدول العربية فقط لكن ما يهمنا الدول العربية ، لكى تدخل بتركيز فوجدوا أن الأجور ليست هى الحاسمة .

النقطة الأخيرة التى أود الحديث فيها هى التهديد المحتمل لتدفق الاستثمارات المباشرة للدول النامية والدول العربية ، وهذه أود أضافتها لما جاء فى الورقة ، و أشير إلى تهديدين مستمرين .

- التهديد الأول هو أن لدينا الأموال التى تأتى للبورصات المالية وجدوا أن هذه الأموال تزيد عن الاستثمارات المباشرة ، نحن كعرب ودول نامية يهمنا الاستثمارات المباشرة وليس البورصة لأنها تحقق أرباح وتمشى فنحن يهمنا الـ FDI جزء منها بدأ يوجه للاستثمارات الأخرى فهم المستفيدون .
- الشئ الثانى الذى بدأ يحدث فى الدول المتقدمة ويقول إن ما يحدث من نقل الإنتاج للدول النامية يضر بهذه الدول لأن العمالة غير المدربة بها حالياً تعانى من البطالة بالرغم من استحواذهم على ثلثى تدفقات الاستثمارات المباشرة وثلاثة أرباع التجارة الدولية بينهم وبين بعض ، برغم هذا كله والجزء الصغير الذى يأتى للدول النامية ومنه جزء أصغر لنا بدأت أصوات ترتفع وتحذرنا ، لو هذه الأصوات ارتفعت بقدر كافى ، ولو هذه الأصوات أخذت قرار فعلى (لأن الدول المتقدمة هى التى فى يدها كل القوى) هذا يعنى أنهم لن يصمتوا وستتخذ الإجراءات لتحد من هذا الجزء الصغير ، كل هذا من السلبيات والتهديد الذى يواجهنا .
- الحل لن يكون بالعولمة ولا بالتدفقات المباشرة إلا إذا الدول النامية خاصةً الذين لهم دور وقفت مع بعضها فى المفاوضات لأنهم يستفيدوا منا ، ونحن إذا وقفنا وقلنا لا ، إن أسواقنا هى التى تمثل الجزء الأكبر لمنتجاتكم يمكن أن نحقق نتائج أفضل وشكراً .

<u>على سليمان</u>

نشكر د . كريمة كريم المتحدث اللبق والمتحمس ، ويهيئ لى أنه لا اقتصاد بدون حماس ولو إننا تعلمنا فى بداية دراستنا العملية أن الاقتصاد لابد أن يكون محايد وأن لا يكون له تحيزات خاصة به إنما الاقتصاد الوطنى لابد أن يكون متحمساً ولابد أن يعبر عن مشاعره بهذا د . كريمة أضافت ليس فقط تعقيباً للورقة لكن أفكاراً خاصة بها شخصياً فيما يتعلق بكفيفة الاستفادة من تدفقات رأس المال الأجنبى وأن تجلبه لبلادنا بشروطنا بالنظر إلى أن العالم أصبح

مفتوحاً وأن كافه الاقتصاديات العالمية حالياً تحاول جذب رؤوس الأموال فلابد أن تكون شروطنا ايضاً متوافقة مع احتياجات الاقتصاد الأجنبى .

هى أشارت إلى موضوع مهم ، وأنا أدعوا أصحاب القرارفى الدول العربية النظر إليه، كيف نوجد موقفنا و كيف نوحد كلمتنا و موقفنا التفاوضى لكى نجد لنا مكاناًعلى مائدةالاقتصاد العالمى .

ممدوح الولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة أشارت الأرقام أن اجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى العالم عام ٢٠٠١ فى العالم ٧٣٥ مليار دولار ، نصيب الدول العربية ٧٢٠و٦ مليار بنسبه ٩و٠ % من اجمالى الاستثمارات ، لكن فى العام التالى انخفضت الى ٥٣٠و٤ مليار بتراجع ٣٣ % بنسبه ٧و٠ % من الأرقام العالمية ونسبة ٨ و٢ % من الاستثمار الموجه إلى الدول النامية وهذا بسبب الانخفاض الذى حدث فى المغرب والجزائر والإمارات واليمن والأردن وسلطنة عمان ورغم ذلك فلى تحفظات على هذه الأرقام لأن صندوق النقد الدولى يرى أنه فوق ١٠ % من استثمارات المحفظة للمشروع يعتبر استثمارات مباشرة وهذا يجعل لدينا تشكك فى هذه الأرقام حتى المنخفض وآخذ مصر فى ميزان المدفوعات الأخير أرقام الأستثمارات المباشرة ٧٠١ منها ٤٨ % عبارة عن بيع ٣ شركات فى البورصة وهذا يؤكد أن الأرقام تحتاج إلى إعادة نظر لدخول الاستثمارات المحفظة التى تتجاوز نسبة ١٠ %.

النقطة الثانية أتحدث عن توزيع هذه الاستثمارات المباشرة عربياً ، إذا رأينا عام ٢٠٠٢ نجد الجزائر أخذت نصيب الأسد ٦٥و١ مليار ، تونس ٨٢١ مليون ، السودان ٦٨١ مليون ، مصر ٦٤٧ مليون وهكذا ، هذا يعنى غياب المعلومات الواضحة حيث ليس لدينا فكرة عن العوامل التى تحكم هذه التوقعات.

النقطة الأخرى المؤشرات التى تبين لنا وضع العرب فى مؤشرات التقييم الدولية ، إذا رأينا وضع العرب سنجد فقط ٣ دول بها درجة مخاطرة منخفضة جداً هى الإمارات والبحرين والكويت وبعد ذلك ٧ دول عربيه بها درجة مخاطرة منخفضة ونجد أن درجة المخاطرة المرتفعة تعطى رسالة للمستثمرين فى العالم أن هذه البيئة طاردة للاستثمارات .

النقطة الأخيرة التى أود الإشارة إليها وهى مسألة الاستثمارات التى تتم من الدول العربية فى عام ٢٠٠١ الكويت خرج منها ٣٢٣ مليون دولار ، البحرين ٢١٦ ، المغرب ٩٢، ليبيا ٨٤ ، هذه القضية تحتاج إلى نوع من إعادة النظر أين تتوجه هذه الاستثمارات ؟ واتجاهها عربياً هو الأولى وشكراً .

علي سليمان

شكراً للأستاذ ممدوح الولى وهو أحد الكتاب الاقتصاديين المشهور لهم بالنشاط والبحث ، استسمح أ.ليندا ، د. كريمة الإجابة على الأسئلة التى بها نواحى تفصيلية وأرقام لأننا إذا انتظرنا للنهاية سننسى الأرقام .

ليندا مطر

حقيقة نحن لا نعرف من أى الدول تأتى الاستثمارات المباشرة وفى أى القطاعات تتركز وهذا سؤال رئيسى.

علي سليمان

هناك ملحوظة قالها معالى الوزير فى الافتتاح أن أحد مشكلات الاستثمار البيانات وأن أحد المشاكل فى الدول العربية جميعاً هو عدم توفر بيانات دقيقة عن حجم الاستثمارات ونوعها ، والقطاعات التى يتم الاهتمام بها .. الخ ونتمنى بجهود الأسكوا إن شاء الله وأيضاً السلطات الوطنية أن يتم إتاحة المعلومات بشكل فيه شفافية والفرص المتكافئة لكل المستثمرين حتى يعرفوا الإمكانات المتاحة فى هذه الدولة .

القضية الهامة كيف نعرف الاستثمار الأجنبى المباشر فيما يتعلق باستثمار فوق الـ ١٠ % من محفظة الأوراق المالية للمشروع هل هذا استثمار أجنبى أم لا ؟ هذه هى الفكرة الأساسية التى وددت السؤال عنها .

ليندا مطر

حقيقة نحن نتفق بالنسبة للاستثمار الأجنبى المباشر على أنه لابد للمستثمر أن يكون له اهتمام وجدية بالاستثمار ، وهذا يختلف عن الاستثمار الآخر وهو استثمار لفترة قصيرة وقد يستثمر فى سندات الخزانة بينما الاستثمار الأجنبى المباشر أول شئ أن يكون ١٠ % وأكثر وأن يشارك فى الاستثمارات الصناعية ثم أن تكون إدارة الإنتاج بالمشاريع على مستوى جيد وفيها تفاعل .

<u>أنطوان منصور</u>

أعتقد أن الانكتاد يعتمد تعريف صندوق النقد الدولى فيما يتعلق بتعريف الاستثمار الأجنبى المباشر لذلك لا خلاف فى التعريف بين الجهتين ، ونرى فى النهاية أن الأنكتاد يستخدمون خبراء الصندوق ولا خوف بين هذه المؤسسات الدولية ٠

الموضوع الآخر البيانات غير الدقيقة ، فالبيانات التى رأيناها اليوم غير دقيقة والسبب عدم وجود ما يسمى معياراً نمطياً فمعظم الدول العربية لا تستخدم معياراً نمطياً فى تعريف حجم الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول العربية ومن هنا أعطيك مثال ، المصرى المقيم فى الخارج ويستثمر فى مصر يعتبر استثماراً أجنبياً مباشراً بينما فى دول عربية أخرى أبناءها المقيمون فى الخارج ويستثمرون فى بلادهم الأم لا يعتبر استثمار أجنبى مباشر وهذا صعب كثيراً من حساب هذه الأرقام ٠ فى الأسكوا هناك مشروع من جزئين بمساعدة ٥ دول عربية لوضع قاعدة بيانات عن هذا الموضوع٠

وفى موضوع اليمن فإن ظهور الأرقام بالسالب فى بعض السنوات سببه أن الاستثمار فى اليمن يشكل أساس استثمار يتدفق لسوق كبير عدداً ، لكن هل هو سوق مؤثر من حيث القوة الشرائية وأذواق المستهلكين المتقبلة لأنواع الإنتاج الذى يدخل الاستثمار الأجنبى لكى ينفذه ؟ هذه كلها مساءل تحتاج لإجابات ، فالورقة المقدمة جيدة جداً وأعطتنا مؤشرات هامة جداً لكنى اعتبرها العتبة الأولى التى يجب أن نبنى عليها بغض النظرعن اختلافنا فى التعاريف والقيم التى يمكن أن نتكلم فيا وننفيها لكن الاتجاهات العامة لا خلاف عليها ٠ ما أود أن نعمله ، وارجوا أن الأوراق التى ستقدم بعد الظهر وغداً ربما ترد على بعض هذه التساؤلات ، هو أن نصل فى النهاية لتوصيات هامة للدول العربية والدول النامية من شأنها أن تحفز الاستثمار الأجنبى لكى يأتى كاستثمار منتج ٠

نقطة سريعة سأذكرها ، الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد كتدفق للداخل يقابله تدفق خارج هو الأرباح الخاصة به وهذا يؤثر على اقتصادياتنا وهذه نقطة هامة ولا يزيد أن نتعارض مع الحرية لكن لابد من وجود ضوابط لاستنـزاف الموارد المحلية إلى الخارج وأشكركم ٠

<u>على سليمان</u>

فى الحقيقية انزعجت من انخفاض معدلات الربحية فى مصر ، والمعروف أن معدلات الربحية فى الدول العربية عادة تكون أعلى من الدول المتقدمة ، ربما معدل الربح كبير لكن

المخاطر كبيرة وبالتالى الربح الصافى أو المقدر يكون أقل من الدول المتقدمة نتيجة لزيادة المخاطر فى الدول النامية ، لكن هذا يحتاج بحث فلا نأخذه على علاته ، بالنسبة لمصر هناك ورقة حول مصر وورقه حول تونس والسودان وغيرها من دول المشرق فيتاح الفرصة لتنافس حالات فعلية .

من حيث الضوابط بدأت أنزعج من موضوع الضوابط ، العالم كله يفتح الأبواب ونحن نتكلم عن ضوابط ، ربما فى النقل ، فى بعض السنوات قيمة معدات التنقيب تعتبر استثماراً أجنبياً مباشراً فعندما تسحب المعدات يصير الرقم سالب فهذا هو سبب ظهور الأرقام السلبية فى اليمن .

اجلال راتب .

مبدئياً الاتجاهات المختلفة التى ذكرت فى ورقة السيدة ليندا عن تدفقات رأس المال الأجنبى المباشر الى الدول العربية أعتقد أن هذا لم يكن اتجاه جديد فقد كان اتجاهاً قديماً والتدفقات بين الدول العربية أيضـــاً ليس بها جديداً وهى متضائلة من قــــديم واتمنى سواء من أ. ليندا أو الدكتورة كريمة كريم أن تضع يدها على الأسباب التى أدت الى هذا التدهور، ذكرت أسباب ، لكن كنت أود أن تكون أكثر عمقاً وبشكل أكثر تحليلاً لكن نعرف ما يمكن أن نفعله فى ضوء التطورات التى تحدث على الساحة العالمية وفى ضوء الوضع المتدنى للدول العربية والدول النامية بصفة عامة ونصيبها المتهور فى كل شئ وليس الاستثمار الأجنبى المباشر فقط .

د. كريمة كريم أشارت مشكورة إلى أن موضوع الاستثمار المباشر ليس فقط مسألة لها علاقة بالحوافز لأنه فعلاً فى بلد مثل مصر فى فترة قصيرة جداً أعطينا الكثير من الحوافز ولم نتلقى ما يقابل هذه الحوافز ، وما هو سبب انخفاض الربحية الذى لا نعرف له سبباً ، هل التوجه يكون لأنواع معنية من الإنتاج ؟ أم هو سوء تقدير .

عندمـــــا نتكلم عن السوق المصرى ، فالسوق المصرى سوق تتحرك فى مجال الحوافز المقدرة ، فى مصر نحن نعطى حوافز استثمار سخية جداً ، عشر سنوات إعفاء ضريبى يمكن أن تمتد إلى ٢٠ سنة .. الخ ، هناك بعض الدول فى المغرب العربى لا يعطى حوافز الا للصناعات التصديرية فقط فلابد أن نضع نظام الحوافز بحيث يعكس أولويات الدولة بدون أن نتكلم بالضرورة عن ضوابط نتكلم عن التحفيز ، وأحد الأمثلة طبعاً هو تأثير هذا المشروع على نقل التكنولوجيا أعطى له حافز أزيد ، ليس هناك معنى أن نستقطب راس مال أجنبى عالى فى استخدام رأس المال ولا يستخدم عمال فهو غير مناسب لاحتياجاتنا .

عبد الله عبد الملك

الواقع بعد قراءتى للورقة لى ملاحظتان : الملاحظة الأولى أن قانون تشجيع الاستثمار فى تونس وجد من عام ١٩٧٢ وكان أساساً موجة لتشجيع الشركات التصديرية ، وتشجيع الشركات المصدرة تماماً وإمكانية تشغيل اليد العاملة المحلية .

النقطة الثانية أنه منذ عام ٢٠٠٠ كانت هناك فى تونس قطاعات حكراً على القطاع العام أذكر منها المياه والكهرباء والمواصلات والنقل وقد أخذ قرار فى هذا الشأن بالمخطط العاشر ، وأضحت هذه القطاعات يمكن البحث فيها ومنها تحرير قطاع الكهرباء وشكراً .

أدريس الغضبان

هناك نقطتان ، النقطة الأولى ما يخص الاستثمار الأجنبى المباشر تم تصنيف البحرين كبلد أول ، حسب تصنيف أراه غير ملائم فالبحرين مركز مالى بالنسبة لدول الخليج ، فمعظم الاستثمارات فى القطاع المالى (وعادةً إما عن طريق تحويلات أو إبداعات) وهذا النوع من الاستثمار غير مستقر ، ففى شهر ديسمبر الماضى تم سحب ٣٠ مليار دولار فى ظرف يومين من طرف مؤسسة واحدة بالبحرين فهذا اثر بشكل كبير جداً فى فترة صغيرة وبعد شهرين تقريباً رجع لهذا الحجم الاستثمارى ولا أعرف كيف تم إعداد هذا الدليل ، مطلوب توضيح طريقة الحساب .

النقطة الثانية هى أسباب تراجع الاستثمار الأجنبى ، فى الواقع هناك سبب أول أن الاستثمار الأجنبى جاء من دول غنية أمريكا وأوروبا ، وإذا نظرنا إلى اقتصادات هذه الدول نرى مثلاً صناعة التكنولوجيا تمثل نسبة كبيرة من الناتج القومى ، فمعظم الاستثمارات الأجنبية التى ستأتى ستكون متصلة بهذا المجال ، فى نفس الوقت يرى فى معظم الدول العربية الاستراتيجيات التى تم تطبيقها تعطى حوافز أكثر لصناعات مثل السياحة أو صناعات ذات قيمة مضافة ضعيفة جداً ، فإذا كانت القيمة المضافة ضعيفة فلا نتوقع أستثمار لدينا من شركات أجنبية ، واضرب مثلاً بماليزيا ، عندما أتخذت القرار أن يكون التكنولوجى هو القطاع الأول بالنسبة للاقتصاد الماليزى لاحظنا فى فترة قصيرة جداً .. وقع تدفق أموال هائلة ، أيضاً سنغافورة نفس الشئ ، فمن الممكن قبل أن نبحث عن الأسباب الهيكلية نراجع الاستراتيجيات فيما يخص الأولويات بالنسبة للاقتصاد العربى ، لأن الدول العربية حتى يومنا هذا لم تضع ابداً التكنولوجيا كأولوية وشكراً .

علي سليمان

أنا بصراحة سعيد بهذا النقاش ، فنحن فى النهاية نضع توصيات للدول العربية تساعدها فى جذب رؤوس الأموال الأجنبية وبالذات فى القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وذات المكون التكنولوجى العالى وقد أشار سيادته لماليزيا ، يمكن نشير للهند وغيرها والتى بدأت تعمل صناعات التكنولوجيا والمعلوماتية ولها مساهمة كبيرة فى هذا المجال ، وربما الأسكوا أو أحد الهيئات العربية الأخرى تنظم مؤتمراً أكثر اتساعاً حول كيفية اجتذاب الاستثمارات للدول العربية ، ومقاومة هذا الاتجاه المزعج المتمثل فى انخفاض نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبى المباشر .

حسن صبرى

إذا كنا نتكلم على زيادة التدفقات الأجنبية والأموال الأجنبية بخصوص البورصة واستثمار الأموال فى المشروعات فالسبب يرجع إلى أن المخاطرة فى الاستثمار طويل الأجل عادةً تكون أكبر من الاستثمار السريع وبالتالى الأجنبى يحاول أن يقلل المخاطرة ، فإذا كان هناك مناخ صحى لنمو هذه الاستثمارات فمن المؤكد أنه سيكون هناك تدفق لها ، فالمطلوب أن يكون هناك سياسة عربية موحدة هل نحن نقبل التعامل مع الأجنبى كمستثمر أم لا ؟ هل نحن فى حاجة إلى التفاحة بدون الشجرة أم أننا نريد رعاية الشجرة لتعطينا التفاحة ؟ وشكراً.

مهندس أشرف خلف

كما أشارت د.كريمة لبعض الأمثلة عن الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر والعالم العربى والدول النامية عموماً ، نحب نقول أمثلة ناجحة جداً كاستثمار أجنبى مباشر خلال الثمانينات فى بعض الدول العربية ، والمثال الذى سأتحدث عنه الشريك الأجنبى اشترط أن يدخل كشريك رئيسى ٥١ % من المشروع وعمل مشروع فى مصر المشروع كان مربح فى السوق المحلى ، وعمل مشروع للمكونات الالكترونية للتليفزيون ، بعض أجزاء من التليفزيون العلون بداء تصنع فى مصر ، مع الجانب الكورى وشركة عالمية هى شركة جولد ستار ، تكون هذا المشروع عام ١٩٨٩ حسب قانون الاستثمار وبدأت تنتج هذه الأجزاء وتغطى احتياجات السوق المصرى كله وبدأت فى التصدير حالياً ، هذا المشروع يصدر ٨٥ % من إنتاجة لآسيا وافريقيا ودول أوروبا الشرقية وداخل انجلترا نفسها ، هذا مثال ناجح للاستثمارالكورى .

هذا احتاج مجهود كبير جداً من الإدارة رغم أن الإدارة المصرية مع الجانب الكورى هناك ٧ أو ٨ من لهم حق اتخاذ القرار ، لكنة ليس بسهولة وافقوا على قرار التصدير واليوم المصنع يصدر ٨٥% من إنتاجه .

ا.د.على سليمان

نشكر المهندس أشرف أنور خلف على هذا التوضيح وبالفعل هناك مجالات كثيرة تدعوا للفخر فى العالم العربى ، والأمل أن يتم ربط الصناعة العربية بالصناعة العالمية بحيث يكون لنا مساهمة فى المكونات فى كثير من المنتجات.

ورشة عمل

دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربى

القاهرة ٧ـ٨ ديسمبر ٢٠٠٣

الجلسة الثانية

Changes in Economic Environment and Investment Regimes in The Arab Countries

- رئيس الجلسة : أ.م. عادل العزبى
- المتحدث : أ.د. انطوان منصور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
- المعقب : أ.د. محمود عبد الحى صلاح مدير معهد التخطيط القومى

عبد القادر دياب

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدنا أن نبدأ الجلسة الثانية برئاسة الأستاذ عادل العزبى نائب أول رئيس مجلس ادارة الشعبة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية ، عضو مجلس ادارة غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات المصرية ، نائب رئيس مجلس ادارة الجمعية العربية للادارة ، عضو مجلس ادارة مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، عضو مجلس ادارة جمعية المحكمين العرب والأفارقة بمركز القاهرة الاقليمى للتحكيم التجارى والدولى.

كما يسعدنا أن يكون المتحدث الرئيسى فى هذه الجلسة أ.د. أنطوان منصور ممثل اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا ، و تعقيب أ.د. محمود عبد الحى صلاح مدير المعهد ،

ليتفضل السيد رئيس الجلسة لمباشرة مهامه .

عادل العزبى

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن فى الحقيقة أمام موضوع بالغ الأهمية خاصة بالنسبة لنا فى مصر وأيضاً فى العديد من الدول العربية ، نحن عندما نتكلم عن دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى ، فنحن نتكلم عن هموم الوطن العربى بالكامل ، لأن القطاع الخاص كما نعلم هو قاطرة التنمية فى العالم العربى شئنا أم أبينا ، وأياً كان النظام ، حتى فى ظل أعتى النظم الشمولية ، بدون القطاع الخاص ، لامجال لتنمية اقتصادية حقيقية . أتكلم هنا ..عن القطاع الخاص الملتزم ، القطاع الخاص الذى يعرف معنى المواطنة ، القطاع الخاص الذى يقدس الانتماء ويقدس أن يكون المستقبل لهذا الوطن مستقبل كامل وشامل وعادل.

ويسعدنى أن أقدم لحضراتكم أ. أنطوان منصور ، دكتوراة من فرنسا فى الاقتصاد ، رئيس فريق القطاع الخاص لتنمية المشاريع فى الاسكوا منذ عام ١٩٨٤ وله العديد من الدراسات والبحوث فى الاستثمار الأجنبى المباشر، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، تشجيع الريادة فى مجال الأعمال . الورقة التى تفضل أ. انطوان بإعدادها تتكلم عن التغيرات فى التنمية الاقتصادية والنظم الاستثمارية فى الدول العربية.

انطوان منصور

اتخذت الدول العربية خطوات عديدة تهدف الى ان تصبح البيئة الاقتصادية فى هذه الدول اكثر تحفيزاً للاستثمار الوطنى والاجنبى ، ومن ثم ادخلت هذه الدول تغيرات جوهرية على نظم الاستثمار بها ، كما تبنت سياسات جديدة لتحرير اقتصاديتها .

وقد التحق الكثير من الدول العربية بمنظمة التجارة العالمية ، كما دخل العديد منها فى اتفاقات مشاركة مع الاتحاد الاوروبى و الولايات المتحدة ، علاوة على اتجاه الدول العربية لتحرير التجارة فيما بينها من خلال اقامة " منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى " ، على الرغم من نتائج هذه الاخيرة مازالت غير مشجعة .

ورغم جهود التحرير الاقتصادى مازالت الدول العربية غير قادرة لا على تعبئة كاملة للاستثمار المحلى و لا على جذب قدر معتبر من الاستثمار الاجنبى المباشر . فمازال مطلوباً – لهذا الغرض – المزيد من الخطوات فى اتجاه تبنى سياسات اقتصادية كلية اكثر فاعلية و ايجاد الاطر التنظيمية المناسبة .

وتتناول الورقة الموضوع محل الاهتمام فى قسمين رئيسيين ، اولهما يتعلق بالتغيرات فى البيئة الاقتصادية ، وثانيهما خاص بعدد من القضايا التنظيمية المرتبطة بالاستثمار .

أولاً : التغيرات فى البيئة الاقتصادية

تتحرك الدول العربية فى اتجاه بناء اقتصادات اكثر تحرراً من خلال التقليل من الدور المباشر للدولة فى اداء الاقتصاد القومى بحيث تترك الفرصة للقطاع الخاص لزيادة دوره فى التنمية الاقتصادية . وينعكس هذا التوجه على عدد من المحاور الرئيسية للتحرك وهى :

ا – سياسات الخصخصة

حيث ما يزيد عن ٩٠% من تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر الى الدول النامية ، خلال السنوات الاخيرة ، كان بمناسبة صفقات ارتبطت بالخصخصة ، وبالذات من خلال مساهمة القطاع الخاص فى البنية الاساسية .

وقد قام العديد من الدول العربية بتحرير نظم الاستثمار بها عن طريق فتح الانشطة الاقتصادية كلها تقريباً امام القطاع الخاص ، ومن القطاعات الهامة التى تؤدى خصخصتها الى جذب استثمارات اجنبية مباشرة هامة قطاع الاتصالات ، ومن ثم .. تتخذ الاردن والسعودية

والمغرب و لبنان وعمان خطوات نحو خصخصة هذا القطاع . وهناك قطاعات اخرى مستهدف خصخصتها مثل النقل عبر الدول العربية ، و معالجة المياه ، وقطاعات الطاقة ، والخدمات الصحية . وقد وضع العديد من الدول العربية قوانين و برامج محددة للخصخصة ، فى هذه المجالات وغيرها .

ب – تحرير السياسات التجارية

وذلك من خلال اتفاقيات ثنائية و متعددة ، ومن اهم هذه الاخيرة اتفاق منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ، ورغم اهمية هذا الاتفاق كأساس لخطوات اكثر عمقاً للتكامل الاقليمى العربى ، الا ان هناك الكثير من العقبات التى تحد من فاعليته ، ومن ثم مطلوب التحرك بسرعة لازالة هذه العقبات وتفعيل الاتفاق بخطوات اشمل وأسرع – كذلك فإن تحرير السياسات التجارية للدول العربية يتم من خلال قنوات الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية وبعضها من جهة ، وبين عدد غير قليل من هذه الدول و الاتحاد الاوروبى من جهة اخرى . وهناك عشر دول عربية اعضاء فى منظمة التجارة العالمية ، علاوة على اربع دول اخرى فى طريقها للانضمام الى هذه المنظمة ، بما يعنيه ذلك من تحرير للتجارة السلعية و الخدمية فى ظل اتفاقيات الجات . كما أن هناك بعض الدول العربية التى تعتمد المناطق الحرة والمناطق الصناعية المؤهلة والمناطق الاقتصادية الخاصة ضمن سياسات وآليات التحرر التجارى والاقتصادى وهناك امثلة على ذلك فى ورقة البحث الاصلية .

ثانياً قضايا تنظيمية متعلقة بالاستثمار

تتعلق هذه القضايا بالاطار المؤسسى ، والاجراءات الادارية والبيروقراطية ، ومعاملة مشروعات الاستثمار الاجنبى المباشر من حيث ملكية هذه المشروعات و ملكية الارض والعقارات ذات الصلة بالاستثمارات ، وكذلك سياسة الحوافز من حيث الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية للشركات الاجنبية ، والقضايا المرتبطة بتشغيل العمالة الاجنبية ، وحماية الاستثمار من المصادرة و التأميم و ما يتصل بهذه الحماية من تأمين اعادة تحويل رأس المال والارباح ، ثم تسوية المنازعات الاستثمارية و ما يتصل بها من نظام قضائى و طرق التحكيم ، واخيراً المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية . كل هذه القضايا التنظيمية تناولت الورقة بالتوضيح و بالنقاش من خلال بيانات وامثلة تطبيقية من واقع التطورات التشريعية و التنظيمية فى الدول العربية .

وفى ختام هذا العرض الموجز لما تناولته الورقة يمكن التوصل الى استنتاجات عامة تخص الدول العربية مجتمعة . ومن اهم هذه الاستنتاجات ان هذه الدول تبذل – منذ ما يزيد عن عقد من الزمان – جهوداً جادة لتحرير اقتصاداتها وتفعيل اليات السوق ودور القطاع الخاص فى التنمية ، وتعمل هذه الدول على تهيئة مناخ استثمارى افضل ، ولكن مازال امامها الكثير لتفعله حتى تكون البيئة الاستثمارية العربية اكثر جذباً للاستثمارات الخاصة القطرية والعربية والاجنبية لتسهم بفاعلية اكبر فى تحقيق التنمية .

عادل العزبى

شكراً للأستاذ أنطوان ، الورقة طبعاً ثرية وتحتاج الى الكثير من المناقشة وسأترك التعليق أولاً للدكتور محمود عبد الحى ثم نفتح باب المناقشة بعد ذلك.

محمود عبد الحى

شكراً سعادة الرئيس .. وابتداء أشكر أ.د. انطوان منصور على هذه الورقة القيمة التى قام فيها بمسح شامل لإجراءات تيسير الاستثمار واجراءات تشجيع القطاع الخاص فى الدول العربية ، والحقيقة انها ستكون مثمرة اذا كانت نواة لدليل تبسيط اجراءات الاستثمار وقوانين تشجيع الاستثمارات فى المنطقة العربية سواء كانت استثمارات خاصة محلية أو أجنبية.

الحقيقة قدم سيادته عرضاً شاملاً لكل الجوانب المتعلقة بالاستثمارات الخاصة وكيفية تشجيعها فقط على مستوى النصوص والقوانين والقواعد والاجراءات ولا أعتقد أنه كان يهدف لأكثر من ذلك وربما لم يكن مطلوباً منه أكثر من ذلك ، لهذا فى لقاء قبل هذه الجلسة اتفقنا ومعنا د. على سليمان وأ. محمد وسيم أن هذا العمل الجيد لابد أن يتبعه نوع من تقييم مدى فاعلية هذه الاجراءات فى حفز الاستثمارات المحلية والأجنبية وتقييم واقعى يقوم على الدراسات الخاصة بالنصوص والقوانين المتعلقة بهذا الشأن ، علاوة على دراسات ميدانية عربية يقوم بها فريق من الباحثين فى كل قطر من الأقطار العربية لكى نعرف بالضبط من رجال الأعمال المختصين محليين وأجانب مدى فاعلية هذه الاجراءات وماهى المعوقات .. الخ ، ونسير فى اتجاه مزيد من التيسير ومزيد من اعطاء الفرص الأكبر للقطاع الخاص.

ربما التعقيب أو التعليق الذى أقوله لا يمثل تقييماً للورقة ، فهى مستوفاة فى حدود موضوعها استيفاءاً جيداً جداً ومتميزاً وسلاسة وبساطة العرض ، وانما تعليقى ربما يضيف

الى بعض النقاط الأخرى الهامة التى تستحق التعليق من واقع ممارستنا نحن فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة والقرارات والاجراءات.

فى حديث جانبى قبل الجلسة وجدتنى أتذكر عدة تعبيرات من أيام الشباب حين كنا نتكلم فى بداية الستينات عن حقوق الانسان والثوره الفرنسية وكان هناك تعبير شائع " عندما يتخلف القانون عن الواقع.. تحدث الثورة " ، وكان لى تعليق معاكس لهذه العبارة يقول " عندما يتقدم القانون عن الواقع يعتقل الثورة ويعتقل الاصلاح " ، بمعنى أنك عندما تريد أن تتحدث عن الاستثمارات الخاصة وتشجيعها فنحن لدينا قانون تشجيع الاستثمار الخاص ولدى نظام وهيئة عليا وهيئة مركزية وهيئة محلية ونصدر تعليمات ، لكن ما هو الأداء الفعلى بالنسبة لهذه الهيئات ، عملنا تيسيرات ، عملنا One Stop Shop انما التقييم الواقعى لا غنى عنه ليكشف عن مدى فاعلية كل هذه الاجراءات وكل هذه التنظيمات فى حفز الاستثمار.

القضية هنا العلاقة بين الحكومة وتنظيمها للاستثمارات والقطاع الخاص ، معدل الاستجابة المتبادلة ضعيف وقد أشرت إلى ذلك فى جلسة الصباح باختصار، بحيث أنه فى تصورى كلما حدث قدر من الاسترخاء للقيود والمعوقات التى تقف حجر عثرة امام القطاع الخاص للتوسع فى الاستثمار ، لابد أن أجد معدل انجاز من القطاع الخاص مقابلاً لهذا ، لأنه فى النهاية هم بشر الطرفين من الحكومة والقطاع الخاص ، فمثلما تقدم الحكومة التيسيرات ، حقيقة قد لاتكون التيسيرات كاملة ١٠٠% أو أنها ليست بالوضع الأمثل لكن على الأقل تجد أن القطاع الخاص قد خطى خطوة هامة فى مجال الاستثمار ، فى مجال التشغيل ، فى مجال الانتاج ، فى مجال التصدير ، فى مجال الاحلال محل الواردات ، وهنا عندما أتكلم عن الاحلال محل الواردات فانني اسميه التصدير للداخل . كل صادراتى رغم كل الاجراءات التى تمت مازالت تتراوح بين ٦-٨ مليار دولار بينما وارداتنا حوالى ١٤ مليار وهذا معناه أن هناك ٦ مليار فرق يمكن أن نعمل لاحلالهم ، لكن احلال فى ظل الأوضاع التنافسية . فالمسألة تحتاج لاستجابة متبادلة ، عندما يشكو القطاع الخاص من شىء أو يعلق على شىء لابد من وجود حوار متبادل وحوار جاد ، كل من الطرفين يذكر متطلباته وبأمانة ، ويدرك التزامات الآخر لأنه عادةً عندما نجلس مع ممثلى الحكومة فى أى مكان ومعنا مستشار أ.د. وزير المالية يدرك هذا انا جلست معه فأنني سأطلب منه كذا وكذا .. مطلوب لى انفاق ، من المستحيل أن أقول له لدى ايراد سأرسله لك ، فالفهم المتبادل والاستجابة المتبادلة مسألة هامة جداً.

دور الدولة ، لا أعتقد أن دور الدولة حتى فى أعتى الدول الرأسمالية تراجع فى الحياة الاقتصادية ، وأيضاً لدينا هنا لا يجب أن يتراجع دور الدولة لا فى مصر أو السعودية ولاغيرها انما تتغير طبيعة دور الدولة من التدخل المباشر وممارسة عمليات الانتاج الى الادارة غير المباشرة بواسطة السياسات وهذه مسألة بالغة الأهمية اذا أردنا للقطاع الخاص أن ينجح فى هذا المجال.

سياسات الخصخصة التى اتبعت فى بلادنا اتخذت طريقاً واحداً له بعد ايديولوجى واحد ، بمعنى كل ما انشىء قطاعاً عاماً وظل قطاع عاماً - فى أى دولة كنوع من رد الفعل الانتقامى - لابد أن يصبح قطاع خاص بالملكية بينما أساليب الخصخضة ، وأعتقد من الدراسات الجيدة الرائدة فى معهد التخطيط أنه من ٥ ٦ سنوات ، كان لدينا دراسة عن السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى ، وأشرنا إلى أن هناك خصخصة بـ ٣-٤ طرق منها الخصخصة بالادارة ، الخصخصة بالمشاركة، الخصخصة بالتوسع فى الأنشطة الجديدة .

اذا منهج الخصخصة فى بلادنا يجب أن ينتخب الطرق البديلة ، لأنه لامعنى أن تضغط على فى وقت ركود لكى أبيع مصنع أو أبيع بنك بسعر بخس ولا يأتى ثمنه مكافئاً لثمن الأرض أو المبانى أو المعدات الموجودة به ، ناهيك عن الخبرة.

إذا طريق الخصخصة ليس فقط نقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص ، أو من الدولة الى القطاع الخاص ، هناك خصخصة بالادارة ، خصخصة بالمشاركة ، طرق كثيرة يجب أن نبحث فى بدائلها طبقاً للاحتياجات المختلفة ، أنت تسقط احتكار الدولة أو صفة القطاع العام عن أى مشروع مملوك للدولة ١٠٠% ومدار بواسطة الدولة ١٠٠% بأن تفصل بينه وبين الوضع السيادى للدولة وتجعل من حق الناس مقاضاته وفرض غرامات عليه وتترك لادارته حرية اتخاذ القرارات بالتكيف مع أحوال السوق فيصبح قطاع خاص.

الاستثمارات الأجنبية نحن نركز عليها كثيراً عندما تحدثنا عن تشجيع القطاع الخاص ودور القطاع الخاص كما لو أن الأمر أننا نعطى غطاءاً حمائياً للقطاع الخاص الوطنى بأن أجعله يحتمى بالأجنبى بدلاً من أن يحدث العكس ، الحقيقة لاحظت أن الحديث موجه دائماً لاستثمارات الـ FDI من أجل نقل التكنولوجيا ، لا أريد التوسع كثيراً حيث أن التكنولوجيا فى حقيقتها أسلوب انتاج ، تنظيم علاقات فنية ، وتنظيم علاقات انسانية فى عملية الانتاج لكى تنتج ماتريد ، لدينا تكنولوجيا مصرية ، لكن نحن قتلناها واهملناها وتركناها لكى نقفز ونحضر من

الخارج ، نحن لا نستورد تكنولوجيا نحن نستورد أشياء بها محتوى علمى وتطبيقى متقدم لكن لا نعيد انتاجه ولا يسمح لك بإعادة انتاجية، فعندما أتى لأقيم الاستثمارات المباشرة من زاوية نقل التكنولوجيا ، هو لا يعطى تكنولوجيا ، هو يعطينى أشياء متقدمة ويدربنى لكى أستخدم وليس لأكون مصنعاً أو معدلاً فى الأغلب الأعم فهذه مسألة بالغة الأهمية وحالياً مع طغيان الشركات عابرة القوميات لم يعد لدينا القدرة أن نفرض عليهم شروطاً فى هذه الأشياء.

فى تقديرى ، وصلنا فى هذه الورقة الى أن الكويت تشجع الاستثمار الأجنبى ، دول الخليج ترغب فى تشجيع الاستثمار الأجنبى بينما هذه الدول مصدر صافى لرؤوس الأموال ، لماذا لا نعمل برؤوس أموالنا بالدرجة الأولى ؟ ، وعلى المستوى القطرى وعلى المستوى العربى ويأتى الاستثمار الأجنبى أهلاً به كعنصر مكمل ، وانا لست ضد استثمار أجنبى أو انفتاح أو أى شىء لكن نضع الأشياء فى مكانها الصحيح ، هو عنصر مساعد ومكمل أهلاً به ، لكن أنا لا أعيد هيكلة حياتى اجتماعياً وثقافياً وقيمياً وسياسياً و و.. لكى أستورد رأس مال أجنبى ، هذا غير مقبول ، لى نظامى وهو يأتى مكمل ، يكمل على قدراتى الذاتية ، وأعتقد لو أننا فكرنا جماعياً ، كما تكرم أ.د. انطوان منصور وأشار الى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وهو بعد تكاملى مهم جداً على المستوى العربى لو فكرنا جماعياً كعرب لأصبح رأس المال الداخلى ذا شأن أكبر لأن لدى دول بترولية كثيرة مصدرة لرأس المال وهذه مسألة بالغة الأهمية ، فأنا لا أتمنى أن تكون سياستى موجهة لجذب الاستثمارات الأجنبية بقدر ما تكون محفزة ومنشطة وملائمة للاستثمارات المحلية، وبعد الاستثمارات المحلية يأتى الاستثمارات الأجنبية لتكمل.

قضية الحوافز ، أذكر من عام ١٩٨٢ ، كنت أنا والأخت العزيزه أ.د. اجلال راتب ، عملنا دراسة مشتركة عن تقويم موقف الاستثمارات الأجنبية ، عندما بدأنا كان الاستثمار الأجنبى والانفتاح فى بداياته ، قلنا شىء طيب .. القيام بانشاء مدن حديثة ، لماذا لا يطلب من المستثمر ١% مساهمة فى المشروعات الاسكانية فى المدينة وأعطيه مقابلها شقق سكنية للعمال ، ١% خدمات صحية وأنشىء مستشفى فى المنطقة الجديدة ويكون لعماله الحق فى العلاج بالمستشفى كعلاج مجانى أو مخفض ، فصدمت أن أحد المسئولين الكبار المسئولين عن الاستثمار الأجنبى فى ذلك الوقت ، يرفض ذلك بحجة خوفه من عدم حضورهم وقال اننا نعطيهم اعفاءات ضريبية و... و... قلت له هذا تفكير غير سليم لأن الاستثناءات لا تبنى شيئاً ولا تجذب شيئاً يعتد به وهناك رسائل دكتوراة رأيناها وأشرفنا عليها تثبت ضعف فاعلية الحوافز الضريبية والاعفاءات الضريبية فهى أشياء استثنائية لجذب الاستثمار، الذى يجذب

الاستثمار الأجنبى أو المحلى هو البيئة الصالحة من كل زاوية ، والبيئة التى لها منطق ولها عقل ، اذا جئت لمستثمر أجنبى وقلت له ادفع ١% من أجور عمالك و سأعطيك مقابلهم شقق .. سيرحب ، لأن حسبته صحيحة ، ١% بالنسبة لـ ٥٠٠ ألف أجور فى السنة ، سيأخذ شقتين أو ثلاثة بالإيجار ، سيحضر الناس أصحاب الوظائف الحاكمة للسكن بجوار المحل فينزل من البيت للمحل فى دقيقتين فيكون عمله منتظم وليس هناك تأخير، نفس الشيء فى الخدمات الصحية فنحن نريد أن نفكر اذا أردنا خلق بيئة استثمارية صالحة نبحث ماهو فى فرنسا ، فى انجلترا ، فى المانيا وتعيد تكراره هنا وهذه كلها تنظيمات ليس فيها مشكلة .

الحديث عن منطقة التجارة العربية الحرة يستدعى الحديث عن الآليات التعويضية التى تكفل قيام المنطقة ، لأنه ما من محاولة للتكامل الاقتصادى - اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة - لا .. وستوجد أنشطة اقتصادية فى دولة أو أخرى من الدول الأعضاء يتعين عليها أن تقفل أبوابها ، قبل أن نصل إلى هذه المرحلة لابد أن يكون لدينا آليات للتعويض ، اذا دخلنا مع سوريا فى اندماج اقتصادى سأغلق صناعة الحرير لدى وافتحها لديها ، كيف أعوض من قفل هنا وما الذى يتحمله من زاد نشاطه ؟ آليات التعويض مسألة مهمة جداً اذا أردنا لمثل هذه الأشياء أن تكون فعالة فى حياتنا وأن نصل الى منطقة التجارة العربية الحرة قريباً . طبعاً أ.د. انطوان منصور أشار إلى أنه من الصعب تقييم هذه الاجراءات لأن البيانات غير متاحة ، لكن أن شاء الله يكون لنا مشروع بحث أو دراسة كما أشرت.

عندما نأتى للصيغ المقترحة للمناطق الخاصة ، أذكر عندما أرسل الينا مشروع المناطق الاقتصادية الخاصة (وليست المؤهلة بعد) اعترضت عليه ، وحتى أ.د. سلطان أبو على كتب مقالة فى الاهرام يومها ويعترض عليه ، فلما طلب منى أن أكتب رأيى قلت أن رأيى هو رأى د. سلطان ، المنطق ببساطة شديدة ، عندما تقوم دولة باصلاحات اقتصادية واصلاح اقتصادى ، واعاده هيكلة وتحرير و.. و.. الخ . ثم تأتى لكى تجنب جزء من أرضها أو جزء من واقعها المجتمعى الاقتصادى السياسى وتقول أنها ستعامله بصفة خاصة ،بصفة استثنائية ، فأنت قد أدنت التجربة بأكملها ، ففكرة المناطق ، بصرف النظر عن التفاصيل التى بينها ، حرة ، خاصة، مؤهلة ، هذا الكلام لابد أن نعيد النظر فيه اذا كنا جادين فى خلق بيئة استثمارية محفزة للاستثمارات وأنشطة القطاع الخاص.

فى تصورى أن القطاع الخاص بكل تنظيماته وكل أفراده لابد أن يقاوم المناطق الاقتصادية .. اطلاقاً ، هذه مسألة بالغة الأهمية ، لماذا ؟ عندما أنظر للمناطق الخاصة ، هذا استثناء ، إذا أقريتها فمعناه أن الوضع لديك سيىء ، وهذا يدين الجزء الأعظم من الاقتصاد القومى ، يدين الجزء الأعظم من سياساتك التى طبقتها من أجل الاصلاح وهذا يولد نوعاً من اليأس ، كل هذه المسائل نريد أن يكون للسياسة تناسق ، لا تكون موضة .

طبعاً المناطق المؤهلة ، لست أدرى ، تطلع موضة ، أو بدعة ، الأردن حقق طفرة ، الرقم الخاص بالمنطقة الصناعية المؤهلة ، قبل ذلك سمعناه فى مجال الترويج لما حدث فى الأردن ٤٠٠ مليون دولار، نشكر أ.د. أنطوان منصور لتصحيحه للرقم بأنه ٤٠ مليون وموجود بالورقة ، بمعنى ٤٠ مليون وأنت تغذى الاقتصاد الاسرائيلى بدماء وشرايين دماء جديدة ، حقيقةً هى ٧% لكن هناك نسبة من الـــ ٣٥% ١٨، ١١، ٧ الأخرى يمكن أن تدخل فيها اسرائيل بمعنى ٧% على الأقل يمكن أن تصل الى ١٢ أو ١٥% ، اذاً عندما أعمل مثل هذا التنظيم لمساعدة الصناعة لا أكون منحاز لهيكل مختل بمنطقة مختلة بالدرجة الأولى ، اسرائيل هناك فجوة تقدم لهم علينا ، وفجوة التقدم ليس لتفوق لهم علينا وإنما سأضرب لكم مثلاً : من بضع سنوات كنا نعمل نوع من تقييم الموقف الاقتصادى فى المنطقة عندما كان هناك تفكير فى الشرق أوسطية والمتوسطية ، وجدنا أن الاقتصاد الاسرائيلى لا معالم له وإنما هو امتداد للاقتصادات المتقدمة فى المنطقة ، ليس هناك من يستطيع القول أن له موارد أو أن موارده محدودة ، بعض أشقاءنا الفلسطينين كتبوا عن تأثير الانتفاضة على الاقتصاد الاسرائيلى ، قيموا التكاليف بـــ ٢٠ مليار أو ١٠ أو ٥ مليار ، ما معنى ذلك اذا كانت الحنفية المفتوحة من فوق وتوفر تغذية تصب أكثر من الفاقد ؟ لذلك لا تستطيع أن تقول أنك ستهد الاقتصاد الاسرائيلى لأنه ليس لديه سقف فهو مرتبط بأمريكا ، انجلترا ، فرنسا ، المانيا . فنحن لسنا محتاجين لأى صيغة تعطى شرايين جديدة ودماء جديدة لمثل هذا الاقتصاد ويجب أن تقاوم ذلك بشدة طالما استمر الطابع العدوانى والارهابى للدولة الاسرائيلية.

لا أريد أن أطيل على حضراتكم وإنما هى ملاحظات بسيطة ربما يكون فيها مايفيد ويستحق مزيداً من الدراسة والنقاش، وأشكر أ.د. انطوان منصور، وأشكر أ. عادل العزبى، ونشكر حضراتكم على تشريفكم لنا فى الندوة مرة ثانية وعلى حسن استماعكم.

عادل العزبى

شكرا للدكتور محمود، الحقيقة الورقة مازالت تحتاج الى مزيد من التعليق ومن البحث ولدى تعليق سوف احتفظ به الى النهاية وامامى تعقيب من المهندس مجدى شرارة أمين عام جمعيات التنمية الاقتصادية فليتفضل.

مجدى شرارة

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالى الرئيس ، أشكر د. انطوان وأشكر د. محمود لأنه ذكر ما كنت أود سماعه من قبل ، نحن نتكلم عن دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية ، الرؤية الصحيحة ..هل القطاع الخاص قام بدوره ؟ وأنا أعمل فى العاشر من رمضان وأعمل فى القطاع الخاص ٢٥ سنة ، وإنما القطاع الخاص فعلاً ، الآليات والحوافز التى اعطتها له الحكومة هل هو حافظ عليها ؟ هل القطاع الخاص الموجود الآن لديه رؤية لتنمية اقتصادية ؟ كل هذه علامات استفهام كثيرة جداً على دور القطاع الخاص الموجود حالياً.

لا أريد أن أتكلم عن البنوك ودورها فى تغذية القطاع الخاص ، وإنما أود الكلام فى الحوافز التى أعطتها الحكومة للقطاع الخاص أكثر بكثير من أى مكان فى العالم ، نحن فى العاشر من رمضان ، لدينا ١٠ سنين اعفاء ضريبى جمركى ، يقابلهم ١٠ آخرين وهكذا ، انما ما هو المردود بعد انتهاء العشر سنوات ؟ كم فرصة عمل حقيقية فعلية ؟ كما قال د. محمود عبد الحى لو دفع ١% للاسكان يعطى له شقق ، نحن اعطيناه الشقق مجاناً وأخذها وباعها ، أعطيناه الأرض مجاناً باعها كل هذه الآليات وكل هذه الأساليب الملتوية أدت بنا الى وضع سيىء . أين دور الحكومة التى أعطت حوافز ؟ نحن لا نرجع الى أى مستثمر الا فى حالة حدوث كارثة مستثمر يهرب بالأموال نصيح ونبحث أين ذهبت أموال البنوك.

حالياً ذكر أحد المسئولين أننا نريد عمل قانون للشركات المتعثرة الجادة التى تعثرت نتيجة تعويم الجنيه ، إنما هل نحن نريد أن نعمل القانون لكى نحمى الناس التى هربت بالأموال لنخرجهم من المزنق الذى هم فيه ؟

القطاع الخاص ليس مكدساً نشاطه لتنمية الوطن العربى فقط ، نحن داخلياً نستورد كل شيء ، نستورد الجبنة ، نستورد الملح ، هل هذا يجوز ؟ ، نحن ندمر الاقتصاد عن طريق القطاع الخاص وهذه ليست دعوة للقطاع العام ، لأن القطاع العام انتهى لا يوجد قطاع عام ولن يكون له مكان لأننا فى سياسة عالمية ، انما المطلوب من هذه الندوة أن نطلع برؤى ودراسات كما قال د. محمود عبد الحى حقيقية لواقع للقطاع الخاص على الأقل هنا فى مصر وننظر الى الأردن وننظر على التجربة التونسية وننظر لكل الأقطار العربية وكيف ننمى كل قطر داخلياً ، ثم ينظر برؤية شاملة للوطن العربى ، لأنه لا يمكن أن تحضر السعودية طاقية من اندونيسيا ، وسبحة من الصين ونحن لا نستطيع أن نصنع هذا وشكراً.

<u>جورج كورم</u>

بودى أن أشكر أصحاب الورقة والمعلق لأننا كان لدينا صورة وقد تمت الصورة فى الصباح من السيدة ليندا مطر عن قضية الاستثمارات الخارجية ، وأنا أرى من تعليق د. عبد الحى أن المشكلة ليست فى استقطاب المال الخارجى ، المشكلة فى البيئة المحلية الصناعية ، والحقيقة أن كل التجارب الناجحة بالخارج ، ايرلندا ، سنغافورة ، تايوان ، كوريا .. كلها تدل على أن النجاح آتى من حيوية وديناميكية القطاع الخاص المحلى ، خصوصاً حسن استخدام الموارد البشرية وحسن التنظيم المحلى.

قضية الحوافز التى تعطيها الحكومة يمكن أن تكون فى الدرجة الثانية ، ممكن تلعب فى بعض الأحيان دور ، فى ايرلندا .. لعبت دوراً ..فى سنغافورة .. وفى تايوان لعب دوراً وفى كوريا ، وبالفعل هناك مزايدات بين الدول العربية على ايهما تعطى حوافز أكثر من الثانى ، نأتى للاستثمارات الأجنبية هل هى مضرة لكل الاقتصاد العربى ؟ ، تأتى للقانون رقم (١٠) فى سوريا الذى أغفل التحديد الدقيق لما هى الاستثمارات الأجنبية والسورية أيضاً والعربية . عمل مذبحة لأنه أصبح هناك طرق للتحايل على القانون فأصبح هناك أى مال محلى استعمل القانون وفقدت الدولة جزءاً كبيراً من الايرادات الجمركية وطبعاً من ضريبة الدخل . فهذا الجو من المزايدات الموجود بين الدول العربية - فى نظرى وورقة د. انطوان خير مدخل يوضح أهمية أن يكون هناك نوع من الأنضباط من قبل الحكومات العربية تجاه هذه المزايدات المدمرة للجميع والتى فى النهاية لا تعطى نتيجة وقد رأينا أرقام الاستثمارات الأجنبية المنخفضة.

قضية أخرى هل الحوافز والامتيازات المعطاة للشركات متعددة الجنسية أو الشركات الأجنبية تعمل انحراف فى قلب البنية الاقتصادية المحلية ؟ رجل الأعمال الذى ظل ٤٠ سنة يتعب فى بلده ويبنى مصنع ويدفع ضرائب بشكل منتظم فجأه يجد شركة أجنبية تأتى تضاربه وتنافسه ، هذا معناه أننا نحطم البيئة الصناعية الوطنية بأيدينا.

تصورى وتعليقى الثانى أنه دون أن نحكى كلام سلبى على القطاع الخاص العربى ، هناك ظروف موضوعية تجعل الاقتصاد الخاص العربى يركز أولاً على العقارات ويركز على الاستيراد ، فالاستيراد يعتبر أكبر مورد ربح للاقتصاد المحلى، فهناك ضغوط تمنع قيام واستمرار حركة صناعية كبيرة ، فى بعض الأحيان نرى لدينا فى لبنان المستورد لديه فى نفس الوقت مصنع صغير ، وماسك اللعبة من كل اطرافها فلا يوجد مصلحة أن التصنيع يكبر فى البلد لأنه مستوى الأرباح بالقطاع العقارى ، بقطاع الاستيراد ، بقطاع التوزيع التجارى المحلى مستويات عالية جداً ، فأى رجل أعمال من المنطقى أن يذهب الى المشروعات التى تعطى مستويات عالية من الربح ، طالما النظام الضريبى لايعمل تعادل فى نسب الربح بين استثمار صناعى حقيقى وبين مجرد تعليب وتغليف مستوردات أجنبية سنظل على نفس الحالة ، لن يتغير شىء ، هناك قطاعات استراتيجية فى التصنيع لم نحميها. الاستثمارات الهندسية الباب مفتوح فى كل الدول العربية ، المقاولات الباب مفتوح فى كل الدول العربية للشركات الأجنبية لأنه لاتوجد استثمارات أصلاً فى هذه القطاعات ، ونحن مع عدم وجود سياسة حماية لن نستطيع أن نبنى بنية صناعية ، لن نبنى قاعدة صناعية ، نحن نرى فى منظمة التجارة العالمية اليوم أكبر المعارك على فتح قطاع المقاولات ، لأن كل الدول الصناعية قطاع المقاولات بها مقفل ١٠٠% ، هناك معارك فى قطاع الاستشارات الهندسية وهو مقفل ايضاً ، عند هذه الدول ولكنه لدينا مفتوح حتى فى ظل الأنظمة الاشتراكية وفى التصنيع ، كان القطاع مفتوحاً ، كأن التكنولوجيا عمل الأجانب وليس عملنا ، نجيب التكنولوجيا من الأجنبى وتقديرى هنا (وليت الإسكوا تكمل هذا الاتجاه لأننى لأول مرة اسمع ورقة من منظمة دولية ، أمم متحدة تشكك فى عملية الحوافز ، وأنا أود أن اهنىء الدكتور انطوان على هذه الجرأة) أن يكون هناك دراسات أكبر تركز على أن المزايدات العربية بالحوافز مضرة للجميع بما فيها الدولة التى تعطى الامتيازات.

هناك شىء اسمه خلق البيئة الصناعية ، الاستثمار الأجنبى الذى ترغب أن تحضر لدينا ليساعد على توطين التكنولوجيا ، اذا كان هناك نشاط صناعى بالفعل بكل معنى الكلمة

(صناعى خدماتى، صناعى زراعى ، صناعى صناعى) فالشركة متعددة الجنسيات ستجد أن هناك كوادر متعلمين ، هناك قوى عامله منضبطة ، هناك نظام قضائى مضبوط وقد تم الحديث عنه ، هذه العناصر الثلاثة طالما لن تكون موجودة سوف تظل هامشيين بحركة الاستثمارات الأجنبية.

نحن لدينا فى الأدبيات الاقتصادية العربية حلم السوق الكبيرة ، لازال لدينا شوية ادبيات اقتصادية اعتبرها من ايام ستالين أو اذا أخذناها بالمنطق الليبرالى أن آليات السوق كلما كبر السوق كلما كان هناك نشاط اقتصادى ، وأنا لا أختلف مع هذا ، لكنى أرى الأداء الاقتصادى للدول الصغيرة ، هناك دول الأداء الاقتصادى لا يقل أهمية عن الاقتصادات الضخمة، وحتى تاريخياً البرتغال عملت تصنيع للسفن كأول دولة وكيف كان حجم البرتغال وقتها ، لابد أن تترك هذه الأدبيات العربية والحديثة عن سوق كبير.

شخصياً أشاطر تماماً الرأى أن أسباب فشل اقامة السوق العربية المشتركة راجع إلى عدم وجود الآليات التعويضية واليوم هناك تدمير لبعض الصناعات فى بعض البلدان سواء مع وجود أو عدم اتفاقيات تجارية ثنائية أو بالمنطقة العربية الحرة . لأن هناك دول عربية لديها طاقة شبه رخيصة و شبه مجاناً كما فى منطقة الخليج العربى ، ودول يكون لديها قوى عاملة رخيصة ، هناك دول تدعم التسويق ، المملكة العربية السعودية وأنا لا ألومهم ، لكن الصناعين هناك يأخذون قروض بـــ ٣٠ سنة بنسبة ٢-٣% وهى غير متوفرة فى لبنان أو سوريا أو يجوز فى مصر ، هذا معناه أن شروط المنافسة غير موجودة ، عملية تحرير المبادلات عملية تدميرية لأنه لابد أن يعرف أن تحرير المبادلات ليس غاية فى ذاته لكنه وسيلة لزيادة الرفاهة العامة فى الدول المعنية ، اذا هذه الوسيلة استخدمتها بعض الدول التى تتمتع بمزايا كبيرة خصوصاً الطاقة فتوسع أسواقها بينما الدول الأخرى تعانى فهذا لن يؤدى الى الهدف المنشود وشكراً.

<u>جمال بيومى</u>

شكراً لسيادة الرئيس.. وتحياتى التامة للدكتور انطوان منصور وهو كما تفضل د. محمود أنه قدم جدول أعمال ليته يتم له تطوير حيث أعطانا خطوط هائلة وكان بخيلاً علينا فى الوقت، حاول الاختصار، كان هناك تفاصيل كثيرة كانت جديرة بالبحث لولا ضيق الوقت.

أود أن أحدد من هو العدو؟ أحياناً نحن نعمل فى التجارة والاستثمار دون أن تحدد ماهى المشكلة ، وفعلاً د. منصور قال أننا ركزنا فى التجارة على الجمارك واعتقدنا أن رفع الحواجز الجمركية وازالتها سيؤدى بالغرض ، ولم نفرق فى هذا بين اقامة منطقة تجارة حرة أو اقامة سوق عربية مشتركة وبين اقامة نظام اقتصادى عربى متكامل ، كيف أعمل منطقة تجارة حرة بين مصر ودولة الأمارات أو أى دولة من دول الخليج ؟ حيث متوسط الرسوم الجمركية فى مصر وسوريا من ٤٠-٦٠% وفى الخليج ٥-٧%، منذ التوقيع عملت خلل اقتصادى جسيم لأى منتج فى الدولتين لأن هناك حماية، ولا أضيف عما ذكره د. جورج من الطاقة الرخيصة أو دعم المستثمر.. الخ .

دائماً هناك رقم يتردد لكى يؤكد ما أقصده أن التجارة البينية العربية ٩% وفى هذا نلطم الخدود وأن العرب مقصرون فى الاستيراد من بعضهم البعض ، وقد حضرت صباح اليوم مؤتمر آخر، وورقتى هذا الصباح كانت تتكلم فى نفس الموضوع .

ما الذى يستورده العالم العربى وما الذى يصدره ؟ أهم ثلاث منتجات يستوردها العالم العربى وبدراسة الفجوة بين الاستيراد والتصدير فوجدت أن هناك فجوة فى الآلات ١٦ مليار دولار استورد أكثر مما أصدر ، ٢٢ مليار فى وسائل النقل والمواصلات ، ٢٥ مليار فى الغذاء والسلع الزراعية والحيوانية، ونحن لاننتج هذه البنود الثلاثة ، لهذا فأنا ليست مقصرا لأننى لم أستوردها من العالم العربى ، وفى حديث د. محمود يقول نعمل احلال محل الواردات ، اين الاحلال ؟ ، هل سأحل محل الآلات أم السيارات أم الغذاء ؟ هذا يحتاج نظام عربى اقتصادى وليس السوق العربية ولا يمكن اقامة سوق دون اقامة نظام عربى متكامل.

لدينا ٨٠٠ مليار مستثمرة فى الخارج المستثمر داخل الوطن العربى البينى ٤٠-٥٠ مليار بمعنى ٥-٦% مع ذلك هذه النسبة تمثل لى فى مصر أكبر مستثمر من غير المصريين ، العرب هم أكبر مستثمر فى مصر من غير المصريين ، أكبر دولة مستثمرة فى مصر المملكة العربية السعودية ثم الكويت ثم الامارات تليها ليبيا ثم بريطانيا ، فان كان العرب هم أكبر المستثمرين فى بلادهم ، وهذا الاستثمار ليس كبيراً اذا نسب لاستثمارهم فى الخارج ، فالأشكال ليس عندهم ، الأشكال فى قواعدك الاستثمارية الداخلية وأنه ليس لديك سوق تمتص رأس المال الذى تريد أن تجتذبه.

نأتى للمناخ ، ونحن نعمل برنامج تحديث الصناعة المصرية ، مجموعة من ٢٣ خبير مصرى معهم خبراء من تونس والمغرب الذين سبقونا فى هذا المجال ، وخبراء من ايرلندا والبرتغال فأحد الخبراء قال أن الضرائب الداخلية مبالغ فيها ، طاردة للاستثمار ، انا لست مع الذين يقولون أن المستثمر المصرى مدلل ، بلد فيها ٤٠% ضرائب ، ثم يدفع ضريبة مبيعات ، ١٨% للبنك وهذا يعنى أن رأس ماله ضاع ، ردت السيدة التى تشغل وظيفة رئيس مصلحة ضرائب وعضو اللجنة ، قالت أن لدينا المدن الجديدة لديها إعفاء ضريبى ١٠ سنوات ، والقانون رقم كذا يعطيك إعفاء كذا، ولو عملت منطقة خاصة ، ولو عملت منطقة عامة ، قل لها هذا كلام فارغ ، انا أتى للاستثمار فى أى بلد بسبب مناخها العام . الدولار يكلفنى ١٠ سنت ضريبة هذا فقط يكفى .

أنا اذا أردت أن أعمل مصنع أثاث فى دمياط وأنا دمياطى لا آخذ لا آخذ إعفاء ضريبى ، لازم اعمله فى ٦ أكتوبر ، الخبرة كلها لدى فى دمياط ، لهذا أنا لست مع هذا الشذوذ ، أن انت على بعضم ماهى تكلفتك ؟ من هذا أقول أن معوق الاستثمار الحماية المبالغ فيها وفكرة السوق الواسع . د. كريمة قالت احلال الواردات ، هذا شىء صعب ، لماذا ؟ هناك نظرية المؤامرة روجت لها بعض الصحف أيضاً أن أوروبا تريد أن تتفق معنا فى مصر لأننا سوق ٧٠ مليون ، مصر تمثل أقل من ٠,٠٠١% من الصادرات الأوربية ، أوروبا تمثل لنا ٤٠% من صادراتنا التى تمثل لها ٠,٠٠١% من وارداتها هذا هو حجم السوق ، العالم العربى كله لم يصل فى الصادرات أو الواردات حجم سنغافوره التى أقل من شبرا حجماً وهنا أؤيد ما قاله د.جورج ، ماهو حجم السوق ؟ سنغافوره أقل من شبرا تعداداً وتصدر وتستورد مثل العالم العربى مجتمعاً بما فيه البترول هذا هو حجم السوق .

آخر شىء دور الدولة ، هناك وهم أننا عندما نتحول للقطاع الخاص ودور القطاع الخاص لا يجرؤ أن يتحداها إذا كان القطاع العام فيها لا أستطيع المغامرة وهناك أمثلة عديدة ، هناك قرارات لا يتخذها سوى صاحب رأس المال فيأخذ المخاطرة ويعملها ، أما دور الدولة ، فى الدولة ذات الحرية الاقتصادية فالدور أكبر بكثير. فلا يتوهم أحد أن هناك قطاع خاص مصرى فهناك المئات يذبحون بعضهم بعضاً وسأعطى مثال أخير .

ونحن نعمل قواعد المنشأ الأوربية المتوسطية فيما يتعلق بالمنسوجات ، ماذا حدث ؟ قطاع المنسوجات ، وأنا شاهد على هذا، فى إتحاد الصناعات المصرية بدأوا بالتراشق بالحجة والرأى

ثم انقلب للتراشق بالأيدى ثم رفعت الكراسى لأن منتج الملابس عايز قاعدة منشأ تمكنه من أسباغ صفة المنشأ على البدلة حتى لو كانت صنعت من أقمشة غير مصرية ، ومنتج المنسوجات فى المحلة وغيرها يقول لا ، لا تعطى صفة المنشأ المصرية إلا لبدلة صنعت من أقمشة مصرية ، هذا سيضرب كل صناعتى الموجودة فى أرض الوطن ، قاموا رفعوا الكراسى على بعض . من الذى يكون محكماً هنا ؟ الدولة بطبعة الحال .. لكن دور الدولة أهم بكثير فى الدولة الرأسمالية أو الدولة ذات الاقتصاد الحر ، وأنا لست فريداً فى هذا ، أعطى مرجع للرئيس ايزنهاور فى خطاب الوداع فى آخر سنة له فى الحكم حذر من تقاعس دور الدولة تحت ضغوط رأس المال ، وأنا اذا سألتنى وقد مر علىَ ٤٥ سنة فى السلك الدبلوماسى المصرى مثلت مصر فى ٤٥ دولة واشتغلت فى الجامعة العربية منذ عام ١٩٦٤، إذا سألتنى عن سبب وحيد عن عدم عمل السوق العربية المشتركة ، لقلت لك ليس غيبة الإدارة السياسية وإنما غيبة الإدارة البيروقراطية وخدمتها لأصحاب المصالح وضغوطهم ، واحد عايز شمال وآخر عايز يمين ، أقول قولى هذا واستغفر الله لى ولكم .

ممدوح الولى

الحقيقة البيانات الخاصة بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ترد الباحث عندما تكلمت عن نصيب الأقطار العربية المضيفة للاستثمار من إجمالى الاستثمارات العربية البينية ، نجد أن الكويت كان نصيبها ٣٣% والسعودية ٣٠% وهذا معناه أن نصيب الدولتان ٦٣% إذا أدخلنا الإمارات وسوريا وفلسطين ٥ دول تتكلم عن ٩٦% من إجمالى الاستثمارات العربية البينية ، إذا هى لم تتجه إلى هذه الدول بسبب التشريعات القائمة .

الحقيقة الواقع يقول إن هناك عوامل أخرى طاردة للاستثمار وأنا سآخذ حالة مصر لعدم توفر بيانات عن الدول العربية الأخرى فى الساحة المصرية هناك توقف تام فى الائتمان ومنح الائتمان حتى أن بيانات البنك المركزى فى آخر أغسطس الماضى تقول أن نمو الائتمان بالجنية المصرى ٣,٦ % ومعروف فى البنوك المصرية أننا نضيف الفائدة على أرصدة الأقراض ومعنى هذا أن الفائدة المصرية لا تقل عن ١٢% فالواقع يشير الى تناقص هذا الإقراض .

الجانب الآخر بطء التقاضى ، وهناك جوانب أخرى عديدة فى الواقع المصرى ، فهناك طاقات عاطلة تزيد عن ٣٠% فى منشآت المدن الجديدة لكن للأسف نشرة الطاقات العاطلة

لجهاز الإحصاء لا تصدر بالمرة ووزارة الصناعة لديها نشرة عن الطاقات العاطلة لا تعلنها بالمرة ومن هنا هناك عدد كبير من المنشآت تغلق فى المدن الجديدة ولايعلن عنها شىء.

المثال العملى الذى يدل على تراجع دور القطاع الخاص هو ما نشرته أو ما ذكرته خطة الدولة التى اعلنت لنسة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ هذه الخطة أعطت للحكومة كنسبة مئوية ٢٨,٤% ، هيئات اقتصادية ٨,٦% ، شركات القطاع العام ٣,٦% ، قطاع الأعمال العام ٨,١% بمعنى إجمالى الحكومة ٤٨,٧% وأعطى للقطاع الخاص والتعاونى ٥١,٣% . ورغم أن الوزير فى الصباح ذكر أرقام أعلى إلا أن الخطة تتكلم عن أن القطاع الخاص كل نصيبه فى خطة مستهدفة من الاستثمارات ٥١% فقط وعند التطبيق الفعلى تقل هذه الأرقام المستهدفة فقط وشكراً.

فتحى إبراهيم

الحقيقة لا أستطيع أن أحمل الورقة أكثر مما جاء فيها ، كانت كاملة فى أشياء كثيرة خاصة فى عرضها ، لكن فوجئت فى الصفحة الأولى أن سيادته يقول أن الدول العربية تتحرك نحو مزيد من الحرية ، كيف هذا ؟ أعلم أن الاقتصاد الحر القضية الأساسية له هى قضية الديمقراطية والتغيير السياسى ، ليس هناك دولة عربية عملت هذا التغيير السياسى وإنما كلها ديكورات وهذه نقطة بالسالب ، عندما يتم هذا هنا نتكلم لماذا لا يأتى رأس المال الأجنبى ؟ ، هذه ليس تجربتى فقط ، كل بلدان شرق أوروبا ، هذا الوضع فى الوطن العربى الغير منسجم أو غير المتطابق مع الاقتصاد الحر لا يؤدى إلى رأسمالية منتعشة تتحرك بطلاقة .

النقطة الثانية الخاصة بالدور السياسى الاستثمار الأجنبى ، لا بد من وجود ضوء أخضر ، جزء سياسة ، بدون هذا الجزء لن يأتى لى . مهما عملت استثناءات أو حوافز ، تحرك رأس المال الأجنبى فى بلدان شرق أوروبا لكى يعزلهم عن روسيا ، ومثال ذلك ما يحدث حالياً فى جورجيا ، حتى بلدان جنوب شرق آسيا فى بداية تدعيمه لها كان بشأن اليابان وتحجيمها .

النقطة الثالثة التخصصية ، لا أستطيع فهمها ، أنا عندما أعمل تأثير التخصصية فى العشر سنوات الماضية على مجمل الاقتصاد الوطنى محل نظر ، إجتماعياً وإقتصادياً ، هل التخصصية أن هناك مصنع أبيعه وآخذ فلوسه ، التخصصية موضوع متكامل وهذا لا يحدث فى مصر وبالتالى حصل تأثير عكس من التخصصية على الاقتصاد القومى ككل وعلى الوضع الاجتماعى فى مصر.

بالنسبة للرأسمالية ولا أقول القطاع الخاص ، منذ ٢٠ سنة ما هو الذى عملته ؟ هى تحاكى النشاطات الخاصة بالقطاع العام لا أكثر ولا أقل ، رئيس مجلس إدارة " سيد " السابق عمل " سيدكو " ، عمل نفس الأدوية ، " ابيكو " فى العاشر من رمضان نفس الشىء " استيا " قفلت ، عمل مصنع فى العاشر من رمضان وبدلاً من بيع المتر بسعر ١٤٠ قرش باعه بـ ١٦٠ قرش ، الرأسمالية المصرية تتحرك فى حدود عفا عليها الزمن وهذه قضية خطيرة لأنه جزء من هذا أن قضية التغيير السياسى وقضية الديمقراطية هى الأساس فى إحداث تغيير حقيقى فى الرأسمالية المصرية والمناخ السياسى وأيضاً دور رأس المال الأجنبى وشكراً .

نعمانى نصر نعمانى

تعليق بسيط ، ونحن نتحدث عن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء فى مصر أو البلاد العربية ، لا بد من وجود جهود من الحكومة وذلك لأن الاستثمار الأجنبى المباشر يكون فيه نقل تكنولوجيا ، فى مصر والبلدان العربية نحن نحتاج التكنولوجى الأجنبى وأطوعه للظروف الموجودة داخل البلاد العربية ، هذا هو ما أحتاجه لا آخذ التكنولوجى كما هو ، سواء فى مصر أو الدول العربية لدينا أجهزة بحثية كثيرة ، سأتكلم عن مصر كمصرى ، لدينا جامعات مصرية ، المركز القومى للبحوث ، أكاديمية البحث العلمى ، إنما ليس هناك تنسيق بين هذه الجهات التى يمكن أن تفيد جدا كثير من الصناعات ، ليس بينها تنسيق وبين المصانع أو الشركات . وأعتقد أننا إذ بدأنا بنفسنا عمل تنسيق فى بلد عربى بين المراكز البحثية وبين الجهات التى تعمل تنمية ثم تنسيق بين البلاد العربية بعضها وبعض أعتقد سيكون الوضع أفضل.

حازم محمد صبرى

الحقيقة نقطة مهمة سوف اعلق عليها وهى جدوى الاتفاقيات بين الدول العربية ، الحقيقة الاتفاقيات ما بين الدول العربية ليس لها جدوى اقتصادية فى ظل وجود اقتصاديات تنافسية نحن نحتاج اقتصاديات تكاملية بين هذه الدول لكى تحقق الهدف من السياسة التجارية بين هذه الدول لكى تحقق الهدف من السياسة التجارية بين هذه الدول لأن وجود اقتصاد تكاملى بين هذه الدول سوف يحقق لى حاجتين : أولاً سوف يدعم حركة التجارة والاستثمارات بين هذه الدول لأننى كمستثمر أو كمصنع اذا رأيت ميــزة نسبية لإنتاج سلعة معينة فى سوريا سأنتجها وأحضرها إلى مصر ليس هناك مشكلة ، أيضاً إذا كان هنـــاك صناعة فى مصر لها ميزة نسبية

المستثمر السورى ينتج هنا ويصدر إلى سوريا . النقطة الثانية أن وجود التكامل الاقتصادى سيفيدنى فى عملية المنشأ التراكمى وهذه نقطة هامة جداً للنفاذ للسوق الأوربية من خلال اتفاقية الشركة وشكراً.

عادل العزبى

هناك سؤال من د.منصور مغاورى حسن من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يقول فيه : هل هناك من الاساليب والوسائل فى الدول العربية المفتوحة وخاصةً فى الاستثمار فى الأوراق المالية ما يسمع بتجنب تكرار نكسة الدول الآسيوية والتى تعافت بسرعة ؟ وهل هناك من وسائل للتعافى اذا حدث لا قدر الله ؟ .

اعتقد أننا وصلنا إلى نهاية التعليقات الخاصة بالقاعة وإذا أذنتم لى قبل أن أعطى التعليق النهائى والختامى للدكتور انطوان منصور لى تعليق بسيط .

سأتكلم فى نقطتين لأننى هنا أمثل القطاع الخاص والقطاع الخاص له سلبياته كما له إيجابياته ، ولكن لا بد أن نشير وبسرعة إلى مجموعة من الحقائق :

الحقيقة الأولى تتعلقب الصورة إلادراكية الذهنية الشديدة السلبية عن القطاع الخاص وعن أصحاب الأعمال فى المجتمع العربى بصفة عامة .

النقطة الثانية أن القطاع الخاص فى مصر لم يعمل فى ظل ظروف اقتصادية معقولة أو سياسات اقتصادية عاقلة إلا لفترة قصيرة من مايو ١٩٩١ حتى يناير ١٩٩٧ ما قبل ذلك خطأ وما بعد ذلك أكثر خطأ .

الحقيقة الثالثة أن القطاع الخاص فى مصر قام فى العشرين سنة الماضية بالكثير ولكن الحديث دائماً يزيد ويذكر عن السلبيات أكثر من الإيجابيات ولا شك أن دوره حيوى فى التنمية الإنتاجية والاجتماعية وعليه أن يبرز إيجابياته وإنجازاته ويعظمها وأن يرشد سلبياته ويلغيها ويتعرض لمن يخطىء من أفراد القطاع الخاص .

الحقيقة الرابعة أنه يوجد ٧ عوامل ضاغطة نتعرض لها فى القطاع الخاص أولها الظروف السياسية التى تفتصر إلى اليقين والاستمرار ثم الظروف الاقتصادية العاجزة ومن أبرزها تراجع موارد النقد الأجنبى ، ثم أزمة الجهاز المصرفى ، ثم تراجع الاحتياطى، ثم الصادرات الساكنة ، ثم الانفاق الحكومى المتزايد ، ثم الكساد المستتب .

الحقيقة الخامسة أن التجارة الحرة وحدها ليست كافية للحفاظ على الصحة الاقتصادية إلا أذا أمكن للحكومة خلق مناخ سليم وأمكن للقطاع الخاص الأخذ بزمام المبادرة وأمكن للمجتمع ككل التعامل مع الحقائق. وسأكتفى بهذه الحقائق .

أنطوان منصور

أشكر الأستاذ عادل العزبى والدكتور محمود عبد الحى والأخوان الذين عقبوا بأفكار جديدة ، لكن لدى نقطتين سأعيد النظر د.جورج كورم لموضوع السوق الكبير وحجم السوق هذه نقطة مهمة وسوف أعيد النظر فيها .

النقطة الثانية طرحها الدكتور فتحى وهى نقطة أساسية وهو موضوع التغير السياسى والديموقراطى وأعتقد أن هذا جانب مهم ، لكن أنا لم أتدخل فى الجانب السياسى وركزت على الجانب الاقتصادى وربماهذا خطألكن أعتقدالآن أن الجانب السياسى الديموقراطى جانب أساسى.

لا أتفق كثيراً مع من يقول أن إجتذاب الأستثمار هو قرار سياسى لأنه أهم شىء لدى المستثمر هو حجم الربح ، كيف نفسر عدم وجود استثمارات وطنية ناهيك عن الاستثمارات الأجنبية فهناك أسباب أخرى منها البيئة الاقتصادية .

موضوع الخصخصة ، الدراسة ليس هدفها بأثير الخصخصة آثار الخصخصة وإنعكاساتها الاقتصادية على التنمية لم يكن هدف الدراسة ، كان هدف الدراسة مدى تأثير الخصخصة على إجتذاب الاستثمارات الأجنبية وشكراً .

عادل العزبى

شكراً لحضراتكم وقد سعدنا بما سمعناه فى هذه القاعة وربما ما استفدنا به من القاعة كان أكثر أ ثراً ومعرفة مما قيل من المنصة ، فأشكركم جميعاً ونسعد بكم وشكراً .

ورشة عمل

دور القطاع الخاص
فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية
فى الوطن العربى

القاهرة ٧ــ٨ ديسمبر ٢٠٠٣

الجلسة الثالثة

دور القطاع الخاص فى التنمية
الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية

- رئيس الجلسة : أ.د. جورج كورم

وزير المالية اللبنانى الأسبق

- المتحدث : أ. عبد الفتاح الجبالى مستشاروزيرالماليةوالخبير الاقتصادى بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة الاهرام
- المعقب : أ.د. ابراهيم العيسوى

مستشار بمعهد التخطيط القومى

عبد القادر دياب

يسعدنا أن نبدأ أعمال الجلسة الثالثة تحت رئاسة أ.د. جورج كورم وزير المالية اللبنانى الأسبق ، ومتحدثنا الدكتور عبد الفتاح الجبالى مستشار وزير المالية والخبير الاقتصادى بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام ، وتعقيب استاذنا الدكتور ابراهيم العيسوى المستشار بالمعهد .

وليتفضل السيد رئيس الجلسة لمباشرة مهامه

جورج كورم

أود أن أشكر أولاً .. الجهود الممتازة لكل من البنك الاسلامى للتنمية ومعهد التخطيط القومى واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) لتنظيم هذه الندوة الراقية واختيار موضوع له أهمية استراتيجية فى أى معادلة لنجاح التنمية العربية.

أعتقد أن هذه الجلسة التى تتناول دراسة التجربة المصرية ستكون غنية للغاية ، لما لمصر من مركزية فى الاقتصاد العربى ، ومن اقتصاد متنوع سواء قطاع زراعى متطور أو صناعى وكانت مصر تاريخياً رائدة فى التحديث الزراعى منذ عهد محمد على ، وبالنسبة لوظيفة مصر فى خطوط النقل الاقليمية والدولية ، خاصةً بعد شق قناة السويس ، واليوم بالنهضة الصناعية التى بدأت منذ أيام طلعت حرب والتى تتواصل اليوم وكلنا فى حالة شغف لسماع ماهى التجربة المصرية من قبل الدكتور عبد الفتاح الجبالى ، وسوف نسمع التعقيبات من قبل الدكتور ابراهيم العيسوى الذى نعلم جميعاً أن الريحة الروحية النقدية دائماً موجودة فى تحليلاته الاقتصادية ولاشك عندى أننا سنستفيد جميعاً من سماعها.

فليتفضل الدكتور عبد الفتاح.

عبد الفتاح الجبالى

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالى الرئيس .. بداية أتوجه بالشكر للجهات الثلاث معهد التخطيط القومى والمؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، وكما تلاحظون حضراتكم - قبل بداية العرض - لاشك أن رئاسة الدكتور جورج كورم ، بما هو معروف عنه من كتابات فى التنمية ومن ممارسات فى الحقل العملى فى وزارة المالية فى لبنان ، هى اضافة كبيرة لمثل هذه الجلسة ونحن جميعاً نتشوق الى سماع أرائه فى بعض هذه

المسائل ، يضاف الى حيوية هذه الجلسة وجود الدكتور ابراهيم العيسوى وأعتقد أن هذا الحوار سيكون حواراً ثرياً فيما يتعلق بنهضة المجتمع المصرى فى المستقبل القريب والبعيد فى آن واحد.

بدايةً .. هناك بعض الملاحظات الشكلية قبل أن أبدأ عرض ماجاء بالورقة من نتائج ، أولاً هذه ورقة أولية للنقاش وبالتالى أتطلع الى كافة الآراء والتعليقات التى تسهم فى اثراء كتابة الورقة فى شكلها النهائى وبالتالى لكم الحرية تماماً فى نقد الورقة وما بها من مساعل .

الشكلية الثانية الهامة أننى أتحدث بصفتى باحث فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ولاعلاقة لوزارة المالية أو أى جهة أنتمى اليها بما سأطرحه من أراء أو أفكار حول هذا الموضوع.

فى الحقيقة موضوع الدراسة معروف ، فالمجتمع المصرى يشهد برنامجاً شاملاً للاصلاح الاقتصادى ، وتنبت مصر استراتيجية تنموية منذ بدية السبعينات ، قوامها الأساسى الاعتماد على آلية السوق وجهاز الثمن باعتبارها المحور الأساسى لرفع كفاءة الاقتصاد القومى ، ومن هنا نشهد مجموعة من السياسات والاجراءات التفصيلية الخاصة بتحويل الاقتصاد المصرى من المسار الذى كان عليه فى الستينات الى مسار جديد فى السبعينات معتمداً بشكل أساسى على القطاع الخاص باعتباره الفاعل الرئيسى فى عملية التنمية فى المجتمع.

وخلال هذه الفترة قطعت الحكومة المصرية شوطاً لا بأس به فى سبيل انجاز التحول فأزالت العديد من القيود والعقبات والمعوقات التى كانت تحول دون مشاركة القطاع الخاص بشكل فاعل فى الاقتصاد المصرى ، ومن هنا القضية الأساسية التى سوف نحاول طرحها فى هذه الورقة هل نجح القطاع الخاص فى انجاز المهام الموكلة اليه من جانب الدولة ؟ واذا كانت الاجابة بالنفى فما هى الأسباب وراء ذلك ؟ .

لن أخوض كثيراً فيما يتعلق باللمحة التاريخية ، فكلنا أو معظمنا على الأقل يعلم التاريخ الاقتصادى لمصر بشكل أساسى ، توقفنا عند ثورة يوليو باعتبارها تمثل مرحلة جديدة فى التاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى بمصر بشكل عام ، وتناولنا قضية الاصلاح الزراعى وقضية المجلس القومى للانتاج ، ثم محاولة الثورة آنذاك فى تشجيع القطاع الخاص للاستمرار فى القيام بمهامه ، ولكن كل المحاولات باءت بالفشل لسبب بسيط لعدم ثقة رجال الأعمال والقطاع الخاص آنذاك فى رجال الحكم القائمين ، وطبيعة الحكم القائم مع هذه الثورة ، الأمر

الذى تطلب اجراء حركة التأميمات الشاملة فى مصر سواء كانت تتعلق بالتأميمات الكبرى أو التأميمات الجزئية لبعض القطاعات.

عموماً وخلال فترة الستينات وحتى بداية السبعينات .. سيطر القطاع العام على معظم النشاط الاقتصادى باستثناء الزراعة وتجارة التجزئة اللتان ظلتا فى يد القطاع الخاص الذى انكمش نصيبه فى الناتج والاستثمارات القومية عند حوالى ٦% من الاستثمارات الكلية ، بينما استأثر القطاع العام بحوالى ٨٠% من حجم التجارة الخارجية، ٩٠% من العمل المصرفى أو قطاع التأمين أو الصناعة.

وقد بدأت السبعينات بتغيرات وتحولات جوهرية وجذرية على الساحتين العالمية والاقليمية سواء تعلق ذلك بالتغيرات فى النظام الاقتصادى العالمى ككل والتحولات فى التوازن الاستراتيجى العالمى وبروز تحديات اقتصادية جديدة لبلدان العالم أجمع .. المتقدم والنامى وصعود المدرسة الفكرية التى تفعل من دور القطاع الخاص وتدعو الى تقييد الدور الاقتصادى للدولة وبدأ الاهتمام ينحصر فى ضرورة الاسراع فى تشجيع هذا القطاع حتى يحدث التنمية المطلوبة .

فجاءت الدعوة فى مصر الى سياسة الانفتاح الاقتصادى عبر ورقة أكتوبر ثم جاءت مجموعة القوانين الخاصة باستثمار المال العربى والأجنبى الذى تحول الى قانون الاستثمار ، ثم العديد من القوانين الأخرى التى تتعلق بتطوير سوق رأس المال أو عملية الخصخصة التى تعتبر البداية الحقيقية لتشجيع القطاع الخاص لأنها توسعت فى المجالات التى يعمل فيها القطاع الخاص بشكل أساسى وهناك عرض سريع لهذه التطورات فيما يتعلق بالبنية التشريعية المشجعة للقطاع الخاص .

بعد ذلك حاولنا تناول الآليات الاقتصادية من جانب الحكومات المختلفة لتشجيع القطاع الخاص ومحاولة تهيئة البنية الاقتصادية لعمل القطاع الخاص لينج ويسهم فى العملية الانتاجية بشكل أساسى ، فتناولنا بعض التعديلات التى جرت على السياسة النقدية من حيث زيادة الاعتماد على آلية السوق والتحرير الاقتصادى . وبدأت هذه المسألة تتجه الى استخدام آليات السياسة النقدية بطريقة غير مباشرة عن طريق تحرير أسعار الفائدة وبالتالى ايقاف العمل بالسقوف الائتمانية سواء كان للقطاع العام أو القطاع الخاص ، وألغى أيضاً أى شكل من أشكال التمييز بين البنوك العامة والبنوك الخاصة وبين الائتمان الممنوح للقطاع العام والائتمان الممنوح للقطاع الخاص بحيث أصبح تركيز القطاع المصرفى هو على الجداره الائتمانية للعميل

بشكل أساسى وبالتالى خفتت النغمة أن القطاع العام مضمون من الحكومة عند الحصول على أى ائتمان من الائتمانات من جانب الجهاز المصرفى.

وفى هذا السياق تعرضنا لسعر الفائدة وتطوراته وسياساته وآثاره على الادخار والاستثمار. وأيضاً فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية وآلياتها تناولنا قضية سعر الصرف ، ومعروف أن الحكومة المصرية بعد محاولات كثيرة قامت مؤخراً بالعمل على تحرير سعر الصرف ابتداءاً من عام ١٩٩١ وحتى بداية عام ٢٠٠٣ حينما صدر قرار تعويم الجنيه.

هذه بعض الاجراءات التى تمت ، ثم فى هذا السياق جاءت سياسة الخصخصة ، وفى مصر توجد ٣ أنواع من الملكيات العامة تم التعامل معها فى برنامج الخصخصة :

- شركات قطـــاع الأعمال العـــام التى كانت خاضعة للقانون الذى ينظم القطاع العام فى حد ذاته.
- مشروعات مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- مشروعات مملوكة للمحليات والوحدات الادارية.
- فيما يتعلق بشركات قطاع الأعمال العام ، أعلنت الحكومة برنامجاً للخصخصة يضم ٣١٤ شركة. وهنا تشير الأحصاءات الى أنه تم خصخصة حوالى ١٩٤ شركة بنسبة ٤٨ % من البرنامج ، منها حوالى ٣٨ شركة بيعت بالكامل كأغلبية فى البورصة ، ٢٩ شركة بيعت لمستثمر رئيسى ، ٣٤ شركة بيعت لاتحاد العاملين ، وهناك بعض الدراسات لهذه الشركات بعد تحولها الى القطاع الخاص ، أو تحولها من قانون القطاع العام الى القطاع الخاص ووجدنا أن معدلات تحقيق الخسائر تتناقص منذ هذا التاريخ ، وأيضاً هناك زيادة فى الانتاجية وزيادة فى الربحية لمعظم هذه المشروعات ، وأيضاً تناقصت المديونية المستحقة على هذا القطاع فى الجهاز المصرفى بصورة كبيرة . لكن على الجانب الآخر، بما أننا نتحدث بشكل تقييمى ، فان هذه السياسة أدت الى مزيد من الاحتكارات ، ولم تؤد الى تنشيط المنافسة فى السوق المصرى لأنها شاهدت العديد من العمليات الاحتكارية وظلت البيئة غير تنافسية على عكس ما كان يهدف اليه البرنامج فى هذا الاطار.
- هناك على الصعيد الآخر الشركات التى كانت مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص ولايخضع لقانون قطاع الأعمال العام ، هذه الشركات تمثل نسبة لابأس بها وهى حوالى ٥١٨ شركة حتى نهاية مارس ٢٠٠٢ ، وهناك حصر جارى وبالتالى يمكن للأرقام أن تتغير بين يوم وليلة لأنه تتم حصر كبير فى هذا المجال ، وهناك استراتيجية للتخلص

أو على الأقل نقل الملكية العامة فى هذه الشركات الى القطاع الخاص لأنها دخلت أولاً فى أنشطة منافسة لشركاتها العاملة فى نفس المجال فشاهدنا بنوك تأسيس بنوك مشتركة وأعتقد أن هذا أثر على البنك العام لصالح البنك المشترك وبالتالى أنا أعتقد أن كل هذه المسائل كان لابد من وقفة فيما يتعلق بهذا الموضوع .

فى هذا السياق ايضاً هناك سياسة لتشجيع استثمار المال العربى والأجنبى كما سبق أن ذكرت فى القوانين الكثيرة التى هدفت الى مثل هذه المسألة ، لكن فى الحقيقة مازالت استجابة هذه الأموال للسياسة والحوافز الممنوحة من جانب الحكومة المصرية لا تتناسب مع حجم هذه المزايا ، وبدراسة للمشروعات المتعلقة بالمناطق الحرة معظمها يتعلق بالنشاط التخزينى أساساً دون الدخول فى تفاصيل ، ٤٠% من هذه المشروعات نشاطها تخزينى فى المناطق الحرة والنسبة الأقل فى المشروعات الصناعية ، وترتفع نسبة التخزين إذا أضفنا المشروعات المزدوجة النشاط ، الى حوالى ٦٤% من هذه المشروعات ، كما أنها تتميز بمشكلتين أساسيتين أولها تأثيرها السلبى على ميزان المدفوعات المصرى لأن حجم صادراتها لا يتناسب مع حجم وارداتها ، كما أن معظم ما يسجل كصادرات هى صادرات داخل البلاد وبالتالى الآثار السلبية تزيد ، القضية الأخرى أن هيكل الأجور فى هذه المشروعات يعتبر محابياً للعمالة الأجنبية على حساب العمالة المصرية .

هذا ويمكننا قياس مدى ما تحقق للقطاع الخاص من نتائج فيما يتعلق بهذا الموضوع من منظور التنمية فى مصر ، وأخذت ٤ مؤشرات أساسية فى هذا المجال :

- دور القطاع الخاص فى الاستثمار.
- دور القطاع الخاص فى التشغيل.
- دور القطاع الخاص فى التصدير.
- دور القطاع الخاص فى الادخار.

والحقيقة أن معظم هذه المؤشرات ، لأسباب كثيرة ، لم تؤد الى النتائج التى كانت مرجوة منها، فعلى الرغم من ارتفاع الاستثمارات المنفذة من جانب القطاع الخاص إلا أن نسبة الاستثمار الخاص للناتج المحلى الاجمالى هبطت منذ بداية التسعينات حتى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ من ١٠,٥% الى ٨,٨% ، مع ملاحظة أن الثلاث سنوات الأخيرة هى فترة الركود والهبوط فى النمو الاقتصادى المصرى ، وكانت هذه النسبة تصل قبل ذلك الى ١٢% أو ١١% .

والحقيقة أننى أرى أن المشكلة الأساسية فيما يتعلق بالاستثمارات هى ما أطلقت عليه عشوائية الاستثمار ، وعشوائية الاستثمار هى وجود استثمارات دون مخطط ، أو وجود حرية فى الاستثمار فى أى مجال مما أدى الى وجود عشوائية فى القرار الاستثمارى وبالتالى دخول مجالات مشبعة أساساً ، الطلب عليها طلب محدود ، مما أدى الى وجود طاقات عاطلة فى معظم القطاعات وتصل الى ٦٠% فى بعض القطاعات ، ناهيك عن وجود قدر هائل من المخزون لأسباب كثيرة أشار بعض رجال الأعمال أنها راجعة لسياسة الإغراق ، وأنا من الذين لا يرون أن هذا العنصر كافى لتفسير هذه الظاهرة وخاصةً أنه كلما كانت هناك سلعة تباع فى السوق المصرى بسعر أقل من السلع المنتجة فى مصر يصبح الحديث عن الاغراق ورسم إغراق وأعتقد أن مسألة الإغراق ورسم الإغراق مرتبطة بمفاهيم علمية محددة ولابد من تناول هذا الموضوع .

ايضاً فيما يتعلق بالتصدير وأنا أشير الى النتائج مازال القطاع الخاص يفضل الأسواق المحلية ويبتعد عن الأسواق الدولية لأن هامش الربح يتراوح بين ٤٠-٧٥% فيما يتعلق بسلع التجارة المحلية مقابل ٨% أو ١٠% على الأكثر فى الأسواق الدولية الأمر الذى يدفعه الى الأسواق المحلية بدلاً من الأسواق الدولية خاصةً وأن الأسواق الدولية تتطلب اشتراطات وبعض القيود التى تؤدى الى زيادة التكلفة وليس العكس.

وفيما يتعلق بالتشغيل أيضاً تشير المؤشرات الى أن هذا القطاع لم يستطع المساهمة فى حل مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى بالرغم من تفاقمها فى الفترة الماضية وذلك نتيجة لاعتماده على مشروعات انتاجية ذات كثافة رأسمالية مرتفعة وبالتالى ارتفعت تكلفة تشغيل العامل فى هذه القطاعات بشكل أساسى .

فيما يتعلق أيضاً بالبيئة التنافسية ، فالحقيقة أن عدم إكتمال آليات السوق وبعض الجوانب السلبية الأخرى أدت جميعها إلى نشوء العديد من الاحتكارات فى قطاعات كبيرة فى المجتمع المصرى سواء فيما يتعلق بسياسة الخصخصة أو الحصول من الحكومة على امتياز انتاج سلعة معينة لمدة معينة قاصرة على عدد معين من المنتجين .

ايضاً ظاهرة الاندماج والاستحواذ فى السوق المصرى وخلال الفترة الأخيرة ، ساعدت على ايجاد كيانات محتكرة لبعض المجالات ولعبت التوكيلات الأجنبية دوراً كبيراً فى هذا المجال حيث نلحظ أن عددا قليلاً من رجال الأعمال يستحوذ على نسبة كبيرة من التوكيلات الأجنبية التى جاءت الى مصر خلال هذه الفترة .

فى ختام هذا العرض السريع لمعظم النتائج التى توصلت لها الدراسة فى شكلها الأولى نلحظ أنه مازالت حلول مشاكل هذا القطاع فى التنمية ليست على المستوى المطلوب وليست بالدرجة المأمولة لها ، وبالتالى مازلنا نحاول أن نضع تصور لكيفية علاج هذه المشكلة ، بمعنى اذا كنا نعلق آمالاً كبيرة على هذا القطاع باعتباره القطاع القائد للعملية التنموية خلال الفترة القادمة نتيجة لأسباب كثيرة لن نخوض فيها فان المسألة تتعلق بدراسة أسباب هذه المشكلات وكيف يمكن التعامل معها .

هناك جانب خاص بالعبء الواقع على الحكومة فى ضمان كفاءة عمل آلية السوق ، بمعنى كيف يمكن توفير الظروف لتجعل تفاعل قوى العرض والطلب تتم فى اطار حقيقى ، وهنا يمكن استخدام آلية التخطيط ، على عكس ما يرى البعض ، وأيضاً كيف يمكن ضبط البيئة التشريعية بحيث لا نرى التغيرات سريعة ومتلاحقة فى القوانين ، الأمر الذى يخلق مناخاً للاستثمار الجيد ، كما أنه يتطلب أيضاً أن يقوم القطاع الخاص بالمبادرة ، وليس مجرد الاقتصار على دوره كمكمل للدور الحكومى فى بعض القطاعات ، وهذا ظهر فى الفترة الأخيرة حينما تتخلى الحكومة عن بعض الأنشطة ، نجد القطاع الخاص أيضاً يتخلى عنها بينما هى محتاجة الى مبادرة لقطاعات الأعمال الخاصة بشكل أساسى للدخول فى المجالات الاستثمارية الواعدة التى تمكن المجتمع من احداث العملية التنموية المنشودة للبلاد ، وأشكر حضراتكم.

جورج كورم

شكراً د. عبد الفتاح، اعتقد أن عرضك أغنى كثيراً المناقشة ، وكما ذكرت فى ختام الكلام أعتقد أن هناك ممارسات يجب أن ندرسها بإمعان ، وأنا لا أحمل لا القطاع العام بمفرده ولا القطاع الخاص بمفرده ، بل ربما سأحمل الاقتصاديين أننا لم نرفع الصوت بالشكل الكافى لكى نجلب كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى حلقات حوار معمقة شفافة أمام مجموعة الاقتصاديين لكى نفهم لماذا تمكن الكوريون من النجاح ؟ وكانوا أقل مستوى معيشة أو تقدم من مصر ولبنان ، لماذا تمكنت سنغافورة ؟ لماذا تمكنت تايوان ؟ ونحن فشلنا سواء عندما اعتمدنا أساليب التخطيط المركزى أو عندما نحرر الاقتصادات العربية ، أعتقد أن هذا هو العنصر الذى ينقصنا فحتى آليات التشاور ضمن القطاع الخاص قليلة جداً ، والعلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص وسأتعرض لهذا الموضوع غدا علاقة غير صحية ، لأن القطاع الخاص يبحث فى علاقته بالقطاع العام عن مواقع احتكارية وعن امتيازات ولا يبحث ضمن رؤية لخلق

البيئة الصناعية التى نتحدث عنها والتى تعجل من المسار التنموى . وربما يضيف د. العيسوى شرحاً لهذا الوضع.

ابراهيم العيسوى

شكراً للدكتور جورج ، والحقيقة الدراسة التى بين أيدينا تحتوى على قدر كبير من المعلومات المفيدة عن تطور السياسة الاقتصادية بوجه عام وعن تطور القطاع الخاص بوجه خاص فى مصر وبها عدد من المؤشرات المهمة التى تساعد فى فهم دور القطاع الخاص فى مصر.

فى الواقع لدى ملاحظتين ، الأولى أساسية والثانية أعتبرها ثانوية ، الملاحظة الأساسية هى أن الورقة طرحت سؤالين مهمين ، السؤال الأول .. هل نجح القطاع الخاص فى المساهمة بشكل جدى فى عملية التنمية ؟ واذا كانت الاجابة بالنفى .. يأتى السؤال الثانى ماهى الأسباب التى أدت الى عدم نجاح القطاع الخاص ؟ ، وهل هذه الأسباب تتصل بطبيعة وقدرات هذا القطاع فى حد ذاته ؟ أم أنها تتصل بطبيعة المناخ الذى يعمل فيه ؟ أو البيئة الاقتصادية التى نعمل فيها ؟ ويترتب على هذا سؤال ثالث يراود الكثيرين وهو ماهو مستقبل القطاع الخاص ودوره التنموى ؟ الذى آخذه على أخى عبد الفتاح فى هذا الخصوص هو أنه وان كان هو الآن قدم الاجابة الصريحة على السؤال الأول الا أن الورقة لم تحتوى على هذه الاجابة الصريحة ، لا على السؤال الأول ولا على السؤال الثانى ، وان كان فى تقييمها لدور القطاع الخاص فى القسم الثالث من الورقة باستخدام المؤشرات التى قدمها لكم حالاً قدم عناصر اجابة كان بالامكان الاستناد اليها فى تقديم خلاصة حول طبيعة هذا الدور ومدى النجاح أو عدم النجاح . وبالطبع أدى غياب هذه الاجابة الصريحة على السؤال الأول الى ما يشبه الأهمال للسؤال الثانى أو عدم التعرض له . ماهى الأسباب ؟ كما ذكر فى سؤاله ، وهو سؤال موحى ، هل هى طبيعة القطاع أم طبيعة المناخ أم الأثنان معاً؟

قبل أن أستفيض فى هذا الجزء وأقدم رؤية مكملة حول أداء القطاع الخاص المصرى ، أود أن أذكر ملاحظتى الثانوية أولاً لأنها فى الواقع تنبيه الى الحاجة الى المراجعة والتدقيق فى بعض ماجاء بالورقة وكما ذكر أ. عبد الفتاح أنها كتبت تحت ضغوط وباستعجال فلم يتح له الوقت للتدقيق كعادته.

فهناك أرقام حول وصول نصيب القطاع الخاص الى ٦٣% بمعنى أكثر من ٦٠% من الاستثمار المحلى الاجمالى والأرقام التي اطلعت عليها وهى أرقام وزارة التخطيط لاتشير الى ارتفاع هذا المستوى عن ٥٠% وفى السنة الأخيرة كان نصيب الاستثمار الخاص فى الاستثمار المحلى الاجمالى ٤٦% أى أقل من النصف. نكر أيضاً أن المساهمة قد اقتربت من ٧٠% من الناتج ، ربما أنه اطلع عليه فى بعض النشرات ، وهناك نشرات توصله الى ٧٦%، لكن يبدو أن هذا مبالغة جداً بدليل انخفاضه فى السنة التالية مباشرةً الى ٦٦%، بهذا يكون النصيب فى حدود الثلثين حالياً.

الملاحظة الأهم فى نظرى فى هذه التدقيقات ما ورد بشأن فرص العمل المطلوب اتاحتها سنوياً ، وهنا تقبل الباحث التقدير الذى قدم ذات مرة فى أحد البيانات الرسمية ، أنه مطلوب توفير مليون فرصة عمل سنوياً ، وكان لى فى مناسبة من هذا المنبر أن أطرح تقدير مختلف . لكن يكفى أن نقول الزيادة فى قوة العمل السنوية نصف مليون ٥٢٤ ألف بالتحديد ، واذا سحبنا ١٥٠ ألف من رصيد المتعطلين فنحن نتكلم عن ٦٧٠ ألف ، هو فى الخطة الأخيرة المستهدف أن تزيد فرص العمل ٥٥٠ ألف فرصة بفرض أنه يسحب من الرصيد ٢٦ ألف فقط، فنحن لكى نصل الى رقم المليون ، معناه أننى أسحب من رصيد البطالة نصف مليون شخص سنوياً ، طبعاً هذا افتراض غير واقعى . آخر شىء فى التدقيقات أنه ورد أن الهدف الأساسى والمعلن للخصخصة هو ايجاد بيئة تنافسية وقد سمعنا جميعاً الهدف المعلن أنه توسيع قاعدة الملكية بصرف النظر عن صحة هذا أو عدم صحته ، والهدف الأساسى ليس خافياً لا على الباحث ولا على أحد آخر ، هو التحول الى اقتصاد سوق قائم على المبادرات الخاصة والانفتاح على الاقتصاد العالمى.

نعود الى السؤال الأول ، كيف كان أداء القطاع الخاص المصرى خلال العشرين سنة الماضية مع التركيز على الفترة من عام ١٩٩٠ حتى الآن ؟ بعض الاجابات موجودة فى المؤشرات الأربعة التى استعرضها الأخ عبد الفتاح وكلها تشير الى أداء سلبى أو أداء غير مرضى ، أود القول أن الأداء فى ضوء ما قالته الورقة وما سأقوله كان شديد التواضع وجزء من المؤشرات يحتاج الى تدقيق فى تفسيره، ولنأخذ مثالاً ، اذا تحدثنا عن زيادة نصيب القطاع الخاص فى الانتاج أو فى الاستثمار ، فهذا أمر يحتمل شىء من اثنين ، أو الأثنين معاً ، أن يكون هناك أداء تنموى أكبر للقطاع الخاص أو يكون هناك تناقص حاد فى أداء القطاع العام أو الاثنين معاً ، فأنا أعتقد أن جزءً من زيادة أنشطة القطاع الخاص مردها الى التراجع الشديد

فى أداء القطاع العام . وهو تراجع راجع الى سياسات عامة تهدف وقف الاستثمارات فى هذا القطاع وتحضيره للبيع وحتى تحضيره ليس باتخاذ اجراءات تصحيحية وانما بانتظار بيعه وليس أى شيء آخر، فطبيعى زاد نصيب القطاع الخاص فى الناتج من حوالىَ ٥% فى أوائل الثمانينات الى حوالى الثلثين الآن ، ولكن حدث تراجع شديد بالذات فى الدور الانتاجى فى القطاع العام ، والقطاع العام هنا بمعناه الواسع يشمل الحكومة والقطاع العام لأن الاحصاءات المتوفرة هى التى اعطتنا هذا التعريف ، هذه الظاهرة تنم عن تفريط فى الطاقات الانتاجية للقطاع العام أكثر مما تدعوا للابتهاج أن نصيب القطاع الخاص يزداد ، ومعروف أن ٤٠% من شركات القطاع العام معروضة للبيع ولا تجد من يشتريها والأدهى من ذلك أنها لا تجد من يصلحها ويحولها الى طاقات منتجة فى الوقت الحالى حتى لو أريد بيعها فيما بعد .

بالنسبة لمعدلات النمو فى الناتج فى القطاع العام والقطاع الخاص ، هذه المعدلات الآن خلال الثلاث سنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين متقاربة جداً ، كلها تدور حول ٣%، كانت حوالى الضعف فى أوائل الثمانينات كانت ٦%. وأيضاً لم يكن هناك فرق فى النمو فى القطاع العام والنمو فى القطاع الخاص فى الناتج المحلى الاجمالى ، لكن فى خلال الفترة البينية حصل تراجع فى معدل نمو القطاع العام ولكنه لم يعوض بزيادة كبيرة فى ناتج القطاع الخاص ومن هنا حدث التراجع فى المعدل العام للنمو.

هذا يشير الى شيء مهم المح اليه أ. عبد الفتاح وهو أن القطاع الخاص يؤدى دوراً مكملاً، وأنا أقول أنه يؤدى دور تابع ، التبعية كما نرى تأتى فى النمو ، ولكن تظهر بشكل أوضح عند تحليل الأداء الاستثمارى لكل من القطاع العام والقطاع الخاص ستجد التبعية واضحة جداً ، هناك تقلبات شديدة جداً فى هذه المعدلات خلال العشرين سنة ، كلما ينقص معدل نمو القطاع العام فى الاستثمارات ، كلما نجد هناك نقص فى معدل نمو الاستثمار الخاص ، المعدل هنا هو الاستثمار الخاص منسوباً الى الناتج المحلى ، والاستثمار العام منسوباً الى الناتج المحلى ، وأيضاً فى حالة الزيادة ، فحينما يزيد المعدل فى القطاع العام ، يزيد أيضاً فى القطاع الخاص ، فهنا عيب معين فى أداء القطاع الخاص هو سمة التبعية وهى تنم عن أشياء أخرى سأتعرض لها عند حديثى عن مسلك القطاع الخاص ، قاعدة التبعية خلال العشرين سنة تنطبق على ثلثى الفترة تقريباً ، وهناك سنوات تحدث فيها مخالفة.

نلاحظ أيضاً أن معدل الاستثمار الخاص فى الثمانينات والتسعينيات حتى عام ٢٠٠٢ كان أقل من معدل الاستثمار العام وذلك باستثناء ٣ سنوات طوال هذه الفترة زاد فيها الاستثمار

الخاص بمعدل نقطتين أو ثلاثة نقط مئوية وبالتالى فبالرغم من كل الامتيازات والعزايا التى تمتع بها القطاع الخاص لازال أداؤه الاستثمارى أقل كثيراً ، ولا يستطيع تعويض النقص فى الدور الاستثمارى للقطاع العام ، لذلك لم يستعيد معدل الاستثمار الاجمالى المستوى المرتفع الذى كان قد وصله فى أوائل الثمانينات أو يقترب منه بعض الشىء حيث كان ٢٧% بينما المعدل حالياً حوالى ١٦%، منه معدل عام ٨,٥% ومعدل خاص ٧,٤% فى آخر سنة متاحة.

ايضاً نصيب القطاع الخاص فى الاستثمار على امتداد العشرين سنة الماضية لم تطرأ عليه الا زيادة طفيفة ، هنا ننظر الى الاتجاه العام وليس سنة أو سنتين ، هنا سنجد أن هذا النصيب ارتفع من ٤٠% خلال الثمانينات الى ٤١,٥% فى التسعينات وحتى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ كمتوسط ، وحتى اذا ركزنا على الفترة من ١٩٩٢ وصاعداً ، سنجد أن هناك اتجاه تصاعدى محدود فى نصيب الاستثمار الخاص من ٣٦% فى أوائل الفترة الى حوالى ٤٥% للفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١/٢٠٠٢ لكن السمة الملحوظة أن هناك تقلبات شديدة فى هذا النصيب مما يعنى أن الدور الاستثمارى للقطاع الخاص لم يستقر ، لم يتأصل سمة الاضطراد فى دور القطاع الخاص هنا ، وعموماً نصيب القطاع الخاص فى السنتين الأخيرتين كان أقل من نصيب القطاع العام .

هناك مؤشرات عن السلوك الاستثمارى للقطاع الخاص فيما يتعلق باختيار القطاعات ، والورقة أوضحت بعض هذا ، أول أنه يلاحظ خلال الفترة الطويلة من أوائل الثمانينات حتى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ أن هناك تناقص فى نصيب القطاعات السلعية ضمن نصيب القطاع الخاص من حوالى ٥٥% الى حوالى ٥٣% وطبعاً الزيادة أغلبها من نصيب القطاعات الخدمية ، التجارة والخدمات والعقارات ، ولذلك لا تستغرب أن يظل نصيب قطاع الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر عند ١٩% فى الفترة الأخيرة ، واذا رجعنا حتى عام ١٩٧٤ كان ١٨% وهذا يعنى أن هناك جموداً أو مايشبه الجمود فى دور القطاع الخاص فى التصنيع ، وطبعاً تراجع فى دور القطاع العام ، وبالتالى عملية التصنيع التى لازالت جوهر عملية التنمية فى مأزق كبير جداً ، هنا أيضا نلاحظ أن القطاع الخاص لم يستطيع تعويض النقص فى نصيب الصناعة فى استثمارات القطاع العام ، ومن ثم هناك هبوط فى نصيب الصناعة فى الناتج أو فى الاستثمارات.

فيما يتعلق بالتصدير، الورقة كانت واضحة أنها اقتبست المعلومة أن القطاع الخاص يساهم بنسبة ٢٠% من الصادرات وكنت أتصور أن الرقم أكبر من هذا ولا أعرف أى نوع من الصادرات والباقى ٨٠% من نصيب شركات القطاع العام ، فى تحليل لدور الأنشطة القابلة

للاتجار والانشطة الغير قابله للاتجار وجدت أن نصيب القطاعات غير المتاجرة أو غير المصدرة فى استثمارات القطاع الخاص يبلغ حوالى ٤٣% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وقد كان فى بداية العقد التسعينى ٣١% تقريبا، القسم الأكبر من هذه الاستثمارات يتركز فى قطاع الاسكان حيث تبلغ فيه استثمارات القطاع الخاص نسبة تتراوح بين ٢٠-٢٥% من جملة استثماراته وبالتالى المساهمة غير الجيدة للتصدير.

فيما يتعلق بالتشغيل ، أود أن أقدم انطباع مخالف لما قدمته الورقة ، الانطباع الذى قدمته الورقة .. أن القطاع الخاص لم ينهض بدور يذكر فى التشغيل ، الحقيقة أن القطاع الخاص لأسباب من السهل معرفتها كان ولازال المستوعب الأكبر لقوة العمل المصرية ولم يزل المساهم الأكبر فى النمو فى العمالة ، كان هذا القطاع يستوعب حوالى ٦٠% من عشرين سنة ، حالياً يستوعب ٦٨% ، عمالة القطاع العام تبدوا أنها تزيد بمعدلات متواضعة للغاية وفى رأيى أقل مما نسمعه كثيراً من أرقام ، فى المتوسط كانت عمالة القطاع العام تزيد بمتوسط ١٠٠ ألف شخص فى الثمانينات ، فى التسعينات وحتى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ كانت الزيادة فى حدود ٧٠ ألف شخص ، لكن المشكلة فى استيعاب القطاع الخاص للعمالة هى مشكلة نوعية فرص العمل التى يقدمها وأغلبها فى الزراعة والخدمات وهما النشاط الأكبر للقطاع الخاص وبالتالى هذين القطاعين يستوعبان ٨٥% من العمالة فى القطاع الخاص وهذا الامتصاص للعمالة ينطوى على قدر كبير من البطالة المقنعة ، ينطوى أيضاً على استيعاب فى أنشطة هزيلة الانتاجية ، وبالذات فى المشروعات العائلية ومشروعات الاعاشة فى القطاع الخاص ، فهنا المشكلة فى نوعية العمالة ، فبناء على هذه المعلومات ، وبناء على ماقدمته الورقة من مؤشرات أقول أن الأداء كان شديد التواضع ويمكن أن نضيف اليه ما ترتب على ترك المجال للقطاع الخاص من ازدياد فى التفاوت فى التوزيع ، وارتفاع فى نسب الفقر ، وبالتالى هذا الأداء التنموى كان مخيباً للآمال بما فيها آمال كثير من المتحمسين له.

السؤال الثانى الذى لم تجب عليه الورقة وأريد بسرعة المساهمة فيه ماهى الأسباب ، بغض النظر عن تجارب كوريا وتايوان ، وقد تعرضت لهذا فى مجال آخر ولكن رؤيتنا منصبة على القطاع الخاص الآن ، أنا أزعم أن الأسباب متصلة بطبيعة القطاع الخاص المصرى وقدرات هذا القطاع المحدودة جداً.

أود أ أنكر بشىء من المهم أن يكون ماثلاً فى الذهن وهو أننا عندما نتحدث عن قطاع خاص مصرى ، فنحن نتحدث عن قطاع يتسم بدرجة عالية من عدم التجانس ، وإذا كان فى

ذهننا أن القطاع الخاص المصرى هم مجموعة رجال الأعمال الذين نراهم فى التليفزيون ويطلعوا فى الصحافة والندوات ، فهذا ليس القطاع الخاص المصرى ، هذه هى الشريحة اللامعة والبراقة منه ، اما أغلب القطاع الخاص المصرى فهو قطاع منشآت صغيرة ٩٨,٥% من المنشآت تشغل أقل من ١٠ عمال ، فى الورقة بيان أن المنشآت الصناعية التى لدى الهيئة العامة للتصنيع ٨٧% منها يقل رأس مالها عن ٢ مليون جنيه وهذا مبلغ بسيط ، فالكتلة الكبيرة قطاع منشآت صغيرة تقليدية وغير منظمة لاتؤهلها لأن تكون قائدة للعمل التنموى فى رأيى ، أو حتى مايسمى الركيزة الأساسية للعمل التنموى ، هذا التعدد لابد أن نتذكره لأمرين :

الأمر الأول ليس من الممكن مخاطبة القطاع الخاص المصرى بسياسة عامة واحدة وإنما يحتاج الى مجموعة سياسات كل منها يخاطب قطاعاً بعينه حسب استجابته وبالتالى تعميماتنا عن سعر الفائدة ، هل ينجح أو لاينجح خفض أو رفع سعر الفائدة مشوبة بهذا العيب ، اننا عادةً نرى النتيجة العامة للاقتصاد المصرى كله ولا نلاحظ الأثر على القطاعات التى تتعامل بسعر الفائدة أو تقترض، فما بالك بالكتلة الكبيرة من المشروعات الحرفية والصغيرة أو العائلية التى تعتمد على التمويل الذاتى أو تعتمد على تمويل من خارج القطاع المصرفى فهذا أمر مهم.

الأمر الثانى المهم هو أن صغر الشريحة الحديثة من القطاع الخاص التى عليها الأمل الى حد كبير ، أن تكون طبقة رائدة وقائدة تماثل الطبقة الرأسمالية التى طلعت فى الغرب وقامت بالتحديث الكبير، ضآلة هذه الشريحة واتساع مساحة الشرائح المتمثلة فى المنشآت الصغيرة والتقليدية ، وهذه المنشآت يعيبها عيب أساسى ، وهو أن أفقها للتوسع محدود بحكم امكاناتها وبحكم عدم رغبتها فى الخروج عن القطاع العائلى ، حتى عندما تعمل شركات مساهمة أغلبها يميل أن تكون شركات مغلقة على الأسرة و الأقربين و بالتالى ليست هى النمط الذى يؤدى الى التوسع.

أود أن أذكر أن هذا الأداء المتواضع ليس ظاهرة متأصلة فى التربة المصرية ، فعمره قصير نسبياً و متقطع ، فهناك ستة خصائص سأذكر عناوينها سريعاً حتى نتفهم لماذا هذا الأداء المتواضع للقطاع الخاص ؟ .

أولاً: أنها رأسمالية غير ناضجة ، بمعنى انها لم تتخلص بعد من إرث العلاقات التقليدية وأشكال الادارة التقليدية وانماط الانتاج ما قبل الرأسمالية ، بل إنها لم تتخلص من الأرث البيروقراطى لا سيما الشريحة التى أتت من القطاع العام ، لذلك نجد أن ميلها للاستهلاك أعلى

من ميلها للادخار كثيراً ، فهى ليست طبقة مدخرة بوجه عام ، وحتى عندما تدخر تفضل ارسال جانب من مدخراتها للخارج وتنحو الى عدم التخصص ، حالياً نجد الرأسمالية حتى الشريحة البراقة داخلة فى كل المجالات بالمثل القائل الذى تغلب به العب به.

ثانياً: أنها رأسمالية عائلية كما ذكرت وبالتالى آفاق التوسع أمامها محدودة .

ثالثاً: أنها رأسمالية محافظة ، تفتقر الى سمة الريادة والدخول فى مجالات جديدة تكنولوجية أو غير تكنولوجية ، عازفة عن المخاطرة وتفضل الربح السريع والمضمون ، لاتقبل بالمخاطرة على اموالها فى أغلب الحالات ، وهذا موثق عنها فى الورقة أنها تميل الى الاقتراض أكثر من الاعتماد على أموالها ، وحتى على خلاف ما توقع أنصار الخصخصة من أن القطاع الخاص سيقبل على شراء شركات القطاع العام لم يحدث اقبال الا على الشركات الناجحة، وتركت بقية شركات القطاع العام ترتع فى الاهمال والتخلف وتهدر هذه الطاقات بمضى الوقت ، ومن سمات المحافظة أيضاً أنها مقلدة وليست مبدعة وبالتالى هى تقنع بما يأتى من الخارج من توكيلات و حقوق التصنيع لكنها لا تساهم فى البحث و التطوير بأى درجة تذكر.

رابعاً: أنها رأسمالية تابعهة بمعنى أنها شديدة الارتباط بالخارج و بالتالى تصورها مستمد من رؤية الخارج لما ينبغى أن يكون فى مصر ، وهى تابعة بمعنى التبعية للقطاع العام أو الحكومة كما ذكرنا من قبل .

خامساً: أنها رأسمالية تأخذ ولا تريد أن تعطى ، بمعنى حصلت الرأسمالية على مزايا وتسهيلات موثقة فى قوانين الاستثمار وغيرها ، لكن ما أضعف مساهماتها فى الايرادات العامة وفى تمويل الخزانة العامة بالضرائب والرسوم الجمركية وغيرها ، بمعنى بالرغم من اتساع نطاق الخصخصة الذى حدث واتساع نشاط القطاع الخاص هبطت نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلى من ٢٨% عام ١٩٨٢ الى ٢٤% عام ١٩٨٦ ثم الى ١٨% عام ١٩٩١، وبعد زيادة فى أوائل التسعينات الى ٢١% عادت الى الهبوط الى ١٦% عام ١٩٩٧ وهذا أخر بيان وجدته فى مؤشرات التنمية الدولية . لا تفسير لهذا سوى التهرب الضريبى والتهرب الجمركى الخ.

سادساً: وأخيرا أنها رأسمالية تفتقر الى مشروع خاص بها لتطوير مصر ، ليس لديها رؤية لتطوير هذا البلد تضعها فى مواجهة الرؤى الأخرى، انما كما قالت الورقة فانها تتبع الاستثمار العشوائى وقلت أنها تتبع الخارج فى استثماراتها بالتوكيلات وحقوق التصنيع وما الى ذلك ،

وبالتالى لا تملك مبرر وجودها الحقيقى وهو رؤية استراتيجية للتنمية فى مصر وللأسف الدولة لا تقدم لها مثل هذه الرؤية ولا تلزمها بالعمل بها ولا تقنعها بالعمل بها اذا أرادت.

اذا بالرغم من وجود عوامل أخرى ومعوقة فى البيئة الاقتصادية لأداء القطاع الخاص ويمكن بتحسينها التحسين من هذا الأداء والورقة ذكرتها بالتحديد ، الا أن هذه العوامل لا تقدم تفسيراً كافياً لانخفاض مستوى أداء القطاع الخاص لأننا هنا نتحدث عن سمات هيكلية فى صلب بنيان هذا القطاع بوضعه الراهن والموروث ، وبالتالى اجابتى على السؤالين الذين لم تجب عليهما الورقة بالصراحة الكافية هى اجابة بالنفى ، هل كان يمكن أن نتوقع غير ما لاحظناه من أداء ضعيف للقطاع الخاص ؟ ..لا .. هل يمكن الركون الى هذا القطاع مستقبلاً وتفويضه فى انجاز مهام التنمية أو اعتباره ركيزة أساسية للتنمية ؟ الاجابة .. لا.

أتحفظ فى النهاية وأقول أن هذه الاجابة لا تنفى أمرين مهمين :

الأمر الأول أن الرأسمالية المصرية بوضعها الراهن تضم بعض العناصر الجادة المنتجة ولكنها عناصر قليلة جداً كأقرب الى الاستثناء الذى يثبت القاعدة.

الأمر الثانى أنه ليس معنى هذا الكلام أنه لا حاجة الى جهد القطاع الخاص ، فجهد القطاع الخاص الانتاجى مطلوب بالنظر الى ضخامة التحديات التنموية التى تواجهها مصر.

أرجو الا أكون قد اطلت، وأشكركم، واشكر رئيس الجلسة على سعة صدره.

جورج كوم

شكراً للدكتور العيسوى فقد أغنى بالفعل التحليل وسوف امتنع عن التعليق على كلامه، لأن الكلام يشجع على التعليق ، سأتحدث فى الغد ، وانما سأختار نقطتين أعتقد أنها مشتركة بين مصر والمشرق الغربى وذكرت النموذج النقدى والخليجى فقضية المناخ والبيئة وتطويعها للاستثمار. بالفعل هناك تراث فى الاحتكارات العربية . أولاً جاءت فى فترة الاستعمار ، مؤسسات قطاع الأعمال التى كانت أجنبية كانت تعمل ضمن بيئة احتكار لأن المستعمر كان يحمى و يمنع المنافسة بين الشركات التابعة للدول الاستعمارية الأخرى ومن الأساس بالتحديد فى بلدكم وفى بلدنا تم التحديث فى بيئة غير تنافسية ، بعد ذلك أتت موجة التأميمات أيضاً التى جعلت الجو احتكارى غير تنافسى . وأخيراً جاءت الثروة النفطية (وأين التصنيع والتحديث فى دول الخليج العربى) حيث اغتنى الكثير من رجال الأعمال المصريين واللبنانيين السوريين فى بيئة ايضاً غير تنافسية حيث كان الأمر توزيع حصص فى الاقتصاد وتوزيع حصص العلاقة مع

الخارج وتوزيع حصص مع الشركات المتعددة الجنسية فما هناك شك أن هذه نقطة حساسة جداً حيث لا توجد البيئة التنافسية التى تكون حافزاً للتنمية.

هذا فى نظرى لا ينفى أن نبحث بشكل عام لأن البيئة اليابانية تاريخياً ما كانت تنافسية أيضاً، حيث كان هناك قطاع كبير ، وأسس العائلات الاقطاعية شركات لها الطابع الاحتكارى ، التنمية اليابانية ما صارت نحو تنافس بدنا ننتبه الى الحجة لأن هناك شىء آخر ، فى بيئات غير تنافسية تمكن القطاع الخاص من النجاح ، طبعاً بالشراكة مع الدولة ، وأنا غداً سأركز على العلاقة ، هل هى علاقة ضمن رؤية استراتيجية للتنمية ؟ ولتملك التكنولوجيا وللدخول فى المنافسة الدولية ؟ أو مجرد العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص هى علاقة للحصول على امتيازات ؟ أعتقد أن هذه نقطة جوهرية من معايشتى للوضع اللبنانى ، الدولة الأكثر ليبرالية منذ تأسيسها ، الأردن أيضاً دولة ليبرالية ، نفس المشاكل التى ذكرتموها عن مصر موجودة لدينا فى لبنان ، مثلاً بالأعمار فى لبنان حقيقة صار فيه ثورة منذ سنتين أو ثلاثة انما رجعت الأمور الى ركود اقتصادى كبير، نأخذ احصاءات الاستثمارات بدول الخليج أو بالمنطقة العربية كلها ٢٥ مليار دولار فى الخمسة عشر سنة الأخيرة ، هناك دول عربية فيها ٢٥% من الناتج الوطنى يستثمر ويكون معدل النمو سلبياً . إذاً قضية الانتاجية قضية عامة تخص القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء.

النقطة الثانية الأساسية التى ركز عليها الدكتور العيسوى سوف أركز عليها إذا وهى عدم ترابط الأجزاء المختلفة للقطاع الخاص ، والكلام عن القطاع الخاص كأنه قطاع واحد ، معك ألف حق أن هذا يضيع التحليل ، هناك شريحة صغيرة من المجموعات المالية الضخمة القوية ومالدينا احصاءات كافية كم تولد من القيمة المضافة ، هل هى٢% من الشركات ؟ هل هى ٣ ؟ هل هى ١٠% ؟ ، نحن لانجد احصاءات فى هذا الموضوع ، طلبت حينما كنت وزيراً.. عمل احصاءات ، طلبت من البنك الدولى مراجع دولية ، فنحن طوال الوقت نحكى قطاع خاص ، الذى يظهر التباين تبعنا ، أن هناك ٩٥% مؤسسات عائلية ،. والمؤسسات الوسيطة ، ليس لدينا تفاصيل كافيهة ، حتى بالعرض القيم للأستاذ عبد الفتاح التحليل القطاعى التقنى كان نسيج فقط ، أى قطاع فرعى فى النسيج ، لم يؤيد سياسة أو استراتيجية تشترط سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص فى رؤية مفصلة لكل القطاعات الفرعية ، ولايمكن لأى دولة أن تسيطر على كل القطاعات الفرعية لقطاع معين ، دائماً هناك تخصص فى قطاعات فرعية يمكن السيطرة عليها ، هذا غير موجود فى الدول العربية إجمالاً ، وهنا نتصور الفرق مع الدول فى

شرق آسيا ، فالدول فى شرق آسيا .. يجلس المسئول الحكومى مع القطاع الخاص ، ورجال القطاع يختارون القطاعات الفرعية سواء فى النسيج ، القطاع الفرعى فى الحديد والصلب، وهناك القطاع الفرعى فى الالكترونيات ، هناك تخطيط معمق استراتيجى اجتماعى ، لأنى أعلم أن مصر كان فيها تخطيط مركزى ، لكن إجمالاً لا نرى أى حوار بين القطاع العام وبين القطاع الخاص ، وأنا فى نظرى أن تعثر دور القطاع الخاص ناتج من فقدان هذه الرؤية ، فلا يمكن أن نقول أن القطاع العام وحده يمكن أن يجيبها ، وموظف الحكومة ما مكن أن يجيبها ، لازم تفاعل الرجل الذى ينتج من رجال الدولة ، لابد من تفاعل مع معلومات احصائية دقيقة، هذه المعلومات كانت تنقصنى وأنا وزير، بالأسمنت أو النسيج كل واحد يتهم الثانى انه يحاول اللعب فى التعريفة الجمركية لايوجد اتفاق، ليس لدى دراسة معمقة فعلية لأحكم بينهم.

هنا يوجد مشاكل عويصة ، تنقصنا البيانات ، إذا قرأنا تقارير البنك الدولى ، كلها عموميات ، قطاع خاص .. بشكل عام ..أى قطاع خاص .. اذا أردنا أن ننتقل الى خطوات عملية ايجابية لابد أن نترك الكلام العمومى ، هناك مؤسسات فى القطاع العام أدائها جيد جداً ، حتى فى المغرب .. أداء السكك الحديدية جيد ، وأتصور فى مصر أيضاً أداء السكك الحديدية غير بطال ، فى بريطانيا حالياً يتراجعون عن الخصخصة ، يعيدوا تأميم قطاعات قاموا من قبل تخصصتها فالقضية قطاع عام أو قطاع خاص ثنائية فى الاختيار ، ومع الأسف الأدبيات الاقتصادية تسير على الثنائية.

<u>على سليمان</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

طبعاً لابد أن تقدروا الحيرة التى أنا فيها بصفتى مسئول عن تنمية القطاع الخاص أو تمويل القطاع الخاص بعد سماع هذا الموال الحزين فى أداء القطاع الخاص فى مصر، مع ذلك لابد أن نختلف مع الباحث، وأحياناً مع سعادة المعقب المتميز الذى اكتشف الكثير من النقاط التى تحتاج الى اعادة نظر.

اسمحوا لى ــ وأنا أتحدث كاقتصادى مصرى ــ أعتقد أننا نخلق تمثال قبيح للقطاع الخاص ثم نجلده ، نضع صورة معينة مسبقة ، ثم نقول أنه فشل ، الكلام فى الورقة كثير حول الفشل ، لم يحقق ما يتوقع منه ، الورقة تتحدث عن جزء من القطاع الخاص وهو القطاع الخاص الكبير، وبالتالى عندما نتكلم عن أرقام نتكلم عن أرقام هيئة الاستثمار ، أولاً تسجيل الشركة فى

هيئة الاستثمار يلزمها رأس مال معين ، درجة معينة من التنظيم وهكذا ، وإنما كما نعرف جميعاً أن ٩٠% من القطاع الخاص أو ربما أكثر ، هو صناعات صغيرة تستخدم أقل من ١٠ عمال ، وهؤلاء هم القطاع المنسى للأسف ، هو القطاع الأهم لكنه القطاع المنسى ، كل الإعفاءات الضريبية يحصل عليها القطاع الخاص الكبير، اذا فتحت ورشة صغيرة لتقطيع الرخام أو لتقديم خدمات اصلاح السيارات أو .. الخ ، ستجد كل يوم زوار من الضرائب ، والتأمينات الاجتماعية ، والبلدية ، والصحة ، وغيرها بينما الكبار لا ينزعجوا من كل هذا لأن لديهم إعفاءات ، وهذا خطأ استراتيجى كبير جداً فى التعامل مع القطاع الخاص فى المنطقة العربية .

الشىء الثانى هناك حكم تاريخى فيه نوع من الابتسار ، فالورقة تتكلم عن محاولات الحكومة المصرية فى تشجيع القطاع الخاص فى بداية الثورة ، إلا أن هذه المحاولات قد باءت بالفشل جميعاً ، بالعكس لو أننا قرأنا تاريخ هذه الفترة ، فترة الثورة الأولى ، كان هناك شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وانشىء ما يسمى بالمجلس القومى للانتاج ، هذا المجلس كان يخطط للصناعة ، وفى ظل هذا المجلس أنشئت شركة راكتا الخاصة بالورقة ، شركة الحديد والصلب المصرية ، شركة انتاج السيارات ، شركة كيما للكيماويات ، هذه الفترة فى بداية الخمسينات لم تبدأ من فراغ ، هناك مجهود صناعى مصرى منذ عام ١٩٢٠ ، وقبل ذلك مع طلعت حرب وشركات بنك مصر ، الذى جعل مصر تدخل الحرب العالمية الثانية هو الوضع المريح مع قطاع التجارة الدولية ، كان فى مصر اكتفاء ذاتى فى كثير من السلع ، فيخيل لى أن هناك تحيز ايدلوجى ايضاً فى النظرة للتاريخ المصرى ، هذا يجعلنا محبطين أساساً من قضية القطاع الخاص كمنهج.

شىء آخر اسمحوا لى فى الورقة .. أ. عبد الفتاح ينهج منهج خاص بمصر فيقول الحكومة عملت ، وأدت ، وفتحت وسهلت وكذا ، وكذا ، فنحن نتوقع أن الحكومة اذا فعلت الناس ستعمل .. لا .. نحن لابد أن ننظر بشكل آخر ، كيف تصرف القطاع الخاص بنفسه ، وهل كان له مبادرات ؟ وهل نجحت هذه المبادرات ؟ لذلك فأنا أرى أن القطاع الخاص فى مصر يمكن أن يقوم بدور أكبر اذا نظرنا فى الأسباب التى منعت قيامه بهذا الدور.

هناك عائق ثقافى كبير جداً فى الثقافة العربية عموماً ، أن الثقافة تحارب الابتكار وتحارب التحديث ، نحن فى مصر لدينا أمثلة كثيرة جداً ، من فات قديمه تاه ، امشى سنة ولاتعدى قناة، بمعنى لا تأخذ مخاطرة ، الى جانب الاهتمام بالتعليم الرسمى والأكاديمى وليس التعليم

الصناعى، كل أسره تريد أن يكون أولادهم أوائل فى المدرسة ، بصرف النظر هل لهم أنشطة أم لا ..لكن لابد من الاهتمام بالدراسة.

أيضاً هناك أسباب تمنع ظهور المنظمين الذين وهم خميرة التنمية ، الشعوب الأخرى انجلترا وخلافه ، الثورة الصناعية قامت على افكار جديدة ومبتكرة لم تحبط ، سمح لها فى ظل مناخ ليبرالى أن تؤدى دورها ، فهناك أسباب كثيرة تجعلنا ننظر الى تجارب الدول الأخرى ونتعلم منها ، د. جورج كورم قال ننظر الى تايلاند وسنغافورة وماليزيا.. ماليزيا فى أوائل الستينات لم تكن فقط فقيرة ، فكان الجنس الملاوى وهو العنصر الأساسى فى البلد كان فقير ويشتغل بالزراعة وليس لديه ابتكار أو تعليم ، كونهم نهضوا كل هذه النهضة كان لوجود الفكر ، هناك فكر يعلم الشعب ، يعطيه فرصة للنهضة الصناعية .

لذلك أرجو الا تقتلوا التجربة قبل أن تبدأ ، اذا حكمنا أنه لا يوجد هناك أمل فى القطاع الخاص وهناك أوراق أخرى اثبتت فشل القطاع العام فهذا فشل ، وهذا فشل فماذا سنعمل ؟ ، هذه مشكلة كبيرة وشكراً.

<u>مهندس محسن صبرى</u>

شكراً سيادة الرئيس.. سيادتكم علقت على الورقة التى قدمها أ. عبد الفتاح أنها لم تعطينا أمل ، أنا سأقول تجربة لحضراتكم وقد ذكرتها من قبل فى قطاع الثروة السمكية فى مصر، هذا القطاع تدرج بين عدة وزارات مختلفة انتهى الى وزارة الزراعة وفى عام ١٩٧٧ لم يكن هناك مفرخ سمكى انتاجى فى مصر، حالياً يوجد ١٠٠ مفرخ سمكى وهذا يؤكد لنا أنه لاغنى عن القطاع الخاص ، وليس هناك غنى عن القطاع الحكومى ولابد أن يكون الاثنان معا كجناحين للدولة تطير بهم لكى تحقق أهدافها.

بدأ هذا القطاع حالياً يعمل ، ٩٩% منه عبارة عن قطاع خاص وتعاونى ، الانتاج الحكومى من الثلاثة مفرخات سمكية التى تتبعها ٤٠٠٠ طن مقارنةً بـــ ٨٠١ ألف طن الانتاج الاجمالى السنوى عام ٢٠٠٢ بمعنى أن النسبة لاتمثل شيء، أقل من ٠,٠٦%.

عندما بدأنا تنشيط هذا القطاع ، عملت الهيئة مفرخين سمكيين ، وبعد أن عملت الهيئة هذه المفرخات ، بدأ القطاع الخاص يحذوا حذوهم ، ووصل عدد المفرخات الى ١٠٠ مفرخ منهم

١٢ مفرخ حكومى بينما يخص القطاع الخاص ٨٨ مفرخ وهم الذين ينجوا وهذا يظهر أن القطاع الخاص له دوره لكنه فعلاً يحتاج ريادة .

بدأنا بمفرخات مياه عذبة ، ثم فكرنا فى عمل مفرخات اسماك بحرية ، وعندما تحولنا الى هيئة خدمية وتحولت الدولة الى طريق الخصخصة وقفت المشروعات التى تقيمها الدولة ، حتى تاريخه منذ عام ١٩٩٦ ، لم يتم عمل مفرخ بحرى لأن الهيئة لم تعمل هذا المفرخ .

وزارة التخطيط ، اعتقد البعض أننا باتجاهنا للخصخصة أننا أصبحنا فى غنى عن وزارة التخطيط ، بالعكس ، الاستراتيجية التى عملت ٢٠١٧/٩٦ اعتمدت على حوالى ٤٠% قطاع خاص، ٦٠% للقطاع الحكومى ، الـــ ٤٠% الخاصة بالقطاع الخاص سقطت من الدولة بالكامل لأن المشروعات التى كان مخطط أن تقام ويقوم بها القطاع الخاص ليس هناك اتصال بين وزارة التخطيط وبين المستثمر لكى أنزل كراسة مثلاً كل سنة ، أقول أنا محتاج فى محافظة كذا هذه المشروعات ، القطاع الخاص يختار بحريته ، فليس معنى هذا أنه لايوجد تخطيط فى البلد وألا تكون المقارنة بين بالونة – اتركها فى الهواء – وطيارة ، والاثنان تتحركان بقوه اندفاع الهواء لكن هذه بالونة عشوائية تطير بلا اتجاه ، لكن الطيارة تطير فى الاتجاه الذى نريده ، وبالتالى أقترح على مستوى وزارة التخطيط أن تصدر كراسة سنوية محدد فيها أولويات المشاريع التى يمكن ان يتم عملها ، وأين تتم ، وكيف تتم ، وماهى طاقتها الانتاجية . فى أى احصائية يكتب تحتها لاتتوافر احصاءات القطاع الخاص ، كيف أخطط على مستوى الدولة وأنا لا أعرف شىء عن انتاج القطاع الخاص فمثلاً اذا كان لدى مصنع ينتج X من الإنتاج ، يمكن خمسين مستثمر يعملوه وتكون النتيجة تنافس حاد بينهم ويخسروا الخمسين.

هناك نقطة أخرى أننا نشجع على المشروعات القزمية ، أن النظام الضريبى كلما زادت الأرباح تزيد معها شريحة الضرائب الى أن تصل الى ٦٠% فى بعض الأحيان وهذا معناه أننى أدعوا المستثمر إلى ألا يزيد أرباحه وبالتالى تكون الشركات كلها فى حدود اما يتهرب من الضريبة ويعطى بيانات غير حقيقية ، وإما يكون مشروع صغير ويكتفى به ، لماذا يتعب ليأخذ غيره، لابد أن أضع نفس مكان المستثمر، كلما يشتغل أكثر سيتحمل التزامات أكبر. لكن لو كانت شريحة الضرائب ثابتة على الكل ١٠% أو ٢٠% الذى يكسب جنيه يدفع الـــ ٢٠% لا أخاف أن يكون لدى مشروع كبير. هذا يهدد بعض السياسات فى بعض الدول حيث يخشى من سيطرة رأس المال على الحكم . لذلك لابد من طرح كراسة مشروعات ، لابد من تحديد

الاحتياجات التى نحتاجها، وأن تكون الضريبة ثابتة ونتخلص من التشوهات الأخلاقية والادارية على مستوى قطاعات مختلفة سواء كانت قطاع خاص أو قطاع حكومى لأنها تسبب مشاكل .

القطاع العام ليس فاشلاً ، القطاع العام يحتاج تنظيم وضبط وبدون القطاع العام هناك العديد من الصناعات لم تكن لتوجد ، أنا أشبه الاقتصاد بمنضدة ، يحملها القطاع العام والقطاع الخاص أخشى أن يرفع يده كل من القطاع الخاص والقطاع العام ، فتسقط كل المشروعات ، فأرجوا أن يكون هناك تحديد من يعمل ايه ؟ ومتى يخلصه ؟ فى أمريكا كدولة رأسمالية اذا أراد فرد عمل مشروع لابد أن يبحث عن مدى حاجة المنطقة لهذا المشروع ، اذا لم تكن المنطقة تحتاجه يلغى المشروع ، الفرق بيننا وبينهم سرعة الخطوة ، نحن خطوتنا متأنية بحيث الترخيص الذى يمكن أن يخرج لديهم فى ٥ دقائق يمكن أن يحتاج لدينا ٥ أيام وشكراً.

<u>محمود عبد الحى</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

يلفت نظرى أننا عندما جئنا نعمل تحول اشتراكى فى مصرفرضناه دون اشتراكيين حقيقيين ، عندما دخلنا فى قضية الانفتاح والقطاع الخاص نحن نفعله دون مستثمرين ومنظمين حقيقيين للقطاع الخاص ، كثرت انتقاداتنا فى فترة سيادة القطاع العام عن كثير من المشكلات ، وتكثر انتقاداتنا الآن ونحن نتحدث عن القطاع الخاص ، نحن لاندخل فى جوهر المشكلة، نحن الآن فى فترة تحول ، وتحول واضح فى اتجاه لن تكون عنه رجعة لفترة طويلة ، المعطيات المحلية والاقليمية والدولية تقول هذا الكلام ، فالمطلوب كيف نفعل مشروعات القطاع الخاص؟ وكيف نرفعها لأن تؤدى الدور المأمول منها فى قضية التنمية؟

الحديث عن تبعية القطاع الخاص للقطاع العام من أين جاءت؟ جاءت من مشكلة أشار إليها المهندس محسن صبرى حالاً قضية البيانات وتداول البيانات بين شركاء التنمية فى المجتمع المصرى ، القطاع الخاص محجم عن اعطاء البيانات وهو مخطىء فى ذلك ، وربما يكون الحق بدرجة كبيرة لأنه يخشى أن تستخدم البيانات ضده فى الضرائب وفى قضايا أخرى مع الضرائب ، وفى نفس الوقت مخطىء لأنه بدون بيانات لاتستطيع أن تضع سياسة سليمة ولا تخطط ولا تعمل روابط الخ وهذه مسألة بالغة الأهمية ، فتكون النتيجة أن الأرقام الموجودة تحت أيدينا والتى يعتمد عليها الباحث ومنهم أ.د. ابراهيم العيسوى أو أنا أو أ. عبد الفتاح الجيالى تأتى من تقديرات غير واقعية لدور القطاع الخاص . فتقول الدولة ستستثمر ٥ مليار فى

مشروعات ١و٢و٣ من البنية الأساسية ، وحالياً كلها استثمارات بنية أساسية نتوقع بالضرورة اننا عندما سنعمل طرق من هنا الى هنا ، فان أحداً سيعمل مدينة جديدة فى المنطقة اسمه قطاع خاص ، وآخر يصلح أرض اسمه قطاع خاص ، وثالث سيضع مصنعين أو ثلاثة قطاع خاص ، وأقدر الاستثمارات كلها تقديرية ولا أعتقد أن لدينا بيانات حقيقية عن القطاع الخاص مبنية عن الواقع الفعلى.

من هنا تبدو الصورة متناقضة ، عندما نلجأ للبيانات فنجن فى حالة تشاؤم وكدر شديد وعندما يوجد بيننا من يدرى بأحوال القطاع الخاص سواء كان منه أو ممارسا أو يسمع ومحتك بهم نجد الصورة وردية ومشرقة والذى يريد أن يرى ويشاهد دور القطاع الخاص فليذهب لمدينة مثل العاشر من رمضان ، مدينة ٦ أكتوبر .. ليرى الأنشطة الحقيقية التى نشأت هناك وينزل السوق المصرى ، ويلاحظ أنه أصبح لدينا بضائع وسلع كثيرة موجودة فى السوق المصرى فى كل المجالات ، سواء أجهزة كهربائية وأحذية وملابس ... الخ على مستوى عالى من الجودة بحيث لم يعد لأحد عذر أن يبحث عن المستورد إلا لمرض ، مرض سلوكى خطير ، وانا اتكلم عن الواقع يوجد فى السوق المصرى بدل من ٥٠٠ جنيه حتى ٣٠٠٠-٤٠٠٠ جنيه على مستوى فاخر وتستطيع أن تلبس ما تريد مثل المستورد، فهناك فجوة كبيرة بين الدراسات بما تقوم عليه من بيانات والواقع كما نشاهده فى الأسواق.

القطاع الخاص والاحتكار، ماهى حكمة الخضخضة بالبيع لمستثمر رئيسى، هذا أسلوب احتكارى فى الخصخصة، لماذا لانتبنى أسلوب الخصخصة من خلال الشركات المساهمة، طرح الأسهم لاكتتاب عام. وهذا يقتضى الا نترك طاقات فى القطاع العام عاطلة انتظاراً لبيعها، نحن خسرنا طاقة انتاجية كبيرة جداً فى القطاع العام خلال العشر سنوات السابقة، نحن قلنا سيباع، لا احلال ولا تجديد ومتصورين أننا سنعطى لمستثمر أو عدة مستثمرين شىء متهالك ويقول أهلا به، مشروعات كثيرة لدينا ناجحة مثل شركة المراجل البخارية وهى قصة معروفة اشترتها شركة انجليزية فى اطار البيع لمستثمر رئيسى اشتراها لكى يعطلها ويحد من منافسة الشركة الوطنية له فى الأسواق المصرية والأسواق الأفريقية وكانت النتيجة أن اقتصر على انتاج المراجل الصغيرة هنا واحتفظ لنفسه بإنتاج الكبيرة هذه القضايا تحتاج لمعالجة ومعالجة حقيقية اذا أردنا للقطاع الخاص أن ينشط.

فكر القطاع الخاص يقتل فى مهده، سأضرب مثل على ذلك بأحد المستثمرين الكبار فى مصر الصناعة التى يعمل فيها بطبيعتها احتكارية، نسينا أسس علم الاقتصاد ونسينا الحجم

وعدم التجزئة التكنولوجية، فلما أراد هذا الرجل ــ وكان له فكر ثاقب ــ واقترح وطرح بعض مشروعات أولا للأعمار وزيادة الحيز المعمور فى المساحة المصرية، نحن نعلم أن أحد مشاكلنا أننا نعيش على ٥ــ٦% ولدينا ٩٤% من أرضنا غير مستغل، فكان هناك مشروع وكانت الفكرة خطوط عريضة و..و.. قالوا هو يرتب ليروج صناعته، فاذا كان هناك قانون حقيقى لمنع الاحتكار فمثل هذا التجمع الصناعى وهذا الفكر، ممكن أنفذ مشروعاته التوسعية وفى نفس الوقت أطبق عليه قانون جيد لمنع الاحتكار أجبره أن يقسم شركته الى ٣ شركات أو ٥ شركات أو يدخل عناصر جديدة فيها يبدأ يبيع جزء من رأسمالها بحيث لاتكون شركة مغلقة ولا غيره ونوسع قاعدة الملكية كما نتكلم فنحن نريد أن نبحث عن مثل هذه الحلول فعلا لتنشيط القطاع الخاص.

ملاحظة أخرى على ماذكره د. ابراهيم ونحن نتكلم عن رأسمال المشروع ، والدكتور عبد الفتاح قالها ، أن حوالى ٨٧% من المشروعات رأسمالها أقل من ٢ مليون ، هناك فرق كبير بين رأس المال وبين حجم الاستثمار، قد يكون رأس المال ٣٠ــ٤٠ ألف ويشتغل فى حجم استثمارات ١٢ــ١٣ مليون أو ٣٠ مليون أو ٥٠ مليون ، ويمكن د. ابراهيم مشكوراً أشار إلى أن جزءً كبيراً من القطاع الخاص الكبير معتمد على الصغير، نريد حل لمشكلات كثير من المستثمرين الجادين الحقيقيين ، بيشتغل بعيداً عن الاقتراض من البنوك وله أنشطة جيدة جداً، يحملوا بتكاليف المرافق العامة الضرورية التى من المفروض أن تقوم بها الدولة من خلال النظام الضريبى بحيث اذا كسرت ماسورة مياه على باب مصنعه، يحضر مسئول مرفق المياه ويطلب منه مصاريف تغيير الماسورة، حدث انفجار فى كابل يطلب منه تغييره، هذه مشاكل صغيرة، لكن علاجها سيفيد جداً فى البيئه الاستثمارية.

نقطة أخيرة ، أتمنى أن يأتى اليوم الذى تسمح الدولة فيه بمقاضاة المرافق العامة عندما تقصر فى حق المواطنين والمشروعات الخاصة ويكون هناك خدمات مساعدة قانونية ، لماذا لايكون هناك جمعيات لحماية المستهلك أو خدمات مساعدة قانونية للمواطن عندما يضار من قطاع المياه ، عندما يضار من قطاع الكهرباء عدم سلامة الطريق، هذه كلها مسائل أساسية اذا كنت أريد بيئة استثمارية حقيقية وأرفع فى نفس الوقت من انتاجية القطاع الخاص وشكراً.

<u>جورج كورم</u>

شكراً للدكتور عبد الحى فقد أشرف إلى نقاط هامة عديدة ، إنما أود أن أخص بالذكر قضية مأساة البيانات التى نتعامل بها كاقتصاديين ، لأنه أول شىء فى الحقيقة فى كل بلد عربى نرى

أن هناك تضارب بين البيانات المحلية والبيانات الدولية ، بيان نازل بمنشور بنك دولى ، بيان نازل من الـ UNDP ، كلها متناقضة ، وأنا أوافق على الرأى أن هناك تقديرات أقل من الحقيقة ، بالنسبة للقطاع الخاص وحتى بالنسبة للقطاع العام . إلى أى مدى يتم عمل إعادة تقييم لأصولها ، نحن نحكى أن شركة رأسمالها ٢ مليون جنيه ، اليوم هذا المبلغ ضئيل ، لكن لو عملت من ١٠ سنوات، ٢ مليون جنيه كانت تمثل حجم أصول أكبر بكثير من اليوم .

فى تقديرى أن الثروة الوطنية غير معروفة ، معظم الدول اليوم تعمل محاسبة للممتلكات ، للثروة الوطنية ، البنية التحتية للقطاع العام ، لثروات القطاع الخاص ، ما لدينا بيانات ، كذلك ذكرنا أن البيانات الجمركية غير مضبوطة ، وقد قرأت دراسة مصرية لدكتور مصرى ، أستاذ مصرى عمل دراسة تحليلة للتقييم الأقل من الفعلى لكل من الاستيراد والتصدير وخلص النتيجة أن هناك ٩٤ مليار غير محسوبة على مدى ٢٠ سنة ، لأنه بالفعل الذى يرى التصدير العربى إجمالاً ، سوريا مثلاً نفس الشىء ، لدينا فى لبنان العجز فى الميزان التجارى ، هناك ثغرات غير منطقية وأتصور لابد أن تهتم أو ندقق فى البيانات الاحصائية وننقدها ، لأننا إذا أردنا أن نصل إلى تحليل يكون فى محله أكثر لابد أن يكون لدينا بيانات إحصائية دقيقة .

سهير أبو العينين

شكراً جزيلاً ، كان لدى ملاحظة مرتبطة بمؤشرات وأسباب ضعف أداء القطاع خاص ، والتى أشار إليها أ.د.جورج كورم بشكل وافى جداً فى التعقيب الذى قدمه ، أريد أن أؤكد عليها وهى أهمية وجود استراتيجية واضحة للتنمية ، ويرتبط بها تحديد أولويات الاستثمار بقدر كبير من التفصيل ، وأيضاً أهمية أن يشترك فى تحديد هذه الأولويات ليس فقط الدولة وحدها أو القطاع الخاص وحدة لكن كل الأطراف المشاركة فى المجتمع ، دولة وقطاع خاص بكل مستوياته وكل مكوناته ، وأيضاً حتى جمعيات المستهلك ويساعد فيها الخبراء والباحثين باستخدام أدوات تحليل علمية متقدمة تساعد فى توضيح البدائل المختلفة لهذه الأولويات وبحيث يحدث نوع من الاقتناع والاتفاق حول أفضل هذه البدائل .

أتصور لو حدث هذا التديد والاتفاق حول أفضل البدائل ، فضلاً عن أنه سوف يحدد رؤية واضحة لمجالات الاستثمار المختلفة ، فإنه أيضاً يمكن أن يساعد الحكومة فى وضع سياسات اقتصادية أكثر فاعلية ، ودائماً تلام الحكومة أن السياسات الاقتصادية ، خاصةً السياسات الكلية، ليست على قدر كاف من الفاعلية ، ربما لأنه ليس هناك استراتيجية واضحة للتنمية ،

ووجود هذه الاستراتيجية والأولويات والأهداف سيساعد الحكومة أن يضع سياسات اقتصادية أكثر فاعلية وأن تستخدم الأدوات المتاحة بأن توجه للسوق إشارات أكثر وضوحاً بإتجاه أهداف واضحة ومحيدة . ربما أيضاً الاتفاق بمشاركة كل الأطراف على وضع هذه الأولويات والاتفاق عليها يحل قدر من التعارض بين المصالح فى المجتمع ، بأن يقتنع كل طرف طالما أن شارك فى تحديد هذه الأولويات ووافق عليها أن يتنازل عن قدر من مصلحته فى الأجل القصير فى مقابل اقتناعه أن المصلحة العامة سوف تتحقق باختيار هذا البديل وستعود عليه بفائدة أكبر فى المستقبل .

وربما كل هذا يقنع القطاع الخاص أيضاً فى المشكلة التى تكلمنا عنها ، وهى مشكلة البيانات وإحجام القطاع الخاص عن إعطاء بيانات ، رغم أنهم يؤكدون فى كل مناسبة أهمية وجود مثل هذه البيانات لكنهم يحجمون عن إعطاء هذه البيانات ، وهذا يؤدى إلى شكوى من جامعى البيانات فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن بعض شركات القطاع الخاص بحجم وتمتنع عن مقابلتهم وليس إعطائهم بيانات ، ربما لو نزلت هذه الرؤية الواضحة يكون القطاع الخاص لدية استعداد أكبر لتقديم البيانات .

لدى تساؤل آخر للقطاع الخاص ، أو هو ملاحظة لاحظتها فى الفترة الأخيرة بحكم إرتباطى بشكل أكبر بالقطاع الخاص ، وهو ضعف أو إخفاق .. كفاءة أساليب الادارة الداخلية فى شركات القطاع الخاص حتى فى الشركات الكبيرة ، بمعنى الشىء الذى لا أفهمه أن بعض العيوب التى كنا نعتبرها لصيقة بالقطاع العام ، مثل انتشار الواسطة و المحسوبية فى التعيين وما إلى ذلك ، موجودة فى القطاع الخاص حتى فى الشركات الكبيرة . حتى مع وجود البطالة وعرض كبير لقوى العمل نجد شركات القطاع الخاص لديها الفرصة لتعيين أحسن الكفاءات ومع ذلك تتنازل وتعين كفاءت أقل نتيجة واسطة أو محسوبية وما إلى ذلك ، وهذا يختلف كثيراً جداً مع ما نعرفه عن دافع الربح وأن القطاع الخاص تستخدم أساليب أكثر كفاءه ويحقق لنفسه أكثر ربح ممكن ولكن هذا لا يحدث على أرض الواقع. وفى الحقيقة لا أستطيع معرفة الأسباب وأرى أنه من أسباب انخفاض أداء القطاع الخاص ، ناهيك أيضاً عن ضعف الإنفاق على البحث والتطوير ، أن القطاع الخاص عنده نوع من البخل فى الإنفاق على المجال الهام الذى يمكن أن يطور أداءه وشكراً.

حازم صبرى

فى الحقيقة القطاع الخاص شريك أساسى فى عملية التنمية الاقتصادية فى أى مجتمع خاصة ما يخص التشغيل ، هناك مآخذ كثيرة على التشغيل فى القطاع الخاص ، سوف أشير إلى مأخذ واحد فقط ، وهو أخطرهم فى نظرى ، وهو عمالة الأطفال ، وهذه الظاهرة منتشرة فى مصر فى القطاع الزراعى وبعض القطاعات الأخرى الخاصة بالصناعات الصغيرة وأماكن معينة هى المناطق العشوائية .

هذا الموضوع خطير لأنه يسبب لى مشكلتان ، الأولى اقتصادية ، والثانية اجتماعية ، المشكلة الاقتصادية أن عمالة الأطفال تؤدى إلى ارتفاع معدل البطالة ، لأن هناك أطفال تحل محل كبار من قوة العمل كان يمكن أن تشارك فى العملية الانتاجية ، المشكلة الاجتماعية عبارة عن التسرب من التعليم لأن عمالة الأطفال تؤدى إلى تسرب هائل فى التعليم وشكراً .

عبد القادر دياب

شكراً سعادة الرئيس ، الحقيقة لى تساؤل وتعقيب على ما ورد على لسان الدكتور الجبالى ، تعبير غير مقصود وهو أن الخصخصة تشجيع للقطاع الخاص فى مصر، هذا يتطلب منا تعريفنا للخصخصة ، هل هو خصخصة خدمة ومنتج ؟ أم خصخصة منشآت إنتاجية وخدمية ؟ بمعنى هل كان هناك نشاط انتاجى أو خدمى ما .. قاصر على القطاع العام لفترة ؟ وهل يسمح للقطاع العام لفترة ؟ وهل يسمح للقطاع الخاص أن يدخل هذا المجال ؟ هذه أسميها خصخصة خدمة أو منتج أسمح للقطاع الخاص الدخول فيها ، أو المقصود بها خصخصة بيع المنشآت العامة القائمة حالياً سواء كانت انتاجية أو خدمية للقطاع الخاص . وهنا يجب التمييز بين الاثنين ، لأن عملية خصخصة منآت قائمة ـ ونحن نتكلم من منظور تنموى ـ ليست تنمية ، هى نقل ملكية من عام إلى خاص وإطار هذا المفهوم يجب أن ينسحب على قياساتنا لمساهمات القطاع الخاص فى التنمية ، فإذا كنا نقول حالياً أن القطاع الخاص يسهم بنسبة ٨٠% فى الناتج المحلى أو ٦٠% أو ٤٠% أيا كانت القياسات بالنسبة للعمالة أو الاستثمار ، فلتقل لنا كم شركة بيعت وانتقلت وحسبت على رصيد القطاع الخاص ، وإذا كان نقل الملكية لا يعنى مساهمة فى التنمية فأعتبره غير مساهم فى التنمية ، حيث إن المساهمة فى التنمية تعبر عن الاستثمارات الاضافية والناتج الإضافى وليس نتيجة نقل الملكية.

وإذا كنا سنقول أن نقل الملكية ساهم فى التنمية من خلال زيادة الإنتاجية وهذا وارد وصحيح ، لكنى أشك فى هذا التقييم لسببٍ واحد أنه كما استدل الدكتور الجبالى أن فى كثير من الشركات التى ثم خصخصتها زادت الانتاجية وزادت الربحية وهذا وارد ، لكن ما هو معيار القياس هنا ؟ الربحية يمكن تزيد نتيجة ارتفاع أسعار ، والانتاجية يمكن أن تزيد نتيجة طرد عمالة، فما هى مؤشراتى وما هى معاييرى ، لابد هنا أن تكون مؤشراتى واضحة وصريحة .

أيضاً يجب ألا ننكر أن المناخ أو سياسات الدولة لها تأثيرها على أداء القطاع الخاص، لن نقول على تشجيعه ، بل على أداء القطاع الخاص ، ممكن تكون لدى سياسات الهدف منها تشجيع وتحفيز ، لكن لدى بيروقراطية وجوانب أخرى تؤثر على أداء القطاع الخاص بحيث يكون أداؤه ضعيفاً وليس كما هو متوقع وشكراً .

ممدوح الولى

الحقيقة أشكر أ.عبد الفتاح ، الأخ العزيز ، على الجرأة فى التناول ، والحقيقة أطلب منه حاجتين هو انه أغفل دور السياسة المالية مع القطاع الخاص خصوصاً أن هناك شكوى مزمنة من ضريبة المبيعات والضرائب والجمارك ، وأيضاً غياب دور التحليل القطاعى فى الورقة والعمومية التى كانت واضحة بها .

نقاط سريعة الحقيقة هو ذكر أن الحكومة نجحت فى برنامج التثبيت المالى والنقدى وضرورة الانتقال الى الاصلاح الهيكلى أنا أقول ..لا .. هناك انتكاسة وكل مكاسبنا من هذه الأمور للتثبيت تراجعت وتراجع الواقع ، وسعر الصرف بعد أن كان مستقراً أصبح مشكلة عجز الموازنة بعد أن كان ١% زاد وفاق ٦%، التضخم ، رأينا الأسعار تتفاقم فنحن فى حاجة إلى برنامج جديد للتثبيت مع الاصلاح الهيكلى طبعاً .

نقطة أخرى أن أ.عبد الفتاح بالنسبة للخصخصة ذكر أنه بيع ١٩٤ شركة بنسبة ٤٨% من البرنامج ، الكلام هنا يحتاج الى دقة ، الوزارة لكى تتلاعب مع الصندوق لأنه كان مطلوب كل ٣ شهور عدد معين ، كانوا يبيعون أجزاء من الشركات ويسمونها وحدة فهى ليست شركات وإنما أجزاء من الشركات وذلك للدقة العلمية .

أما ملف الشركات المشتركة فأنت أعلم منى أنه ملف متعثر ولم يجلب ألى نوع من التنفيذ رغم انتقاله من وزارة التموين إلى وزارة التجارة الخارجية ثم حالياً فى قطاع الأعمال العام ولكنه ملف متعثر ولم يتم الحقيقة تفعيل هذا الملف .

نقطة أخرى عن دور القطاع الخاص فى التشغيل وقيل أنه لم يساهم . والحقيقة أنا أقول أن من أسباب إتجاه الحكومة لتوظيف العمالة ، ويمكن رأينا الـ ١٦٠ ألف والاتجاه مؤخراً لزيادة العمالة بالحكومة رغم وجود ٥,٣٠٩ مليون بالحكومة ، غير ٧٣١ ألف فى قطاع الأعمال العام بمعنى ٦ مليون يمثلوا ٣٠ % من قوة العمل ، النسبة للأعمال الحكومية فى الوادى الجديد تصل ٦٠% ، السويس ٤٦% بورسعيد ٤٦% هناك نوع من التوسع فى العمالة الحكومية رغم أن هذه الأموال كان يمكن أن تتجه لإنقاذ القطاع الخاص .

فـيما قاله د. إبراهيم العيسوى عن نسبة الزيادة فى قوة العمل ، الحقيقة احصاءات جهاز الإحصـاء تقول أن جملة الدخول فى سوق العمل ٩٦٦ ألف وأن جملة الخروج منه ٤٥٦ ألف فصافى الزيادة فى قوة العمل فى ٢٠٠٣/١/١ تبلغ ٥١٠ ألف .

النقطة الأخيرة والتى اختلف فيها مع د. ابراهيم العيسوى هو أننا نطالب القطاع الخاص ونقول أن من خصائصه عدم المخاطرة والاتهام الفظيع الذى تم للقطاع الخاص ، لابد أن ندرك البيئة التى يعمل فيها القطاع الخاص ، كلنا نرى شواهد عملية تنم عن ما حدث حالياً أن القطاع الخاص بدأ يخرج من مصر ويعمل مشروعات فى دول أخرى نتيجة ما يراه من مناخ غير جديد بالاستثمار بالمرة ، كيف يخاطر القطاع الخاص فى ظل هذا المناخ؟

أعطيك مثال بسيط جداً ، المشروع الكندى أراد أن يعمل شباك واحد فىمحافظة الدقهلية، لاقى صعوبات كبيرة من المحليات ، لأن المحليات من مصلحتها أن تكسب ، كان المشروع الصغير فى الدقهلية يحصل على الموافقة بعد سنة ، كيف فى هذه البيئة التى فيها ركود من عام ١٩٩٧ كيف نطلب من القطاع الخاص الفاعلية ، عدم وضوح وضعف فاعلية المسار الديموقراطى من عام ١٩٥٢ وحتى الآن هل هذه بيئة استثمارية ؟ تعطيل إدارة البنك المركزى لوجود خلاف مع أحد كبار المسئولين ، هل هذه بيئة استثمارية لنطالب القطاع الخاص بالعمل فى التنمية ؟ وشكراً.

<u>جورج كورم</u>

فى موضوع الفساد ، أنا هنا أود أن أذكر أن هناك دول عديدة فيها فساد كبير إنما فيها أداء اقتصادى ، ليس بالمستوى ، لكنه واضح إلى حد ما ، كوريا فى فترة من الفترات كان فيها فساد كبير لكن كان فيها أداء اقتصادى.

هناك نقطتين سأذكرهم بسرعة وليت الأخوان من الأسكوا يكونوا موجودين ، فى موضوع الخصخصة كما ذكر د.دياب لا يوجد استثمار جديد ، الخصخصة هى مجرد تغيير فى الملكية ، د. انطوان ذكر اليوم فى الصباح أن ٩٥% من الاستثمار الأجنبى المباشر هو ناتج عن عمليات الخصخصة مع أنه حسب التحديد العلمى الاستثمار المباشر هو وقت إنشاء منشأه جديدة ، شراء أسهم على البورصة تروح باستثمار المحفظة ، فأنا أرى أن هناك قليل من التناقض .

النقطة الثانية السياسة النقدية التى ذكرت ، هناك سمة مشتركة بين مصر ولبنان أنه كان هناك فوائد حقيقية مرتفعة للغاية التى كانت تجلب مدخرات كبيرة ، إلى أى مدى السياسات ، المشجعة من صندوق النقد الدولى فى إقامة نظام فوائد حقيقية عالية للغاية ، تجمع أيضاً الاستثمار الخاص الذى يفضل التوجه لأذونات خزينة ، لوادائع مصرفية عن أن يذهب يغامر برأس ماله لأن أى استثمار مباشر يطلب تعب ومخاطرة .

فى لبنان صار فى فترات عديدة .. البنك المركزى كان يصدر سندات خزينة أكثرمن أذن وزير المالية ، حصلت معى وحصل إشكال كبير ، فقط لأن كبار المتمولين والمصارف بشكل خاص كانت اعتادت أن تعمل أرباح كبيرة فاحشة بمستويات الفوائد التى كانت معطية ، فى فترات أعطيت ٤٢% على أذونات خزينة ، جريمة بحق الاقتصاد وليس بحق الخزينة نفسها ، ففى أى مدى فى مصر السياسة النقدية يجوز أثرت على الميل للاستثمار فى القطاع الخاص.

<u>مجدى شرارة</u>

شكراً أ.عبد الفتاح على ورقته القيمة ، لكن هذا قدره أنه رئيس الوحدة الاقتصادية أرجو منه أن يكون صدره واسع . سأطرح أكثر من تساؤل بما أننى أعمل بالقطاع الخاص منذ ٢٥ سنة ، منذ قالوا يا قطاع خاص ، أول شىء هل لدينا حصر للقطاع الخاص الرسمى والغير رسمى ؟ فالغير رسمى أكثر من القطاع الرسمى و هو الذى نسميه بير السلم ، هذا قطاع مجنون ، وهل البيانات التى تأتى من القطاع الخاص مضبوطة ؟ استحالة .

السؤال الثانى فى دمياط ٣٦ ألف ورشة تنتج فى وضوح الشمس وتصدر وغير مسجلة تعتبر قطاع خاص غير رسمى وتصدر ، غير مسجلة نتيجة البيروقراطية ، لا يدفع ضرائب ولا يدفع تأمينات .

سؤال آخر هل استطاع القطاع الخاص الاستثمارى أن يسد الفجوة الموجودة فى العرض والطلب بالنسبة للعمالة والتصدير ؟ هو زاد فى العمالة استوعب نسبة كبيرة ، نحن فى العاشر من رمضان لدينا حوالى ٢٠٠ ألف عامل رسمى ، وهو رقم غير قليل ، لكن لدينا ٥٠٠ ألف كل صباح رسمى وغير رسمى ، إنما الآن ماذا يحدث فى القطاع الخاص ؟ بدأ ينهار لأن المستثمرين لم يكونوا جادين ويستثمرون بأموالهم ، أيضاً المستثمرين المتعثرين الجادين هل الحكومة ساعدتهم للخروج من عثرتهم ؟ الجادين الذين تعثروا نتيجة حرب العراق ، ركود اقتصادى ، تعويم الجنيه .. أيا كان السبب هو رجل جاد ودخل السوق وفوجىء أن فرق الدولار يؤدى الى خسائر ٣ مليون جنيه ، تتوقف شركة قوامها ٢٠٠٠-٣٠٠٠ عامل.

السؤال الرابع هل نوعية المناخ أم نوعية المستثمرين التى تؤثر ؟ الذى يتحول بين يوم وليلة ، هو مستثمر يعمل فى صناعة ، فجأه يتحول إلى مستثمر فى عقار ، الاستثمار العقارى أعتقد أنه سبب رئيسى فى فشل كثير من المشروعات الصناعية لأن معظم المستثمرين اتجهوا إلى الاستثمار العقارى ، ولدينا فى العاشر تم عمل مولات وهى الأسواق التجارية لكل مقيم فى المدينة يقابلة وحدتين ، عندما آتى والوحدات وأقسمهم على السكان أخذ كل فرد يخصه وحدتان والكل لا يعمل لدينا آلاف مؤلفة ، كذلك آلاف مؤلفة من المشروعات الصغيرة والوحدات الصناعية الصغيرة وأعتقد أن رجال وزارة الصناعة عملوا ٢٩٦ وحدة ويمكن أن يخبرونا كم عدد الوحدات التى تعمل وفى القاعة بعض رجال وزارة الصناعة .

السؤال الخامس للأستاذ عبد الفتاح كنت أتوقع من سيادته أن يعطينى حجم الإقراض من البنوك للقطاع الخاص الاستثمارى وحجم العمالة وحجم الديون المشكوك فيها أو المعدومة، وهذه معلومة يمكن أن نقيس عليها هل هى من ضمن أسباب فشل القطاع الخاص ، أنا لا أقول أن القطاع الخاص سينهار لأنه - كما قال كل الزملاء - أننا فى سياسة عالمية تشجع الاستثمار ، سنشتغل شئنا أم أبينا ، سنتعثر ونقوم وهكذا.

السؤال السادس تكلمنا عن الاحتكار والاندواج والفرق بين الإثنين ، ونتكلم على أشخاص ، نحن الذين نصنع المحتكرين وليس المحتكر هو الذى يصنع نفسه.

أيضاً بالنسبة للشركات التى خصخصت بعضها نجح نجاح ممتاز وبالذات فى الأسمنت ، شركات الأسمنت فى بنى سويف نجحت نجاح كبير ، بعض الشركات فشل فشلاً ذريعاً مثل قها وتجربة المراجل البخارية ، قها بعد أن استراها مستثمر رئيس رجعت ثانى إلى العمال يشغلوها

وتربح . إذاً الخصخصة .. قدر ، والزملاء الذين يتكلمون فى القطاع العام، لم يعد هناك قطاع عام ، هذا موضوع نضعه خلف ظهرنا ونبدأ نشتغل أننا نعمل فى قطاع خاص كيف ننمى هذا القطاع ونعطيه .. رؤى كحكومة ومواطنين ؟ والكلام عن عمالة الاطفال نحن فى الصناعات الصغيرة نشغل عمالة أطفال للتهرب من الضرائب والتأمينات وغيرها ، إذا أخذت أرض مساحتها ١٠٠٠ متر مفروض أبنى على ٥٠% وأعمل باقى المساحة طرق على حسابى ، الصانع الكبير يأخذ ١٠ آلاف متر يعمل عليها سور ويخزن فيها هل هذا استثمار ؟ نحو ٩٨% من حجم الصناعة الموجودة فى مصر متمركزة فى قطاع الصناعات الصغيرة (أقل من ١٠ عمال) كيف ننهض بذلك ؟ لابد أن يكون هناك مصداقية بين الحكومة وبين الصناعية ، لا يمكن أن أنتج وأفاجأ فى اليوم التالى أننى أخسر ، لأن أحد المستوردين استورد من الخارج بسعر أقل من سعر الخام ، كيف يحدث ذلك ؟ وشكراً .

جورج كورم

شـــكراً لكل الأساتذة الذين علقوا على الورقة ، والآن أعطى الكلام للأستاذ عبد الفتاح ومن بعد ذلك للدكتور العيسوى .

عبد الفتاح الجبالى

شكراً للدكتور جورج ، وكما ترون حضراتكم إلى أى مدى الموضوع هام وحيوى ومن حجم المناقشات أن القضية بيننا لازالت غير محسومة بشكل كبير وهذه عادةً الاقتصاديين بشكل عام ، كما يقال اذا اجتمع اثنين اقتصاديين فيطلعوا بأكثر من ٤ آراء فى الموضوع نفسه .

يهمنى فى الحقيقة – مع إتفاقى مع بعض الآراء – الرد على بعض أمور نبدأ بالدكتور جورج أثار مسألة هامة وهى خاصة بالحوار فى المجتمع المصرى أو المجتمع العربى بشكل عام ، للأسف نحن نسمى الحوار بيننا حوار الطرشان ، بمعنى أن كل طرف يدخل الحوار مدافعاً عن وجهة نظره فقط دون محاولة الاستماع إلى وجهة نظر الآخر ، أو على الأقل التحاور معها للوصول إلى أرضية مشتركة بين الطرفين تسهل إنجاز المسألة بشكل أساسى ، هذا عيب قاتل فى الثقافة العربية بشكل عام من وجهة نظرى الشخصية. ناهيك عن عيبين قاتلين هما ما أطلق عليه المنعنة أو لا تقربوا الصلاة ، على الأقل فى مصر هناك الكثير من العنعنات دون استناد إلى واقع بغض النظر عن البيانات والأرقام وصحتها . أعتقد أنه لابد من الاستناد إلى آخر معلومة باعتبارها المصدر الأساسى للمسألة ، لكن للأسف الشديد هذه المنعنة تؤدى إلى غياب

القضية الأساسية والدخول فى متاهات كثيرة فيما يتعلق بالأمور محل الحوار ، والمنهج الآخر خاص بلا تقربوا الصلاة بمعنى اجتزاء الجزء من الكل ومحاولة الإلتفاف حول الموضوع بشكل أساسى ، هذا العيب فى الحقيقة يظهر فى بعض الأمور ، لا أقصد فى التعقيبات التى جاءت ولكن عامة هذه ثلاثة مشكلات نعانى منها تؤدى إلى أن الحوار فى المجتمع حتى بين الاقتصاديين من مشاربهم المختلفة لا يثمر أو لا يخدم الهدف التنموى المطروح علينا فى الموضوع.

فى هذا الإطار أيضاً ، الحقيقة ، رغم إتفاقى مع معظم ما ذهب إليه أستاذى الدكتور إبراهيم العيسوى إلا أن هناك خلاف فى بعض الأمور الهامة من حيث أن الرأسمالية المصرية لا تملك تاريخاً طويلاً للتنمية ، فأنا أعتقد أن تاريخ مصر الاقتصادى على العكس من ذلك ، معظمه مبنى على الرأسمالية المصرية وفترة الانقطاع التى تدخلت فيها الدولة هى الفترات قصيرة المدى حتى لو أخذنا الخمسين عاماً الماضية .. أعتقد أن فترة الستينات من القرن العشرين هى الفترة التى تدخلت فيها الدولة قبلها ، وبعدها كانت المسألة خاصة برأسمالية مختلفة، فيما يتعلق بأنها رأسمالية عائلية أعتقد أن هذه كانت السمة عند نشأة أو عمل الرأسمالية فى البداية فى السبعينات الآن الخريطة الاجتماعية للرأسمالية اختلفت تماماً وهناك بعض الدراسات الحديثة تشير إلى أمور كثيرة خاصة بهذا الموضوع.

القضية الخاصة بأننى لم أتعرض للسياسة المالية ، بشكل عام السياسة المالية تحدثنا عنها كثيراً ، نحن أعلنا برنامج للإصلاح المالى فى مصر ، مكون من ١٧ محور للإصلاح المالى ، معظمها تناولتها فى الانتقادات التى وجهت للسياسة ، معظمها محاولة لعلاج هذه المشكلات . على سبيل المثال .. هناك إصلاح كامل وشامل للنظام الجمركى فى مصر سيعلن فى الأسابيع القليلة القادمة ليست مجرد دراسات ولكنها مشروعات لقوانين ، هناك مشروع قانون الضرائب فى إجتماع مجلس الوزراء القادم سوف يعلن بشكل أساسى .

هناك حديث حول الاحتكار وحجم السوق ما قد يكون أشار إليه البعض من أن بعض المشروعات قد تكون ذات طبيعة احتكارية وهذا وارد ولكن ما نخشى منه هو الممارسة الاحتكارية للمشروع وهذه قضية أخرى ، العبرة ليست بحجم ما يملكه المشروع فى السوق ولكن العبرة بالممارسة الاحتكارية ، هذه قضية وتلك قضية أخرى ، ما أشرت إليه هو الممارسة الاحتكارية وقد أشرت إلى بعض المشروعات وضعتها فى دراسة ونشرت ، فالمسألة ليست خافية علينا بشكل أساسى.

المرافق العامة قضية هامة جداً فى مصر ، وقضية غاية فى الخطورة والأهمية ونتعامل معها بشكل تفصيلى لأنها تتعلق بمسائل تمس المجتمع فى تفاصيله بالذات فى الطبقات محدودة الدخل ، أمور كثيرة وبالتالى التعامل معها يحتاج إلى دقة شديدة ومراعاة لأمور سياسية أكثر منها مسائل مهمة .

للخصخصة بالتأكيد معانى كثيرة حتى ترجمة الكلمة تأخذ ٢٣ مصطلح فى اللغة العربية مناهيك عن فهمها بشكل أساسى ، كل ما قصدته هو الآليات التى تشجع القطاع الخاص فى الاستثمار ، جزء منها هو أنه كانت هناك قطاعات قاصرة على القطاع العام وأصبح مسموح بالدخول فيها للقطاع الخاص .. بالعكس .. أصبح معظم القطاعات مسموح فيها بالدخول للقطاع الخاص باستثناء بعض قطاعات بسيطة وقليلة قد تقتصر على بعض قطاعات الانتاج الحربى ، وبالتالى سمح للقطاع الخاص بالدخول فى كافة المجالات هذا نوع من الخصخصة ، هناك محاولة كما ذكر مشروعات خاصةً بالـBOT والـ B.O.O.T كل هذا لتشجيع القطاع الخاص للمساهمة فى العملية الانتاجية وبالتالى قد لا يكون نقل الملكية يعنى المساهمة فى التنمية وقد يعنى المساهمة فى التنمية ، بمعنى قد تتحسن الانتاجية فى مشروع ما لمجرد نقل الملكية ، بل بالعكس قد يتغير الشكل القانونى فيؤدى إلى تحسن الشركة أو المرفق على وجه التحديد نحن لدينا تجربة فى الهيئات الاقتصادية حينما تغير بعضها إلى هيئات قابضة وأخذت شكل قانونى مختلف أصبحت الآن أكثر تصحيحاً لأوضاعها المالية عن ذى قبل وهناك مؤسسة مصر للطيران ومصر للقــاحات وعديد من الشركات القابضة وهذا يعنى أنه قد يؤدى اختلاف الشكل القانونى إلى مساهمة فى العملية التنموية . لدينا فى المنطقة العربية ،على الأقل فى الحوارات ، لدينا بعض الأصنام التى تتصور أنها صحيحة وخلافه ، أعتقد حينما نتحدث أن هناك تردد فى السياسة النقدية ، السياسة النقدية هى بطبيعتها سياسة قصيرة الأجل وبالتالى صانع القرار والذى يستطيع إدارة الاقتصاد بشكل فاعل يمكن أن يستخدم أدوات السياسة النقدية بشكل فاعل فى المدى القصير ، وأكثر تحديداً يمكننى أن أخفض سعر الفائدة فى المجتمع على المدى القصير ٣ أشهر أو شهرين بعد ذلك أرفع سعر الفائدة أو أخفضها ، هذا ليس تردداً فى السياسة النقدية ولكن هو استخدام أدواتى النقدية فى تحقيق أهدافى التنموية ، القضية هنا عندما نحاكم هذه السياسة ، هل هذه الأداه تؤدى الغرض التنموى منها أم لا تؤدى الغرض ؟ تلك هى القضية ، هناك سياسات ذات مدى أبعد خاصة بالبيئة التشريعية ، خاصة بالقوانين ، خاصة بمنظومة الإجراءات ، إذا لا غضاضة فى استخدام أدواتى الاقتصادية إذا كانت أدوات

قصيرة المدى استخدمها على المدى القصير وإذا كانت طويلة المدى استخدمها على المدى الطويل .

فيما يتعلق بحصر القطاع الخاص الرسمى وغير الرسمى ، فى الشهر القادم سوف تعلن دراسة مسحية شاملة عن القطاع غير الرسمى فى مصر قام بها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع مجموعة من الخبراء الأجانب وتحت إشراف وزارة المالية وأعتقد أنها ستكون المسح الأول لهذا القطاع على الأقل بالشكل الرسمى تتيح لصانع القرار التعامل معه بشكل أكثر تفصيلاً.

فيما يتعلق بالديون المشكوك فيها ، منشور فى النشرة الشهرية التى تصدر عن البنك المركزى المصرى ، وهذه سياسة نقدية لا علاقة لها بوزارة المالية ، وإنما منشور مؤشرات أداء البنوك شهرياً . هناك مخصصات القروض المعدومة لإجمالى القروض ويمكن لأى باحث متابعة المخصص ونسبته إلى إجمالى القروض وخلافه . إنما القضية الخاصة بالديون المتعثرة لا أعتقد أن هناك أرقام موجودة ومحصورة ولكن لا يمكن لأى مجتمع - وليصحح لى أساتذتى - أن ينشر حجم القروض المتعثرة لبنك من البنوك وخلافه ، أعتقد أنه ليس من الحصانة من ناحية السياسة النقدية ، أن يقوم بنك بإصدار حجم الديون المتعثرة ، وهذا لا علاقة له بالثقة ولا بالمصداقية .

القضية الهامة والأخيرة أنه لا يفهم أننا ضد القطاع الخاص ، لكن ما حاولت دراسته هو الدور الذى فعلاً أغفلت اجابته وتركته للدكتور ابراهيم العيسوى فيما يتعلق بهذا الموضوع ولكن للحقيقة ليست لمجرد الذم فى هذا القطاع وخلافه ولكن للوقوف على السلبيات التى شابت هذه التجربة ومحاولة تلافيها اذا كان هناك إمكانية لتلافى مثل هذه السلبيات ، أما إذا كانت القضية أخطر و أعمق حيث أن هذا القطاع بحسب ما فهمته من الدكتور ابراهيم العيسوى غير قادر بحكم طبيعته ونشأته تلك قضية أخرى تحتاج لمزيد من التأمل ، وشكراً لحضراتكم .

جورج كورم

كانت جلسة غنية جداً ، يجب أن نشكر الدكتور عبد الفتاح الذى حضر الورقة ، والتعقيب المتعمق للدكتور العيسوى والشكر لكل الأخوان الذين اغنوا هذه الحلقة ، وإلى اللقاء غداً نغوص فى نفس الموضوع بالنسبة لدول المشرق العربى .

ورشة عمل

دور القطاع الخاص
فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية
فى الوطن العربى

القاهرة ٧ـ٨ ديسمبر ٢٠٠٣

الجلسة الرابعة

دور القطاع الخاص فى التنمية فى المشرق العربى
قضايا وآفاق

- رئيس الجلسة : أ٠د٠ محمود عبد الحى صلاح
  مدير معهد التخطيط القومى
- المتحـــدث : أ٠د جورج كورم — **وزير المالية الأسبق بالجمهورية اللبنانية**
- المعقـــب : أ٠د٠ سمير مكارى — **أستاذ الإقتصاد بالجامعة الأمريكية وجامعة حلوان والخبير الإقتصادى**

عبد القادر دياب

بسم الله الرحمن الرحيم

صباح الخير جميعاً وشكراً على الحضور ويسعدنا أن نبدأ جلسة اليوم برئاسة أ.د. محمود عبد الحى مدير المعهد ، ومتحدثنا فى هذه الجلسة معالى أ.د. جورج كورم وزير المالية الأسبق بالجمهورية اللبنانية ، وتعقيب أ.د. سمير مكارى أستاذ الإقتصاد بالجامعة الأمريكية وجامعة حلوان والخبير الإقتصادى .

فليتفضل سيادة الرئيس لممارسة مهام عمله .

محمود عبد الحى

بسم الله الرحمن الرحيم

فى ندوتنا يسعدنا ويشرفنا أن يكون أ.د. جورج كورم هو المتحدث الرئيسى فى هذه الجلسة ، والأستاذ الدكتور جورج رجل أكاديمى ابتلى بمنصب تنفيذى وهو وزير المالية الأسبق فى لبنان وهذا إبتلاء شديد فى بلادنا ، أن ينتقل الرجل من الموقع الأكاديمى إلى الموقع التنفيذي ، ويواجه الكثير من المشكلات والقضايا فى خدمة وطنه ، ولكنه والحمد لله أدى واجبه فى كلا الموقعين على أفضل ما يكون ، ويسهم معنا الآن بفكره وبأرائه الممتازة فى تقييم دور القطاع الخاص فى التنمية فى دول المشرق العربى ، ويطرح القضايا المختلفة المتعلقة بهذا الدور ، وأيضاً يطرح رؤيته حول مستقبل هذا الدور وتحقيق مزيد من المساهمة ومزيد من التفعيل لدور القطاع الخاص فى دول المشرق العربى ، وما ينطبق على دور المشرق العربى ينطبق أغلبه - إن لم يكن كله - على باقى الدول العربى فى هذا المجال .

سيتولى التعقيب أ.د. سمير مكارى وهو صديق عزيز قديم وله أيضاً إسهاماته فى تعليم أجيال وأجيال من أبنائنا سواء فى جامعة حلوان أو فى الجامعة الأمريكية ، علاوة على أنه باحث متعمق ونرجو أن نستفيد من كلا الأستاذين العظيمين فيما يقدمان فى هذه الجلسة .

والآن يتفضل أ.د. جورج كورم بتقديم الورقة .

جورج كورم

شكراً سيدى الرئيس ، أود أن أكرر الشكر لمنظمى هذه الندوة القيمة سواء البنك الإسلامى أو معهد التخطيط القومى والإسكوا ، لما لمسته البارحة من حرية كبيرة فى النقاش ومن تعدد

الآراء ، وبالفعل - أنا المتتبع لندوات عديدة حول القطاع الخاص - هذه هى أول مرة نسمع وجهات نظر متباينة ومختلفة تضئ الطريق ، لأنه فى معظم الأحيان خاصةً فى المشرق العربى تطرح القضية بثنائية حادة ، هناك قطاع عام ، وفيه أصل البلاء لكل الأمة ، والقطاع الخاص هو الذى يمكن أن يخلص الأمة من حالة التهميش الاقتصادى ، وأنا دائماً كنت متضايق للغاية لأن فيه نوع من الإرهاب الفكرى لهذا الطرح ، فأحيى مجدداً المناخ السائد هنا ، وشفت أنه فى مصر لا زال هناك أكاديميون يحافظون على مدارس فكرية هى مدارس إنتقادية تساهم فى التقدم الفكرى وفى تحليل الوضع الإقتصادى للوطن العربى بشكل إجمالى وبناء.

ما من شك أن دول المشرق العربى كان لها فرص كبيرة جداً فى التنمية الإقتصادية من أراضى زراعية خصبة ، طاقات مائية كبيرة ، وبعد ذلك الطاقة النفطية والغازية وهى منفتحة على الحداثة العالمية مثل مصر منذ أيام نابليون بونابرت وأيام الإنفتاح العثمانى . غير أن منطقتنا فى المشرق العربى عانت وكذلك عانت مصر ، لكننا نعانى حتى اليوم من الحالة الأمنية السيئة جداً ابتداء من بروز الكيان الصهيونى ، والإعتداءات المتكررة للكيان الصهيونى ، احتلال الجولان ، نحن ننسى أن الجولان السورى وهى منطقة مفصلية بين لبنان وفلسطين وسوريا .. ما يزال محتل ، الوضع العراقى المأساوى منذ عام ١٩٩٠ ، والحظر الاقتصادى أثر كثيراً على إقتصادات دول الجوار فكل هذا يمثل عوامل سلبية للغاية .

ولإعطــاء تقييم سريع كمدخل أعتقد أن صورة القطاع الخاص فيها تناقضات كبيرة . فمن جهة نرى أن القطاع الخاص فى المشرق العربى (فلسطين - الأردن - لبنان -سوريا- العرق) عمل فى أحلك الظروف الأمنية وفى بعض الأحيان السياسية حينما صارت موجة التأميمات فى سوريا والعراق التى هربت الرساميل والتى قضت على البورجوازية الرأسمالية التى كانت نمت بشكل جيد .

فى لبنان - أنا شاهد لأداء القطاع الخاص خلال الحرب - كان أداءاً رائعاً تحت أسوأ الظروف ، كان هم القطاع الخاص أن يزود كل مناطق لبنان بالسلع والمنتوجات والخدمات وهناك لبنانيين كثيرين فى القطاع العام وفى القطاع الخاص ضحوا بأرواحهم وحياتهم حتى يضمنوا تأمين المواطن لكل المنتوجات والخدمات ، معظم الضحايا ١٥٠ ألف ضحية فى الحرب اللبنانية كانوا من الناس الذين يتنقلون من منطقة لأخرى لا يخافون من حواجز الميليشيات الغاشمة لكى يؤدوا واجب الوظيفة سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص .

أعتقد أنه أيضاً فى سوريا – حتى عندما كانت طريقة التطبيق الاشتراكية طريقة متطرفة للغاية فى اواخر الستينات – أيضاً رجال القطاع الخاص عاشوا فى ظروف صعبة جداً إنما استمروا فى الحياة خاصة فى المجال الصناعى .

لدينا أيضاً مثل إعادة الإعمار الأولى فى العراق بعد حرب الخليج الأولى ، تمت إعادة إعمار العراق بالكفاءات المحلية .. قطاع خاص وقطاع عام فى سنين معدودة ، عدد الجسور الذى كان مضروباً .. محطات الكهرباء والمياه التى كانت مدمرة فى ظرف سنتين – ثلاثة أعيد تشغيل معظم البنية التحتية ، بعيداً عن أى تحيز صار هناك إنفتاح على القطاع الخاص بعد عام ١٩٩٠ صار هناك مصارف خاصة ، صار هناك بورصة ، وأنا ميال للرأى الذى ذكر أمس أن فترة التأميمات والاشتراكية الجامدة المتطرفة إلى حد ما ، كانت فترة استثنائية فى حياة القطاع الخاص فى القرنين الأخيرين لفترات ١٥ سنة – ٢٠ سنة على حد أقصى ، فى سوريا عندما أتى الرئيس حافظ الأسد ، أعاد ماكان يسمى باللغة السورية الاقتصادية التعددية ، ففى الاقتصاد أعاد دور القطاع الخاص وأنشأ القطاع المشترك بين الدولة والقطاع الخاص الذى نتج عنها مرافق سياحية هامة ، معظم الفنادق ، وكلكم تسمعون عن فنادق الشام ، هى ناتجة عن شراكة بين القطاع العام وبين القطاع الخاص ، فهناك بالفعل تجربة غنية للغاية .

ويمكن أن نقول إجمالاً لم يتم أبداً القضاء على القطاع الخاص مثلما صار فى الاتحاد السوفيتى ، مثلما صار فى الدول الاشتراكية ، مثلما صار فى فيتنام ، دائماً القطاع الخاص استمر ، يكون لديه حيز فى الناتج الوطنى ، وفى المفهوم وفى الأهمية الاقتصادية ويمكن أن أقول أن لبنان وفلسطين والأردن .. باستمرار كانوا دول لم يلعب القطاع العام فيها أى دور انتاجى ، كان القطاع الخاص ومازال هو الذى يولد الدخول وفرص العمل وليست الدولة ، وفى بعض الأحيان أتعجب حين أسمع عن الخصخصة فى لبنان مثلاً أو حتى فى الأردن ، فى الاقتصاد اللبنانى هناك مئات المؤسسات القابلة للخصخصة مثل الوضع المصرى ، فتقييم أداء القطاع الخاص لابد أن يأخذ بعين الإعتبار كل هذه الصورة المعقـدة .

ما من شك ، فى نظرى ، أن أداء القطاع الخاص فى بلداننا تأثر بما أسميه النمط الخليجى ، نمط الطفرة النفطية التى صار فيها المال السهل ، وصار فيها تراكم ثروات مالية هائلة للغاية بفضل هجرة بعض رجال الأعمال أو بعض المهن الحرة إلى دول الخليج . تأثر رجال الأعمال المشرقيين الذين عملوا ثروات ضخمة فى الخليج بالنمط الخليجى الذى هو اليوم يتغير ، لكن رجال الأعمال المشرقيين الذين عاشوا وازدهروا فى البيئة الخليجية نقلوا إلى حد كبير النمط

الخليجى إلى دول المشرق العربى متناسين خصوصاً فى الأردن ولبنان ، أنه لا توجد ثروة نفطية فى دولهم . طبعاً سوريا جاءها ثروة نفطية متواضعة إنما مهمة ، فى العراق .. البطش يزيد مع الاحتلال ويعرقل كل الأنشطة.

المناخ التحليلى فى المشرق العربى مختلف - كما ذكرت لأداء القطاع الخاص - عن المناخ الذى لمسته فى جلسات الأمس ، وقت ما أحضر مؤتمرات كبار رجال الأعمال والمستثمرين العرب فى بيروت .. نسمع كلام أتعجب له ، كلام أن رأس المال لا لون فيه قومياً أو وطنياً وأن المناخ الاستثمارى سئ للغاية ، أنه لازم الحكومات لتأتى بالرساميل من الخارج أن تعطى المزيد من الامتيازات ، انسحاب الدولة من توجيه الاقتصاد حتى يمكن لكبار رجال الأعمال أو المتمولين أن يستثمروا أموالهم فى المنطقة العربية ، أنا أقول أن هذا الكلام غير صحيح ، يجوز ينطبق على مناطق المشرق العربى ، لكن فى المناطق الأخرى رأس المال له لون وطنى وقومى ، الرأسمالى يظل أمريكى ، يظل فرنسى ، يظل انجليزى ، يظل يابانى ، يظل صينى ، أما المقولة التى تمشى فى الوطن العربى بأن رأس المال ليس له لون فهى مقولة غلط ولا بد أن نقف وقفة قوية ، ما لازم نقبل هذا الكلام .

كلام آخر سمعته أيضاً البارحة بالنسبة لمصر يطبق أيضاً فى لبنان ، هناك مؤسسات عائلية ، أن الرأسمالية العربية لا يمكن أن تنمو وتكبر ، لأن الطابع العائلى هو المسيطر ، ننظر لأمريكا ، ننظر لأوروبا معظم الشركات الكبيرة اليوم التى صارت عملاقة ما تزال شركات عائلية ، البورصة الفرنسية أكبر الشركات فى السلاح ، فى المأكولات ، شركات عائلية تمسكها عائلات ، فى أمريكا هناك الشركات متعددة الجنسيات العائلية ، فى اليابان نرى نفس الشئ حتى الشركات تحمل إسم كبار العائلات اليابانية التاريخية ، فنحن دائماً نتحجج أننا لا زال لدينا الطابع العائلى للمؤسسة ، فى تركيا هناك مجموعات اقتصادية عائلية أضخم من أى مجموعة عائلية عربية .

هناك أيضاً حجة ليست فى محلها ، تصير ذريعة لكى لا نستطيع تلمس أسلوب الخروج من وضع التهميش التى تعيش فيه الاقتصادات العربية ، ويظهر فى الدراسة جدول احصائى يعطينا المأساة التى نحن فيها : إذا جمعنا كل الناتج المحلى لدول المشرق العربى نصل إلى ٦٧ مليار دولار ، سنغافورة وحدها وعدد سكانها ٦ر٤ مليون نسمة .. الناتج المحلى ٨٦ مليار دولار ، نرى فنلندا وسكانها ٥ مليون نسمة وهى كلها تحت الثلوج أغلب أيام السنة بها فقط موارد خشبية فيها ٢١ مليار دولار ، الدنمارك ٥ مليون نسمة سكانها وناتجها ١٦٢ مليار ، هناك

بالفعل مأساة أننا مع بترولنا ومع زراعاتنا ومع مياهنا ، المشرق العربى نصل بالكاد إلى ٦٧ مليار دولار ناتج محلى ، طبعاً لو العراق ظلت بحالة جيدة وما دخلت فى كل تلك المعمعات تحت نظام " صدام حسين " يجوز كنا وصلنا إلى ١٠٠ مليار أو ١٢٠ مليار ، لكن مع سكان حوالى ٥٢ مليون إنسان .

إذا أخذنا بالناتج / الفرد ، المأساة أكبر بكثير ، موريشيوس الجزيرة الأفريقية بها ضعف الناتج المحلى للفرد فى لبنان الذى هو أعلى ناتج محلى للفرد فى دول المشرق العربى، شيلى نفس الشئ ، وقبرص مقابل لبنان وسوريا ، شوفوا الناتج الدخلى الوطنى بالفرد ٢١ ألف دولار بمعنى ٤ أمثال ٥ مرات متوسط الدخل الوطنى فى دول المشرق العربى فهذه فاجعة ، ونحن ساكتين على هذه الأرقام ، ونحن نعرف أن هناك فاجعة على مستوى الوطن العربى ، أن كل الدخل الوطنى فى كل الدول العربية من بترول وزراعة مثل الدخل الوطنى لدولة متوسطة مثل أسبانيا . بالصادرات نرى أن المأساة لا تقل خطورة ، إننا لا ندخل فى العولمة ولا فى الاقتصاد المعولم ، نحن مهمشون تماماً رغم البترول.

هنا لا بد أن نعرف ما هو السبب فى هذا الوضع وكيفية الخروج منه ، وطبعاً أنا دائماً من تأثرى بجو المشرقى ، قضية المساءلة ، الشفافية ، الحكم الصالح ، كلها نطبعها على الدولة فقط ، لا تطبق على الإدارة فى المنشآت وأعطيكم مثل : وقت أن حكيت بالمجلس النيابى فى خطاب المواجهة عام ١٩٩٩ كنا نريد أن نعمل حكم جيد فى المنشآت، كل النواب فى لبنان رجال أعمال ضحكوا وقالوا ما هذه البدعة الكورمية الجديدة ، فبدأت أفسر لهم أن هذه الآخلاقيات فى الأعمال تدرس بالجامعات فى قلعة الرأسمالية ، ليس هناك نظام رأسمالى بالمعنى الحضارى دون أخلاقيات الأعمال . لأن الفكرة السائدة لدى رجل الأعمال فى بلادنا أن الأعمال ليس لها أخلاق ، بالعكس تحايل ومنافسة شريرة وقتل الآخر ، وهذا يبين إلى أى مدى نحن متأخرين فى تناول دور القطاع الخاص ووضع القطاع الخاص .

ويقال إن القطاع الخاص ليس لديه مسئوليات مجتمعية ، هذا غير مضبوط ، القطاع الخاص جزء من الوطن ، ونحن باستمرار لدينا الصورة إنشطارية لمجتمعاتنا ، هنـــاك دولة ، وكأن الدولة جهاز نازل من السماء ، ورجال الدولة ليس لديهم علاقة بالمجتمع المدنى ، والواقع هم طالعين من المجتمع المدنى ، فهناك دولة ، وهناك مجتمع مدنى وهناك ظرف ثالث اسمه القطاع الخاص ، ليس هناك من يرى العلاقات الوثيقة بين الثلاث أجزاء فى المجتمع ، نعالج المجتمع المدنى لوحده ، ونعالج الدولة لوحدها ، ونعالج القطاع الخاص لوحده ، هذا غير

ممكن ، هذا المنهج فى التحليل غير ممكن ، هذا المنهج فى التحليل يكون حائطاً منيعاً ضد تلمس حلول المشاكل التى نتخبط فيها .

أيضاً تحدثنا البارحة كثيراً عن ثنائية القطاع الخاص، بعض المؤسسات الكبيرة فوق ، وتحت مؤسسات فردية عائلية صغيرة الحجم،والحقيقة أن هناك أقطاب ثلاثة فى القطاع الخاص المشرقى وأيضاً المصرى، وقد سميتها مجموعات مالية ، لماذا سميناها مجموعات مالية ، ذلك نتيجة تراكم الثروات خلال الطفرة النفطية ، بعض من رجال الأعمال الكبار، وأتصور أن مصر لديها تلك الحالة وإن كان فى مصر أكثر، تراكمت لديهم ثروات هائلة تحكى بمليارات الدولارات نحن فى لبنان لدينا أكثـــــر من ٦-٧أفراد من رجال الأعمال لديهم أكثر من مليار دولار كثروة فردية ، وهناك من لديهم ٥٠٠ مليون ، ومن لديهم ٢٠٠ مليون وهؤلاء يؤسسوا مجموعات مالية وهم الذين يولدواالقيمة المضافة الأكبرفى البلد . الشطر الثانى،وهم رجال الأعمال القريبين من قلبى، الصناعيين المتوسطين فى الحجم،المنشآت التى بها بين ١٠-٥٠عامل أو ١٠٠ عامل هؤلاء صناعيين يجاهدون لكى يستمروا على قيد الحياة، ولماذا يجاهدون ؟ لأن كل شئ معاكس لأنه مثلما قلت.. المجموعات الكبيرة فى معظمهامصالحها فى القطاع التجارى، فى الإستيراد ، حيث لديناوكلاءالشركات متعددة الجنسيات،أما الصناعيين الذين أتحدث عنهم فعندهم صعوبة أن يجدوا التمويل،رجل الأعمال الذى يثابر بصناعة النسيج فى المشرق العربى (الوضع أفضل فى المغرب العربى لأنهم حصلواعلى تعاقدات الباطن مع الشركات الأوربية) فى المشرق تعاقدات الباطن أقل كثيراً،اليوم المنافسة من شرق آسياومن الصين منافسة رهيبة،مستوى الأجور خاصةً فى المشرق فى لبنان وبالأردن مستوى أعلى بكثير من مستوى الأجور فى شرق آسيا والصين وباكستان،فهذه فئة مهددة وأخاف عليها من الإنقراض،لذلك فهم يقولون نريدأن نشوف مستقبل أولادنا ، فعندما تطلع أرباح لا يواصلوا استثمار هذه الأرباح فى مشروعاتهم بل إنهم يذهبوا للقطاعات التى تعطى أرباح اكبر ومضمون مثل القطاع العقارى وهو القطاع الذى يعطى أرباح ٨٠% من الاستثمار،المجمعات التجارية الضخمة ، الشقق السكنية الفخمة،الصفقات العقارية الكبيرة، هناك ضغط سكانى ، هناك قوة شرائية لدى العرب الذين إغتنوا فى العقد النفطي الذهبى ، هناك طلب على هذا النوع من الاستثمار ، هناك جلب لهذا الاستثمار ، فى لبنان عرفنا مأساة ، اعتقدوا أن السلام حاصل ، وأن بيروت ستعود وتكون مونت كارلو فى المنطقة فبنت الحكومة شقق ومكاتب هناك فائض ٢٥٠ ألف شقة تقريباً ، هذا يمثل تجميد مئات المليارات من الدولارات فى الاقتصاد اللبنانى ، وهناك كثير من المغتربين اللبنانيين راحوا

وضعوا مدخراتهم ٢ مليار ، ٣ مليار فى شقق ضخمة فخمة فاضية فى الجبال ، نصف الدخل الوطنى مجمد فى القطاع العقارى .

هناك ظاهرة أخرى فى التناقضات ، هناك شئ موجود فى لبنان وسوريا ومصر أسميه اليوم ثقافة الهجرة : نحن لانحضر أولادنا لخدمة الوطن ، نحن نحضرهم للهجرة لأنه أصبح تحويلات المغتـربين جزء أساسى للحفاظ على مستويات المعيشة ، مرة عملت كتاب عن كل التحويلات التى جت على صعيد البحر الأبيض المتوسط فى العشر سنوات الأخيرة وصلت إلى ١٧٠ مليار دولار ، فتصوروا إذا لم يكن لدينا هذه الأموال ، إذا مصر ما عندها ، كان يمكن نجوع ، ما كنا نستطيع أن نحافظ على هذه المستويات من المعيشة ، حتى الفئات الفقيرة التى لا تبعث ابن إلى الخارج ماتستمر ، نحن نعلم بالمناسبة أن تحويلات المغتربين مابتذهب إلى الاستثمار، معظمها يـذهب إلى الاستهلاك ، أو يبنى فيلا فخمة فى ضيعته ، فى بلدته : مابتروح للاستثمار المنتج بالإقتصاد .

فى لبنان ٤٠ جامعة بمستوى راقى ، ٥ – ٧ بمستويات دولية ، فيها معاهد تعليم عالى ، فيها تعليم مهنى ، لكن لبنان مابها مختبر صناعى معروف إقليمياً أو دولياً ، وأعتقد أنه لا توجد دولة عربية لديها مختبرات تلجأ إليها الشركات المتعددة الجنسيات فى القطاع الصناعى ، نخرج مئات الآلاف من الطلاب فى كل أنواع العلوم والتقنيات ولكن البحث والتطوير مفقود ، المختبرات التى يمكن أن تساعد على تأمين جودة منتجاتنا غير موجودة، ليس هناك أى استثمار من قبل القطاع الخاص أو شراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام حتى يكون لدينا القاعدة الصناعية حتى ندخل العولمة الصناعية .

بالنسبة للقطاع الخاص لدينا مشكلة المجموعات المالية الكبرى ، أو حتى الشطر الثانى من القطاع الخاص ، ما بيمارسوا الشئ الذى يسموه عقود من الباطن مع الشطر الثالث من القطاع الخاص وهى المؤسسات العائلية الصغيرة . أى واحد يطلع على تجارب اليابان أو الدول الأوربية حتى اليوم ، طغيان المؤسسات الصغيرة مازال هو الوضع القائم ، المؤسسات الكبيرة معظم أعمالها تقوم على عقود الباطن مع المؤسسات المحلية صغيرة الحجم ، فالمؤسسات المحلية الصغيرة العائلية التى فيها ١٠ – ٢٠ – ٣٠ عامل ممكن تتطور لأنه يكون لها سيل من العمل المنتظم فى القطاع المنظم وفى القطاع الذى فيه قيمة مضافة كبيرة فيكون فيه إعادة توزيع للقيمة المضافة من الشطر الأول والثانى إلى الشطر الثالث . عندنا الشطر الثانى إذا ما تذكرتم يأخذ ١٠ – ١٥% ... ليس لدينا بيانات فعلية ، القيمة المضافة كلها فى الشطر الأول

والشطر الثالث لدينا هو اقتصاد كفاف يؤمن فرص عمل غير داخلة فى الآليات الفنية الحقيقية للبلد ، ومن ثم تظل هامشية .

طبعاً أنا أعتبر برامج محاربة الفقر المطروحة على الساحة جيدة ، لكنها فى النهاية تعالج عوارض المرض ولاتعالج المرض نفسه وهو تفكك القطاع الخاص بين هذه الأجزاء الثلاثة ، فنحن لدينا حلقة مفرغة فى الحقيقة أن الكفاءات العلمية والتقنية تهاجر فيكون هناك أداء متدنى للإقتصاد ، الكفاءات قليلة وقطاع خاص فيه أداء قليل فيكون فيه بطالة متزايدة ، وفيه بطالة متزايدة يبقى فيه هجرة متزايدة . فهذه حلقة خبيثة تجعل الاقتصادات العربية لاتستطيع النمو بالمعدلات التى رأيناها فى جنوب شرق آسيا . النسيج الصناعى غير موجود عندنا ، عندنا رأسمال مالى ، رأسمال مادى ، رأسمال بشرى ، ثلاثة أجزاء من رأس المال غير مترابطين بعلاقة تفاعلية ايجابية ، كيف يمكن الخروج من هذه الحلقة المفرغة .

فى الحقيقة هناك ثلاثة محاور للخروج من هذه الحلقة المفرغة :

- المحور الأول نوعية علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص ، فلايوجد أى نوع من الشفافية بين القطاع العام والقطاع الخاص ووقت مابنحكى عن مكافحة الفساد بنحكى كما لو كان مصدر الفساد فقط هو الدولة ، فى أى عملية فساد فيه مفسد وفيه فاسد ، فالعملية تتطلب طرفين فدائماً نحكى على الطرف الضعيف ، لأنه فيه قضية مهمة جداً فى مصر ولدينا فى لبنان وهى قضية الرواتب فى القطاع العام ، الوزير فى سوريا يأخذ ٢٠٠ دولار فى الشهر ، رجل الأعمال يجوز دخله اليومى يزيد عن ١٠ آلاف دولار ليس هناك توازن ، ودائماً فى حواراتى مع البنك الدولى أتكلم عن هذا الاختلال الكبير فى الرواتب بين القطاع الخاص ، خصوصاً الشطر الأول من القطاع الخاص ، والقطاع العام والمسئولين الحكوميين ولازم العمل فى هذا الموضوع والذى حصل فى مصر وما يحصل عندنا فى لبنان يثبت أن الحكم الجيد فى منشآت الأعمال غير موجود .

- المحور الثانى دور الهيئات المحلية وهى عنصر رئيسى فى التنمية المحلية ، وبالمناسبة زرت السويد منذ عامين والذين استضافونى حكوا لى عن التاريخ الإقتصادى للسويد ، السويد كانت أفقر دولة أوربية فى بداية القرن العشرين ، أين نرى السويد الآن ؟ دولة الحمايات فى السويد مازالت على حالها ، دولة السويد صامدة وهى مافككت نظمها ولازالت دولة الرفاهة ودولة الحمايات وهم مهتمين بالدور الكبير للهيئات المحلية . نحن لدينا الهيئات المحلية لم تلعب دوراً تقريباً ، وإذا لعبت دور تكون تحت سيطرة الوجاهات المحلية ، لا يوجد حوار بين

الهيئات المحلية وبين القطاع الخاص الموجود فى محافظة معينة أو لبلدية معينة ، ولا مع المؤسسات التربوية الموجودة ولا بين الهيئات المهنية والمجتمع المدنى . لايوجد ماتسمونه اتفاقات شراكة يعملوها على الصعيد المحلى ، يقولوا المنطقة الفلانية فيها نسبة بطالة ١٥% هذا غير مقبول ، يقدر يتصرف ، رؤساء المؤسسات التربوية ، رئيس البلدية أو المحافظ ، القطاع الخاص ، ويعملوا خطة لإنعاش الوضع فى منطقة معينة ، لا يمكن أن ننتظر أن تأتى لنا حلول المشاكل من فوق ، من الدولة المركزية ، لايمكن أن ننظر للدولة أن فى يدها كل شئ ، طبعاً الهيئات المحلية لدينا متخلفة ، تحتاج تأهيل . ولاشك أن تنشيط واقع القطاع الخاص وامتصاص حالات البطالة يكون من الصعيد المحلى وليس من فوق ، فوق يمكن عمل القواعد الكبيرة إنما فى النهاية إذا لم يوجد حوارعلى صعيد الهيئات المحلية أنا فى نظرى مافى أبداًحل.

– الآلية الثالثة فى نظرى هى المجال الضريبى ، أود أن أجزم أن الأنظمة الضريبية مثلما هو معمول بها معادية للتنمية سواء أعطت امتيازات غير مبررة أو غير مرتبطة بمعايير معينة . ليس لدى مشكلة مع الامتيازات الضريبية إذا كان هناك معايير وإلا سأعمل فوضى كبيرة ، ماشاء الله لدينا مواقع أثرية ضخمة وهى مواقع ريعية ، فالذى يعمل الأوتيل بجوار الأهرام أو بمواقع سياحية ضخمة ، أنا لماذا أعطيه امتياز ضريبى وهو عنده ريع بالأساس ، ليس هناك داع للامتياز . الامتياز الضريبى لازم يطور تجاه عملية الربط بين الشطور الثلاثة من القطاع الخاص . وإذا لم ننتبه لكل سلسلة تكنولوجية لعمل معين لن توجد تنمية حقيقية ، ودائماً أقول مصر وسوريا دخلوا زراعة القطن ، ومصر أكثر من سوريا ، بينما صناعة آلات النسيج بعضها فى اليابان أو كوريا ، التنقيب عن النفط صار فى مصر ، وشركات قطاع عام وقطاع خاص ، ومع ذلك نحضر الشركات الأجنبية للتنقيب عن النفط ، هذا شئ سميته كسل صناعى ، سكون صناعى ، وهو مرتبط أيضاً فى نظرى بأن القومية لدينا انحصرت بجوانبها السياسية والدينية مؤخراً ، والقومية ماركزت على الشأن الإقتصادى ، إذا اليابانى يعملها ، إذا الفرنسى يعملها ، لماذا لا يعملها العربى ، ماعندنا قومية اقتصادية .

الأنظمة المالية ، وهنا أخاطب منظمة عريقة مثل البنك الاسلامى ، فى موضوع تسليف الأموال . الذى اكتشفه الأمريكان هو رأس المال المخاطر ، فهنا مجال واسع خصوصاً فى إنشاء البيئة الصناعية ، هناك عنصر مخاطرة ، مفيش استثمار بدون مخاطرة ، أنا من الداعين حتى على صعيد التنمية المحلية أن يكون هناك صناديق استثمارية محلية ، فهى التى تساعد إمرأة فى الريف أن تشترى ماكينة خياطة ، أو تساعد العنصر الذى لديه كفاءات تقنية أن يؤسس نشاط اقتصادى على الصعيد المحلى لامتصاص البطالة ، فأتصور أننا حتى الآن أننا

مقصرون جداً فى هذا المجال بينما لدينا أنظمة مالية تسلف مليارات فى بعض الأحيان ونرى عدداً ملحوظاً من رجال الأعمال فى مصر أو غير مصر تصرفاتهم تنم عن سوء استعمل مثل هذه الأموال .

سأختم كلامى بشئ عن التعاون الدولى ، المنطقة تحظى بخطوط ائتمان كبيرة من بنك الاستثمار الأوربى ، من الشركة المالية الدولية ، فى لبنان حصلوا على ٤٠٠ مليون دولار سقوف ائتمان للمصارف المحلية ، المصارف المحلية ترجع تعطى للصناعيين أو للقطاع الخاص ، وأين النتيجة ؟ وأنا بصفتى وزير طلبت البحث أين ذهبت الـ ٤٠٠ مليون دولار ؟ لم يعمل بها أنشطة انتاجية تذكر لأنه فى معظم الأحوال رجل الأعمال يأخذ الأموال يضعها فى سندات خزينة ، يأخذها بـ ٥% ويوظفها فى سندات خزينة بـ ١٢% وأحياناً يبنى فيلا .

هنا نرجع للموضوع الأساسى المناخ والبيئة غير موجودة ولهذا السبب البنك الاسلامى للتنمية ومعهد التخطيط القومى قاموا بمبادرة مهمة جداً بأن تطرح مشكلة القطاع الخاص ليس ضمن سياق الترويج الاعلامى للقطاع الخاص وإنما ضمن إطار مصلحة الوطن والأوطان العربية والأمة وشكراً جزيلاً.

<u>محمود عبد الحى</u>

شـكراً أ.د. جورج كورم وقد استمعنا إلى هذا الطرح الممتاز من وجهة نظر مثقف يجمع بين الخبرة والعمق فى العلوم المختلفة والمسئولية التنفيذية والإحساس بكافة مشاكل المنطقة.

هناك الكثير من النقاط التى طرحها أ.د. جورج كورم تحتاج إلى المزيد من الإضافة منه ، لكن سنترك الإضافة للقاعة بعد ذلك إنشاء الله فى المناقشات لأننى واثق لو كان الوقت يسمح وأعطيناه ساعات عديدة كنا سنستفيد أكثر بالمعلومات والرؤية المتعمقة التى يعالج بها الموضوع ولكن لعل وعسى أن نوفق جميعاً فى استكمال ماقد فرض حاجز الوقت على أ.د. جورج كورم من خلال مناقشاتنا ومن خلال تعقيب أ.د. سمير مكارى فليتفضل .

<u>سمير مكارى</u>

شكراً د. محمود على هذه الدعوة ، وأنا الحقيقة سعيد جداً أن أتواجد على المنصة للحديث عن دور القطاع الخاص ، ويشرفنى التعاون مع البنك الاسلامى ، ومع معهد التخطيط القومى ، ومع الإسكوا .

الحقيقة الورقة التى قدمها د. جورج ورقة قيمة وأهم ما فيها أنه عكس رؤية وهذا هو المطلوب منا أن ننظر للموضوع كرؤية للمستقبل أكثر من الدخول فى التفاصيل التى من الممكن ألا توصلنا إلى شئ ، فى الواقع الورقة تلمس نقاط أساسية وهامة لدور القطاع الخاص فى التنمية الإقتصادية فى جميع الدول العربية سواء فى المشرق العربى أو المغرب العربى أو فى مصر .

ما أود قوله فى البداية قبل التعقيب على ورقة د. جورج هو أننا هنا ليس فى مجال هل ندافع أو نهاجم القطاع الخاص لأن القطاع الخاص قائم وسيستمر وبالتالى نحن سنضيع وقتنا إذا دخلنا فى مناقشة هل هو جيد أم لا ، هل هو موجود أو غير موجود ، أهم شئ أن نتعرف على نقاط الاختناق التى واجهت القطاع الخاص فى الماضى وكيف نتعرف على مصادرها التاريخية ونقترح الحلول السليمة العملية التى تخدم فى النهاية اقتصاديات هذه الدول .

بدون شك كما قال د. جورج أن القطاع الخاص وأداؤه كان أقل مما هو متوقع منه ، والسبب قد لا يرجع للقطاع الخاص فى حد ذاته بل يرجع إلى البيئة المحيطة به ، كما أشار د. جورج أن القطاع الخاص ليس الملوم الرئيسى ، إنما هو نظام متكامل ، لم يحدث تفاعل كامل ليجعل القطاع الخاص يؤدى دوره بقدر فعال ، والذى قاله عن المشرق العربى ، أنا رأيته يكاد يتشابه مع مصر ، ومع المغرب العربى ، فنحن لا نتكلم عن موضوعات مختلفة، فالمناطق المختلفة متقاربة جداً ، ربما درجة التفضيل مختلفة ، إنما الإطار العام متشابه إلى حد كبير .

فى تصورى أن المشكلة التى واجهتنا فى الدول العربية هى أن الإنتاجية فى الفترة الأخيرة لم تتم بشكل يتناسب مع الاستثمارات التى تحققت والنتيجة هى أن تكلفة الانتاج أصبحت مرتفعة نتيجة إنخفاض الإنتاجية فيكون إنتاجنا بتكلفة عالية ، فقدنا القدرة التنافسية ، فى الوقت الذى العالم كله تقدم فى هذا وأصبحت المنافسة عنيفة للغاية وآتية من الخارج ، ولم تستطع الصناعات المحلية للدول العربية بصفة عامة أن تواجه المنافسة العنيفة ولم يحدث النمو الاقتصادى الذى كان متوقعاً ، والدكتور جورج أعطى أمثلة واضحة جداً عن الناتج المحلى الإجمالى فى الدول العربية بالقياس إلى الدول الأخرى وربطها بعدد السكان مما يعكس متوسطاً لدخل الفرد فى الدول العربية أقل من دول كثيرة سواء قستها بموارد طبيعية أو بموارد بشرية أو حتى بعقود زمنية ، إذاً مشكلتنا الكبرى فى الدول العربية هى إدارة الموارد الاقتصادية الخاصة بنا ، نحن فشلنا أن ندير هذه الموارد بكفاءة عالية وهذا ليس فقط فى

القطاع العام ، أيضاً فى القطاع الخاص حدث نفس الكلام ، لم نستطع مواكبة التطور الإدارى والتكنولوجى العالمى بما يؤدى لاستخدام الموارد بشكل أفضل .

أثار د. جورج مسألة هيكل القطاع الخاص ، ويمكن هذا الكلام ينطبق على مصر مثل المشرق العربى ، وهى وجود عدد صغير جداً من الشركات الضخمة التى تقريباً تتعامل مع القطاع المالى ، التجارة ، السياحة ، العقارات ... ألخ ، وتسيطر على نسبة عالية من الناتج المحلى الإجمالى ، والغالبية العظمى من الشركات التى عددها كبير جداً والشركات الصغيرة والتى منها القطاع غير الرسمى تمثل أعداداً كبيرة جداً ومساهمتها أقل كثيراً جداً فى الناتج المحلى الإجمالى ، والطبقة الوسطى وهى المشروعات المتوسطة التى هى أساساً فى الدول العربية هى قطاعات عائلية خاصة فى صناعات معينة صناعة غزل ونسيج ، ملابس ، أغذية وكلها صناعات صغيرة تقوم على القطاع العائلى. المشكلة ليست وجود الثلاث قطاعات ، المشكلة أن الربط بينهم غير موجود ، الربط بين هذه القطاعات كما قال د. جورج غير موجود إطلاقاً ، وسوف أعطيكم مثال واضح نحن نتكلم عن صناعات صغيرة ونقول أن مصر والدول العربية هى قاعدتها صناعات صغيرة ، أى صناعات صغيرة نتكلم عنها ؟ هل أجيب مشروع صغير ينتج القميص أو البدلة أنافس بها مشروع أكبر به تكنولوجى ، لايمكن أن تقام مشروعات صغيرة بهذا الإهدار ، الصناعات الصغيرة يجب أن تكون صناعات مرتبطة بالصناعات الأكبر ، يعمل له المدخلات بتاعته وبالتالى هو يعمل الصناعة الكبيرة والمتوسطة ويشغل تحتها الصناعات الصغيرة وكما قال د. جورج .. التعاقد من الباطن الذى هو موجود فى كل دول العالم ، الصناعات الصغيرة تنتج مكونات تدخل فى الصناعة الأكبر وبالتالى تخدم هنا الصناعة الصغيرة .. الصناعة الكبيرة ، لكن أن أعمل مشروع صغير ينافس مشروع كبير لايمكن أن تتوفر له اقتصاديات التشغيل ، وبالتالى الصناعة الصغيرة بمفردها لا تستطع أن تقام ، أو أنها ستضطر أن تنتج منتجات رديئة ستخرج عن المواصفات العالمية ولن نستطيع أن تنافس فى السوق العالمى . إذاً المشكلة هى أن العلاقات بين القطاعات المختلفة غير موجوده بشكل سليم مما أدى إلى أنهم جميعاً يعملون فى جزر منعزلة فالنتيجة إنخفاض الإنتاجية بشكل كبير جداً .

أثار د. جورج أيضاً أن هناك بعض المشروعات التقليدية التى هى المشروعات العائلية عندما يأتيه فائض ربح يستثمره فى حاجة ثانية ، هو لا يعمل هذا فقط ، بل إنه عندما يتوسع

لا ينمى الإدارة ، والنظام الذى يسير عليه لا يوافق حجمه الجديد ، فيستمر بنفس الشكل الإدارى مع زيادة الحجم فيفقد السيطرة على هذا المشروع وبالتالى يواجه أزمات ويبدأ الذهاب إلى البنك أو الهيئات المالية ليقترض ولايستطيع السداد ليس لأنه نصاب ولكن لأنه ليس لديه الكفاءة لإدارة الموارد ونتيجة لهذا لا يلتزم بالسداد ، وبالتالى هنا دور القطاع الخاص لم يأخذ فى اعتباره النمو الذى حصل بما يتوافق مع تطور المجتمع .

أيضاً عندما نأتى للكلام عن الأنظمة المالية والأنظمة الضريبية كما قال د. جورج لم يحدث فيها التطور الكافى لتتوافق مع طبيعة تطور النظام الاقتصادي .

هنا أحب أن أضيف أن أحد المشاكل الموجودة فى معظم الدول العربية هو اختلال أو تشوهات الأسعار والأجور ، سعر السلعة مشوه ابتداء من رغيف العيش إلى السيارة ، وأيضاً الأجور مشوهة ، أجور القطاع العام والحكومة ضعيفة جداً فى ظل هذه التشوهات لا يمكن أن أوجه مواردى توجيها اقتصادياً سليماً سواء كان قطاع خاص أو قطاع عام ، فيحدث اختلال فى استغلال الموارد الاقتصادية أيضاً نتيجة توجيه الموارد إلى القطاعات الخاطئة وأيضاً يؤدى هذا إلى انحرافات خلقية نتيجة أن الأجور غير كافية بمعنى لا أستطيع حل المشكلة للقطاع الخاص دون أن أحل مشكلة الأجور والرواتب فى القطاع العام وفى القطاع الحكومى لأن الاثنين مرتبطان مع بعضهما ارتباطاً كبيراً جداً .

ويمكن د. جورج أثار فى الورقة ، لكنه لم يركز عليه فى حديثه ، أن القطاع الخاص قطاع قوى جداً من خلال علاقته بالحكومة وأن القطاع الخاص ليس الجانب الضعيف ، بالعكس ، القطاع الخاص تغلغل فى النفوذ الحكومى وأصبح هو جزء من الحكومة وأصبح عامل مؤثر جداً ويمكن عندما نرى أحد رجال الأعمال يتكلم يقول أنا رحت أعمل اجراءات ووجدت بيروقراطية إنما اتصلت بالمسئولين وحلوا المشكلة وهذا يبين مدى وجود النفوذ وهنا يأتى السؤال هل انعدمت الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص ، أم بالعكس ، أم يتعامل القطاع الخاص مع الحكومة بشكل جيد ؟ وفى الواقع هما غير متعارضين مع بعض فيمكن أن يكون هناك عدم ثقة ولكن هناك توافق مصالح بينهم .

من النقاط المهمة التى نربطها هى البحث والتطوير وأهميته فى تطوير القطاع الخاص وتطوير الدولة بشكل عام . بدون شك نحن أهملناه إلى حد كبير ، ونسبة الانفاق الذى تنفقـــه

الـدول العـربية علـى البحث والتطوير بالقياس بدول أخرى ضئيل للغاية ، وبالتالى لم يحدث التطور الذى يتناسب مع النمو الاقتصادي الذى حصل .

لا أريد أن أطيل فى الكلام لأعطى لحضراتكم فرصة للمشاركة فى المناقشة لكن ما أود أن أقوله أننى لن أستطيع حل مشكلة القطاع الخاص بشكل منعزل ، ولايمكن أن يلعب القطاع الخاص دوراً مؤثراً إلا إذا كان يعمل ضمن إطار متكامل ، وكما أشار سيادة الوزير أ.د. عثمان محمد عثمان فى افتتاح الندوة أمس قال أن أهم شئ أن أوجد البنية الاقتصادية للقطاع الخاص وهو ماتسعى إليه الحكومة المصرية فى الوقت الحالى ، هنا لا نقول بنية اقتصادية فقط بل قوانين ، يمكن أن نضع قوانين كثيرة جداً ، والقوانين قد تكون جيدة جداً ثم تكون المشكلة مشكلة تطبيق ، كيف تطبق القانون وتجعله فعالاً ويحقق الهدف منه ، ولا يمكن أن أطبق القانون إلا إذا عدلت التشوهات الموجودة بحيث يكون القانون يخدم الهدف منه ، وفى النهاية الذى ينفذ القانون موظف صغير ، والموظف الصغير فى ظل أجره المنخفض ومرتبه المنخفض قد يؤدى إلى وجود عراقيل فى تنفيذ هذا القانون ، فدعونا نواجه الواقع فلابد أن يرتبط بالتطبيق ايجاد الحافز ، والذى يجب أن يتوازى مع الجهد المبذول وبالتالى أستطيع تنفيذ القانون وأوجد البيئة الصالحة .

أضيف فى النهاية أن الجانب الإدارى جانب مهم فى القطاع الخاص لأنه تطور وزاد حجمه فلابد أن يطور النظام الإدارى بحيث يؤدى إلى كفاءة استخدام الموارد المتاحة وبالتالى يلعب دوراً مؤثراً فى التنمية الاقتصادية .

كلنا على قناعة أن القطاع الخاص قادر على المساهمة فى التنمية الاقتصادية فى الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة ، إنما لا يمكن أن أتكلم عن قطاع خاص فقط وإنما أتكلم عن إقتصاد الدولة ككل وترابط العلاقــات مع بعضها وشكراً سيادة الرئيس .

محمود عبد الحى

شكراً للدكتور سمير لهذا التعليق العميق الذى أضاف الكثير إلى ما استفدنا به من د.جورج كورم وشكراً أيضاً على التزام المتحدث والمعقب بالوقت مما يسمح لى بالحديث والتعقيب تعقيبين قصيرين لأن هناك نقطة خاصة بالقوانين والتشريعات وهذه النقطة أثيرت بالأمس ولعل هذه مناسبة جيدة أن أبدى رأياً : إن معظم قوانيننا وتشريعاتنا تعانى من عملية الإحالات المتكررة مما يعنى أن وحدة القانون غير محترمة . وتثير مشكلات قانونية وتطبيقية كثيرة .

يصدر القانون فيقال القانون رقم كذا لسنة ٢٠٠٣ المعدل لنص المادة كذا لسنة ١٩٧٠ المعدلة للفقرة الأولى من المادة كذا للقانون كذا لعام ١٩٤٩ فنجد الإنسان الذى يحاول التعامل مع القوانين لايفقه محتوى القانون ولا يعرف حقوقه ولا التزاماته وربما يرتكب أخطاء وهو لايدرى وربما تضيع عليه حقوق .

وبمناسبة هذه الندوة أوجه دعوة أن يكون هناك تبسيط فى القوانين ، وإذا أردنا أن نستعين بفقرات أو مواد من قوانين سابقة فلنضعها فى صلب القانون الجديد المعدل ولا أشير أى اشارة إلى قانون سابق أو غيره وبحيث يكون القانون مفهوم بذاته وهذا ييسر الكثير لرجال الأعمال فى القطاع الخاص ، لأن القطاع الخاص ليس فقط هو ذلك العدد المحدود من الأفراد الذين يظهرون فى التليفزيون وفى الندوات ، وإنما القطاع الخاص المصرى الذى يريد أن يراه يذهب إلى التجار فى الأزهر وبين السرايات ، يذهب إلى الصناع الصغار والمتوسطين فى المدن الجديدة ، و فى الورش والحارات فهم صلب القطاع الخاص .

تحية خاصة للأستاذ جورج كورم لأنه لمس مجموعة من المقولات الموجودة عندنا والتى تعطى عذراً مسبقاً للقطاع الخاص لكى يتقاعس عن العمل ، يقول رأس المال جبان ، مامعنى جبان ؟ هناك حاجة اسمها مخاطرة وتحليل مخاطرة ، كثير من الناس يشكون من التعقيدات والروتين ويقول لك عملت مشروع لكى أصدر ولم أستطع ، لماذا ؟ لأن القانون كذا يعوقنى ، لماذا لم يعمل دراسة جدوى ، وهذا نوع من التفكير العلمى الذى يجب أن يتعود عليه القطاع الخاص وينفق على دراسة الجدوى ، لكن هذا المرض وعدم الاعتراف بأهمية دراسة الجدوى موجود لدى القطاع الخاص ، موجود لدى الحكومة ، موجود لدى المؤسسات التمويلية التى تعطى التمويل ، فهذه مسألة هامة جداً ولابد أن يدرك القطاع الخاص أن هناك مخاطرة يتعود على تحليلها ويتعود على قراءة البيانات .

كلام د. جورج عن تحويلات المغتربين ، يذكرنى بعمل شركة المصريين فى الخارج للاستثمار . لازم رجال الأعمال و الاتحادات المهنية تتولى إنشاء شركات مساهمة للمغتربين فى الخارج سواء فى مصر - لبنان - سوريا - تساعدهم ، أو مؤسسة الاستثمار الاسلامى ، والدكتور على معنا وهو راغب فى تخليق الكثير من الأنشطة التى تساعد القطاع الخاص ، يعملوا شركات مساهمة جيدة ويعملوا خطوط اتصال مهمة جداً تمكن القطاع الخاص حتى الذى لديه ١٠٠٠ دولار أو ١٠٠٠ جنيه أو ١٠٠٠ ليرة لكى يدخل ويساهم ويعمل نشاط منتج بالمواصفات والجودة المطلوبة.

نقطة أخيرة اقترح أن ننشئ مركزاً لدعم وتفعيل دور القطاع الخاص ؟ نحن نبحث عن مراكز لحقوق الإنسان و . . . و . . . وتركنا الأساسيات الخاصة بنا ، أولوياتنا أصبحت الآن مطروحة بترتيب غير موضوعي. مشكلات معالجة الفقر ، المعاقين ، المرأة كل هذه قضايا هامة ولا أقلل من أهميتها لكن لا أستطيع أن أتقدم خطوات فعالة إلا إذا كان لدى قاعدة إنتاجية قوية ، دخل قوى يسمح بفائض لمعالجة الفقر . بدخول لمعالجة مشاكل المعاقين ، يسمح بإعطاء المرأة حقوقها كاملة ، كل هذه قضايا مهمة وأتمنى وأدعو الدكتور على أن يتبنى فكرة إنشاء مركز لدعم وتفعيل دور القطاع الخاص على مستوى الدول العربية بالدرجة الأولى ثم على النطاق الأوسع الدول الاسلامية وسيكون له فايدة كبيرة جداً .

ولنبدأ بمناقشات القاعة أ.د. على سليمان .

على سليمان

يخيل لى بأننا نستمتع بفرح اكاديمى يتم فيه نقاش على مستوى راقي جداً حول وضعية القطاع الخاص فى الدول العربية وكيفية أن ننطلق به نحو آفاق جديدة .

أهنى د. جورج على هذه الورقة الموسوعية والنظرة الثاقبة لأوضاع الاقتصاد الخاص لدول المشرق العربى ، وكنا مشفقين عليه أن يحاول لم كل أوضاع المشرق العربى مع بعض واستطاع فعلاً أن يصل إلى الأساسيات والوضع فى ذلك الإقليم ووجدنا هناك تشابه ، طبعاً بين دول المشرق ودول المغرب ودول وادى النيل وهكذا .

لدى بعض الأشياء وليسمح لى د. جورج أن أكمل بها الرؤية بالنسبة للاقتصاد الخاص فى دول الشام أو المشرق العربى وهى أشياء تعلمناها من رجال الأعمال فى هذا الإقليم ، أولالابد أن نهنئ القطاع الخاص فى دول المشرق لبعض الإنجازات . إذا نظرنا الى قطاع الدواء الأردني نجده قد استطاع التطور تطوراً كبيراً جداً فى ١٠ سنوات واصبح قطاع هام جداً على مستوى ليس فقط دول المشرق و انما على المستوى العربى و الدولى ، قطاع المنسوجات أيضاً سواء اللبنانى والسورى ، عندما تزوروا حلب أو تزوروا المراكز السورية لصناعة المنسوجات وقدرتها على التصدير فى ظروف صعبة جداً تذهل على قدرتهم على التصدير والتطوير ، المعدات المستخدمة فى بعض المصانع التى زرتها فى حلب تضاهى أى دولة أوروبية من حيث الرقى ومن حيث الأداء.

القطاع المالى ايضاً فيه بعض التقدم ، القطاع المالى اللبنانى معروف بقدرته الكبيرة فى الماضى ، واستفاد بشكل غير متوقع من ظروف الحرب وخروجه إلى الخارج ودول المهجر وخلافه واستطاع أن يطور من نفسه وأن يصبح منافساً ، نحن يسعدنا الإشارة إلى إننا تعاونا مع بنك بيبلوس فى لبنان فى إنشاء بنك السودان وهذا يعتبر مثال من أمثلة التعددية عبر الحدود فى العالم العربى وتعيد الى الأذهان تجربة مشرقة كانت تجربة طلعت حرب وبنك مصر حيث أنشأ بنك مصر ، سوريا ، لبنان وكان أحد الأمثلة الأولى للشركات المتعددة الجنسيات فى العالم العربى .

أريد أن أشير الى بعض الظروف الصعبة التى يعانى منها رجال الأعمال فى دول المشرق وفى دول أخرى ، فوجئت بضعف التمويل طويل الأجل فى كل دول المشرق ، أقصى فترة لأى مشروع قد تكون ٢-٣ سنة ، فى سوريا يعملوا فى ظروف اسمحوا لى مثل سمك بلا مياه ، أساس العمل فى التمويل الصناعى هو تمويل طويل الأجل ، سوريا ليس بها غير بنك صناعى واحد عليه طابور طويل جداً والوصول الى هذه الموارد محدود وبالتالى نجد البنوك اللبنانية شغالة فى سوريا ، بنوك قبرص شغالة فى سوريا ، بنوك فرنسا شغالة فى سوريا بنظام النوتة . يعدى مندوب ، يعدى على الصانع السورى يسأله ماذا تطلب اليوم يقول ٣ مليون ، ما هى ضماناتك ويمكن يضع أموال وعلى قدر هذه الأموال يقدم التمويل . وبالتالى وجود تمويل صناعى طويل الأجل يعتبر أحد القضايا المهمة جداً فى هذا الأقليم .

د. جـورج تكلم مشكوراً عن العلاقة بين رجال الأعمال والدولة وأنها فى حاجة إلى مزيد من الشفافية ، فى حاجة إلى المساءلة على مستوى المشروع ومستوى الشركة ، نشر البيانات وغيره يحتاج إلى تطوير ، كما هو فى كثير من الدول العربية الأخرى .

أريد أن أتكلم وأنوه هنا واشكر د. جورج ، د . سمير ورئيس الجلسة حول أهمية هذا الحوار الذى نقوم به الآن وأنا أنطلق – ونحن مؤسسة الغرض منها تقديم التمويل والنصح ولكـن أعتقد أن قضية القطاع الخاص تحتاج إلى مساهمة بين الدول والقطاع الخاص والمراكز الاكاديمية مثل معهد التخطيط القومى لمتابعة هذا الحديث، ما هى المشاكل وكيف نتغلب عليها؟.

طبعاً ملحوظ فى هذه الندوة ، ربما بسبب عدم معرفة قطاع الأعمال المصرى بمعهد التخطيط ودوره ، قلة عدد رجال الأعمال الموجودين فى الجلسة ، وأنا ألوم قطاع الأعمال المصرى والعربى لأنهم لم ينشئوا المراكز التى ذكرتموها ، فهناك الآلاف من المراكز البحثية التى تقوم بهذا العمل فى أمريكا وأوروبا .

مـــرة أخـــرى أقول أن هذا الدور المفقود لم يكن غائباً عن الصانعين الأوائل فى مصر ، درست تاريخ الصناعة المصرية ، اتحاد الصناعات المصرية اصدر عام ١٩٢٣ مجلة مصر الصناعية ، هذه المجلة إذا قرأتم الأعداد الأولى تجدوها إنتاج فخم جداً ، من حيث الموضوع تناولوا قضايا الصناعة واستطاعوا أن يقنعوا الحكومات حتى فى ظل الاحتلال ، بإصدار تعريفة جمركية جديدة أصدرت عام ١٩٣٠ ، وإعطاء تخفيضات للنقل الصناعى ، واعطاء ائتمان للصناعات الصغيرة ، كان هناك قضايا تبناها الصناعيين فى أوائل القرن ، وجد أنها غايبة لعدم اهتمام صناعيى اليوم ، كل واحد بشكل انتهازى يكلم هذا الوزير أو ذاك لكن لا يوجد جهاز يحمى قضايا الصناعة ويدعو لها .

هذا يجعلنا نثير قضية أخرى هى عملية التفكير الصناعى ، الدعوة للصناعة أو الدعوة للإنتاج هى مثل الدعوة لمذهب جديد يحتاج لتبشير ويحتاج لجهد ، نجد أننا نعمل فى العالم العربى فى مجال التنمية بدون وجود هذا الفكر ، ليس هناك تفكير بخصوص الانضباط ، الصدق ، الالتزام ، إذا نظرنا على التليفزيونات العربية جميعا وفى المشرق العربى اكثر نجد أنها خاصة بالرقص والغناء والترفية والمسابقات والكسب السريع ، وتلك القيم التى تتنافى مع تفكير صناعى إنتاجي ، فالمناخ أيضاً يتطلب هذا ، يتطلب إذا كنا نريد منتجين ملتزمين أن نخلق تلك الثقافة التى تدعوا الى التنمية والمثابرة والعمل الجاد وشكراً .

<u>عبد القادر دياب</u>

شكراً سيادة الرئيس .. الحقيقة د. جورج ،د. سمير مكارى فتحوا لنا زوايا متعددة ، وهنا يهمنى الجزئية الخاصة بالعلاقة بين المستويات الثلاث ، من المسئول عن تحديد هذه العلاقة ، ثم تحديد الأولويات ؟

فى اعتقادي أن تحديد الأولويات مفروض أن يكون مسئولية الدولة ، وبعد تحديد الأولويات ندعو القطاع الخاص أن يشارك أو يستثمر أو يساهم فى الانتاج أو يتفاعل من خلال آليات السوق والتى ستوجهه أين ينتج أوأين يستثمر؟هنا من خلال آليات السوق قد يحدث تناقض بين توجيه آليات السوق للموارد وبين الأولويات التى حددتها الدولة ، هنا تضطر الدولة أن تلجأ إلى آلياتها أو أدواتها لتصحيح هذا المسار ، من أهم أدواتها هنا ما يسمى بالدعم والضرائب ، ومجموعة أخرى نطلق عليها ضوابط أو إجراءات إدارية ، عندما نستخدم الضرائب أو الدعم نقول أن هناك تشوهات للأسعار ، هنا هل المقترح هنا أن الغى الضرائب أو الدعم ؟ هنا قد أكور حرمت الدولة من مواردها العامة ، وما هو الحل لكى نلغى التشوهات

ونعمل انسجام ما بين آليات السوق وتوجيه الموارد والأولويات الموجودة لدينا ، هل نجعل من الضرائب أداة محايدة على المستوى الكلى ؟ وما هو التصور ؟ وهذا تساؤل أطرحه على د٠ جورج ، د٠ سمير مكارى وشكراً ٠

مختار الشريف

شكراً السيد الرئيس ، من الموضوعات الحساسة جداً فى عالمنا العربى علاقة السلطة بالثروة ودور القطاع الخاص، أو دور راس المال الاجتماعى، أو أن القطاع الخاص هو رائد التنمية وخلافة وبالتالى بقية القطاعات الأخرى تابعة له وهو الذى يراقب وينفذ ، واليوم أعجبنى تحديد دور القطاع الخاص فى موضوع التنمية ، وهذه قضية فى عالمنا العربى أمامنا مجال كبير فيها والمتطلبات الدراسية اللازمة لها ، وقد أعجبت باقتراح سيادتك وهو إنشاء مركز التفعيل دور القطاع الخاص ، لأن القطاع الخاص لدينا يشكو من غياب أو ضعف الدور المؤسسى له ، بصراحة ودون مواربة نحن ليس لدينا كيانات مؤسسية للقطاع الخاص وإن وجدت فهى ضعيفة ، وعلى مستوى العالم العربى كله كل تلك القيادات لها صبغة سياسية ويمكن أن تفرض على هذا الكيان وبالتالى الكيـــان يتحدث بلسان الإدارة التنفيذية ، لا أقول الحكومة وبالتالى تقتطع التغذية المرتدة من بين القيادة وبين القاعدة ٠

أستاذنا د٠ سمير قال الموقف ولخص بطريقة ممتازة الذى أريد ان أتحدث عنه ، إذا أى من قيادات القطاع الخاص أو أصحاب الثروة أو أصحاب الشركات واجهته عقبه فهو يتحدث مع المسئول لأن الحل يأتى بطريقه فردية وليست بطريقة مؤسسية هناك فرق أن يكون الذى تعرض للمشكلة اتحاده أو الرابطة التى ينتمى إليها هى التى تحل المشكلة ، هنا ستحل المشكلة سواء له أو لغيرة أو للقطاع الذى ينتمى إليه ، من هنا كل ما نرجوه إذا ما كان مثل هذا المركز سيكتب له الوجود أو أي مركز شبيه له أن نتولى مع بعضنا كيفية تنمية قاعدة القطاع الخاص ، هذا القطاع الخاص عندما يكون له دور مؤسسى يستطيع أن يستفسر ويتعامل مع الإدارات الأخرى ويكون الاقتراب ما بين السلطة والثروة أو ما بين القطاع الخاص والإدارة التنفيذية له قواعد ومعايير وبطريقة مشروعة ٠

هذا يدفعنى الى القول إن العلاقات الموجودة بين القطاع الخاص وفرص التكامل فى العالم العربى ، هناك مصالح مشتركة عندما توجد المفاوضات وترسم السياسات ما بين المشروعات التى يمكن أن تقام ما بين البلدان العربية نجد أن الصبغة السياسية هى التى تمم الموضوع

وبالتالى أى خلاف فى السياسة سوف ينعكس بالضرورة على العلاقات والروابط التى ممكن أن توجد بين القطاعات المختلفة فى القاعدة على مستوى المشروعات .

ولكن إذا قامت تلك العلاقات على كيانات مؤسسية تستطيع التعبير جيداً عن مصالح القاعدة التى تنتمى إليها تلك الكيانات وأن القيادة لتلك الكيانات تمثل فعلا القاعدة ، وبينها وبين القاعدة تغذية مرتدة ، وتعبر عن تلك المصالح وتتولى التفاوض مع الكيانات التنفيذية يمكن أن توجد الحلول وتنعكس تلك الحلول على القاعدة سوف نجد فى أ ، ب ، جـ من الدول العربية أن تلك العلاقات انعكست فى مشروعات قومية وأن القيادة السياسية ما عليها إلا أن تبارك أو تبدى ملاحظات لها لأن المصلحة سوف توجد على مستوى القاعدة ·واشكرد·محمود على هذا الاقتراح وارجو أن يكون هذا الاقتراح مثالاً أو مساراً لورشة عمل توضح لصانع القرار فى مصر وبقية الدول العربية كيفية تفعيل دور القطاع الخاص فى مصر والعالم العربى وشكراً جزيلاً·

راجية عابدين

الحقيقة سوف ابدى بعض التساؤلات ، لكن قبل أن أبدا كلامى أحب أن أشكر أ·د· جورج كورم على الورقة لأنها نقلتنا نقلة حضارية انطلاقا من الدور المحورى للقطاع الخاص·

طبعاً أهم شئ ركزت عليه الورقة التحليل بعمق ودراسة العلاقات التشابكية بين القطاعات من أجل تنمية مستدامة .

فقط كان هناك بعد غائب فى الورقة هو أن نخرج بآفاق مستقبلية لأن الذى يهمنا فى الحقيقة هو الرؤيا الواضحة بعيدة المدى وفى نفس الوقت أنفذ البعد متوسط المدى والبعد قصير المدى .

مشكلة المشاكل فى مصر أننا دائماً نحاول نحلل بعمق ونشخص المشكلات فى ظواهرها وأبعادها وانعكاساتها وأسبابها لكن نتوقف عند هذا الحد · وسأعطى مثالا واضحا وهو بالنسبة للتكامل الاقتصادى العربى وبالنسبة للدور المحورى للقطاع الخاص (فى المشرق العربى بالذات لم يغيب دورة أبداً) فنحن نخطط جيداً ، لكن آليات التنفيذ والمتابعة وتقييم الأداء هى نقطة الضعف لنا كلنا كعرب ، فأريد أن أقول ، وهذا مقترح يكمل كلام أ·د· محمود عبد الحي وليس فقط بالنسبة للبنك الاسلامى للتنمية بجدة ولكن للجنة الاقتصادية والاجتماعية بغرب آسيا الاسكوا والتى كانت تركز على الدور الاقتصادى ، أن تأخذ فى اعتبارها أن مثل

هذه الندوات الجادة كمحفل علمى ليس فقط للخروج برؤية واضحة مستقبلية ولكن ايضاً بخطة للعمل وهذا من أجل المصلحة المشتركة لنا كعرب .

أود أن أتحدث عن بعض النقاط التى لابد أن نضعها فى اعتبارنا ، حلول المشكلات لا تكون فقط بالتشخيص وصرف العلاج لظواهر المشكلة أو عوارض المرض كما قال د. جورج ولكن لابد من منظومة متكاملة من السياسات للإصلاح ليس فقط للإصلاح الاقتصادى ولكن للإصلاح الاقتصادى والسياسى علاوة على خلق فرص أو مناخ مواتى للاستثمار ، لأننى سأعطى مثال بسيط بالنسبة لخلق مناخ مناسب ومواتى للاستثمار اذكر الزملاء أننا فى مصر كان هناك قانون ٤٣ عام ١٩٧٤ وتعديلاته وهو قانون جذب الاستثمار العربى والأجنبى ، وكان فعلاً يعطى الحوافز والامتيازات وكان هناك حزمة من السياسات المالية والنقدية التى تشجع على جذب الإستثمار فى مصر ، وكانت فى منتهى السخاء وواعدة لدرجة أن المجتمعات العمرانية الجديدة تعطى للمستثمرين الأرض بدون مقابل وكنا حريصين من بداية تخطيطنا ودراساتنا وتحديد مفهوم المشروع كوحدة أن تكون دراسات الجدوى مالية واقتصادية واجتماعية . كل هذا يعطينى فرصة أن اقول أن المخاطرة وعدم اليقين كانت تؤخذ فى الاعتبار فى السبعينات والثمانينات والتسعينات لكن الشئ الغائب الآن هو الآفاق المستقبلية التى لا يجب أن تكون فقط قصيرة المدى ولكن أيضاً طويلة المدى .

باختصار شديد هناك متطلبات ومقومات أساسية لمواكبة روح العصر ، وسأعطى نقطة بسيطة ، دبى نجحت جداً دون أن تعطى امتيازات أو تعطى إعفاءات ضريبية وخلافة ، بعض الدول العربية نجحت فى استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر لأنها أخذت بمقتضيات العصر ومقومات التشجيع .

ما أود أن أقوله فى تجربة مصر بالنسبة للتخصيصية أو الخصخصة كانت ناجحة فى بعض القطاعات ، ونحن لابد أن يكون لنا وقفة فى الحقيقة مع النفس لتقويم أداء ودور القطاع الخـــاص ، هذا هو المطلوب حالياً لأن الدور كان يمكن أن يكون أكثر فاعلية وكفاءة ووفر واقتصاد ويؤدى إلى تنمية مستدامة لو أخذنا فى اعتبارنا أشياء كثيرة ، على سبيل المثال منها الالتزام ، الانضباط ، المصداقية ، الشفافية ، آليات التنفيذ التى تواكب روح العصر ، نحن حالياً نأخذ بالموضة ونقول One stop shop لكى أسهل على المستثمر تبسيط الإجراءات وما شابه ذلك وتفعيل دور الهيئة الاستثمارية وخلافه .

ومن المهم جدا أن نرسخ ونعزز مراكز المعلومات فى كافة الجهات المسئولة وجهات اتخاذ القرارات فى كافة الدول العربية لأن البيانات هى القلب النابض والمعلومات حينما تكون دقيقة

ويعول عليها يمكن أن يعتمد عليها المستثمر ٠ هناك ناس كثيرين نادوا بالحكومة الالكترونية ، ليت المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص تعمل خطة عمل لكى يكون هناك ما يسمى المستهلك الالكترونى والمستثمر الالكترونى وشكراً ٠

أشرف خلف

نشكر د٠ جورج على تناوله للموضوع وعلى الورقة التى قدمها بواقعية شديدة جداً ومهذبة ، إذا نظرنا لمشكلة القطاع الخاص وتكلمنا بصراحة المشرق العربى هو المغرب العربى هو شمال الوطن العربى هو جنوبه ، مشاكل الوطن العربى كلها واحدة ، كفاءات معروفة والحلول معروفة ٠

فى أمريكا تؤسس الشركة كاستثمار أجنبى فى ساعتين ، فى مصر تأخذ وقتاً لأن هنا لا يوجد نظام ، وقد يكون متعمداً عدم وجود نظام ٠ والدكتور جورج قال إنه فى لبنان معظم رجال الحكومة والمجالس النيابية من رجال الأعمال فى مصر أيضاً رجل الأعمال يرى أنه إن لم يكن على صلة قوية برجال السلطة سيفشل ، لأن رجال الأعمال ، ونتكلم بصراحة ، قسمين قسم قوى جداً ولهم كيانات قوية جداً وهؤلاء يسيرون فى نظام معين وماشيين ، وهناك رجل أعمال مطحونين ، وأنا أتكلم عن مصر ، ومصر مثل لبنان وسوريا ٠ دعونا نكون واقعيين إذا كان هناك نظام موجود ، كل واحد عارف حقوقه وواجباته ، اعتقد الوضع كان تغير والحلول معروفة ٠

عندما أتحدث عن البحث والتطوير ، هل يمكن أن أتكلم عن البحث والتطوير ولدى هجرة ونزيف للعقول العربية بالكامل ، أعظم مراكز الأبحاث فى أمريكا رأيناها يديرها أو يشغل مواقع هامة بها مصريون ولبنانيون وسوريون وتوانسة ومغاربة ذلك فى أمريكا التى هى بلد التكنولوجيا ، لكن اليوم أقول إننا ننفق ٠,٥ % من الناتج القومى فى العالم العربى بالكامل على البحث والتطوير وأقارنه بعشرات الأضعاف فى العالم المتقدم ، نحن نعلم مشاكلنا بصورة جيدة والعالم العربى مشاكله واحدة ، واسمحوا لى أن أقول أننا نضحك على أنفسنا ٠ فالحل معروف وسهل جداً لو أن العرب يد واحدة وهناك تكامل بينهم كان يمكن حل هذه الأمور ، فلدينا كفاءات تغطى وتزيد ، وهناك صناعات كثيرة نجحت فى مصر ، احضرت التكنولوجيا من الخارج وعملت لها تطويع ونجحت جداً ٠

أمس النقطة التى أثيرت عن أن القطاع الخاص اصبح يماثل القطاع العام حيث لم يعد يعين الكفاءات بل يعين بالواسطة والمحسوبية هنا أجد أن القطاع الخاص له حق ، ماذا سأفعل بمهندس منتهى الكفاءة ولكنه لا يستطيع أن يحل مشكلة مع الأجهزة الحكومية بينما ابن أو قريب لأحد كبار المسئولين ، إذا كان لدى مشكلة يحلها لى بالتليفون ، بدون اتصالات لن نستطيع حل أى مشكلة ، أما بالاتصالات فسوف تستطيع حل أى مشكله وتكون رجل أعمال لك نفوذ قوى ، ولذلك هم معذورون ، دعونا نكن واقعيين وشكراً ٠

ادريس غضبان

أولاً أشكر د٠ جورج على الورقة القيمة ، وفى الواقع لدى نقطتين : تحدثتم معالى الدكتور عن الشركات العائلية وكيف يشكل الهيكل العائلى تطوير القطاع الخاص ، فى هذا ذكرتم شركات أوروبـــا كشركات الدفاع وشركات الاتصالات فى فرنسا وايطاليا ، لدى رأى مخالف فيما يخص الســـوق العربى ، الشركات العائلية فى العالم العربى مملوكة بنسبة تقريباً ١٠٠ % ، الشركات التى تحدثتم عنها فى فرنسا نلاحظ أن النسبة المملوكة من طرف العائلة نفسها عادة لا تتجاوز ٣٠ – ٣٥ % وهم يمثلون أكبر مساهم فردى لكن الأغلبية ليست لهم ٠

النقطة الثانية أنه فى العالم العربى على عكس أوروبا هناك خلط بين الإدارة التنفيذية وملكية الشركة ، بمعنى صاحب الشركة يخلط ما بين ملكة الخاص وملك الشركة وهذا واقع موجود فى العالم العربى ، فأظن أن الهيكل العائلى بالنسبة للقطاع الخاص فى العالم العربى عائق هام وليس ثانوى كمصدر للمشاكل ٠

هناك نقطة أخرى لم نتحدث عنها فى الندوة ككل وهى العجز الضريبى فى السوق العربى، الى يومنا هذا لا يتم جمع ضرائب فى الأسواق العربية بصفة قانونية ولا يتم تطبيق القانون الضريبى على الكل ، وهذا طبعا يشكل عائقاً أمام تعبئة الموارد الحكومية ، نحن تحدثنا عن ضعف الأجور وما إلى ذلك ، لكن هذا يرجع إلى أن الدولة لا تجمع ضرائب بالمستوى المطلوب وهذا لا يمكن أن يلام عليه القطاع الخاص بل اللوم على الحكومة والقطاع العام وشكراً ٠

منصور مغاورى

فى الواقع أننى لم التقط نقطة من الدكتور جورج ، أو لم التقط احساسه هل للقطاع الخاص دوراجتماعياً أم لا ؟ والدور الاجتماعى فى الوطن العربى أعتقد أنه مرتبط بالتطلع للدور السياسى بصفة عامة ، ليس دوراً اجتماعياً بغرض الأداء الاجتماعى أو مواجهة المشاكل

الاجتماعية ولم أرى دوراً للقطاع الخاص ، كما قلتم جميعاً ، في البحث والتطوير ، وفي النظام التعليمي لخلق كفاءات تساعده على الانتاج والتنمية الاقتصادية والتنمية الصناعية ، هذا إذا كان هدفنا فعلاً أن القطاع الخاص يقود قاطرة التنمية الاقتصادية .

سأتحدث عن تجربة صغيرة بالنسبة لماليزيا ، فقد صادفني في بعثتي أن قابلت أستاذ ومهندس من ماليزيا وتحدثت معهم ، الأستاذ أخبرني أنه حضر لاختيار الأساتذة الممتازين في بعض التخصصات لكي يبعث عليهم طلاب الدراسات العليا عند عودته ، فهم لا يرسلون المبعوث وأي مشرف يقوم بالإشراف عليه فهو جاء يختار أساتذة ، أما المهندس فعند سؤالي له عن مهمته قال إنني حضرت لزيارة مراكز التدريب الممتازة – وهذا المهندس كان قطاع خاص ويمثل القطاع الخاص – جاء ليرى مراكز التدريب الممتازة لأنه لديه مدرسة صناعية ملحقة بالمؤسسة التي يعمل بها تأخذ من الثانوية العامة الذين لم يستطيعوا الالتحاق بالجامعة فتأخذهم المدرسة وتدربهم لمرحلة معينة ثم يتم إرسالهم للخارج لاستكمال تدريبهم .

أعتقد أن هذا الدور بالنسبة للقطاع الخاص غير موجود ، واسمحوا لي أن استخدم تعبير من أستاذي الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن ، والذي سميت هذه القاعة باسمه ، أننا دللنا القطاع الخاص في مصر ووضعنا شبكة تحته خوفاً عليه من قوانين السوق ، التي تسقط الفاشل وترفع الناجح ، نحن وضعنا شبكة ، عندما يسقط يذهب للحكومة ويطلب قرض ، لكن دوره في العملية التعليمية وفي التطوير والبناء غير موجود ، هنا كليات الهندسة التي هي اكبر قمة تخريج المهندسين ، المهندس لا يجد عمل ، أين دور القطاع الخاص ، هل عمل القطاع الخاص قطاعات إنتاجية لكي يواكب كليات الهندسة ؟ النتيجة أن التعليم يتجه إلى الاتجاهات النظرية حالياً ، والكليات التي تساعد على التنمية الاقتصادية تقل .

إذا هي منظومة متكاملة بين النظام التعليمي وبين القطاع الخاص ودور الدولة وهذا يجب أن نركز عليه في وضع الحلول وشكراً .

<u>عزيزة عبد الرازق</u>

لن أطيل ، لكن سأتعرض لنقطة في الورقة القيمة التي تحدث فيها د. جورج وتعرض لهذه النقطة في معرض حديثه ، سوف أتكلم عن سيكلوجية عملية التنمية عبر التاريخ في الأمة العربية ، نحن أخذنا على عاتقنا أن نعول دائماً على أحد القطاعات على أنه قاطرة التنمية ، وكانت فكرة راسخة أن القطاع العام والحكومة هي قاطرة التنمية عبر فترة طويلة

ورسخ فى ذهن العامة والخاصة أن هذه قاطرة التنمية ، ثم فجأة انتقلنا إلى القطاع الخاص دون أن نعمل بنية قيمية أساسية فى وجدان الشعوب فأصبح هناك عدم مصداقية،عدم شفافية ، من هو القطاع الخاص ؟ وأكد هذه الصورة سلوك كثير من القائمين على القطاع الخاص غير التقليدى . بينما القطاع الخاص الذى يقود عملية التنمية فعلاً ، كما قال الدكتور محمود هو القطاع الخاص من التجار والصناع الذين يتواجدون فى أحياء مثل السبتية وبين السرايات والأزهر وهم الحرفيين والصناعات المتوسطة . ووسائل الإعلام دعمت الصورة أن رجال الأعمال هم المقترضون ، هم أصحاب الديون المتعثرة ، هم الهاربين ، هذه هى الصورة الموجودة فى وجدان العامة والخاصة فى العالم العربى ، نريد تغيير هذه الصورة ، لا أعرف الآلية التى يمكن بها تغيير المنظومة القيمية لدى الشعوب عن صورة القطاع الخاص الذى ينهب ويسرق ويدعمها أيضاً وسائل الإعلام التى قالها د. على والتى تدعم الصورة وتركز عليها ، لابد من تغيير هذه المنظومة ، نريد أن يكون هناك مصداقية أن القطاع الخاص يمكن أن يقود قاطرة التنمية وشكراً .

<u>عبد القادر حمزة</u>

شكراً سيادة الرئيس . أريد أن أعرف دور الدولة فى الرقابة على القطاع الخاص . نحن نقول دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فهل هناك حل لمشكلة معينة ؟ وسأعطى أمثلة سريعة جداً الأجور فى القطاع الخاص توازى الاجور فى القطاع العام خصوصاً لو استمر مهندس سنتين فيظل مرتبه ثابت عند ٤٠٠ أو ٥٠٠ جنيه وعندى حالات كثيرة ، فى الحكـومة يصل المهندس إلى هذا المبلغ فى نفس المدة ، إذاً ليس هناك أجور أعلى فى القطاع الخاص .

مشكلة التوظيف فى القطاع الخاص غير موجودة فى اهتمامه أساساً ، أنا أعرف شابا لمدة ٣ سنوات خرج من شركة إلى شركة ، يمر ٦ أشهر ليبدأ صاحب المصنع يدفع له تأمين فيجبره على كتابة استقالة وتعيين فى نفس اليوم ، وعند انتهاء الـ ٦ شهور ربما يحضر واحد تانى ، وهذا يحدث فى شركات كبيرة جداً فى الغزل والنسيج ، حالات أمامى موجودة .

المستشفيات فى القطاع الخاص ، المستشفى الاستثمارى الذى توافق عليه الحكومة ، المريض عند دخوله يدفع مبالغ باهظة ، هناك مستشفيات استثمارية ولا أعرف كيف تكون المستشفى استثمارية ؟ كيف يعالج المواطن قطاع خاص ؟ أنا مواطن ويجب على الدولة

علاجى ، المدارس الاستثمارية أيضاً التى يدفع فيها ١٠ آلاف دولار سنوى للطالب ، هل هذا استثمار لابد أن يكون للدولة دور ، مهندس تم تعيينه فى حالة أنه جيد لا افصله ، لابد أن تراقب الدولة العمالة الموجودة فى القطاع الخاص ، وهكذا وشكراً .

محمود عبد انحى

الحقيقة الجوتب اتنظيمية المفروض أن تقوم بها فى ظل اقتصاد السوق التنظيمات النقابية للقطاع الخاص نفسه في ظل دور تنظيمى ورقابى واضح من جانب الدولة . التنظيمات النقابية فى الدول الغربية المتقدمة رغم أنها قطاع خاص إلا أنها تحرص على سلامة المهنة ، وتحرص على سلامة الصناعة ، تحرص على سمعه مجمل العاملين فى المجال وحسن أدائهم والتزامهم بمعايير الجودة والسعر والأمانة .

ومن ثم نحن لا نريد أن تكون الرقابه مقصورة على الدولة ونرجع نقول بيروقراطية . ويمكن يكون هذا مقترح للتنظيمات النقابية ان يكون تكوينها ديموقراطى وتقوم بدور الرقابة والحفاظ على سمعة المهنة فى كل فروع النشاط الاقتصادية زراعية كانت أم صناعية أم خدمية .

حازم صبرى

هناك نقطتين أود الحديث فيهما، ما هو الفرق بين القطاع الخاص فى دول المشرق والقطاع الخاص فى الدول المتقدمة ؟ هذا قطاع يقوم عليه مستثمرين ورجال أعمال وهذا قطاع يقوم عليه مستثمرين ورجال أعمال ، الفكرة فى رأيي هى فكرة إدارة وتنظيم لهذا القطاع هنا وهناك ، كيف ؟ هناك فى الدول المتقدمة يحدد القائم بالمشروع لمن ينتج ولماذا يطور وما الذى ينتجه ؟ فمثلا عندما بدأت الثورة الصناعية فى أوروبا نشأت معظم الصناعات واستمرت فترة طويلة فى أوروبا ، بعد ذلك بعثوا الصناعات الاستهلاكية والصناعات ذات المخاطر البيئية للدول النامية و منها دول المشرق ، واهتموا هم بالصناعات ذات التكنولوجيا الفائقة لأن فيها قدرة تصديرية عالية وأرباح عالية ، لازم القطاع الخاص فى دول المشرق يحدد ماذا ينتج ولمن ينتج ؟ سوق محلى أو تصدير ؟ .

النقطة الثانية هى عدم التماشى بين معدل الإنتاجية ومعدل الاستثمار ، لماذا يحدث هذا ؟ فى رأيي أن هذا يحدث لعدة أسباب كمستثمر صناعة أحضر خط إنتاج قدرته عالية لكن بسبب بعض المشاكل لا أنتج بقدرته الكاملة ، من هذه المشاكل عدم قدرتى على التصدير ، لا أنتج

بقدرته الكاملة ، السوق الذى أتعامل معه السوق المحلى وهو سوق ضيق بالتالى كل هذه مشاكل لابد أن أعالجها لكى يرتفع معدل الإنتاجية لدى وشكراً .

محسن صبرى

شكراً سيادة الرئيس ... تعرضت سيادتك لأهمية دراسة الجدوى ، وارى أن دراسات الجدوى حالياً قد فقدت جدواها لعدة أسباب أهمها :

١. سرعة التغيرات الحادة سواء سياسية أو اقتصادية أو تكنولوجية على المستوى المحلى والعالمى .
٢. عدم وجود قاعدة البيانات حتى تاريخه لأنها تعد المادة الخام التى سيعمل عليها معد دراسة الجدوى .
٣. المناخ الإعلامي سريع التغير فى أمور كثيرة .
٤. عدم ثبات فى المواقيت الخاصة بإجراء المشروعات .

هذه كلها تجعل أى مستثمر سواء كان حكومى أو قطاع خاص يعد دراسة الجدوى استيفاء للأوراق وليس للاستفادة منها وشكراً .

سهير أبو العينين

شكراً للدكتور محمود ... سأقتصر فى هذه المداخلة على سؤال مركز للأستاذ الدكتور جورج فى عرضه المتميز تحدث عن مشكلة اختلال الأجور بين القطاع العام والقطاع الخاص وهناك اقتراح بزيادة الأجور فى الحكومة والقطاع العام على أساس أن هذا يمكن أن يقلل الفساد ويعالج ضعف سياسات التنفيذ .

سؤالى هو من واقع أن حضرتك وزير مالية سابق كيف يمكن زيادة أجور العاملين فى الحكومة لأن هذه ستدفع من ميزانية الحكومة وهى ميزانية فقيرة بطبيعتها، الموارد قليلة جداً وعاجزة عجزاً شديداً عن الوفاء باحتياجات الإنفاق العام فكيف يمكن إحداث ذلك ؟ فما هى اقتراحات سيادتك ، زيادة العجز أم فرض ضرائب جديدة ، أو نعيد ترتيب الأولويات ، ما هى الوسائل المقترحة ؟ وشكراً .

جورج كورم

الحقيقة التعليقات كلها غنية جداً ، ما من شك أن الواحد يستطيع يعدد نجاحات القطاع الخاص مثلما ذكر الدكتور على ، مصانع القطاع الخاص المتواضع فى سوريا من النسيج ،

وقد زرتهم مؤخراً ، شئ يرفع الرأس ، وبعدين هناك تقاليد فى سوريا ، الصناعى أو حتى التاجر عنده أخلاقيات عالية يجوز فى سوريا لازالت طبقة رجال الأعمال السوريين المتوسطة ، لا نحكى عن أصحاب المجموعات المالية الكبيرة الذين اعتنوا بالخليج ، الباقيين فى الوطن الذين عملوا تحت أقسى الظروف ، عندهم وفاء فى التزاماتهم لا مثيل لهم ، المصارف تفتح لهم اعتمادات بالملايين على تليفون واحد لأنهم مشهورين و معروفين بأنه هناك وفاء ،

وأنا خوفى باستمرار على هذه الطبقة ، الموجودين فى كل الدول العربية ، الصناعى أو التاجر حتى المتوسط الحجم الذى يصارع ليبقى على حياته ليؤدى دوره فى المجتمع ، هذا مهدد بالتطورات الاقتصادية التى تشهدها الساحة العربية إجمالاً ٠

القطاع المالى والمصرفى ما عندى نفس التقييم الإيجابى ، أقدر اذكر ، وحضرتك ذكرت أحد البنوك الذى فتح فى السودان ، كان عندنا مثل عظيم بنك آخر فى لبنان دخل بتحويلات طويلة الأمد فى الاقتصاد اللبنانى بشكل خاص وفى الاقتصاد والموارد العربية الادخارية قصيرة الأجل فوقع فى أزمة كبيرة ، ورفض البنك المركزى اللبنانى مساعدته وكان خطأً جسيماً ٠

القطـــاع المالى العربى لم يدخل الحداثة حتى الآن ، فى بعض الأحيان له صفة ربوية ، احتساب الفوائد يزيد المشكلة فلابد الفرد ينتبه ، القطاع المالى العربى كما ذكرت فى الورقة وفى كلامى أخذ خطوط ائتمان كبيرة ودولية من البنك الأوربى للاستثمار ، ومن البنك الإسلامي للتنمية ، ومن الأوبك ، فأين ذهبت ؟ لدى كثير من أسئلة الاستفهام ، هناك مليارات ، اين ذهبت ؟ وعلى أى فئة راحت ؟ لا يوجد أى شفافية فى الموضوع ، وتقديرى لازم نركز الجهود على جعل القطاع المصرفى اكثر قابلية للمحاسبة ، فيه أزمة كبيرة فى مصر طلعت للعيان ولبنان فيه نفس الأزمات ، إنما مازالت هذه الأزمات مخفية فى الدول العربية الأخرى لأن أداء القطاع المصرفى العربى للأســــف سئ ، مع احترامي للعاملين فيه٠

هذا يجعلنى أنقل إلى نقطة أثيرت فى بعض المداخلات، حقيقة الرواتب فى القطاع الخاص ، ونترك المستويات العليا ، المدراء ، أصحاب المنشأة الاقتصادية ، العامل العادى أو المهندس العادى يأخذ راتب ليس بعيداً عن راتب زميله فى القطاع العام ، بلبنان ، وأعطى مثل ، نرجع للمصارف الإدارات العليا بها فوق المليون دولار بسهولة ، بس الموظف العادى يأخذ ٣٠٠ – ٤٠٠ دولار مع شوية امتيازات عنده شبهر ١٤ و شهر ١٥، عنده تأمينات اجتماعية ٠ اجمالاً

هيكلية الرواتب جعلت هناك رواتب مرتفعة جداً فوق فى الإدارة العليا تحت هناك رواتب أقل بكثير ، بالقطاع العام كل الرواتب رواتب متدنية .

وسؤال الدكتورة سهير فى محله كيف نرفع رواتب القيادات الفاعلة بشكل خاص ، بنظرى رفع كل الرواتب ، لدينا أزمة معيشية خصوصاً فى المشرق العربى وأتصور فى مصر، مستويات المعيشة تنضغط لأن هناك زيادات فى الأسعار ، وهذا ما يجعل هناك حاجة ملحة للإصلاح ، إذا الواحد يدرس لماذا بعض الدول نجحت ؟ أتصور أنها نجحت لأنها كانت مسألة حياة أو موت ، دوله مثل كوريا ، دولة مثل فنلندا ، الدول التى ما فيها شئ ، لا فيها مياه ، ولا فيها تربة زراعية ، لوما دخلوا فى عمليـــه التنمية الحديثة كانوا ماتوا من الجوع . نحن فى حاجة إلى الاصلاح الحقيقى فندخل إلى عملية تنموية شاملة ورؤية جديدة للتنمية .

هنا كان كثير من المداخلات كلها فى محلها . رأب الصدع بين الأجزاء المختلفة داخل القطاع الخاص مضبـوط ، وبين القطاع الخاص والقطاع التربوى والهيئات المحليـة (الدولة المركزية تتطلب تكوين رؤية تنموية شاملة ، وهذه الرؤيـة لم تتكون بعـد فىالوطن العربىلأسباب كثيرة ، كل الدول التى دخلت متأخرة نسبياً فى التصنيع مثل المانيا – اليابان ، هناك رؤية ، مجتمع يتحرك كله ، إذا لم تحرك المجتمع كله طبعاً سيكون عندنا تنمية منحرفة مفككة وهذا الشئ عندنا بالدول العربية . نفتش عن القاطرات ، كل عنصر بالمجتمع لازم يكون قاطرة ، لازم ألا يكون هناك تهميش لفئات اجتماعية كاملة كما هو حادث فى معظم بلادنا العربية حتى الآن .

وقد طرح د. دياب من المسئول عن تكوين الرؤية ؟ لا الدولة وحدها تكون الرؤية ، ولا القطاع الخاص وحده يكون الرؤية ، اليوم المؤسسات التربوية يجب أن يكون لها دور فى ذلك ، مفروض تكون المؤسسات التربوية عنصراً أساسياً فى الحوار، بالمشـاركة فى تكوين الرؤية . المؤسسات التربوية اليوم بدلاً من أن تكون للتحضير لهجرة أولادنا ، تستطيع تعمل اتفاقيات مع جامعات أجنبية للتأكد أن المتخرجين يمكن أن يسجلوا فى هارفارد أو ..أو .. الخ ولكن لابد من أن أعدل من برامج التعليم والتدريب حتى المتخرجين يبقوا فى الوطن ، مثل هذه الشراكة غير موجودة فى المجتمع ، وهيئات القطاع الخاص عنـدنا ليست مهيئة للحوار. غرف التجارة،النقابات المهنية مثل نقابة المهندسين،نقابة الصيادلة، نقابة الأطباء التى فى كل الدول ذات الاقتصادات المتقدمة غير مفككة وبينها تعاضد عضوى،والنقابات لها دور كبير.

هذا الحوار المتعدد الأطراف الذى يجرى على صعيد النخب ، مطلوب أن يجرى على الصعيد المحلى ، نحكى كثير تنمية مستدامة ، الحكم الصالح ، نتعامل مع هذه المقولات ، لكن هناك مقولات لم تترجم إلى الواقع الذى نحن فيه .

وأرى أن هناك شئ سلبى فى الطريقة التى نتعامل معها بالفكر ، نتحمس لعقيدة ثم ننساها ، دى قضية الرؤية التنموية ، صار فيه ناس فكروا أن آلية السوق والليبرالية تحل المسائل ، كيف تعمل آلية سوق ؟ تملك التكنولوجيا : فى السبعينات كانت هناك أدبيات عربية شارك فيها زملاء ، منهم أ. أنطوان زحلان وغيره ، نسينا قصة تملك التكنولوجيا وهى ممارسة جماعية للمجتمع ككل وليس استيراد الآلات ، ونقيم مصنع ونحضر آلات بـــ ٢٥٠ مليون دولار هذا ليس تطوير تكنولوجى ، كتب فى كل هذه المواضع لكن اليوم اتنست ، اليوم فيه أجندة جديدة تأتى من فوق وفى النهاية فيه شوية ببغائية ، نأخذ فحوى أجندة جديدة ، تنمية مستدامة وما نحتاجه بالنسبة للتنمية المستدامة .

الشركات العائلية وتعليق د. أدريس ، أنا بعد ما أعطيت الأمثلة ، القطاع الخاص العربى العائلى يخاف أن يفقد السيطرة على مؤسسته ، فأنا أعطى الأمثلة فى الخارج أنه إذا كان لديه ٣٠ % من الأسهم بتحافظ على المؤسسة وبهذا المنطق أعطيت الأمثلة ، طبعا نحن بعيدين جداً ، ليس لأن العائلات معادية للتنمية الاقتصادية . نرجع لقضية المناخ العام والسوق العربى والقضية صراع ظهر فى أجنحة القطاع الخاص واليوم لدينا حيتان المال مستعدين للفرار، المناخ مفقود ، الثروة الإنتاجية المطلوبة مفقودة ، بدولنا ، بمصر مفقودة ، وفى المشرق العربى مفقودة ، ونرجع نقول هناك قدرات كثيرة مكبوتة فى القطاع الخاص كثيرة ، وقت ما ذكرت أداء الاقتصاد اللبنانى أثناء الحرب أداء رائع لازم ينكتب عنـــها كتب ، حتى فى التكنولوجيا ، المصارف التى أدخلت التليفون اللاسلكى كأول دولة ، وفى الحروب فى معظم الأحيان ممكن تكون حافز لقفزات تكنولوجية كثيرة ، نحن لسوء الحظ .. الحروب لم تستعمل لإجراء القفزات النوعية الكبيرة .

لبنان ماذا حدث بعد الحرب ؟ لبنان حقل بمناخ صفقات عقارية مالية مضاربات على العملة ،مضاربات على سندات الخزينة،صارت الفوائد عالية،الصناعىلا يستطيع يأخذاعتمادات. نفس القطاع الخاص الذى فى ظروف معينة عمل عجائب وممارسات جبارة فى الإنتاجية ، فى مناخ آخر يغير سلوكه . فنتصور قضية المناخ قضية مهمة جداً .

أمس ذكرت أننا نحن الاقتصاديين مسئولون ، الخطاب الاقتصادى العام الذى يأخذه رجل الأعمال ، يأخذه صانع القرار بالدولة ، من يصنعه ؟ نحن الاقتصاديين ، إذاً لازم نغير خطابنا الاقتصادى ، أمس رأينا الصراعات العقائدية مازالت فى الطريق ، كل شئ ينظر إليه من منظار عقائدى وهو يحور النظام القيمى ، وما من شك أن البنية القيمية فى الوطن العربى حتى اليوم غير متجهة نحو القومية الاقتصادية ، و كل المجتمعات عندها قومية اقتصادية حتى اليوم .

اليوم معايير النجاح بمجتمعاتنا إما بجمع المال ، إما بالوجاهة السياسية (ترأس حزب سياسى) إما بالوجاهة الدينية ، إما الوجاهة الإبداعية فى كل الفنون . والعلم والتقنيات غير موجود ، لقد رافقت كثيراً من المهندسين أصحاب إكتشافات ، بودنا نجتذب براءات إختراع ، هذه مطلوب لها نصف مليون دولار لايجدوها، بيهاجروا اصحاب الإبداع ، الكفاءات الإبداعية تذهب للخارج والمناخ لايشجع. هناك رأس مال مغامريساعد المبدعين يحموا ابداعهم ويطبقوا إبداعهم فى نشاطات اقتصادية جديدة ، وما من شك أنها قضية منظومة ،عندنا صارت اتحادات القطاع الخاص منصة للوجاهة السياسية أكثر منها وجاهة تقنية مهنية .

عندى كلمة أخيرة فى موضوع الفساد ، نحن نريد أن نفرق بين الرشوة للموظف الصغير الذى يمشى معاملة فى لبنان يأخذ دولار أو دولارين أكيد فى مصر يأخذ نفس القيمة ، وبين الفساد على المستويات القيادية العليا ، أنا قعدت مع فعاليات اقتصادية كثيرة أيام كنت وزيراً ، وقلت لهم أنتم فى النهاية بتفضلوا تدفعوا لحلقة الفساد، لم لا تدفعون ضرائب افضل لكى يكون لدينا إدارة فعالة مع مستويات رواتب تحمى الموظف من أن يدخل فى عمليات الرشوة ، لأنه الواحد يشوف أن هناك شكوى من الرشوة .

عندما كنت وزير كان هناك شكوى من الضرائب وشكوى فظيعة ، وكانوا يقولون لا ندفع ضرائب لأن ما عندنا خدمات وهذا حتى فى الطبقات الشعبية ، من فئات الشعب وحتى كبار القوم ، إذا كان العبء الضريبى فى البلد ١٦-١٧ % ، المجتمع يأخذ خدمات مقابلة ومتوازنة مع العبء . إذا أراد الناس خدمات على المستوى الفرنسى أو السويدى ادفعوا ٤٥ -٥٠ % من مدخولاتكم للدولة ، ساعتها تكون خدمات على المستوى الأوروبى أو المستوى العربى .

أتصور حتى فى لبنان ، فى الأردن ، حتى فى مصر، التهرب الضريبى كبير ، لأن الضرائب تصير أكثر وأكثر ، والعبء يقع على الفئات الشعبية لأنه يتحول الى ضرائب غير مباشرة لأن عائد الضرائب المباشرة ضعيف جداً ، وأعجوبة أن يكون فيه تليفون شغال ، فيه سكك حديدية شغالة ، مصر للطيران شغالة ، المرافق العامة فى الوطن العربى شغالة وأداءها جيد بالنسبة

للمناخ الموجود وبالنسبة للإمكانيات المتاحة . عندى مديرة الخزينة تمرق منها مليارات وراتبها ٥٠٠ دولار ، هل هذا مناخ ؟ مراقب الدخل آتى من عائلة متواضعة فقيرة راتبة ٢٠٠ دولار ورجل الأعمال الذى يأتى يأخذ الملايين وفى بعض الأحيان يوجد سماسرة بين الموظف وبين الإدارة ، فى معاملته فى الدوائر الضريبية من له مال يحترمه . اكتشفت وأنا وزير عمليات فساد ضريبى ، محامين كبار كانوا يقولون مراقب الدخل طالب عشرة آلاف دولار ، ويجوز مراقب الدخل يأخذ ١٠٠٠ دولار ، و٩ آلاف دخلوا فى جيب المحامى الذى هو أصلاً ثرى ، هذا كله مناخ يحتاج تغيير .

وأختم كلامى ، إذا كان بودنا تغيير فلنبتعد عن تعقيدات القوميه سواء كانت قطرية أو عربية، ونحدد ما هى اهتماماتنا السياسية الاقتصادية الاجتماعية ؟ إذا فكرنا شوية نحن نريد أن نؤمن بلادنا من الغزو المتتالى على بلادنا من نابليون بونابرت إلى الأمريكان الحاليين بالعراق ، بودنا مقومات المجتمع القادم أن يصمد أمام الاستعمار ، شوفوا أمريكا ماذا تعمل مع كوريا الشمالية ؟ ويحاكمونا نحن ، الواحد ما عنده قوه عسكرية ، ما عنده قوة اقتصادية ، ما عنده عطاء للمجموعة الدولية ، هذه صورة العرب . مجرد ثقافات حتى رجل الأعمال العربى بالخارج صوره سلبية ،هذا يتطلب أن ندخل فى مناخ نهضة اقتصادية مجتمعية شاملة ، قضية الأمية غير مقبولة فى مصر أم الحضارة ، المغرب العربى فيها نسبة الأمية عند النساء مرتفعة ومفروض أن تكون القضية رقم (١) وأن تكون الشغل الشاغل للقطاع الخاص لكى ندخل بمجال انتاجى صحيح . لكن لا فى مصر قلق شديد ، ولا فى المغرب قلق شديد ، ولا بالسودان قلق شديد ولا باليمن .. لابد من استنفار مجتمعى ، وهو ناقص اليوم ، لأنه للأسف مجتمعاتنا اليوم مفككة .

أرجع وأقول أن المسئولية لاعلى رجل الدولة ، لاعلى رجل الأعمال ، المسئولية على المثقفين العرب الذين يضعوا الخطاب الذى يأخذه رجل الأعمال أو رجل الدولة وشكراً .

محمود عبد الحى

شكراً أ.د. جورج .. ونختتم هذه الجلسة وكلنا أمل أن نجد الأفكار والملاحظات والمقترحات الثرية التى رددها كافة المشاركون طريقها إلى صناعة وإتخاذ القرارات وإلى دروب السلوك المجتمعى لكافة شركاء التنمية فى الوطن العربى .

ورشة عمل

دور القطاع الخاص
فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية
فى الوطن العربى

القاهرة ٧ــ٨ ديسمبر ٢٠٠٣

الجلسة الخامسة

القطاع الخاص ودوره فى التنمية بالدول العربية
الواقع وآفاق المستقبل

- رئيس الجلسة : أ٠د٠ محرم الحداد المستشار بمعهد التخطيط القومى
- المتحدث : أ٠ عمر محجوب على التوم

المدير العام بنك الاستثمار المالى بالسودان

- المعقب : أ٠د٠ سيد حسين المستشار بمعهد التخطيط القومى

عبد القادر دياب

بسم الله الرحمن الرحيم

نبدأ جلستنا الثانية اليوم برئاسة أ٠د٠ محرم الحداد مدير مركز التنبؤ وبناء النماذج وعضو مجلس إدارة المعهد سابقاً والأستاذ المتفرغ بالمعهد ، ومحدثنا أ٠د٠ عمر محجوب على التوم المدير العام بنك الاستثمار المالى بالسودان ، وتعقيب أ٠د٠ سيد حسين المستشار بالمعهد والخبير الاقتصادى حالياً وسابقاً بالبنك الأفريقى والمنظمة العربية للزراعة ثم منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولى ٠

محرم الحداد

تكلمنا بالأمس عن مصر وظروف مصر ، وتكلمنا فى الجلسة السابقة عن المشرق العربى ، وفى هذه الجلسة الورقة عامةً جداً مقدمة من أ٠ عمر محجوب على ، واقدم نبذة عن سيرته الذاتية فهو خريج كلية الاقتصاد جامعة الخرطوم عام ١٩٧٤ ، عمل بوزارة التخطيط من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٢ ثم انتقل للعمل بالمصارف أولاً فى بنك فيصل الاسلامى السودانى ثم ساهم فى تأسيس عدد من البنوك : بنك البركة السودانى ، بنك العمال الوطنى ، بنك الصفا للاستثمار ، وحالياً يعمل مدير عاماً فى بنك الاستثمار المالى ٠

والمعقب وهو أ٠د٠ سيد حسين مستشار فى مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات بمعهد التخطيط القومى ، وهو حالياً أستاذ متفرغ بالمعهد ، لكن أيضاً شغل مجموعة من المناصب لابد من الإشارة إليها ٠ كان خبير الموارد الاقتصادية بمشروع إصلاح السياسات الزراعية بمصر بالتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية لمدة ٦ سنوات ، أيضاً كان رئيساً لقسم البرامج والمعونة الفنية بالمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا لمدة ٦ سنوات فى الخرطوم ، وأيضاً كان مديراً تنفيذياً لبرامج تقييم المشروعات الاستثمارية من المنطقة العربية لمدة ٣ سنوات فى الصندوق الدولى للتنمية الزراعية فى روما ، وأخيراً خبير المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى مجالات السياسات الاقتصادية فى الدول العربية على فترات متباينة فى تاريخ حياته الوظيفى ٠

وليتفضل أ٠ عمر محجوب

عمر محجوب على التوم

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله " صلى الله عليه وسلم " ، السلام عليكم جميعاً ورحمة منه وبركات ، لابد لى وأنا ابدأ هذا الحديث أن أتقدم بالشكر والتقدير لمنظمى هذه الندوة المهمة جداً ، وأشكر إدارة معهد التخطيط القومى والمؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص ، المؤسسة التى ولدت باسنانها ولها مبادرات جريئة ، ندرك تماماً ثقل التبعة الملقاة على عاتقها ولكن هم إنشاء الله موفقون ، أشكرهم لأن د. على سليمان أخ وصديق اتصل بى طالباً تشريفى فى واقع الأمر للمشاركة فى هذه الندوة وأن أعد ورقة بهذا العنوان ولكن بتركيز خاص عن تجربة السودان .

أبدأ بملاحظة توضيحية هى أن الورقة أعدت فى مارس من هذا العام ، نحن الآن فى خواتيم العام ، فالندوة كان منظوراً أن تقام فى مايو الماضى ، لكن شاءت الأقدار ربما لمشغوليات الناس أجلت الى ديسمبر ، لذلك أرى أن الورقة ناقصة لبعض المعلومات التى كان يمكن أن تضاف إليها إذا طلبت إعدادها فى أكتوبر أو نحو ذلك .

على كل حال فأنا سعيد بأن أكون معكم ، وسعيد بحضورى معظم الورقات التى قدمت واستفدت كثيراً ولعلى أرجع وأقول ما هو الأمر فى السودان ؟ .

القطاع الخاص فى السودان لم يكن شيئاً مذكوراً إبان عهود الاستعمار ، أول ما ظهر ، ظهر مع الحكومات الوطنية وكان طفلاً يحبو ضعيفاً وليس منظماً وليس له موارد تذكر ، ورويداً رويداً ، شأنه شأن الخلق ، أصبح متطوراً وأصبح يمسك بزمام المبادرة فى بعض المشروعات أو بعض النقاط .

ابتلينا بحكم عسكرى بين ١٩٥٨ - ١٩٦٤ فرجع بنا القهقرى ، وأدخل ما يسمى بمراكز التركيز ، والتركيز أعطى الزيادة للقطاع العام ، باعتبار القطاع العام هو المنوط به إحداث التنمية وإحداث التغيير المنشود . واستقر الحال كذلك الى أن جاء وضع ديموقراطي بعد عام ١٩٦٤ وحاول أن يطور من شأن القطاع الخاص ولكن سرعان ما ابتلينا بالوضع العسكرى الآخر فى عام ١٩٦٩ . والمشكلة أن هؤلاء العسكريون يدعون أنهم رسل العناية الإلهية وأنهم قادرون على إحداث التغيير وأنهم ملهمون وما يروه هو الصحيح ولا يقيموا وزناً للرأى الآخر ، لذلك شعرنا أنه حدث تغيير اقتصادى وسياسى واجتماعى ، فى هذه الفترة التى امتدت

طويلاً من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٨٤ تقلبنا بين اشتراكية مركزية – تخطيط مركزى – تسعير – ثنائية حادة جداً بين قطاع عام مسهل له كل الترتيبات ، وقطاع خاص مضيق عليه ومتهم فى كل تحركاته.

عام ١٩٨٤ انتقلنا إلى وضع انتقالى قاد إلى مرحلة ديموقراطية متعددة الأطراف ولكن سرعان ما انكفأنا مرة ثالثة فى عام ١٩٨٩ حينما طب علينا العسكريون بدعوى الإنقاذ ، فأتى الإنقاذيون وحددوا معالم سياستهم بصورة جراحية محددة ، وتوجسنا فى واقع الأمر تماماً من هذا الوضع الجديد الذى جاء فى أواخر الانقلابات العسكرية فى العالم ، لكن نحمد لهم أنهم بدأوا يفكرون بطريقة اقرب للعقلانية فعقدوا مجموعة من المؤتمرات السياسية والاجتماعية ناقشت قضايا الحرب والسلام ومن ضمنها الشأن الاقتصادى .

هذا التطور السياسى أفرز آثاره على الوضع الاقتصادى كما يلى : الاقتصاد ككل ناجح بين انفراج وانغلاق ، بين حرية محدودة للممارسة الاقتصادية وبين تحكم مركزى شديد ، وأستطيع القول أنه بين تحكم مركزى شديد وقليل من الحرية أو أسميها الوضع الاقتصادى المختلط لا هو اشتراكى ولا هو سياسة سوق .

النتائج والمحصلة النهائية لهذه التطورات ، فى عام ١٩٧٠ بدأ الشرخ يكبر ويتضح أن الاقتصاد السودانى ضامر ثم متدهورواستمرهذا الحال السلبى طوال عقدين طويلين من الزمان ، تشخيصنا لهذا أن أسعار الصرف تزايدت أو انقلبت فى واقع الأمر ، عام ١٩٧٠ كان الجنيه السودانى يساوى ٣ دولار ، فى عام ١٩٩٠ كان الدولار الواحد فى واقع الأمر يساوى ٩٠ جنيه سودانى وبسبب التضخم أصبح مائة وأكثر ، لك أن تتخيل كل يوم فى الصباح سعر الصابونة زايد كل يوم ، سعر الخبز زاد ، سعر الوقود زاد ، كل شئ زايد . ولكن حجم صادراتنا اقل كثير جداً من حجم وارداتنا ، كنا نستورد ما لا يقل عن ١و٥ مليار دولار ولا نصدرأكثر من ٥٠٠ مليون دولار، هذا عمل فجوة كبيرة جداً فيما يسمى الميزان التجارى ، معدل النمو الاقتصادى السودانى سالب ، كنا نتراجع ، فى بلد نامى مع زيادة سكانية .

أضف إلى ذلك أصابت الدولة ظروف اقتصادية ومناخية سالبة جداً ، انعدم المطر وانقطع الكلأ وهاجر الناس لأول مرة نشاهد نزحاً جماعياً من الريف إلى المدن ، المدن التى أساساً ليست مهيأة لمعدل نمو طبيعى ، ناهيك عن استقبالها كل صباح أفواجاً من المهاجرين الجوعى والعطشى والمرضى ، امتلأت المدارس وامتلأت الطرقات ، وهذا النزح هو واحد من المظاهر الاجتماعية الخطيرة الذى ما نزال نعانى منها ، ليس نزوح السودانيين فحسب ، فهذه بلدهم

يتجولوا حيث شاءوا ، لكن نزوح المنطقة كلها ، كانت حولنا أوركسترا من المشاكل والحروب الداخلية والانفراط الأمنى ، عندنا ضيوف كرام جداً من تشاد وأفريقيا الوسطى وأوغندا وأثيوبيا وإريتريا ، وكنا فى مرحلة من المراحل تأخذ ابنك للمدرسة ٦٠ - ٧٠ % أجانب ، المدرس بشجاعة يقول هات لابنك كرسى ، طبعاً لا نتكلم كلام الأمم المتحدة والنازحين ، السودان كان فيه شئ من التكافل هو الذى عصم الدولة من الانحراف ، رحمة منه وبركات ، ليس جدعنة وليس عبقرية إنما كان شئ موروث فى الناس ، هذه هى الظروف الداخلية .

- الظروف الخارجية : الاقتصاديون المتحذلقون يقولون أن حجم صادراتنا أقل من حجم وارداتنا ، يقولون أسعار الصرف ليست مواتية ، يقولون الميزان الصرفى ، يقولون تركيبة التمويل الخارجى ، نحن نقولها صراحة السياسة الداخلية المتشردة جلبت علينا سخط العالمين وحوصرنا حصاراً مستتراً وظاهراً وامتنعت عنا المعاملات ، ربما كنا نصدر بنصف مليار ونستورد بمليار ونصف ، المليار يأتينا من هبات ، منح أصدقاء ، قروض طويلة الأجل ، هذا توقف ثم تلى ذلك أن مجلس الأمن الدولى اصدر بحقنا قرارات مقاطعة .

فى هذه الظروف القاسية العصيبة حيث الحرب الأهلية كانت على أشدها ، أكلت الأخضر واليابس ، عندما جلسنا عام ١٩٩٠ وعملنا المؤتمر الاقتصادى لاتخاذ رؤية محددة ، خرجنا برؤية محددة والهدف واضح ومحدد جداً وكل شخص فينا كان يعلمه أنه لابد أن نحرك الاقتصاد السودانى من حالة الجمود والتدهور الذى نحن نعيش فيه ، كان هذا هدف ، جندنا كل الأطراف ، كلنا كنا على قلب رجل واحد ، والحق أن الحكومة استشعاراً منها بأهمية هذه المرحلة تجاوبت مع هذا البرنامج الذى يدعو إلى ثلاثة أشياء :

- الاعتماد على الذات وهذه تحصيل حاصل لأنه لا يوجد أحد يتعامل معنا .
- زيادة موارد الاستثمار والادخار الداخلى .
- وغرض آخر لا يخرج عن هذين الغرضين .

النتيجة .. بعد ٣ سنوات ، كانت إيجابية ولمسناها جميعاً الأمر الذى شجع الحكومة أن تتبنى برنامج تحرير الاقتصاد من كل القيود : قيود فى سعر الصرف ، قيود فى التسعير ، كل القيود التى صنعناها بأنفسنا وأخذت بنا ، فشهدت هذه الفترة مولد تنفيذ برامج التحرير الاقتصادى الكامل : السوق هو الذى يتحكم فى الأسعار، أسعار النقد ، أسعار السلع ، أسعار الخدمات ، وثانياً أن القطاع الخاص يعطى - وهذا يقال لأول مرة بالعربى الفصيح - حق المبادرة الواسعة ويتمثل ذلك إما بتسخير موارده فى المجالات المختلفة أو بتبنى الحكومة

برنامجاً واسعاً لخصخصة المرافق الناجح منها والخاسر ، وهدف الحكومة خلق مناخ مجزى ومواتى ، وتترك شأن التجارة ، قلنا مبدأ أنها حكومة سيادية وليس حكومة تاجرة ، الحكومة تخرج من التجارة بمعناها الشامل استثمار أو تجارة أو سلع .

سياسة التحرير الاقتصادى تبنتها الدولة عام ١٩٩٢ والحقيقة النتائج كانت مذهلة بكل ما تحمل الكلمة من معنى ، أقول هذا الكلام وأنا شاهد على العصر وكنت شريكاً فيها ، والنتائج المباشرة لهذه العملية كانت واضحة وكانت ملموسة وكانت مقنعة على الرغم أن الدولة فى سياسة التحرير الاقتصادى تبنت بند أن هذه التحريرات لا تتم على حساب الشرائح الاجتماعية الضعيفة ، لكن الناس تأثرت ، سعر الصـــرف ارتفع من ١٥ جنيه للدولار الى ٩٠ جنيه وكل شئ أخذ وضعه بالتدريج ، سعر الخدمات قفزت ، أسعار السلع قفزت ، الحكومة سحبت الدعومات الواضحة على الخدمات الصحية والتعليمية والسلع الاستهلاكية وارتفعت الأسعار كذلك وحصل ما شبه الدوامة فتحت النوافذ ، فتحت الأبواب ، دخل الهواء ، تنفس الناس ، الصـــحيح مشى والذى به سأم فتر ، أنت فتحت النوافذ الذى أخذ برد أخذ برد ، والذى قاوم قاوم وكانت سنوات صعبة . نحن كاقتصاديين نعايش حال هذا المريض يوماً بيوم ، ساعة بساعة ، كنا ندرك تماماً حجم التحسن الذى يطرأ على صحته ،لكن الآخرين .. لا،العمال .. لا ، البعيدين عن هذا كانوا لا يدركون ، وظهرت نكات ، وظهرت مظاهرات ، وظهرت ضغوط .

نحمد لهذه السياسة الآتى : لأول مرة نتفيأ معدل نمو إيجابى وصل إلى ١١ % ، وطبعاً معدلات النمو تتراوح بين ٦ – ٧ % وهى نسبة عالية لكنها مستدامة ، لأول مرة التضخم ينزل من ثلاثة أرقام إلى رقم واحد يتراوح بين ٤– ٨ % ، لأول مرة أسعار الصرف تجمد وتستقر على وضع معين ، والآن أسعار الصرف شئ مذهل جداً ، آخر بعثة عندما حضرت من أسبوع كانت فى الخرطوم ، كان هناك تنوير من محافظ بنك السودان أن أسعار الصرف تنزل من ٢٦٠ إلى ٢٥٠ أو ٢٥٥ دينار ، وهذا هو الحوار الآن .

الشئ المذهل انقلبت الموازين ، أصبحت السودان بعد ٣٠ سنة عندها ميزان تجارى يشتغل لصالحها ، بمعنى نصدر أكثر مما نستورد ، وتبعا لذلك حررت لنا شهادة براءة من صندوق النقد الدولى عام ٢٠٠٠ ، أن السودان عمل إصلاحات اقتصادية وهو اقتصاد متعافى ولا مانع من التعامل معه ، و قد صاحب تلك الإجراءات الإدارية إجراءات قانونية طـــالت كل التشريعات القانونية المنظمة للممارسة الاقتصادية فى السودان ، طالت الجهاز المصرفى، طالت الاستثمار، وإجراءات سياسية وإجراءات قانونية . كلها مجتمعة أستطيع أن أقول رفعت السودان من مربع

(صفر) إلى مربع (١) ، جعلت الاقتصاد جاذباً للاستثمار ، ولما تحسن المناخ الاستثمارى ، كما كنا نتوقع ، دخلت علينا الموارد الاستثمارية و دخلت فى قطاع جديد و مبتكر ، نحن زراعيين ، ٩٠ % مننا زراعة ، العمال كلهم زراعة ، الواردات كلها زراعة ، الصناعات التحويلية كلها زراعة ، الآن جاءنا الفرنسيين أنتجوا الذهب لأول مرة فى مشروع إيريان وهذا مشروع معروف إنتاجه ٢٢ طن ، تجاوز الثلاثين طن ومازال ينتج بصفة تامة .

الابتكار أتى فى أن البترول السودانى الذى ظل حلماً يراود أجيالاً أنتج عام ١٩٩٨ وصدر ، الشركة التى تنقب عن هذا البترول وأنتجته بنت خطاً طويلاً ربما الخط الأطول فى أفريقيا طوله ١٦٠٠ كيلو متر من الجنوب إلى بور سودان للتصدير ، ثم أتى المستثمرون تباعاً ، والآن السودان كله قسم إلى بلوكات للتنقيب عن البترول وكل يوم يظهر هناك اكتشاف وهناك خط جديد . السودان يصدر نحو ٤٥٠ ألف برميل وبالتأكيد هذه الصناعة قلبت الموازين وأصبحت تمثل ٤٠ % من صادرات الدولة وبأسعار معقولة وزادت كل موارد الدولة .

المستقبل أتوقع أن يكون اكثر إشراقاً ، لأنه حصل انفراج سياسى وهذا مهم جداً من قبل الحكومة أو من قبل النظام الحالى وبدأ يستقبل الرأى الآخر والآن الحكومة نقول عليها حكومة ائتلافية فيها الانقاذيون ومثلت الأحزاب وبعض الشخصيات المستقلة ذات الفكر المستنير ، والآن يشهد السودان مرحلة تعايش سلامى ولعلنا نشهد توقيعاً نهائياً لموضوع الحرب فى الجنوب وتوسيع الحكم بإدخال أحزاب المعارضة كلها ، نتوقع تبعاً لذلك أن تستمر مناخات السلام والطمأنينة والاستقرار ونتوقع جراء ذلك أن تتواصل بل تزداد تدفقات المستثمرين الأجانب فى شتى المواقع.

الآن أرجع للنقطة التى هى مربط الفرس وهى دور القطاع الخاص- فى عجالة - أيضاً القطاع الخاص ظل بين شد وجذب طوال هذه العقود الخمسة ، وبين اكتئاب وحزن وقلق وعدم ثقة إلى تفاؤل وفرح كبير ، فى بعض العقود كان القطاع الخاص يشعر بأنه مضغوط وغير مرحب به وأنه متهم وأنه غير وطنى وبالتالى تقفل أمامه المنافذ ويضـــطر بالتالى أن يسخر موارده فى قطاعات نراها غير منتجة ، تجاره هامشية ، عقارات ، مضاربات فى أسعار الصرف للدولار ، والتهريب ، كان يهرب جهاراً نهاراً ، الآن بعد عام ١٩٩٠ ، بعد الإصلاح الاقتصادى الذى طال كل البلد ، نظمت التشريعات القانونية واعترف به فى صلب البرامج الإصلاحية وأعطى المبادرة واشترى قدراً كبيراً من مرافق الدولة القائمة وأدخل عليها التحسينات وأدخل عليها التعديلات والتكنولوجيا والنظم الإدارية ، وهذه المرافق أصبحت منتجة

ودخلت فى دائرة الإيرادات ، وكانت من قبل مؤسسات إعاشية للناس . الآن تدار وفق النظم الإدارية الممتازة ، تستخدم التقنيات والحواسب ، النظم المحاسبية المعروفة ، وأصبحت للقطاع الخاص مبادرات سارة فى الجانبين الاقتصادى والاجتماعى .

وأذكر على وجه التحديد عدد البنوك : لدينا ٢٦ بنك منها ٢٤ بنك قطاع خاص ، زادت مساهمة القطاع الخاص فى الجانب المصرفى الحالى زيادة كبيرة جداً ، وفى الشركات الآن كل الشركات المدرجة فى بورصة الخرطوم أنشئت حديثاً فى إطار الإصلاحات ، معظم هذه الشركات إن لم يكن كلها يسيطر عليها القطاع الخاص سيطرة تامة .

فى الجانب الاجتماعى أوفى الاستثمار الاجتماعى ، القطاع الخاص مبادرته واضحة جداً ، الجامعات ، المدارس الخاصة ، المستشفيات وفى منظمات النشاط المدنى للعون والمنظمات الخيرية كلها تقريباً قطاع خاص .

والقطاع الخاص فى السودان بطبعه قطاع لا أقول قطاع وطنى لأنه ما فيه قطاع غير وطنى ، كل القطاعات تعمل وفق المنظومة الوطنية ، ولا نتهم أحداً ، لأن الذى يتهم يقدم للمحكمة ، فنحن ندرك تماماً أن المعادلة كالآتى : إذا أنت أتحت الفرصة وحسنت المناخ كل الناس تأتى والعكس صحيح ، إذا أنت قفلتها وضيقت على الناس سوف يجدوا مخارج ، وبعد ذلك تقول هذا الرجل مهرب وتسجنه ، وهذا الرجل مضارب فى العملة ، وهذا الرجل يمارس ممارسات طفيلية ، أنا لا أفهم هذه العبارات ، أفهم أن هناك مساحة متاحة للعمل بالقوانين المنظمة والتشـــريعات المرتبة والناس تمارس هذا العمل ، الذى يمارس ممارسة غلط يعاقب .. لا ، أن نطلق هذه الشعارات ونتهم الكل بالعمالة وكذا .. وكذا ، هذا أمر مرفوض .

أخـــلص وأقول أن القطاع الخاص مساهمته كبيرة جداً ، وهذا واضح ، وأثره بناء ، هذا الاستثمار فى القطاع البترولى ٩٠ % منه قطاع خاص ، لك أن تقدر استثمار يصل الى ٥ مليار دولار ، الحكومة ما دفعت سهم ، لذلك فإن القطاع الخاص الوطنى ساهم فى هذه النهضة البترولية الهامة وأتوقع أنه فى عام ٢٠٠٤ وما يتلوها من سنوات إذا ربنا سهل لنا بالسلام فإن دور القطاع الخاص سيكون أكثر وضوحاً واكثر جرأة وتزداد آفاق الإيرادات إن شاء الله ، وأشكر لكم حسن الاستماع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

محرم الحداد

نشكر أ. عمر محجوب على إسهابه فى تقديم دور القطاع الخاص فى السودان وتطـوره التاريخى والمشاكل التى تعرض لها نتيجة التقلبات فى نظم الحكم المختلفة ، وأثر المراحل المختلفة على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، الحقيقة أعطى صورة تفصيلية للوضع القائم وحلله تحليلاً دقيقاً ، ربما يكون بالورقة بعض النقاط المتعلقة بالآفاق المستقبلية لدور القطاع الخاص فى تطوير السودان ، لكن التزامه بالوقت لم يتح له الفرصة ، لكن ربما فى المناقشات وتظهر الصورة أكثر ، ومعطى الآن الفرصة للدكتور سيد حسين للتعقيب .

سيد حسين

شكراً سيادة الرئيس ، أولاً سأحاول أن أربط ما قيل بالأمس وصباح اليوم بمشكلة السودان ، السودان له وضع خاص لأننى فى واقع الأمر قبل أن أدخل فى تفاصيل ، سوف أضيف على ما قاله أ. عمر ، واشكره أولاً على الورقة الموجزة والشاملة فى موضوع حساس جداً للدول العربية فما بالك بالسودان فى الظروف التى عرضها ، الحاجة الثانية أنه عرض هذه الورقة بأمانة شديدة جداً وهذا عهد السودانيين بصفة عامة .. لديهم الأمانة والصراحة ، وبحكم أننى عشت هناك فى المصرف العربى للتنمية الاقتصادية كرجل بنك فى الفترة من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٧ عاصرت هذا الكلام الذى يقوله وأنا أتكلم هنا كسودانى وليس مصرى .

النقطة الأولى ولن أدخل فى التفاصيل فقد عرض أ. محجوب التفاصيل فعلاً ، لكن إذا وضعنا الصورة فى المشرق العربى ، أو المغرب العربى أو مصر سنأتى للسودان الوضع مختلف تماماً ليس مختلفا فى الهيكل العام لكن مختلف فى الظروف والمناخ الذى ساد الفترة الماضية حتى بداية الخطة العشرية ١٩٩٢/٢٠٠٢ وهى التى شغالين عليها حتى الآن ، وبعد البرنامج الثلاثى الذى ذكره .

إنما فى هذه التجربة خلال العشر سنوات السابقة ، خطى السودان خطوات جريئة جداً ، يكفى برغم الحصار المفروض عليهم ، ويكفى بالرغم من معاملة القوى العالمية لها كدولة مقاطعة وحروب و ... و ... الخ يكفى أن البنك الدولى ، ومعى وثيقة صادرة فى يونيو ٢٠٠٣ ، يصدر تقريراً يقول أن السودان يعتبر الأول فى تحقيق المؤشرات الاقتصادية وهذا دليل على نجاحهم ، الذى اعتمد على حاجتين اثنين فى رأيى الشخصى ، الحاجة الأولى أنهم كان لديهم الجرأة فى الفترة من عام ١٩٩٠ أن يدخلوا مجال الخصخصة ، ومن أرقام موجودة لدى يكفى أن سعر الصرف قد استقر حالياً وحدث تحسن نسبى مؤخراً ، إذا ربطنا ذلك

بما يحتاجه القطاع الخاص ، الأخت ليندا قالت : أن القطاع الخاص يجذبه ثلاثة أشياء : الموارد الطبيعية ، السودان لديها موارد طبيعية ونحن منذ السبعينات اشتغلنا فى السياسات الزراعية ، وكنا نقول أن السودان سلة الغذاء في الوطن العربى ، لكن للأسف المستثمرين لا يحضرون ، لا مستثمرين عرب ولا مستثمرين أجانب ، لذلك فإن الموارد الطبيعية تجذب ولكن هناك أشياء أخرى ، الشئ الثانى السوق الكبير والسودان ليس سوق كبير نسبياً ، هى كبيرة جداً ولديها موارد ضخمة جداً لكن عدد السكان حوالى ٣٢ مليون وهم ليسوا كثيرين بالمقارنة بمصر ، الشئ الثالث جذب رأس المال الأجنبى المباشر والكفاءة فيما يتعلق بمستلزمات الإنتاج وهى خفض تكلفة المنتج مثل الأجور ، أنا أضيف لهذه العوامل الثلاثة شئ آخر مهم جداً وهو الذى جعل السودان قفز خلال الخمس سنوات الأخيرة وهو الاستقرار ، الاستقرارالاقتصادى والاستقرار السياسى والاستقرار الاجتماعى ، هم عندهم استقرار اجتماعى على مستوى العائلة ، موضوع التكافل الاجتماعى عندهم عالى جداً . وهذا الذى جعل الاقتصاد السودانى كما قال الدكتور فى كلامه يصمد لأنه كان هناك تكافل اجتماعى على أعلى مستوى ، كنت اعرف بعض الناس الذين يعملون فى الخليج مواردهم تعيش عليها عائلة واثنان وثلاثة وهذه ميزة غير موجودة إلا فى السودان .

الحاجة الثانية التى أريد أن أشير إليها أننا لا ننظر فقط لعوامل الجذب الاقتصادية لكن يجب أن ننظرلعوامل الجذب الأخرى الاجتماعية والسياسية لأنناأصبحنا فى مجتمع مفتوح ويمكن أقول لحد كبير أن هناك ضغوطاً دولية حالياً والسودان أحد الأمثلة ،والدول العربية بصفة عامة،إنما لابد أن نهئ المناخ للقطاع الخاص أن يقفز قفزات بحيث يتغلب على هذه الضغوط .

دائماً نحن نعلق مشاكلنا على الخارج ، لكن عمرنا ما حددنا بأنفسنا ما هى مشاكلنا ؟ سأضرب مثلاً ، والورقة بها كلام كثير لم يعرض ، التدفقات بالنسبة للموارد الأجنبية من ٩٥ – ١٩٩٩ (الفترة التى حدث فيها الانفتاح والخصخصة) بلـــــغت ٢٣٣,٨ مليون دولار منها ٣٥ % لعام ١٩٩٩ وحدها ، هذا يوضح أنهم بدأوا على الطريق السليم ، لأن ذلك حدث بسبب تحسن العلاقات مع بعض الهيئات ومؤسسات التمويل العربية منها البنك الأسلامى ، وصندوق الأوبك والاكتاد إذا تحسين المناخ ما بين الدول ومؤسسات التمويل يؤدى إلى تدفق التمويل بافتراض وجود استقرار سياسى واقتصادى ، أيضاً ساهم البترول، حيث قال الأخ عمر أن معدل النمو بلغ ٦% عام ١٩٩٩ نتيجة لمردودات البترول ، وأنّ الموقف تحسن عام ٢٠٠٠ وأصبـــح ٨,٣ % وانخفض العجز ، وارتفعت إيرادات الدولة بحوالى ٢٠٠ مليار

دينارعام ١٩٩٩ ، وإنتاج البترول لديهم حالياً ٧ مليون برميل / يوم والقطاع الوحيد التى تحتكره الدولة هو البترول .

ما أود ذكره هو أن السودان دولة زراعية فى الأصل ، والقطاع الخاص موجود فى السودان من قديم ، إنما الخطوة الجريئة التى أخذتها الحكومة السودانية فى برنامج الخصخصة فى إطار التحرر الاقتصادى أنها خصخصت الكثير من المشروعات الزراعية وغير الزراعة ، والمشروعات التى تحتاج تصفية صفقتها وخرجت منها ، المشروعات الاستراتيجية مثل مشروع النهر ومشروع الجزيرة أعادت هيكلتها كى تكون مربحة ، إذاً أخذت خطوات جريئة فى الخصخصة وأتاحت الفرصة للقطاع الخاص فيما يتعلق بالامتيازات وغيره ، إنما أرجع وأقول أن العبرة ليست بالقوانين ولا القرارات العبرة – وهذا مثل نحتذى به من السودان – بالتنفيذ ، استجابة المواطن لهذه القرارات إذا أحس أن فيها شفافية ، والوضع يختلف فى السودان عن أى دولة عربية أخرى وأنا عشت فيهـا ، إذا اتخذ قرار بشفافية ووافقوا عليه سيكون هناك تعاون بين المواطن والدولة ، وطبعاً المجال بالنسبة للقطاع الخاص يحتاج لزيادة تحسين وإضافات لكنه مهيأ لجـذب رؤوس أموال ، وأرجوا أن يكون جذب رؤوس أموال مباشرة بالدرجة الأولى . كرقم بسيط نجد الاستثمارات فى عام ٢٠٠١ قفزت إلى ١٨ % من الناتج المحلى الإجمالى وهذه لم تحدث من قبل فى السودان .

نقطة أخرى أريد إثارتها أن السودان كان عنده خطوة جريئة فيما يتعلق بخصخصة البنية التحتية خاصةً فى قطاع الفندقة والسياحة ، يكفى أن أتذكر أن الفندق الكبير وفندق السودان ، فنادق كبيرة جداً ، تم خصخصتها بالكامل ، وكذلك الاتصالات بمعنى أنه خلال فترة وجيزة ، حدثت طفرة كبيرة جداً .

ملخص كلامى أو تعقيبى على الورقة أن تهيئة المناخ فى أى دولة سواء كانت السودان أو أى دولة أخرى هو مسئولية الحكومة والمجتمع المدنى بالدرجة الأولى ، لأننى كرأس مال سواء من مؤسسات تمويل دولية أو أفراد أو حتى حكومات .. لا يمكن أن آتى إلى دولة ليس فيها وضوح وشفافية فى السياسة الاقتصادية ، الكلام الذى نقوله كلنا ، لكنا يجب أن نتكلم على أرض الواقع ، ولابد أن يعرف السياسيين ذلك ، سواء كانوا سياسيين أو عسكريين يجب أن يعرفوا ذلك ، وضوح وشفافية فى السياسة الاقتصادية ، وضوح فى السياسات الأخرى والتشريعات .

من ضمن الحاجات .. كتجربة ، حتى فى غير الوطن العربى ، كنت رئيس قسم البرامج فى الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، وكنا نبحث عن خطوط ائتمان نعطيها للدول الأفريقية لأننا كنا نمول الدول الأفريقية تحت الصحراء ، وكنا نحاول نعطى خطوط إئتمان لأن القطاع الخاص لم يكن قد أخذ دوره ، ذهبت للبنوك المركزية لكى أعرف المناخ ، ماهى المشروعات التى لدى البنك المركزى والبنوك الأخرى لكى نستطيع تمويلها ، لم نجد ، لذلك كان هناك خط ائتمان مفتوح فى خلال ٥ سنوات أعطينا خط أو خطين فقط بعد مداولات ومناقشات ، الوضع هذا اختلف لأن القطاع الخاص بدأ يدخل بجذوره كما قال الدكتورعلى سليمان ، المؤسسة الإسلامية وقبلها البنك الأفريقى دخل منذ منتصف التسعينات ، كانت المخاطرة عالية ، لأنه لم يكن هناك ضمانات ، الآن الوضع مهيأ لمؤسسات التمويل وأرجوا أن يركز الدكتور على سليمان على هذه النقطة ، أصبح مهيأ أن يعطى القطاع الخاص فى الدول بالضمانات التى ذكرها ، ونحاول نقلل هذه الضمانات بالنسبة للمستثمر الصغير فى الدول العربية أو الدول الإسلامية .

شئ آخر أود التحدث فيه ، أن المستقبل للقطاع الخاص سواء رضينا أو لم نرضى ، وهى ليست مقولة جديدة . ونحن لدينا تجارب ، وكلكم عارفين ، حينما يأتى صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى يحاول أن يفرض علينا برنامج هيكلة معين ، لايجب أن نقبلها على علاتها ، أنا أهيئ البيت عندى بالطريقة التى أعرفها ، وهذا يقودنى إلى القول أن الدول العربية لا يمكن أن تتوحد فى سياسية واحدة للقطاع الخاص ، هناك الرؤى التى تم عرضها فى المحاضرة الأولى ، إنما لا أعتقد أن الدول العربية كلها تكون مثل بعضها البعض ، الدول العربية كل دولة لها خصوصيات معينة ، قوى القطاع الخاص فى كل دولة تكون لها رؤية واضحة ، هذه الرؤية تتبناها إما مؤسسات التمويل العربية الإسلامية ولدينا العديد منها ، أو الحكومات. يحدث مؤتمر للرسميين يقولوا رؤيتهم للقطاع الخاص ، وكل دولة من الدول العربية تحاول الوصول لهذه الرؤية بطريقة معينة لأن هناك تفاوت ، لا أنتظر حتى تجتمع كل الدول وتحدد الطريقة التى تتبعها ، بل كل دولة تحدد الرؤية وتمشى عليها وتصل بالطريقة بتاعتها وإنما كلنا ماشيين فى طريق واحد .

أخيراً أناشد – من هذه المنصة – معهد التخطيط القومى ومؤسسة التمويل العربية .. أن تدعم القطاع الخاص بأن تعطى له يد العون فيما يتعلق برؤية واضحة يمشى عليها ، فيما يتعلق بتمويل يستطيع الاعتماد عليه . فى كثير من الدول العربية القطاع الخاص ليس له ارتباط بمؤسسات التمويل الدولية إلا المؤسسات التى لها ضغوط ، مثل هيئة المعونة الأمريكية

والبنك الدولى وهذه ضغوط معروفة ، هى معونات مرتبطة بسياسات معينة وقد تكون هذه السياسات ضد الدول العربية ، إنما أن متفاعل جداً أن هناك أمل فى القطاع الخاص أننا إن شاء الله سنتجنب العقبات وسنصل إلى تضامن فى هذا المجال وشكراً جزيلاً .

محرم الحداد

شكراً للدكتور سيد حسين ، والحقيقة لدينا ٨ تعليقات ، ونبدأ بالأستاذ الدكتور سعد حافظ .

سعد حافظ

شكراً سيدى الرئيس .. موضوع القطاع الخاص استهوانى منذ مدة وجاب لى مشاكل مع ممثلى القطاع الخاص عندما عرضنا عليهم تقرير التنمية الشاملة الذى أجرته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وكان لى شرف كتابة أو تحرير الجزء الاقتصادي ، وكان هناك ٣ محاور اقتصادى واجتماعى وسياسى .

والحقيقة واجهتنا مشكلة أساسية ، لكى نعرف ماهو القطاع الخاص من الناحية التنظيمية ؟ وجـدنا ، وهذه ظاهرة ليست قاصرة على مصر فقط ولكنها أيضاً تمتد إلى كل الدول العربية ، عندنا ٣ مستويات للقطاع الخاص نستطيع الحديث عنها :

- القطاع الخاص القديم الحرفى التقليدى الذى يشمل مشروعات صغيرة وهذا قطاع خاص أضير بالإنفتاح على الاقتصاد العالمى وبهجوم شركات دولية فى النشاط ، لأنه تم تفكيكه وإدماجه بدلاً من أن توضع سياسات واستراتيجيات لإستيعابه كمورد وكمستخدم لمنتجات هذه المشروعات الكبيرة .
- القطاع الخاص الكبير وهذا يشمل جزء منه تم خصخصته من قطاع الأعمال العام إلى المشروع الخاص .
- ثم قطاع الاستثمار الأجنبى سواء كان له شريك محلى أو لم يكن ، وبالنسبة لقطاع الاستثمار الأجنبى الذى كان له شريك محلى كان غالباً المشروعات العامة أو المشروعات الحكومية لأنه كان يحتاج لنوع من الضمانات لحمايته .

وبالتالى عندما نتكلم عن القطاع الخاص ونقيمه فلابد أن نحدد أى مستوى من المستويات الثلاثة وهذه مشكلة . المشكلة الأخرى لكى نقيم القطاع الخاص ، نجد أنه يعمل فى إطار مناخ وبيئة ، كما أشار أ. عمر محجوب وكما أشار أ.د. سيد حسين ، وأن تهيئة البيئة فقط ليست بكافية ، لدينا إطار السياسات الكلية قد يعوق هذا القطاع الخاص ولا يسمح بنموه وخاصةً إذا

كان إطار السياسات الكلية مرتبطاً بروشتة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى كما أشار أ.د. سيد حسين فى تعقيبه ، وبالتالي ممكن يكون هذا قيد على حركة ونمو القطاع الخاص .

الأمر الثالث ، وهووجود حلقات وصل بين القطاع الخاص والحكومة والمؤسسات الدولية التى أشار إليه أ.د. سيد حسين ، هذا الوجود مفتقد ، لأن هذا القطاع على المستوى التنظيمى غير منظم بحيث حتى عندما نتكلم عن التخطيط بالمشاركة ، والتجربة هذه سنقيمها ، قد لايوجد ممثلون وإذا وجد له ممثلون فمن المشروعات الكبيرة والمشروعات الأجنبية ، لأن حتى منظمات رجال الأعمال واتحادات رجال الأعمال مثل اتحاد المقاولين واتحاد الصناع واتحادات منتجى ٦ أكتوبر ومدينة السادات ..الخ هذه تمثل فئات محددة من القطاع الخاص وليس كله.

الأمر الرابع أننا لايجب أن نقيم هذا القطاع بالمؤشرات الكلية فقط وهذا لاحظته من الفرز السريع لبعض الأوراق ، المؤشرات الكلية ليست كافية للحكم على كفاءة قطاع ملكية معين سواء كان قطاع خاص أو قطاع عام لأننا فى النهاية تتعامل فى السوق ومعايير السوق ليست هى المعايير الكلية بالدرجة الأولى .

لو رجعنا إلى تجربة السودان لدى مجموعة أسئلة للأستاذ عمر محجوب ، السؤل الأول كان هناك وضع تاريخى ، السودان دخلت فى إطار مشروعات تكاملية مثل مشروع كنانة.. ألخ ، وتعثرت لأسباب كثيرة ربما للجو والمناخ السياسى ، وأنا طبعاً أشكر السيد المحاضر لأنه كان دقيقاً وواضحاً فيما يتعلق بالبيئة السياسية كأحد العوامل المهيئة للنمو ليس فقط للقطاع الخاص ، وإنما القطاع الخاص والقطاع الأهلي والقطاع العام وحتى القطاع الحكومى نفسه قد يكون مقيداً بالعوامل السياسية ، ألم يكن هناك مخرج لأن ننعش القطاع الخاص فى إطار هذه المشروعات التى تعثرت فى ظل هيمنة الدولة المركزية فى فترة الستينات والسبعينات ؟

السؤال الثانى عندما نقيم القطاع الخاص لايجب أن نقيمه بعوامل ايديولوجية ، وقد رأيت السيد المحاضر يحاول نفى هذه التهمة ولكن نحى منحاً أيدولوجياً فى عملية التقييم وهذا أمر طبيعى لأن علم الاقتصاد علم أيديولوجى والسياسات الاقتصادية اختيارات اجتماعية وفيها الجانب الأيديولوجى وبالتالى إذا أردنا تقييمه هل سنقيمه بمؤشرات السوق الجزئية أم بمؤشرات السوق الكلية ؟ ومؤشرات السوق الكلية نتيجة لاختيار السياسات التى تتبناها الحكومات سواء فيما يتعلق بسياسات التجارة أو فيما يتعلق بسياسات سعر الصرف ، أو فيما يتعلق بسياسات المالية العامة ، وهذا الأمر لا يجب أن تخضع له بالضرورة مؤسسات القطاع

الخاص وهى بصدد اتخاذ قراراتها وخصوصاً إذا كان القطاع الخاص يمثل فروعاً لشركات دولية فى النشاط كشركات البترول وبالتالى ليست مقيدة فى قراراتها بهذه العوامل لأنه يحكمها معايير السوق ٠

الأمر الآخر فى تقييم تجربة القطاع الخاص هو موضوع الإدارة سواء الإدارة على مستوى القطاع نفسه ، أو الإدارة على مستوى الاقتصاد ككل لأن هذه من العوامل المهيئة للبيئة ، الإدارة وإدارة الأزمات ، وأحب أن أثير هذه النقطة خاصةً أن السيد رئيس الجلسة من الأساتذة المساهمين باستمرار فى موضوع الإدارة وإدارة الأزمات ، إذا كانت الاقتصادات العربية تمر بمعوقات ليست راجعة لسياسات بقدر ماهى راجعة إلى أسلوب الإدارة نفسه وإدارة الأزمات ، أزمات الاقتصادات العربية على المستوى الكلى هى أزمات إدارة وليست أزمات سياسات ، لأن صندوق النقد الدولى أعفانا من عملية السياسات وفرض علينا هذا الاختيار ، وفى إطار هذه التوليفة من السياسات لم تسع الحكومات ، كما أشير فى كلام السيد المحاضر ، إلى مواءمة نفسها مع الظروف الاقتصادية المحلية والظروف الاقتصادية الدولية وإنما قبلتها كروشته ٠

لدى سؤال حول التقنيات ، وهذا سؤال مطروح ، ونقول حصل تطور تكنولوجى ونربطه مباشرةً بالحواسب ، فى حين أن بلد مثل السودان تقنياتها ممكن تكون فى مجال الهندسة الوراثية فى الزراعة وتطوير الانتاج الزراعى ، القطاع الخاص ، لايسهم فى بلادنا العربية بفلس واحد فى عمليات البحث والتطوير العلمى والتقنى فى حين أنه يتحمل ٧٠% من تكاليف البحث والتطوير فى معظم الدول المتقدمة لأنه المستفيد الأول ولم نجد أى مشروعات خاصة لها مراكز بحثية تحل لها مشكلاتها العلمية وتعطى لها ردود وتطويرات ٠

<u>محمد أبو الخير</u>

أولاً نشكر معهد التخطيط القومى على تنظيمه لهذه الندوة ٠ ثانياً ، بالنسبة للسودان نأمل جميعاً بمستقبل باهر نظراً لأنه صدر أول شحنة بترول فى أغسطس ١٩٩٨ والسودان يقترب حالياً من إنتاج مصر قليلاً رغم أن تعداد السودان يقترب من ثلث سكان مصر ٠

بالنسبة لمشروع كنانة للسكر بالسودان هو أكبر مشروع فى الشرق الأوسط يعطى ٣٠٠ ألف طن فى السنة ، ليس هناك مشروع فى الشرق الأوسط مثل مشروع كنانة ولكن جارى العمل حالياً فى مثل مشروع كنانة فى النيل الأبيض ، وهذا المشروع يبغى استثمارات من الدول العربية وأتمنى أن تتكاتف الدول العربية وتتضامن فى التكامل الاقتصادي خاصةً فى الزراعة

فى السودان . ففى السودان ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة تكفى للعالم العربى وتصدر منها ، محتاج تمويل وميكنة زراعية .

هناك سؤال للدكتور سيد حسين حول دور القطاع الخاص والخصخصة ، والخصخصة التى نعانى منها أنا كواحد من الشعب أحس أن الخصخصة مفروضة على الشعوب النامية الضعيفة حتى يأتى الأجنبى فيكون استعمار بأسلوب آخر ، فما فائدة الخصخصة ولو سمحت إلقاء الضوء عليها ؟ خاصةً أننا خصخصنا حوالى ٢٠٠ شركة منها حوالى ٤٧ شركة بيعت كاملة بأصولها ، لماذا أبيع رغم أن د. محمود عبد الحى قال هناك خصخصة بالإدارة ، خصخصة بتكنولوجيا ، خصخصة بتسويق ، فهمونا لو تكرمتم ، شئ آخر ما هو موقف القطاع الخاص من المشكلة التى نحس بها جميعاً وهى تخرج أبناءنا من الجامعـــة وللأسف لايجدون عملاً وشكراً .

فادية عبد السلام

بدايةً .. أتفق مع ما قاله أ.د. سعد حافظ على أن تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلى ليست دليلاً على تحسن بيئة الاستثمار بصفة عامة ، لأنه لكى نقول أن بيئة الاستثمار محسنة معناها أن مؤشرات التحسن على المستوى الكلى يجب أن تترجم على المستوى القطاعى ، أيضاً تحسن الميزان التجارى السودانى طبعاً راجع إلى تحسن ظروف البترول . فضلاً عن تحسن إعتماده فى الأساس على سلع ومواد خام ومعادن وسلع زراعية فالمطلوب من الاقتصاد السودانى أن ينوع فى الهيكل الاقتصـــــادى وأن يكون دور القطاع الخاص فاعل .

الحقيقة أ.د. عمر لفت نظرنا إلى نقطة خطيرة جداً وهو يتكلم عن قطاع التمويل وهو أن قطاع التمويل يضم ٢٦ بنك منهم ٢٤ قطاع خاص ، وقد نمس قضية خطيرة جداً تمس حياة مجتمع وإقتصاده بالكامل ، فلو نتصور أنه لا يوجد رقابة على تحويل حساب رأس المال ، وأن كل مصادر التمويل المتاحة لدى القطاع البنكى استخدمت فى تمويل مشروعات بالخارج . السؤال المطروح هل البنك المركزى فى وضعه الحالى يملك من وسائل الرقابة على القطاع البنكى بما يضمن أن يوجه هذا التمويل للداخل ؟ وهل القطاع البنكى السودانى يفى بمقررات بازل الثانية ؟ إذا كنا نتكلم عن تنشيط وتفعيل دور القطاع الخاص ونريد التمويل هل القطاع البنكى يستطيع أن يقوم بهذا الدور فى ظل الصحوة الاقتصادية داخل الاقتصاد السودانى أم لا ؟

إذا جئنا إلى قطاع البترول ، كان هناك بعض الزملاء السودانيين - منهم وزير البترول - من إحدى الولايات كان يدرس للدبلوم فى مركز العلاقات الاقتصادية الدولية وكانت المسألة المثارة مسألة الاتفاقيات المعقودة مع شركات البترول وحصة الشريك الأجنبى ، قال أن هناك ظلم بائن واقع على السودان فى عملية توقيع العقود مع الجانب الأجنبى ، فهل هذه المسائل فى ظل التحسن فى المؤشرات الكلية التى لا نعلم شئ عن ترجمتها على مستوى الاقتصاد الجزئى وبالذات القطاع الخاص ، أصاب قطاع البترول أم لا ؟ وشكراً .

<u>راجية عابدين</u>

مشكلة السودان ليست أزمات ولا معوقات ولكن خلق بيئة مواتية للاستثمار تواجه بتحديات أهمها الضغوط الدولية والاستقرار السياسى والأمنى ، أيضاً لابد من تدقيق المعلومات التى فيها مؤشرات أداء الاقتصاد الوطنى بالنسبة لمتوسط معدل التضخم وسعر الصرف وما شابه ذلك ، وأحس أن هناك اختلالات هيكلية وهناك ركود تضخمى فى السودان .

بالنسبة لقيادة التغيير لم أجد هناك آفاق مستقبلية للدور المحورى للقطاع الخاص فى السودان على الرغم من أن الاستثمار الأجنبى المباشر خاصةً فى الاتفاقيات البترولية فى السودان ، كان يمكن أن يعطينى زيادة بالنسبة لصادرات القطاع الخاص إلى الإجمالى فى السودان . د. فادية أيضاً أثارت حصة الشريك الأجنبى ، طبعاً الاقتصاد السودانى بوضعه الحالى فى ظل عدم وجود بيئة مواتية للاستثمار والقيادة فى السودان ليست قيادة تغيير لكنها إدارة للأمر الواقع . الجهاز المصرفى وهيكله يوضح أن البنوك المشتركة حصتها ٧٣٫٠٨% بالنسبة للفروع الأجنبية والبنوك الحكومية ، وذلك حتى عام ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، فهل هناك تغير فى البيانات الأحدث ؟

ما أريد أن أركزعليه أن المؤشرات الكلية لا يمكن الاعتماد عليها فى بلد مثل السودان أرجو من حضرتك ، باعتبارك فى قطاع البنوك وبنك الاستثمار المالى ، أن يتم التدقيق فى المعلمات القومية ليس فقط معدل التضخم وسعر الصرف ، ولكن أيضاً معدل الخصم وهو شئ مهم جداً لأى مستثمر فى القطاع الخاص ليأتى ويستثمر فى السودان .

السودان رغم التحديات الكبيرة أنا أعتبره ليس فقط سلة ، كما قال أ.د. سيد حسين، للغذاء للوطن العربى ولكن فيه من الكفاءات البشرية والموارد الطبيعية والقدرة على وضع سياسات مالية ، بمعنى الكفاءات التى تستطيع أن تضع ماهو لصالح السودان أكثر من أن تأخذ روشته مكتوبة لها من أى هيئات دولية وشكراً .

محرم الحداد

أعتقد أن من حقى أذكر ملاحظة ولو بسيطة ، أتخوف من نقطة لفت نظرى لها كلام د. سعد حافظ خطر فى بالى مباشرة تجربة العراق ، كان زمان بلد زراعى مشهود له ، وكانت معظم صادراته تمور ، وكان ٩٨% من الصادرات تمور ، وكان وهو زراعى يقال لكل فرد فى العراق ٤ نخلات فى البصرة ، بمعنى أن عدد النخل فى البصرة ٤ أمثال عدد السكان فى العراق ، طبعاً العملية تدهورت بعد ظهور النفط وانتقال العمالة وانتقال الأنشطة من الزراعة إلى البترول بالتحديد . فالواحد متخوف أن ظهور الذهب واكتشاف آبار البترول فى السودان قد يؤدى إلى مثل هذه الظاهرة ، وخاصةً أن بالسودان أراضى زراعية كبيرة جداً يجب أن نركز عليها بالتطوير التكنولوجى ، هذه مواردنا وإمكانياتنا والآفاق المستقبلية للتطوير كبيرة .

ممدوح الولى

أشكر الباحث ، ونحن فعلاً فى مصر هناك نوع من الغياب الكامل فى المعرفة عن الاقتصاد السودانى . ومع ذلك من خلال معلوماتى أجد أن الديون الخارجية من عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١ تناقصت من ١٧ مليار إلى ١٥ر٦ مليار لكن لا زالت تمثل نسبة ١٢٥% من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠١ فنرجوا من الباحث أن يحدثنا عن تأثـير الديون الخارجية .

فيما يتعلق بالميزان التجارى هو بالفعل ظل فى عجز من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٠ حين عمل فائض ، لكن كان واضح أن الصادرات هى السبب الرئيسى بعد أن كانت تدور حول ٦٠٠ مليون من عام ١٩٩٦ حتى ١٩٩٨ زادت من عام ١٩٩٩ من ٧٨٠ إلى ١ر٨٠٧ مليار فى عام ٢٠٠١ ، أكثر من الضعف ، رغم أن الواردات فى هذا العام زادت من ١ر٣ إلى ١ر٤ مليار ، فالواضح أن الميزان التجارى كان له دور رئيسى لكننا نريد أن نعرف هل البترول والذهب هما السبب فى ذلك أم لا ؟

نقطة أخرى أن ميزان الخدمات به عجز من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١ حساب رأس المال فيه فائض دائم من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١ ولما شاهدت أرقام صندوق النقد العربى الذى به نمو فى الاستثمار المباشر فى السودان عام ١٩٩٧ كان ٩٨ مليون ، السنة التالية ، ٣٧١ مليون ، عام ٢٠٠٠ كان ٣٩٢ مليون ، عام ٢٠٠١ كان ٥٧٤ مليون ، عام ٢٠٠٢ كان ٦٨١ مليون وشكلت المركز الثالث فى استقبال الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الجزائر وتونس ، ما هو نصيب العرب من هذا الاستثمار المباشر؟هذا سؤال . والسؤال الثانى مسألة

سلة الغذاءالعربية هل يمكن فعلاً إعادتها فى ظل طفرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟ وهل الغرب ممكن يسمح بذلك على حساب مصالحه ؟

النقطة الأخيرة سيادته تكلم عن دور التكافل ، أعرف تجربة الوقف السودانى أن السودان يعمل نوع من الوقف الإجبارى وأن كل أسرة تتبرع بالتقسيط فى الوقف ، لكن الحقيقة لأن النظام المصرفى ـ وهو النظام العربى الوحيد فى ذلك ، هو نظام إسلامى ، لم يعطينا فكرة هل النظام الإسلامى كان له تأثير فى التنمية مختلف عن النظم الأخرى أم أنه شأنه شأن الآخرين ؟ وشكراً جزيلاً .

عزيزة عبد الرازق

لى ملاحظة ، الحقيقة انبهرت بتجربة الإصلاح الاقتصادي فى السودان حيث لم يكن لدى فكرة عن مدى نجاحها ، الحقيقة هناك بعض المتناقضات ، د. سيد قال أن الإسراع فى عملية الخصخصة كان من أهم أسباب نجاح تجربة الإصلاح الاقتصادي ، عملية الخصخصة المفروض أن المعيار فيها الكفاءة الاقتصادية وتحقيق أعلى هامش ربح ماذا عن الكيانات المنشأة أساساً بأهداف اجتماعية أو أهداف أمنية ؟ المفروض أنها تحقق أقل هامش ربح ، فى ظل المنظومة الاجتماعية والتكافل الاجتماعى الموجود ، أين ذهبت تلك البيانات ؟

السؤال الثانى وليس لدى بيان به وهى ملاحظة عامة أن أعداد الأخوة السودانيين فى مصر ، وهم فى بلدهم الثانى مصر ، زادت بصورة كبيرة جداً بحثاً عن فرص عمل فى مصر ، طبعاً معدلات البطالة واضح أنها عالية فى السودان وليس لدى بيان بها ولكن ماذا عن هذا التناقض الموجود ؟ وشكراً .

مختار الشريف

الحقيقة الواحد يفرح أن يجد شئ موضوعى عن السودان هذه الأيام والحديث الذى سمعناه من أ. عمر محجوب يعطينا تفاؤل للمستقبل وموضوع البترول مثل تخوف أ.د. محرم منه أنا متخوف أكثر حيث أعتبره زلزال ومايحدث الآن هو توابع للزلازل التى جاءت من موضوع البترول خاصةً أن البترول اكتشف فى الجنوب وهذه قلبت المعادلة ، أرجو أننا مع أ. عمر والمهتمين بموضوع السودان يأخذوا موضوع نيجيريا والدروس المستفادة من تجربتها فى موضوع ظهور البترول لديها فى الاعتبار.إلا أن مساهمة القطاع الخاص فى السودان ومساهمته فى الناتج القومى الاجمالى لم تذكر فى الورقة أو فى المحاضرة ، وهذا مانريد أن

نعرفه ماهو دوره ومساهمته فى الإنتاج فى السودان خاصةً أن لدينا ٥ مليون سودانى صرف وهذا يعتبر امتداد للسوق السودانى داخل مصر ومن هنا تنمو العلاقات بين مصر والسودان التى نتمنى أن تكون موجودة .

النقطة الأهم للأستاذ عمر القطاع الخاص فى الجنوب وهو تحت حكم جون جارانج ومجموعاته ، هل هو داخل فى الاعتبار فى المعلومات التى ذكرتها ، أم أنها بعيدة كل البعد عن حديثنا ، إذا كان هناك قطاع خاص ولو هامشى جنينى يمكن نعتمد عليه فى المستقبل مع دور القطاع الخاص فى الشمال الذى نعتبره جنينى لظروف السودان سيكون لدينا أمل أن نعمل شئ فى المستقبل .

النقطة الخاصة بعلاقات القطاع الخاص مع الاتفاقيات الدولية نحن لدينا اتفاقية الكوميسا ليس هناك دور للقطاع الخاص وكل ما نعمله هو مفاوضات مع حكومة الإنقاذ ولكن لو نفذت هذه الأشياء ستكون حاجة جيدة ويمكن فى فرصة أخرى نتعرف عن دور القطاع الخاص ومساهماته فى الاتفاقيات الدولية .

نقطة للأستاذ الدكتور سيد حسين خاصة بموضوع الرؤى ، نحن لدينا مجلس وحدة عربية ومجلس ... وعشرات من المجالس العربية ، هل هذه المجالس لم تستطع عمل هذه الرؤية أم عملتها بطريقة غير جيدة ؟ هل آن للمثقفين مثلنا أن نضع رؤية متواضعة ونطرحها على صانعى القرار بحيث يكون لدينا ورقة نخاطب بها أنفسنا قبل غيرنا ونقدر نضيف وشكراً .

صالح عزب

شكراً سيادة الرئيس .. كل الحديث يدور حول تهيئة المناخ للاستثمارات الخاصة والدور الذى يجب أن تلعبه الحكومة والقطاع الأهلي لتفعيل دور القطاع الخاص فى التنمية ، أذكر من ٢٥ – ٣٠ سنة كان الحديث يدور حول بناء قدرات إنتاجية وبناء قدرة تكنولوجية محلية تستطيع أن تجذب الاستثمارات الأجنبية وتدعم القدرات الإنتاجية فى البلد سواء فى المجال الزراعى أو المجال الصناعى .

وكما قال د. جورج كورم فى الجلسة السابقة نحن تناسينا هذا الهدف ولم ننساه ، تناسيناه لأنه صعب التحقيق ، ونحن نحسب الشئ السهل ، بدون دعم القدرة التكنولوجية المحلية لايمكن أن يحضر الاستثمار الأجنبى ، وأحدث دراسة عملها صندوق النقد تقول أن أكثر العوامل جذباً لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وخاصةً فى الصناعة هو توافر بنية تكنولوجية

داخل البلد التى سيستثمرفيها وخاصةً فى مجال قطاعات الاتصال وفى مجال توافرالخبرات والمهارات الفردية .

والبنية التكنولوجية من المؤكد معروفة وليس هناك داعى للإسهاب فى مواصفاتها ليس فقط إستيراد معدات رأسمالية (وهذا أحد أضعف أشكال نقل التكنولوجيا) هذه المهمة رجعت طرحت نفسها بعد ٣٠ سنة ، أنا أرى أن هذه هى المهمة الأساسية وليس فقط جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وإنما لدعم وتفعيل دور القطاع الخاص لأن الاستثمار سيحضر عندما يجد قطاع خاص جاهز لمشاركته وشكراً .

سهير أبو العينين

شكراً د. محرم ، لدى سؤال للأستاذ عمر محجوب عن ضعف شبكة الطرق فى السودان ، الحقيقة كثير من الأخوة السودانيين ذكروا لى أن من أهم عقبات التنمية والاستثمار ضعف شبكة الطرق فى هذه المساحة الشاسعة ، فالسؤال لدى هل القطاع الخاص المحلى أو الاستثمار الأجنبى مستعد أن يستثمر فى إقامة بنسبة أساسية فى شكل شبكة طرق علماً بأنها لاتدر ربح ، وهل الحكومة السودانية مع الانتعاش سيكون لديها القدرة على تمويلها ؟ وشكراً .

عمر محجوب

أبدأ بالدكتوره سهير ، نعمل هناك خطة لإنشاء ٢٥ ألف كيلو متر خلال ٢٠ سنة اسمها الخطة القومية ، أصبحت الطرق جاذبة ، كانت كثير من المشروعات حكومية وأصبحت فرص استثمارية ، مطارات ، خزانات ، طرق .

د. سعد تحدث حديثاً طيباً وأنا أتفق معه أن مؤشرات الأداء الكلية قد لا تكون دقيقة فى تقييم التطور الاقتصادى فى بلد ما ولكن نحن فى السودان – حاولت فى الورقة أو فى حديثى – كنا نمر بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية سالبة ، ودخلنا فى هذا النفق طول ٣ عقود الآن بدأنا نخرج من هذا النفق ، المؤشرات التى لدى بصورة واضحة هى التى عرضتها معدل نمو ، سعر الصرف ، معدلات التضخم ، الميزان التجارى .

مشروعات التكامل العربية كنانة تعثرت فى البداية ، لكن مشروع كنانة يعتبر الآن مشروع نموذجى وعالمى ومتمسكين به الناس وتجاوز الطاقة التصميمية له وهى ٣٠٠ ألف طن ،الآن ينتج ٣٤٠ ألف طن .

أنا ما حبيت أتكلم كلام أيديولوجى ، لكن أعطيت تقرير عما صار فى السودان من الاستعمار للآن ، والآن بصورة موضوعية ، حكومة الإنقاذ فى البداية تخوفنا منها لأسباب واضحة ، لكنها تبنت برامج اقتصادية جريئة لم تكن لتنفذ يوم كان هناك نظام عسكرى شمولى ، فنحمد للعساكر الشموليين فى أنهم فى الناحية الاقتصادية طبقوا برامج إصلاحية واضح أثرها ونحن لدينا شفافية إذا أخطأوا نقول أخطأوا .

أ. أبو الخير تحدث حديث العارف عن كنانة ، نعم هناك مشروع آخر مشروع النيل الأبيض للسكر وهو سيكون توأم لكنانة ٣٠٠ ألف طن ، لكن لا أتفق معه من أن الخصخصة وسيلة مدمرة ، الخصخصة هى فى تصورى أن تكون الدولة راعية ، لو الدولة غيرت دورها وأصبحت راعية ومنتجة ستلخبط بنا الأمر ، الدولة توفر الأمن ، توفر المعايير والضوابط وتترك للقطاع الخاص الحرية كاملة فى أن يعمل ومن يخطئ يقولواله أخطأت لكن نمسك العصاية من المنتصف لا ، وفى العصر الإسلامى الأول الدولة هى الدولة الراعية .

أ. د. فادية مشكورة على حديثها ، نحن لدينا ٢٦ بنك تجارى هلكانة ، بنك مصرف لافتة جميلة ، نظام لكن بنك ضعيف ، تخيلى بنك رأسماله المدفوع أقل من ١٠ مليون دولار ، ولدينا بنك مركزى فقرى يطبق سياسة بازل (١) ، (٢) بحذافيرها ، أنا أقول أن النظام المصرفى على فكرة هو نظام صحيح مافيه فيروسات الفساد ، مافيه فيروسات التأثر ، فى هذه المرحلة بنك السودان يطبق برنامج يسمى برنامج توفيق الأوضاع ، عندك ٣ خيارات : إما تزيد رأسمالك ، بالقدر الذى يحدده البنك المركزى ، أو تندمج مع البنوك الأخرى ، أو تظل ضعيف ، وهذا البرنامج عمره ٣ سنوات وبرهن أنه اصلاحى والبنك المركزى لازال غير راضى ١٠٠% لذلك فى نهاية هذا العام سيفصح عن قراراته وبدأت تأتى لنا بنوك أجنبية مثل بيبلوس بنك ، وبنك النيل الأزرق ، فنحن نحتاج لكيانات مالية قوية تساعد فى تقديم التمويل للقطاع الخاص .

قطاع البترول ، لا أتفق مع الشخص الذى تحدث عن الاتفاقيات ، ودائماً اذا لم تكن هناك شفافية تكون مدعاة للقيل والقال ، لا أدرى كيف تمت هذه الاتفاقيات ولم يفصح عنها ، ولكن أقول إذا كانت الأشياء تؤخذ بالأثر العام ، فنحن عملنا اتفاقيات لم تحدث من قبل ، أنجزنا فيها إنجازاً كبيراً جداً ، واليوم الكل ربح أو فاز ، الشركاء الذين أتوا وخاطروا فى حرب الجنوب عملوا كل شئ والحصة الخاصة بالحكومة قيل لنا أنها فى ظرف ٤ سنوات ستكون ٨٠% والأثر واضح فى محصلة الدولة .

فى السودان نحاول جاهدين لخلق بيئة مواتية للاستثمار ، اجابةً على د. راجية ، على المستوى المحلى ونسير بايقاع متسارع ، وإذا مشينا بهذا المنوال والسلام وإدخال الرأى الآخر سيكون السودان واحة للاستثمار المحلى والأجنبى ، والآن أصبح السودان مطاراً آمناً للاستثمار .

بالنسبة للديون فى السودان وأخص ديون الدولة والتى كانت ٢٠ مليار ونزلت إلى ١٥ مليار، هذه ديون تراكمت على سنوات طويلة وحصل لها جدولة والسودان ملتزم بالسداد.

كل الملاحظات التى ذكرها باقى المتحدثون كلها ملاحظات جيدة وأنا أشكرهم عليها ، لكنى أقول أن البترول جاء فى السودان فى لحظة حرجة جداً ، السودان به ٢٠٠ مليون فدان ، عندنا ١٣٠ مليون من المواشى نحن ٣٠ مليون سودانى فيكون نصيب الفرد ٤ من المواشى ، عندنا .. عندنا ، لكن تظل شعارات جوفاء مالم تستغل ، حتى البترول كانت الخبرات العربية ممكن تطلعه ، لماذا يحضر ناس من كندا وماليزيا والصين يعملوا فى ظروف بالغة التعقيد ويطلعوا البترول ، على كل حال سيكون السودان بشئ من الاهتمام بيئة مناسبة للاستثمار شكراً .

<u>سيد حسين</u>

سأرد سريعاً ، فيما يتعلق بطريقة السياسة الكلية الاقتصادية قد تكون قيداً على القطاع الخاص وهذا وارد ، لكن كيف نعمل دمجاً بين السياسات الجزئية والسياسات الكلية ، إن البيانات المتوفرة سواءالبيانات الرسمية أوغير الرسمية للقطاع الخاص غيرالرسمى غير كافية فى رأيي نحن لانقيم القطاع الخاص فى الندوات ، نحن نذكر وضع القطاع الخاص وكيفية تحسينه ، لا أستطيع تقييم القطاع الخاص فى محاضرة .

الجزء الخاص بالتكامل كان شعار من أيام النميرى ، والسودانيين كانوا مقتنعين أنه شعار سياسى ، هذا لاينكر أنهم مرتبطون بوادى النيل ، إنما عندما يدخل فى إطار سياسى يفشل ، لكن مشروعات مشتركة ممكن على أسس تجارية أنت تستفيد وأنا أستفيد لا تضغط على وتقول تكامل لابد أن نضع الأمور فى محلها .

البترول ، التعاقدات فيما يتعلق بالتنقيب عن البترول لابد أن يكون عقداً نمطياً لكن يكفى أن الاتفاق ينص على الآتى: ٤٢% من الإنتاج الكلى من البترول للحكومة التى صدرت منه ٣٢ مليون برميل قيمته ١٨٠ مليون دولار واستهلكت داخل السودان بما يعادل ٤٠٠ مليون

دولار مشكلة البترول عشتها فى السودان ، وكنا نقف فى طوابير ، كانت فاتورة البترول بالنسبة للسودان عبء فظيع جداً لا يتحمله الرجل العادى ، كون السودان ينتج بترول ويصدر ويكتفى ذاتياً هذه طفرة .

فيما يتعلق بديون القطاع الخاص كما قال ليس هناك ديون على القطاع الخاص وكلها تسدد ، ولا أعتقد أن أى مؤسسة تمويل دولية تقبل أن يكون هناك متأخرات على الدول أو على قطاع خاص وأعطيه قرض جديد ، لابد أن يحدث تصفية ، وبالنسبة للقطاع الخاص البنك الأفريقى تعاون ، وإن ظلت هناك مشكلة الضمانات .

الأخ أبو الخير تكلم عن الخصخصة ، موضوع الخصخصة والقطاع الخاص والقطاع العام ، نحن لا نتكلم أيديولوجياً ، العالم كله دخل فى الخصخصة ونحن فى العام الماضى عملنا بحث عن الخصخصة فى المرافق العامة ، ستجد الآتى ، كل الدول التى حدث خصخصة لها كانت فى الأصل قطاع خاص ثم تعاقب عليها حكومات ديكتاتورية قلبتها إلى قطاع عام .

بالنسبة لسكر كنانة ، هل تعلم أن رأسمال مشروع سكركنانة هو رأسمال عربى مشترك ، رأسمال خليجى ، لولا الضغوط ، ولولا رغبة دول الخليج لمساعدة السودان وعملت مشروع كنانة وقد كنت هناك وزرته عدة مرات ، ينتج السودان فعلاً ٣٤٠ ألف طن سنوياً ويصدر للسوق العالمى وبالرغم من انه تمويل عربى إلا أن هناك شروط على السودان ، جزء يسوق فى السوق المحلى وهى حصة الحكومة والباقى يباع فى السوق العالمى بالدولار لكى يستردوا أموالهم .

الجزء الأخير د. عثمان تكلم عن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وهذا المشروع لا زال بمعونة من هيئة المعونة الأمريكية وحتى الآن لم يستطيعوا أن يطلعوا المعلمات السبع لسبب بسيط ، بيطالبونا بمؤشرات تقدم كل شهر ، إذا نظرنا لقطاع الزراعة كيف نقدم مؤشرات كل شهر والزراعة تأخذ ٦ - ٧ شهور .

الديون المتراكمة ، هناك بحث تم العام الماضى فى معهد التخطيط القومى ، حجم الديون ٢٠٫٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، وشكراً .

<u>محرم الحداد</u>

شكراً جزيلاً لحضراتكم أولاً وللأستاذ عمر والدكتور سيد ثانياً مع تمنياتنا بدور فاعل وفعال فى نفس الوقت للقطاع الخاص فى قضايا التنمية وشكراً .

ورشة عمل

دور القطاع الخاص
فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية
فى الوطن العربى

القاهرة ٧ــ٨ ديسمبر ٢٠٠٣

الجلسة السادسة

The Private Sector In Tunisia

- رئيس الجلسة : أ. ممدوح ثابت مكى

عضو المكتب التنفيذى لاتحاد الصناعات المصرية

- المتحدث : أ.د. عبد الله عبد الملك

استاذ معهد الاقتصاد الكمى تونس

- المعقب : أ.د. فادية عبد السلام

مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية معهد التخطيط القومى

عبد القادر دياب

بسم الله الرحمن الرحيم

مساء الخير جميعاً يسعدنا أن نبدأ جلستنا السادسة والأخيرة من ورشة العمل تحت رئاسة أ. ممدوح ثابت مكى من رجال الأعمال فى القطاع الخاص ، عضو المكتب التنفيذى لاتحاد الصناعات المصرية ، رئيس الاتحاد العربى للصناعات الجلدية ، رئيس غرفة دباغة الجلود ، فضلاً عن انتساب سيادته لعدد من التنظيمات مثل المجالس القومية المتخصصة ، شعبة الانتاج الصناعى وعدد آخر من التنظيمات المختلفة.

كما يسعدنا أن يكون متحدثنا أ.د. عبد الله عبد الملك أستاذ بمعهد الاقتصاد الكمى بتونس ويحدثنا عن القطاع الخاص ودوره فى التنمية فى تونس ، وتعقيب أ.د. فادية عبد السلام .

وليتفضل السيد الرئيس بممارسة مهامه.

ممدوح ثابت مكى

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً للأستاذ الدكتورعبد القادر دياب ونرحب بحضراتكم ونرحب بالدكتور عبد الله عبد الملك محدثنا اليوم وسيعرض لنا ورقة العمل عن دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى تونس ، وأيضاً يشرفنا أن يكون معقباً على هذه الورقة وهذا العرض أ.د. فادية عبد السلام مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى.

التجربة التونسية تجربة ثرية جداً فى التنمية وبالنسبة لدور القطاع الخاص الذى حقق فى السنوات الأخيرة كماً هائلاً من الإنجازات ومعدلات التنمية سواء لبرامج تحديث الصناعة ، سواء بالنسبة للتصدير وإنجازات كبيرة ومعدل نمو هائل فى التصدير والنفاذ للأسواق الخارجية وسبقنا فى اتفاقية المشاركة فى السوق الأوربية المشتركة وحظى بالعديد من الامكانيات والانجازات التى مكنته من أن يشغل موقعاً متميزاً فى الاقتصاد العربى.

ويسعدنا أن نسمع ، ونتعرف على المزيد فى اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أ.د. عبد الله عبد الملك فليتفضل.

عبد الله عبد الملك

شكراً سيدى الرئيس .. فى البداية أود أن أشكر كل من معهد التخطيط القومى والمؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على تنظيم هذه الندوة وما لها من أهمية فى الوقت الحاضر بالنسبة للعالم العربى.

وأود أن أشير إلى أن الدكتور المنجى بوغزاله لم يستطع الحضور لهذه الورشة لالتزامات سابقة، ورغم الصعوبة سأحاول تقديم ورقته نيابةً عنه.

وتتمحور هذه الورقة التى كتبت بالانجليزية حول ٣ محاور :

أولاً: عرض وجيز لتطور السياسات الاقتصادية فى تونس منذ عام ١٩٦٠.
ثانياً: هيكلة القطاع الخاص فى تونس حالياً.
ثالثاً: مناخ أعمال ومحددات الاستثمار فى تونس.

وسأعرج فى النهاية على التجربة الحالية فى تونس التى ترتكز على كيفية تطوير أداء القطاع الخاص فى المستقبل، وهذا ماطرح فى المخطط ٢٠٠٢/٢٠٠٦.

فيما يخص تطور القطاع الخاص فى تونس منذ عام ١٩٦٠ حتى الآن مر بثلاث مراحل :

١- المرحلة الأولى من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠.
٢- المرحلة الثانية من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٦.
٣- المرحلة الثالثة من عام ١٩٨٦ حتى الآن.

المرحلة الأولى : وهى مرحلة مابعد خروج تونس من الاستعمار، كانت مرتكزة على تخطيط اقتصادى مركزى ، قد يفهم أن له عدة فوائد ايجابية ، فى تلك الوضعية كان السواد الأعظم من الناس فقيراً وريفياً ، الأمية كانت نسبتها مرتفعة ، الموارد محدودة ، الاقتصاد ضعيف ، تهريب رؤوس الأموال التى كانت ملك المستعمرين .. الخ ومع ذلك كان هناك تفاؤل وقيادة لها رؤية وآمال فى المستقبل ، واختيارات كان لها الأثر الكبير على مسار التنمية ، التعليم ، البنية الأساسية ، وارساء نظام اجتماعى وسياسى حديث ومتطور وذلك كله فى اطار نظام اقتصادى يعتمد أساساً على التخطيط المركزى وعلى القطاع العام ، لكن هذه الوضعية أتت فى بداية السبعينات بأزمات وصعوبات اقتصادية أدت إلى التخلى عن المنهج الاشتراكى والتخطيط الشامل . ويذكر أن أول تخفيض للعملة فى تونس كان عام ١٩٦٢ ، وكان هناك برنامج للاصلاح وجد عام ١٩٦٨.

المرحلة الثانية : بدأت من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٦، ففى عام ١٩٧٠ تم التخلى عن التخطيط الاشتراكى ، هذه المدة خاصياتها تشجيع القطاع الخاص لكن فى اطار اقتصاد محمى كلياً من المنافسة الخارجية مع مواصلة تأسيس شركات ويذكر التاريخ أن كل الشركات الحكومية تأسست فى هذه الفترة ، ومن آخر هذه الفترة برزت اختلالات على مستوى الاقتصاد الكلى ، ارتفاع فى نسبة التضخم، ارتفاع المديونية ، والبطالة ، وفى نفس الفترة ظهر تداعى فى صلب النظام السياسى وتدهور المؤسسات فتم الالتجاء للمنظمات الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

المرحلة الثالثة : من عام ١٩٨٦ حتى الآن ، حيث دخلنا فى عام ١٩٨٦ فى برامج اصلاح هيكلية وتثبيت الاقتصاد الكلى، والفترة من ١٩٨٦ حتى الآن نعتبرها فترة واحدة وبرنامج التثبيت كان تعويم عملة، حرية تجارة،تحرير المنظومة المالية، تحرير الاستثمار الخاص.. الخ.

بالنسبة للنتائج الأولية لهذه السياسة .. تحقق نجاح مايتعلق ببرامج التثبيت ، وانجاز الاستقرار فيما يخص نسبة العجز المالية ، ونسبة التضخم ، ونسبة عجز ميزان المدفوعات الخارجية ، وفى ورقة د. منجى عدة لوحات تبين هذه النتائج .

اما فيما يتعلق بالاصلاح الهيكلى فالنتائج ايجابية لكن نتصور انها دون مانطمح إليه وخاصة فيما يخص الاستثمار الخاص ، فرغم تطوره لم يدرك الترقبات المنتظرة.

دور القطاع الخاص : رغم أن نسبة الاستثمار الخاص من الاستثمارات الكلية فى تونس تفوق النصف بقليل ، بعد أن كان فى الثمانينات أقل من النصف بقليل (أى أن الارتفاع كان محدوداً فى الاستثمارات بصفة عامة) ، ونشير الى أن المخطط يطمع الى الوصول الى ٦٠% استثمارات خاصة فى مجموع الاستثمارات .

وفى عام ٢٠٠٠ بلغت نسبة القطاع الخاص من الناتج العام ٦٤%، وبلغت نسبة القطاع الخاص فى التشغيل ٩٣% من اجمالى القطاعات المنتجة، ومن القيمة المضافة حوالى ٧٦%. على أن القطاع الخاص يكاد يسود تماماً فى بعض القطاعات مثل الزراعة والصناعات المعملية والتجارة والسياحة، ويتركز نشاط القطاع العام فى الطاقة والنقل والمناجم والمالية. وهذه الوضعية، كما سمعت بالأمس عن هيكلة الاقتصاد فى مصر، نفس الوضعية فى مصر تقريباً.

بالنسبة لمناخ الأعمال هناك عدة نقاط سأسردها تباعاً فيما يخص مناخ الأعمال :

- النظام القضائى والادارى تطور نسبياً فى السنوات الأخيرة، لكن هناك عدة ثغرات ضعف حالات .. ضعف أداء، ..البطء٠٠ الخ ، وقد وضعت فى تونس عدة هيئات لتطوير هذا الأداء.

- الخصخصة وهى تجربة فى تونس من ١٩٩٧/٩٦ وقد أدت الى نتائج ايجابية خاصةً من حيث جلب الاستثمار الأجنبى ، وعندما نشاهد فى السنوات الأخيرة هيكل الاستثمار الأجنبى نرى أنه أصبح ليس فى البترول فقط بل فى القطاعات الأخرى مثل النسيج والبنوك والسياحة..الخ.

- النظام المالى فى تونس يشكو من عدة اشكاليات ، والاشكالية الحالية المطروحة فى النظام المالى فى تونس ماتسميه القروض الرديئة التى ورثها هذا النظام من قبل عام ١٩٨٦، وأعرج على النظام البنكى فى تونس : قبل عام ١٩٨٦ كان عندما يعطى قروضاً للمستثمرين كانت هذه القروض بضمان البنك المركزى ، وكان هذا يتابع المقترضين بجدية ولكن كانت نسبة ارجاع القروض غير كافية.

- فى عام ١٩٨٦ عندما حدث الاصلاح المالى وأصبح البنك يتحمل مسئولية القروض التى يقدمها . ووفقاً لدراسة أولية هناك تقريباً ٢٠% من القروض قروض رديئة وهذه القروض حالياً عبء على البنوك التونسية ولم نستطع حتى الآن ايجادحلول ايجابية لامكانية اصلاح هذه القروض.

- النظام المالى حالياً فى تونس نظام شبه متطور، فيه ١٤ بنك تجارى، منهم ٦ بنوك حكومية و٨ بنوك خاصة ، وهناك ٦ بنوك تنمية ، و٨ بنوك أجنبية ، و٩ شركات ايجار مالى ، وعدة شركات للتمويل ، وهناك مشروع قد انتهينا منه فى تونس وهو توحيد جميع البنوك فى تونس ، البنوك التجارية ، بنوك تنمية ، البنوك الأجنبية سيصبح لها فى المستقبل أن تقوم بنفس عمليات الودائع والقروض لتكون بنوكاً شاملة.

- بالنسبة لغرفة العمل وهيكلة سوق العمل ، هناك القطاع المنظم والقطاع المهمش (القطاع غير المنظم) ، القطاع المنظم يخضع لقواعد مشددة ومكلفة (أجر أدنى، تحديد الأجور، اطار مفاوضات اجتماعية ٠٠ الخ) القطاع المهمش يغطى جزءً هاماً من النشاط الاقتصادى ، شركات صغرى ، العمل الأسرى داخل البيوت ، البائعين المتجولين.. الخ ، ويتسم هذا القطاع بانتاجية ضعيفة ، وأساليب تقنية لاتستفيد من تطورات علمية والتنمية الحديثة ، وأجور وظروف عمل غير مرضية ، وعدم مساهمة البنية الأساسيةُ عبر الأداء . تطور القطاع

المهمش يعكس عيب عدم بناء قطاع خاص ذو قدرة تنافسية مرضية له الامكانيات لمجابهة التحديات والمنافسة الأجنبية وخلق الثروات الكافية لرفع مستوى العيش للجميع ولاسيما الطبقة الضعيفة والكادحة.

الخلاصة .. مطلوب العمل على تدعيم وتأهيل دعائم التنمية الاقتصادية والبنية الأساسية لتحقيق الاستقرار فى مجال الاقتصاد الكلى والحفاظ على الاستقرار السياسى عامة ، وفتح المجال لاقتصاد السوق والتخلى عن الرقابة الحكومية للحالات التى لايتضح فيها اخفاق السوق، وهذا لا يعنى تخلى الدولة، بل بالعكس يفتح امامها مجالات واسعة للتخطيط والتدخل فنحن فى حاجة الى مزيد من التنظيم والتنسيق وحسن الاداره بقدر ما نحن فى حاجة الى مزيد من الاستثمارات والانجازات خاصةً فى القطاع الخاص ، ولايمكن للقطاع الخاص أن ينمو ان لم يكن ذلك بالتكامل والتنسيق مع القطاع الحكومى الذى يقتصر على القطاع العام الانتاجى.

وورقة الدكتور منجى تبين تطور فى النتائج ، لكن التطور غير كافى فالمفروض أن نطور أكثر فأكثر أداء القطاع الخاص فجاء المخطط العاشر ٢٠٠٢/٢٠٠٦ وطرح عدة توجهات لتطوير أداء القطاع الخاص، هذه التوجهات الخصها فى ٥ توجهات :

١- ادخال حركية أكثر على القطاع الخاص أولاً بالحث على بعث مؤسسات وذلك بتدعيم مكاتب دراسات وتوفير آليات لدفع وظيفة استنباط مشاريع جديدة وتبسيط الإجراءات. وتركيز مؤسسات الشباك الموحد والعمل على تسهيل عملية التمويل للمشروعات خاصةً الصغيرة منها، وهنا تشير الى تجربة بنك التضامن فى تونس، وهو بنك انشىء أخيراً ويعطى قروضا لصغار المستثمرين بدون ضمانات ، وهناك برنامج ٢١/٢١ لتشجيع حاملى الشهادات العليا للانتساب بحقل العمل ، ومواصلة عملية التخصيص والإسراع فيها، وتيسيير دخول القطاع الخاص للمجالات التى كانت حكرا على القطاع العام على غرار قطاع النقل والاتصالات والكهرباء والماء وغيرها.

٢- تحرير الاقتصاد واتساع المنافسة، استكمال تحرير الاقتصاد واتساع المنافسة الداخلية، توقيع تونس على اتفاقية شراكة عام ١٩٩٥، وتوسيع آلية السوق لتشتمل على كل القطاعات.

٣- تحسين شفافية الاقتصاد، وهى بهذا تشجع شفافية القطاع الخاص ، وذلك بمتابعة سلوك المؤسسات ومستوى الأسعار والمواصفات والمعلومات المتصلة بقوانين وترتيبات تدعيم واصلاح الادارة فى اتجاه مزيد من تحسن أدائها وتعظيم مساهمتها فى دفع حركية التنمية.

٤- حفز القطاع الخاص لتحسين محيطه الاقتصادى والاجتماعى والتقنى.

٥- اعطاء حيوية أكثر لدور القطاع الخاص فى التنمية، وذلك بتشجيع الاستثمارات فى الجهات المحرومة ، ومزيد من التطور فى البنى الأساسية.

ولتحقيق هذه التوجهات وضعت عدة آليات وحوافز لتدعيم القطاع الخاص. فهناك نظام حوافز للاستثمار، وكل الحوافز اما اعفاءات جبائية أو دعم للاستثمار، كما وجدت فى تونس هياكل مساندة للقطاع الخاص ، نذكر منها وكالة النهوض بالاستثمار الفلاحى ووكالة النهوض بالاستثمار الصناعى ، ووكالة النهوض بالاستثمار الصناعى ، ووكالة النهوض بالاستثمار الأجنبى ومركز النهوض بالصادرات ، والمراكز الفنية ، والمعهد القومى للمواصفات . كذلك يوجد برنامج تأهيل المؤسسات وقد انطلق هذا البرنامج عام ١٩٩٦ وكان الهدف منه هو تعصير آله الانتاج وتكوين اليد العاملة ، والمحافظة على التوازنات المالية ، وقد شمل هذا البرامج حتى سبتمبر ٢٠٠١ حوالى ١٨٦١ مؤسسة منها ١٠٧٤ مؤسسة حصلت على المصداقية.

نقطة أخرى هى التخصيص هناك برنامج تخصيص فى تونس وقد انطلق هذا البرنامج منذ عام ١٩٨٧ وقد شمل ١٣٨ مؤسسة حتى مارس ٢٠٠٠ بمبلغ اجمالى ١٢٦٨ مليون دينار ويأتى قطاع البناء فى المرتبة الأولى بمبلغ ٧٦٦ مليون دينار، ثم قطاع السياحة ١٥٣ مليون دينار تليها قطاعات التجارة والنقل والصناعات الكيماوية وغيرها.

وهنا أشير أنه رغم هذه الاجراءات لاحظنا عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ تراجع نسبى فى الاستثمار الخاص وهذا التراجع يدعونا للتفكير فى آليات أخرى لتطويره فى السنوات المقبلة. وشكراً.

<u>ممدوح ثابت مكى</u>

شكراً للأستاذ الدكتور عبد الملك على هذا العرض الموجز الوافى لدور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى تونس وننتقل الآن الى سماع التعقيب من أ.د. فادية على هذه الورقة وعلى هذا العرض.

<u>فادية عبد السلام</u>

ابتداء أود أن أشكر أ.د. منجى أبو غزاله على ورقته القيمة والتى تفضل أ.د. عبد الله عبد الملك لإلقاء الضوء حول محتواها فضلاً عن الورقة الاضافية المحدثة التى أضافت إلينا الكثير وهى الخاصة بتحديث بيانات حول الدور والآليات الجديدة لدعم دور القطاع الخاص فى الفترة الأخيرة.

وفى ضوء ما ذكره أ.د. عبد الله عبد الملك حول الإطار التاريخى الذى حدث فيه تطور وتغير فى دور القطاع الخاص عبر ٣ فترات زمنية نجد أن هناك فترة الستينات حيث التخطيط الاقتصادى وسيطرة الدولة والتى توصلت الدراسة الى أنها تتسم باختلالات فى التوازنات الكلية والمؤشرات الكلية فى ظل عدم توافر حوافز للتخصيص الكفء للموارد والنمو المتواصل.

ثم الفترة الثانية والتى تحدث فيها الباحث حول ظروف تحسن القطاع الخاص وتشجيعه فى ظل تحسين فرص الحصول على ائتمان ميسور واعانات من الدولة ، ثم أكد أن تطور القطاع الخاص لم يرتبط بخصخصة للمشروعات العامة أو الغاء الاحتكارات.

أما الفترة الثالثة فهى فترة التكيف الهيكلى ٢٠٠٠/٨٦ والتى شهدت تطبيق برنامج الاستقرار أو التثبيت حيث أبرز تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلى وتحقق معدل نمو فى الناتج يصل إلى ٤,٥% بالأسعار الثابتة ووصول معدل الاستثمار إلى ٢٥%.

أود فى هذا الاطار أن انتقل الى النقطة الأخرى التى ركز عليها الباحث وهى تتعلق بتحليل هيكل القطاع الخاص وفقا للشكل القانونى ونمط الملكية وحجم المنشأه بمعيار التشغيل حيث توصل الى عدة نتائج :

أولاً: أشار إلى أن الاقتصاد التونسى يغلب عليه نمط المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم العائلية ويضم القطاع غير الرسمى مشروعات متناهية الصغر.

ثانياً: يولد القطاع الخاص مايقرب من ٩٣% من فرص التشغيل ويتركز أكثر من ٧٥% من التشغيل الخاص فى مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، والنقطة الأهم أن القطاع الخاص يتركز فى الزراعة والصناعة التحويلية والمنسوجات والملابس والسياحة، اما القطاع العام فتتركز احتكاراته فى مجالات النقل بأنواعها والاتصالات والبنوك، كذلك فان المشروعات العامة تستحوذ على أكثر من ٦٠% من رأس المال بالرغم من دورها المحدود فى التشغيل (٧,١%) أما المشروعات متناهية الصغر فهى تستحوذ على ٧% من رأس المال وتستوعب أكثر من ٧٠ % من قوة العمل.

وهنا تعن لنا بعض الملاحظات:

١-أن ارتفاع نسبة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى القطاع الخاص يعد مشكلة بسبب القيود المؤسسية وعدم كفاية التمويل ، وهذا ما أكد عليه الباحث، وكذلك استخدام فنون انتاجية أقل تطوراً بالمقارنة بالمشروعات الكبرى فضلاً عن مشكلات التدريب والتسويق

وانخفاض الجودة مما يقلل الدور الذى يمكن أن يقوم به فى دفع النمو الاقتصادى، يعضد هذا تأكيد الباحث على سيادة نمط الملكية العائلية حيث يؤدى هذا النمط الى تقليل امكانات التوسع فى هذه الشركات وتوفير مصادر التمويل الاضافية خارج نطاق القروض المصرفية، ويمكن استنتاج ذلك من تتبع تداول أسهم شركات القطاع الخاص فى سوق الأوراق المالية سواء فى مصر أو تونس.

٢-اذا كان قطاع الصناعة التحويلية وبالأحرى المنسوجات والملابس يهيمن عليه القطاع الخاص ، وليس القطاع العام ، والذى يعد قطاعاً تصديرياً واعداً للاقتصاد التونسى حيث تصل جملة صادراته الى ٦٠% من جملة الصادرات الصناعية التونسية وهو ما أكدته الاحصاءات فى أثناء زيارتنا لتونس وتخضع هذه الصناعة لظروف تنافسية صعبة فى الأسواق العالمية خاصةً أسواق الاتحاد الأوروبى الشريك الأساسى لتونس والسؤال كيف يمكن للقطاع الخاص فى ظل ظروف التجزئة وصغر حجم وحداته التكيف مع هذه الظروف العالمية، وكذلك فى ظل ظروف المناطق الاقتصادية الخاصة فى تونس؟.

٣-النقطة الأخرى عند الانتقال لتناول بيئه الاستثمار تطرق التحليل الى الاجراءات والتشريعات والقوانين ولظروف الخصخصة ، حيث أكدت الورقة على الفلسفة الايجابية للحكومة والتى تنطوى على استمرار السيطرة والرقابة على ماتم تحريره وخصخصته سواء منافع عامة، طرق رئيسية، بنوك، مصانع أسمنت وفنادق الخ وذلك من خلال وضع قواعد وشروط للخصخصة تتفادى عدم سلامة العمليات وتتجنب ردود الأفعال الاجتماعية المرتبطة بنسبة العمالة المكدسة فى المشروعات العامة.

وتنتقل الورقة بعد ذلك لتبيان ووصف هيكل النظام المالى وتؤكد على وظيفة تقديم الاعانات والائتمان المدعوم للمزارعين، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، ثم يقوم الباحث بادراج الملامح الرئيسية لسوق العمل و التى يستنتج منها تحقق مرونة فى هذا السوق و هنا ينبغى وضع بعض الملاحظات:

أولاً : أن الورقة تقدم عرضاً شاملاً لبنية بيئة الأعمال على مستوى النصوص والاجراءات واللوائح دون ابراز طبيعة السياسات الاقتصادية المطبقة سواء النقدية أو المالية ومدى فاعلية هذه السياسات ، فمثلا كيف لسياسة سعر الفائدة المدعومة أو الائتمان المدعوم أن يؤثر على قطاع خاص يتسم بالقزمية والتجزء وصغر حجم وحداته ؟ وهل يصل الدعم فعلاً لهذه الوحدات

متناهية الصغر؟ وهل يؤثر سعر الدينار الحالى على تكلفة المستوردات الوسيطة ؟ وهل تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشاكل فى التكيف مع تخفيض سعر الدينار التونسى.

النقطة الأخرى أنه من الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى أن هيكل الحوافز الذى يركز على الضرائب والاعفاءات قد لايكون ملائماً لتوفير مناخ ملائم لتحفيز القطاع الخاص، وقد يكون من الآليات المطلوبة المساهمة فى التأمينات الاجتماعية وفى توفير تمويل لدراسات الجدوى فما هو الموقف التونسى هنا؟ كذلك اذا كان سوق العمل يتمتع بظروف مواتية تحقق مرونته أعتقد أن الدراسة تطرقت الى مبدأ التفاوض الجماعى ، وضع حدود للأجور ، وضع عقود بآماد زمنية ثابتة، فما هو وضع القيمة المضافة للأجور الحقيقية فى القطاع الخاص الرسمى مقارنةً بالقطاع الخاص غير الرسمى ؟ وماهى مظاهر هذا التحسن ؟ هل أحسن استخدام الموارد النادرة ؟ وماهو موقف استخدامه للعملات الأجنبية؟ هل تحسنت وحدة الناتج لكل عامل أو الناتج لكل وحدة من الأجور الحقيقية ؟ وما هو موقف الناتج الحدى الكلى لرأس المال الجديد المستثمر ؟ وماهو وضع الادخا ر؟ وماهى المجالات التى حقق القطاع الخاص فيها معظم الزيادة فى هذه الانتاجية ؟ لعلنا نطلب مزيداً من الاستفسار حول هذه القضايا.

هناك قضية أخرى ماهو تأثير هيكل التعريفة الجمركية على ربحية القطاع الخاص فى السوق المحلية وهل يولد فعلاً تحيزاً ضد الصادرات ؟ وماهى الأنشطة المفضله من جانب القطاع الخاص ؟

من القضايا الأخرى هل هناك تغير واضح فى هيكل أنشطة القطاع الخاص الصناعى نحو الأنشطة غير التقليدية ونحو الأنشطة الأكثر تعقيداً خاصةً أن هيكل الصادرات التونسية فيها بعض الصادرات الميكانيكية والهندسية وصلت الى ٢٥% من خلال استقراء بعض الاعفاءات الجمركية.

هذا بالإضافة الى عدة نقاط لفتت انتباهى . احدى هذه النقاط أنه ورد أمس اشارة من واقع احصاءات الورقة الأولى للأستاذة ليندا مطر الى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى الى تونس فى السنوات الأخيرة وبالاستفسار عن الأسباب اتضح أن ذلك راجع الى خصخصة مشروعين ، ماهو موقف الاندماج والاستحواذ فى الاقتصاد التونسى اذا كان محكوماً بالقطاع الخاص ذى الوحدات الصغيرة ؟ وكيف يعالجه قانون تنظيم المنافسة ومحاربة الاحتكار؟ فى هذه الحالة نسبة الاحتكار المحددة فى هذا القانون تصل الى ٣٠% ، التساؤل الآخر هل الدولة تضع

شروطاً وحدوداً للاستثمار الأجنبى بخلاف التوطن الصناعى تتعلق بالتصرف فى الدفعات من النقد الأجنبى واختيار التكنولوجيا؟

هذه مجرد محاولة للاستفسار عن بعض القضايا التى تخص التجربة التونسية والتى يمكن الاستفادة منها فى اطار التجربة المصرية وشكراً جزيلاً.

ممدوح ثابت مكى

شكراً للدكتوره فادية عبد السلام.. بعد هذه الاستفسارات العديدة الحقيقة بت أشفق على أ.د. عبد الله عبد الملك بالنسبة لهذا الكم الهائل من الاستفسارات والتساؤلات حول الاقتصاد التونسى والقطاع الخاص وان كنت حقيقة أقول أنه من العرض الذى عرضه أ.د. عبد الله عبد الملك حسبت أنه يتحدث فى بعض الأوقات عن الاقتصاد المصرى لوجود عديد من التشابهات فى عديد من المواقف سواء المراحل التى مر بها الاقتصاد التونسى خلال الفترات الثلاثة الذى تحدث عنها، ومثيله الاقتصاد المصرى الذى مر فى رأيى تقريباً بمثل هذه المراحل. وحديثه أيضاً عن هيكل القطاع الخاص التونسى واعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الصغيرة والمتوسطة وان كنت أفتقدهناالى الرقم الخاص أوالنسبى للاقتصادغير الرسمى ماهو ؟

وقبل أن تطرح الفرصة لكافة الحضور لأبداء تساؤلاتهم أو استفساراتهم ربما تفضلوا أن نستمع أولاً من د. عبد الله عبد الملك فى تعقيبه على د. فادية ثم حضراتكم بعد ذلك لمن يريد أن يتدخل أو يستفسر.

عبد الله عبد الملك

هناك نقطتان أود أن أتدخل فيهما ، النقطة الأولى مايسمى بالقطاع المهمش ، والنقطة الثانية خاصة بالاستثمار الأجنبى.

فيما يخص القطاع المهمش هناك نظرتين ، نظرة تقول أن هذا القطاع مهما كان تاريخه فهو له ايجابيات فى تطوير الاقتصاد ، ونظرة أخرى تقول أن هذا القطاع يجب تحديثه أكثر وأكثر فيما يخص العمل ، ظروف العمل ، وتسيير المشروعات.. الخ ، وفى عام ٢٠٠٢ وجدت هيئات جهوية فى تونس للمؤسسات وتمتاز هذه الهيئات بمسح كل القطاعات المهمشة من جهة ومدها بالإعانة من أجل تسيير مشاريعها فيما يخص تكوين قوى عاملة.. الخ والهدف من هذا كله هو حد أدنى من التنظيم لهذا القطاع فى المرحلة الحالية لأن هذا القطاع كبير جداً ولانستطيع أن نحدثه فى مدة زمنية قصيرة ووضعت هذه اللجان وهى مكونة من

حكومة ومن أصحاب الحرف ومن هيئات نقابية وتحاول تدرس وضعية هذه المنشآت وامكانياتها وحد أدنى من ظروف العمل الملائم.

فى هذا الاطار هناك فى تونس تجربتان ، التجربة الأولى لاعطاء اطار أدنى لهذا القطاع تتمثل فى بنك التضامن ، الإشكال الذى كان مطروحاً فى تونس قبل هذا البنك هو أن أى شخص يقترض من البنوك لاقامة مشروع يواجه مشكلة الضمانات ، والبنوك لاتعطى قروضاً بدون ضمانات ، فانشىء بنك التضامن ، وبنك التضامن يعطى قروضاً بدون ضمانات ، وهى قروض لاقامة مشروعات صغيرة ، ويتابع البنك كيفية أداء المشروع ، وكيفية تسيير المشروع لمدة معينة.

وجاء صندوق ٢١/٢١ ليكون التجربة الثانية. وهذا صندوق ممول من جانب الدولة أساساً ويهتم ويشجع حاملى الشهادات للانتساب الى فئات القائمين بمشروعات صغيرة. وهاتان التجربتان لهما نتائج ايجابية ، وهناك العديد من المشروعات التى اقيمت فى تونس من طرف بنك التضامن أو من طرف صندوق ٢١/٢١.

النقطة الثانية فيما يخص الاستثمار الأجنبى . إن الاستثمار الأجنبى ابان ١٩٩٤ كان مهمين عليه التجارة ، بعد عام ١٩٩٤ تطور الاستثمار الأجنبى فأصبحت هناك ٣ شركات أسمنت ، وشركة يابانية فى الكهرباء ، واثنين من البنوك دخل فيها القطاع الخاص ، وهناك شركة كبيرة لانتاج المواد الكيماوية دخل فيها القطاع الخاص ، وقد أعطى ذلك ديناميكية فى العمل وتنظيماً جديداً.

ممدوح ثابت مكى

نرجو من الدكتور عبد الله عبد الملك أن يلقى لنا الضوء واعطاءنا بعض تفاصيل الخطة التى تم وضعها للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٦ لمواجهة تراجع نسبة الاستثمار الخاص فى الاقتصاد التونسى وخاصةً فيما يتصل تيسير الاجراءات ، الاتجاه نحو العمل الخاص ، استكمال عمليات التحرير وماهى المناطق أو الأجزاء الذى يتم استكمال التحرير فيها ، نرجو أن نسمع بعض التفاصيل فى هذا الاتجاه.

عبد الله عبد الملك

فيما يخص الاستثمار لاحظنا فى عام ٢٠٠٢ أن هناك تراجعاً فى الاستثمار العام والاستثمار الخاص ، وتراجع فى الاستثمار بصفة عامة ، وبعد البحث ظهرت لنا نقطتان :

النقطة الأولى استنباط المشروعات أصبح تقريباً غائباً ، وصعوبة استنباط مشروعات جديدة من قبل المستثمرين المحليين فى الصناعات التقليدية التى أصبحت كلها قطاعات تقريباً لايمكن الاستثمار فيها ، وشكلت بعض اللجان عام ٢٠٠٢ فى كل الجهات فى تونس ، وتمثلت مهمة هذه اللجان فى كيفية استنباط مشاريع جديدة من صلب الجهة التى تقع فيها ، أو كيفية التوسع فى مشروعات موجودة بتطويرها.

هذه اللجان الجهوية خدمت وقدمت أول تقرير لها وعلى أساس هذا التقرير اتخذت عدة اجراءات ستتطبق عام ٢٠٠٤ ومن أهم هذه الاجراءات هو بعث هويه المكاتب فى كل الجهات، وتشجيع حاملى الشهادات العليا للانتساب للجهات الموجودين فيها ونتمنى أن تعطى هذه الاجراءات نتائج هامة.

فادية عبد السلام

بالنسبة للقضايا التى أشار إليها د. عبد الله من هذه الاجابات ربما استطعت أن أتحصل عليها من خلال زيارتى لمعهد الاقتصاد الكمى بتونس فى اطار المؤتمر الذى حضرته ، وطبعاً أنا أشكر د. عبد الله على اهتمامه بالقاء الضوء حول المخطط العاشر لأن هذا المخطط يعكس أكثر الاتجاهات الجديدة للحكومة نحو تطوير القطاع الخاص ، وتفعيل دوره وأعتقد أن مركز النهوض بالصادرات يلعب دوراً هاماً فى هذا المجال ، وكان هناك حديث مطول فى هذا المؤتمر الذى حضرته فى معهد الاقتصاد الكمى حول قانون تنظيم المنافسة ومحاربة الاحتكار، الحقيقة كان الهدف منه تفعيل هذا القانون . ومن خلال الهيئة المسئولة عن تفعيل هذا القانون اتضح أنه لم يتم خلال ٣-٤ سنوات التقدم بشكوى مخالفة هذا القانون سوى فى ٣ حالات، فالمؤتمر توصل الى أن السبب فى هذه النتيجة المتواضعة أن هذه الهيئة تابعة لوزارة التجارة الخارجية. كذلك كان هناك مطلب لتفعيل دور منظمة حماية المستهلك وتحقيق بعض الاستقلالية لهذه الهيئه عن وزارة التجارة الخارجية حتى يمكن أن يفعل دور هذا القانون ويحدث أثراً ايجابياً فى داخل الاقتصاد التونسى.

عبد الله عبد الملك

نقطة أخرى فى اطار هذا القانون ، لاحظنا أن هذا القانون غير مفهوم من عدة جهات ، لذلك فان هناك برنامج لتوضيح هذا القانون بصورة أكبر ، لأن هذه الشكايات لاتواءم هذا القانون وهناك شكايات خاصة لا ينظر القانون فيها و بالتالى جاءت تقريباً ٢٠ شكاية فى السنوات الأخيرة ما نظر فيها القانون وان كانت فى صلب الموضوع.

هناك برنامج لتيسير اجراءات هذا القانون ، وأغلب المستثمرين غير متعودين على هذه القوانين، لذا لزم التصحيح.

فادية عبد السلام

لو كان هناك فرصة أن تلقى لنا الضوء على مركز النهوض بالصادرات لأننا أيضا معنيين بتفعيل مؤسسات التصدير فى مصر ، فلو حضرتك ممكن تضيف لنا حاجة حول قيام هذا المركز ببعض الأدوار فى التسويق الدولى ، فى الترويج للصادرات التونسية ، وهل هناك علاقة مع الشريك الأوروبى ؟

عبد الله عبد الملك

مركز تطوير الصادرات موجود منذ سنوات ، وفى عجالة .. هذا المركز يبحث عن أسواق خارجية ، ويربط الأسواق الخارجية بالمصدرين المحليين ، وفى تشجيعات لمساهمة المصدرين فى المعارض الدولية ، وتشجيعات لتسهيل عملية تطوير مصدرين تونسيين..الخ ، وهناك عدة آليات ، يستعملها المصدرين التونسيين.

ممدوح الولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة من أجل الوقت أقول أن الصادرات التونسية ظلت من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٠ مابين ٥,٥مليار دولار الى ٥,٨مليون دولار ، بمعنى أن المسألة كان فيها نوع من الركود ، فقط فى عام ٢٠٠١ زادت الى ٦,٦مليار دولار ، فى نفس الوقت كان هناك نمو فى الواردات من ٧ مليار عام ١٩٩٦ الى ٩ مليار عام ٢٠٠١ ومن هنا كان هناك عجز الميزان التجارى التونسى طوال هذه السنوات.

أيضا كان ميزان الخدمات يحقق فائضاً طوال هذه السنوات وكذلك ميزان التحويلات ، ومع ذلك كان الميزان الجارى يعمل عجز دائم طوال كل هذه السنوات ، لأن عجز الميزان التجارى كان أكبر من فائض الخدمات أو التحويلات.

الحقيقة هنا ميزان رأس المال يعدل المسألة شوية لأن مسألة الاستثمار الأجنبى الذى يأتى الى تونس ، وأنا أتفق مع د. فادية أن فعلاً الاستثمار الأجنبى المباشر فى تونس من عام ١٩٩٥ الى ٢٠٠٢ خلال ٧ سنوات كان أقل من نصف مليار ماعدا طفرات فى بعض السنوات وهذا يفسر أنها عمليات بيع فى البورصة وتزيد عن ١٠% وتعمل هذه الطفرات وهذا تم فى عام ١٩٩٨- ٢٠٠٠-٢٠٠٢.

الحقيقة لى سؤال عن الشباك الموحد الذى تم ، لأن مصر حالياً تحاول تنفيذ هذه التجربة ، مدى اسهامه فى زيادة فرص العمل وعدد المشروعات فى تونس.

عبد الله عبد الملك

سأرد على سؤال الشباك الموحد، هو فى الواقع تجربة الشباك الموحد أعتبرها تجربة رائدة لأنها قللت الكثير من التعقيدات الادارية للقيام بالمسئولية ، اليوم أصبح فى تونس امكانية القيام بكل الاجراءات الادارية لانشاء مشروع فى يوم أو يومين على الأكثر، هذا التطور يعتبر ايجابى جداً.

تأثيرها على تأسيس شركات ايجابى لكن نستطيع ان نقدر تأثيرها ، وأخيراً تقول ان تجربة الشباك الموحد أصبحت له فروع كثيرة فى كل البلاد التونسية ويمكن لأى شخص أن يقوم بالاجراءات الادارية فى وقت سريع جداً.

محمود عبد الحى

هناك سؤال سريع عن الحد الأدنى للأجور فى تونس، كيف يتم تحديده ؟ وماهى الأطراف التى تشارك فى تقديره ؟ وشكراً.

عبد الله عبد الملك

الحد الأدنى للأجر فى تونس يتم تحديده كل ٣ سنوات ، وهناك مفاوضات قطاعية تتم بين الاتحاد العام التونسى للشغل الذى يمثل العمال واتحاد الصناعة والتجارة، وهناك جلسات عمل لتحديد أجر أدنى لمدة ٣ سنوات ، والحد الأدنى تقريباً حالياً ١٦٠ دولار.

ممدوح ثابت مكى

ماهى عوامل أو مقومات تحديد الحد الأدنى للأجور بتونس ؟ وهل الحد الأدنى للمعيشة كما تقول د. فادية أم أن هناك عوامل أخرى؟

عبد الله عبد الملك

هناك عدة عوامل تتدخل فى تحديد الحد الأدنى للأجور وهناك جلسات عمل بين اتحاد العمال واتحاد الصناعيين ، لتحديد هذا الحد الأدنى ، وهناك مناقشات طويلة وفى بعض الحالات لايصل رئيسا الاتحادين لقرارات ، فتقوم الوزارة بتحديد الحد الأدنى.

ممدوح ثابت مكى

فى الحقيقة هذا السؤال يهمنى جداً لأننى باعتبارى عضو المجلس الأعلى للأجور المشكل حديثا نتيجة قانون العمل،انما هو موضوع يحتاج الى جلسات عمل أكثر يمكن أن نستفسر فيها.

مختار الشريف

شكراً معالى رئيس الجلسة.. أود أن أؤكد على ان سبق تونس فى موضوع المشاركة التونسية الأوروبية ، انعكس على أشياء كثيرة فى تونس بالإيجاب ونرجو أن نأخذ الدروس المستفاد من هذا الموضوع خاصةً فى حاجتين : المنسوجات حصل طفرة كبيرة فى تصدير المنسوجات للخارج رغم أننا كنا مشهورين بتصدير المنسوجات إلا أنهم سبقونا فى هذا الموضوع رغم صغر حجم الاقتصاد التونسى بالمقارنة لحجم الاقتصاد المصرى ، وأيضاً قطع السيارات لتخصصهم فى نوع واحد فى قطع السيارات أعطى لهم ميزة تنافسية فى سبق مصر حتى فى صناعة السيارات الموجودة فى مصر.

هناك ٣ موضوعات أرجو من الدكتور الرد عليها لأنها مهم واذا لم يكن ممكناً الرد عليها اليوم ، يمكن أن يرسل لنا الرد على اتحاد الصناعات أو معهد التخطيط القومى على د.عبد القادر دياب بالبريد.

عبد الله عبد الملك

توضيح بسيط ، صندوق ٢٦/٢٦ ليس له علاقة بالشغل هو صندوق تضامن ، يقوم بالبنية الأساسية ، بناء منازل فى الريف ، هو صندوق تأتى أمواله من المواطنين ، وتجميع هذه الأموال لتحسين ظروف العيش فى الريف التونسى.

مختار الشريف

هذه تجربة ايجابية أيضاً ونرجو أن تنتقل لمصر، انما النقطة التى تهمنى فى صندوق ٢١/٢١ أن القطاع الخاص يأخذ عماله وموظفين من هذا الهيكل وهو يقوم بتدريبهم وبعد ذلك يختار القطاع الخاص العمال الذين يتواءموا مع عمله وهذه تجربة كبيرة يمكن أن ننقلها لمصر عن طريق اتحاد الصناعات أ. ممدوح أو معهد التخطيط القومى لمزيد من الاستفادة من تلك المسألة.

النقطة الأخرى صندوق التضامن ، وبالمناسبة سوف يتم فى محافظة الاسماعيلية عمل صندوق، وضعت فيه المحافظة مليون جنيه ونتمنى من الأطراف الأخرى المساهمة فى الصندوق ، لأنه صورة من بنك جرامين فى جنوب شرق آسيا ، لكن لكل بيئة وكل مجتمع له الظروف الخاصة به ، وسنعمل تجربة رائدة فى محافظة الاسماعيلية ونحاول ان ندرس الأثر.

النقطة الأخيرة هى موضوع معالجة الشركات المتعثرة أو على وشك التعثر، فى تونس تجربة وتجربة رائدة جداً ، نرجو ونحن نعد القوانين الجديدة للشركات المتعثرة نستفيد من التجربة التونسية فى هذا الاطار وشكراً.

ممدوح ثابت زكى

فى نهاية الجلسة أتقدم بعظيم الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور محمود عبد الحى مدير المعهد والأستاذ الدكتور عبد الله والاستاذة الدكتورة فادية والاستاذ الدكتور عبد القادر دياب ولحضراتكم جميعاً وشكرى للدكتور محمود لتشريفه لى بحضور هذه الجلسة ورئاستها وأسعدنى جدا التواجد مع حضراتكم واتمنى لكم ولنا ولمصر ولتونس كل النجاح والتوفيق وشكراً.

ورشة العمل

دور القطاع الخاص

فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى

القاهرة ٧-٨ ديسمبر ٢٠٠٣

الأوراق البحثية

INTERNATIONAL FDI AND PRIVATE INVESTMENT FLOWS TO ARAB COUNTRIES

By
The Economic and Social Commission for Western Asia[*]

Paper submitted for the Seminar on the Role of the Private Sector in the Development of Arab Countries

[*] This paper was prepared by the Economic Analysis Division of ESCWA with contributions from Ms. Signe Krogstrup, Ms. Linda Matar, and Mr. Simon Neaime.

I. INTRODUCTION

In line with the deepening international economic and financial integration of recent decades, the 1990s saw a significant increase in foreign direct investment (FDI) to developing countries. The upward trend was reversed in 2002 for developing countries[1], following the global economic slowdown that started in 2001, but FDI continues to be the most important source of foreign financing in developing countries, by far outstripping inflows of official development assistance (ODA), and other types of private capital inflows such as portfolio capital inflows, bank deposits, etc.[2]

Meanwhile, the Arab world did not take part in this acceleration of capital inflows during the 1990s. In fact, capital flows to the Arab World were modestly decreasing during this period, and remain among the lowest of the developing world. As an example of the size of FDI in the Arab world, FDI inflows in 2001 were below those into Singapore, an emerging market with a population less than 2 percent of the Arab world's.

In an attempt to turn around this negative trend – often deemed an impediment to growth and development, Arab countries have embarked upon the process of updating, simplifying and liberalizing investment laws in order to gradually remove obstacles to FDI on as many fronts as possible. Investment promotion agencies were created in many countries of the region, with the aim of facilitating FDI for new investors and to disseminate information about investment opportunities, laws, regulations, tax and financial incentives favoring FDI. Incentives provided to FDI are often not available to similar but domestically funded investment. The process is far from complete, however, and FDI inflows in the Arab World have yet to see the surge that is hoped for.

But does FDI enhancement lead to economic growth and development in the Arab world, and – to take it one step further – is FDI somehow better for growth and development than domestically funded investment? While much empirical research is devoted to establishing the proposed positive link between FDI and growth, or simply overall investment, the evidence on that remains inconclusive. Indeed, some studies indicate that FDI may crowd out domestic investment thus leaving total investment unchanged, or even reduced. If eventually, FDI can not promote economic development over and above domestically financed investments, then maybe resources should also be directed at attracting domestically owned financial capital for investment, or simply directed at improving the quality of existing investment flows in the Arab world, whether domestically or foreign financed.

The purpose of this paper is to take a closer look at the patterns, trends and stylized facts concerning FDI in the Arab world, comparing these more closely with those of other regions in an attempt to explain why the Arab world has attracted so little FDI. Secondly, the paper surveys the literature on the empirical implications of FDI in developing countries in general, and for the Arab world in particular, in order to identify whether or not FDI has been enhancing growth and investment in the region over and above that of domestically financed investments. Finally, the main empirical determinants of FDI in the Arab region are singled out with the purpose of identifying the economic variables on which policy initiatives to enhance FDI should be aimed.

---

[1] FDI flows between developed countries had already significantly declined in 2001, following the global economic slump of that year.
[2] See for example the World Economic Outlook 2003, Table 1.3. for the importance of FDI relative to other sources of capital inflows.

II. STYLIZED FACTS AND TRENDS FOR FDI IN THE ARAB WORLD

A foreign direct investment – contrary to a portfolio investment – is generally defined as "an investment involving a long term relationship and reflecting a lasting interest and control by a resident entity in one country (foreign direct investor or parent enterprise) in an enterprise resident in an economy other than that of the foreign direct investor." [3] For statistical purposes, a foreign investment is usually recorded as a direct investment when the foreign investor gains 10 percent or more of the enterprise in which the investment is made.[4] FDI thus distinguishes itself from portfolio investment in that it implies a direct involvement of the foreign direct investor, and this direct involvement is usually – but not always – considered a desirable feature of FDI, expected to bring with it a multitude of positive externalities into developing economies.

1. FDI Flows to Developing Countries and the Arab World since 1990

Table 1 shows that global FDI flows peaked in 2000, recording nearly USD 1.5 trillion of cross border FDI flows that year. Flows were nearly halved in 2001 following the global economic slump that commenced that year. Most of this FDI takes place between developed countries, and only about 27.86% went to developing nations in 2001. Contrary to the general trend, FDI flows to developing countries continued to decrease in 2001, reaching USD 205 billion, but started to be affected by the global economic downturn in 2002.

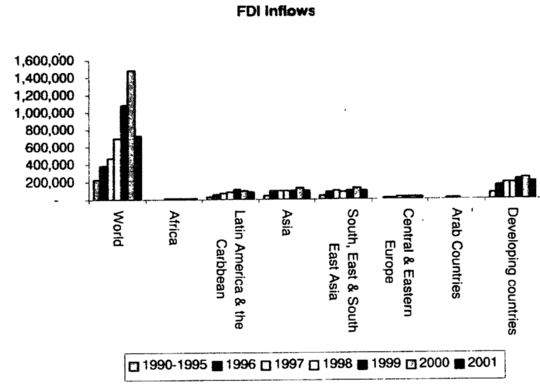
Table 1- Regional FDI Inflows, 1990-2001 (in millions of US Dollars)

	Ave (1990-1995)	1996	1997	1998	1999	2000	2001
World	225,321	386,140	478,082	694,457	1,088,263	1,491,934	735,146
Africa	4,320	5,835	10,744	9,021	12,821	8,694	17,165
Latin America & the Caribbean	22,259	52,856	74,299	82,203	109,311	95,405	85,373
Asia	47,321	93,331	105,828	96,109	102,779	133,707	102,066
South, East & South-East Asia	44,564	87,843	96,338	86,252	99,990	131,123	94,365
Central & Eastern Europe	6,014	13,547	19,113	22,608	25,363	26,563	27,200
Arab Countries	2,801	3,599	7,369	8,477	4,323	2,449	6,027
Developing countries	74,288	152,685	191,022	187,611	225,140	237,894	204,801
Developing countries/World (%)	32.97%	39.54%	39.96%	27.02%	20.69%	15.95%	27.86%
Arab Countries/World (%)	1.24%	0.93%	1.54%	1.22%	0.40%	0.16%	0.82%
Arab/Developing count. (%)	3.77%	2.36%	3.86%	4.52%	1.92%	1.03%	2.94%

Source: UNCTAD, World Investment Report 2002, pages.303-306

[3] World Investment Report 2002, page 291.
[4] There are exceptions to this 10 % rule. See World Investment Report 2002, page 301, note 1.

Figure 1- World and Regional FDI Inflows, 1990-2001 (in millions of US Dollars)



The South, East and South East Asian region is the predominant recipient of FDI among developing regions, and recorded an inflow of $94 billion in 2001[5]. The region weathered the financial crisis of 1997-1998 well in terms of FDI inflows, which dropped by 10 percent in 1998 but had already exceeded pre-crisis levels in 1999. Latin America and the Caribbean is the second largest recipient developing region in terms of FDI, recording USD 85 billion in inflows in 2001. By contrast, Africa and the Arab World received only USD 17 billion and USD 6 billion in FDI respectively in 2001. For the Arab world, this amounts to 0.82 percent of total world FDI in 2001, significantly less than its 1.92% share of world output.[6]

Table 2- Inward FDI Performance Index for the period 1998-2000

FDI Inward Index	1988-1990	1998-2000
World	1	1
Africa	0.6	0.4
Latin America & the Caribbean	0.8	1.2
Asia	0.6	0.6
South, East & South-East Asia	0.7	0.6
Central & Eastern Europe	0.1	0.6
West Asia	0.2	0.2

Source: UNCTAD, World Investment Report 2001, p.43

[5] This was a 28 percent decrease from 2000, attributed to the 2000 FDI boom in Hong Kong (China), where inflows to three economies (Hong Kong (China), Republic of Korea, and Taiwan, Province of China) reached $80 billion. See World Investment Report 2001, p. 23

[6] ESCWA calculations based upon World Development Indicators data.

The relative performance of a country in attracting FDI can be evaluated using the new FDI Performance Index calculated by UNCTAD.[7] This index is based on the principle of revealed competitive advantage in attracting FDI after discounting for size factors, and is calculated as the ratio of the country's share in global FDI flows to its share in global GDP. A value greater than one means that the country or region in question attracts more of the world's FDI flows than the region or country's share of world output, and vice versa.

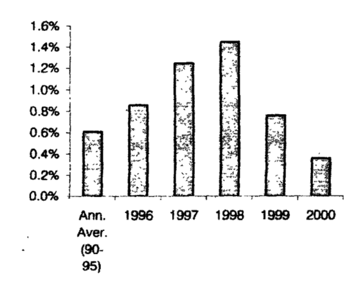
Table 2 gives the index for various developing regions in the late 1980s and late 1990s, and shows that Latin America and the Caribbean had improved their position in the last decade attracting more FDI relative to their share of world output, and outperforming South, East and Southeast Asia. The index is not calculated for the Arab World per se, but West Asia, which includes Arab countries in addition to Turkey and Iran, was the poorest in attracting FDI when taking into account the relative size of their economies.

2. *The Pattern of FDI Within the Arab Region*

(a) FDI Inflows to Arab Countries are Few and Far Between

FDI inflows to the Arab World have been consistently positive since 1990, and have resulted in a steady formation of FDI stock in the region, although not with the same pace as in other developing regions. In 2001, the FDI stock of Arab countries was estimated at USD 87 billion[8]. The Arab region's share of all FDI going to developing countries peaked in 1998 (4.52 percent), after which the ratio dropped to 1.03 percent and 2.94 percent for 2000 and 2001, respectively. This pattern was also reflected in the ratio of FDI inflows in percent to the GDP of the region, as shown in Figure 2.

Figure 2- Total FDI Inflows to Arab countries as a percentage of GDP



Source: ESCWA calculations based upon FDI data from World Investment Report 2002
Note: Iraq is not included here due to lack of data.

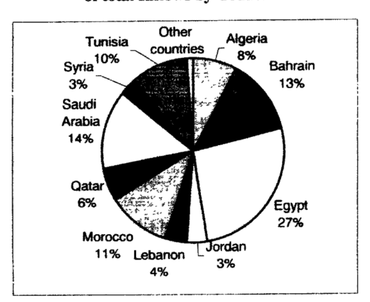
[7] World Investment Report 2002, p. 23
[8] World Development Report 2002, UNCTAD.

(b) *Wide Inflow Disparities Exist between Countries*

While overall FDI has been very low for the Arab region, the disparity in inflows between countries is plentiful. The average annual FDI flows to the region during1996-2000 (Figure 3) show that the bulk of FDI has been concentrated in Egypt, Saudi Arabia, Bahrain, and Morocco, where each recorded 27%, 14%, 13%, and 11% respectively; as compared to Algeria, Qatar, and Lebanon, where each recorded 8%, 6%, and 4%, respectively. Relative to country size, FDI performance of the Arab countries had also been varying substantially from country to country.

Table 3 lists the Inward FDI Performance Index as calculated by UNCTAD for the years 1998-2000 for the Arab countries for which data were available, and shows that Bahrain was the only "over-performer" of the group, while Yemen, with FDI outflows, not only "under-performed" in the late 1990s, but also faced a reduction in FDI stock.

Figure 3- Average FDI Inflows to Arab Countries Between 1996-2000 as a percentage of total Inflows by Countries

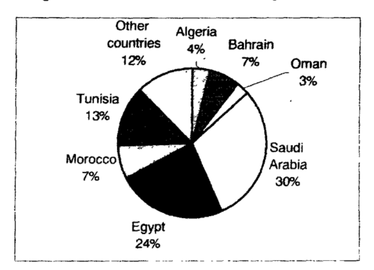


Note: "Other countries" include all Arab countries, which received 2 percent or less of the total FDI flows to the Arab world between 1996 and 2000.
Source: ESCWA calculations based upon FDI data from World Investment Report 2002.

ESCWA countries can clearly be divided into two groups in terms of their FDI patterns: countries which rely extensively on oil exports, and the more diversified economies. The first group consists of the highly oil-export dependent Gulf economies, including Bahrain, Kuwait, Oman, Qatar, Saudi Arabia and the United Arab Emirates. What distinguishes countries in this group is that their FDI inflows are concentrated in oil and oil-related industries. The bulk of overall FDI came into this group in the wake of the first oil crisis and its associated oil price boom and high oil profit margins. Saudi Arabia was the main recipient. The subsequent drop in the oil prices during the late 1980s led to a decline in investment in the oil sector by major international companies in the GCC region[9].

[9] ESCWA 2000, p. 21

Figure 4 Arab FDI Stock in 2000 by countries

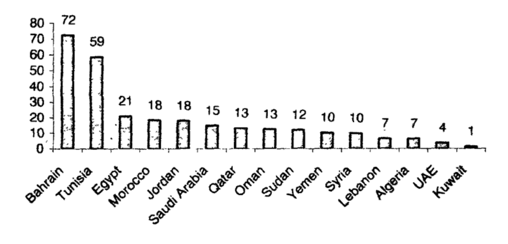


Note: "Other countries" include all Arab countries, which held 2 percent or less of the total FDI stock of the Arab world in 2000.
Source: ESCWA calculations based on FDI data from World Investment Report 2002.

Saudi Arabia remains the country with the highest concentration of FDI stock (Figure 4) as well as the largest recipient of new FDI inflows to the region, but has seen FDI outflows and a decreasing FDI stock in recent years, as opposed to all other GCC countries. When looking at FDI relative to the size of the economy as measured by GDP, Bahrain emerges as the main recipient of inflows among the oil exporting countries over the last decade, as shown in Figure 6. Bahrain is also the only recent "over-performer" of the Arab countries for which data on the inward FDI Performance Index was available, as shown in Table 3. Several factors may have contributed to these above-average inflows of FDI to Bahrain in recent years, such as a relatively open regulatory investment regime.

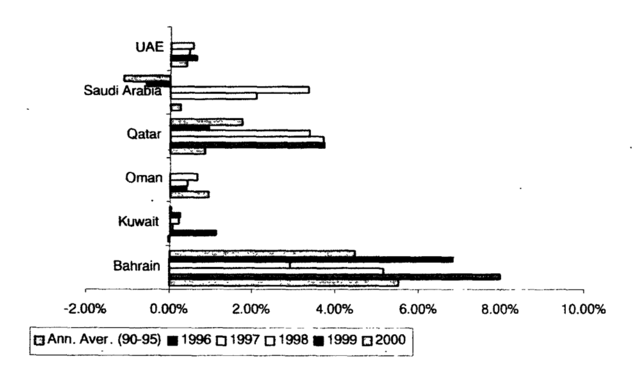
Figure 5- FDI Stock as percentage of GDP in Arab countries, 2000

On the other hand, Kuwait and the UAE have attracted relatively little FDI, and their stock



of FDI is accordingly low. n **regulatory investment regime.**
Figure 5 shows that the FDI st■ck as a percentage of GDP for these two countries were the lowest in the Arab World in 2000, recording 1.4% and 3.8% respectively for the year 2000.

Figure 6- FDI Inflows as Percentage of GDP to GCC Economies

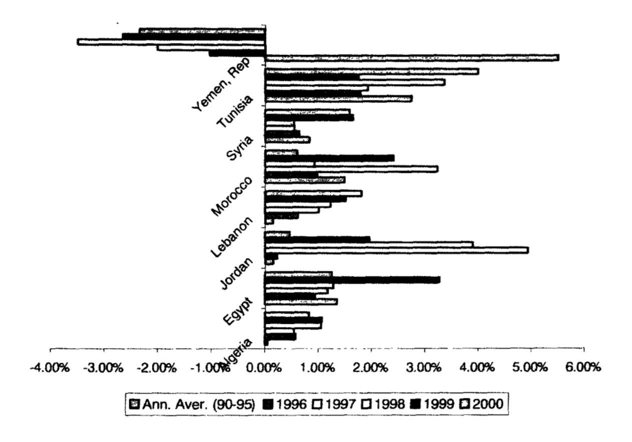


Source: ESCWA calculations based on FDI data from World Investment Report 2002. Note that FDI in percent of GDP reached 33.6 percent in Bahrain in 1996, but the graph is capped at 8 percent to make it comparable to that of the more diversified economies below.

FDI into the more diversified economies, including Algeria, Egypt, Lebanon, Libya, Jordan, Morocco, Sudan, Syria, Tunisia, the West Bank and Gaza, and Yemen, was, to a lesser extent, driven by developments in the international oil market, and has been channeled to a broader spectrum of the host countries' economies (see below). Egypt, Bahrain, Tunisia and Morocco are the main destinations of FDI in this group of countries, as shown in Figure 3. When FDI is calculated relatively to the size of the countries (measured by GDP), data shows that Tunisia and Jordan have been the most successful countries in attracting FDI since the early 1990s (Figure 7). Jordan and Egypt are also the countries of this group with the highest Inward FDI Performance Index (0.6 and 0.5 respectively). However, the fact that the indices are below one implies that the overall FDI performance is still below average as compared to the rest of the world. Another feature of this group is that while the bulk of the FDI stock located in oil exporting countries was mainly built up in the late seventies to mid 1980s in the wake of the oil price boom, FDI in the more diversified economies had started to flow in relatively recently. By 2001, Morocco had received more than 50 percent of its FDI stock in the four preceding years alone, Jordan more than 40 percent, and Egypt more than a quarter.[10]

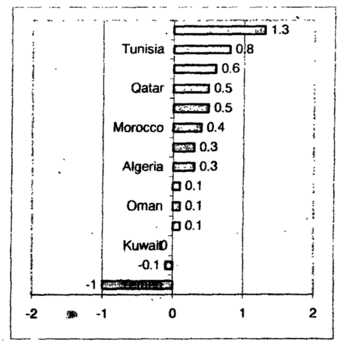
[10] Estimates based on data from the World Investment Report 2002, UNCTAD.

Figure 7- FDI as Percentage of GDP to the more Diversified Economies



Source: ESCWA calculations based on FDI data from World Investment Report 2002

Table 3. Arab Countries' Inward FDI Performance Index for the Period 1998-2000



Source: UNCTAD, World Investment Report 2002, pp.25-26

3. *Main Foreign Investors and FDI Recipient Sectors*

(a) Does the bulk of FDI originate in developed countries?

According to available statistics, FDI into the Arab world has mainly been coming from developed countries in general, and from the United States, Japan, Germany, France, and the United Kingdom in particular.[11] A caveat should be kept in mind, however, as further discussed below: Intra-regional FDI may be highly under-represented in these statistics, and FDI originating from Arab countries and going to other Arab countries may be of greater importance than currently understood.

About 15 % of FDI inflows to the Arab world came through M&A activity during the period 1996-2000[12], and slightly less than 10 percent of these were attributed to privatizations, which took place mainly in more diversified economies such as Jordan, Egypt, Morocco, and Tunisia. However, such FDI flows do not necessarily create new production or service capacities.

(b) A large part of FDI goes to oil-related activities

FDI has mainly been flowing to the petrochemical industry in GCC countries while FDI into the more diversified economies was relatively more concentrated in manufacturing, services, tourism and construction. Some FDI has also been channeled to the smaller oil sectors of Algeria, Egypt, Libya, Syria and Yemen. More detailed information is lacking on the exact sectoral distribution of FDI in Arab countries.

Regarding the non-African Arab economies that are more diversified, FDI into Jordan has been mainly concentrated in the potash industry as well as the banking, telecommunications, cement, real estate sectors, and some activities related to civil aviation. Whereas FDI has been going to the food and textiles industries in Lebanon. Recent FDI flows to Jordan have mainly been triggered by larger privatization projects, namely, the privatization of a part of the Jordan Telecommunications Company.[13]

4. *Intra-Arab Foreign Direct Investment Flows*

Much of the intra-Arab FDI flows is not recorded, and when recorded, often registered as domestic investment. Statistics on FDI hence do not allow a rigorous assessment of Arab intra-regional FDI activity. Estimates have put the magnitude of intra-Arab FDI flows to around USD 2.4 billion in 2001, which amounts to about 40 percent of total FDI inflows to the Arab World that year,[14] indicating the potential importance of intra-regional FDI.

5. *FDI and Other Sources of Investment Funds In Arab Countries*

Flows of official development assistance – traditionally the most important source of foreign financing – to developing countries have decreased over the last decade, and this drop has also hit the Arab world. In other parts of the developing world, increases in FDI flows have been compensating for these drops in ODA, but this has not been the case for Arab countries, which did not take part in the surge of FDI flows seen in other developing regions in the 1990s.

---

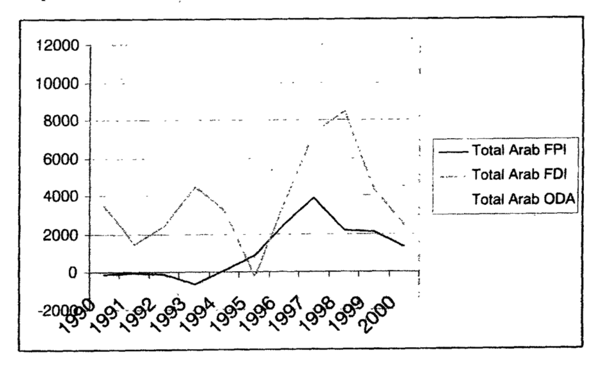
[11] Islamic Development Bank 2001, Promoting Investment Flows in IDB Member countries, p.32
[12] Arab Competitiveness Report 2002, p.112
[13] ESCWA 2001, Comparative Study of National Strategies and Policies with regard to FDI in the ESCWA region, p.28
[14] Arab Competitiveness Report 2002, p.113

Contrary to FDI, Foreign Portfolio Investment (FPI) does not imply interference by the foreign investor in the production and management of the enterprise. The interest is often, but not necessarily, of a short-term nature in taking advantage of cross-country differentials in yields, risk features and maturity structures of the securities in question. Portfolio investment is, therefore, generally easier to pull out of the host country than foreign direct investment in cases of macroeconomic instability, and hence often considered less desirable for the host country. Nevertheless, FPI does also provide a foreign source of funds for investment, and as such can contribute to increase in overall investment in a country with scarce financial resources.

Portfolio capital flows were in many Arab countries traditionally negative and only started to turn up in the statistics in the late 1990s. However, they are still lower than Foreign Direct Investment (FDI) flows in the Arab world, which have gone to a very limited number of Arab countries (see Figure 8).

As shown below, FDI flows have become an important part of foreign financing in some years – a period witnessing privatizations in Jordan, Morocco, and Tunisia - where FDI surpassed ODA flows and constituted a high share of foreign private capital inflows. But FDI remains a small part of total investment - less than 5% of GFCF in 2000[15] - which is largely dominated by domestic investments, and public sector investments in particular.

Figure 8 Foreign Direct Investment, Foreign Portfolio Investment and Official Development Assistance Flows to Arab Countries in millions of US $, 1990-2000



Source: ESCWA graph based upon World Development Indicators 2002 and World Investment Report 2002

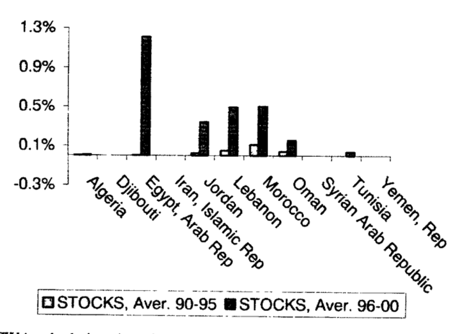
[15] Calculation based upon data from World Investment Report 2002

(a) Foreign Portfolio investment flows to the Arab countries

Private capital inflows to the Arab world consist of FDI, Foreign Portfolio Investment (FPI) and foreign bank deposits. While the latter is known to be important in some Arab countries, such as Lebanon, data on foreign bank deposit inflows are hard to access. Data on FPI allows an evaluation of recent developments in portfolio capital inflows to the Arab world and shows that these are gaining in importance.

Figure 10 plots the average FPI inflows to Arab countries for which data were available for the 1990s. In most cases, both foreign equity and foreign debt investment into Arab countries have remained below 1 percent of GDP. Lebanon and Egypt stand out as the only exceptions. Lebanon has been receiving portfolio debt investment of nearly 6 percent of GDP on average in the latter half of the 1990s, far exceeding FDI inflows as well as foreign portfolio debt investments in any other Arab country. These capital inflows were geared towards the high issuance of Lebanese government debt securities, which have been highly accessible to foreign investors. Egypt stands out as having received a relatively large amount – a yearly average of 1.2 percent of GDP – of foreign portfolio equity investment in the second half of the 1990s. However, while this is the largest foreign portfolio equity investment inflow in the region, Egypt's equity portfolio inflows are still lower than the yearly average FDI inflows for the same period (at 1.58 percent).

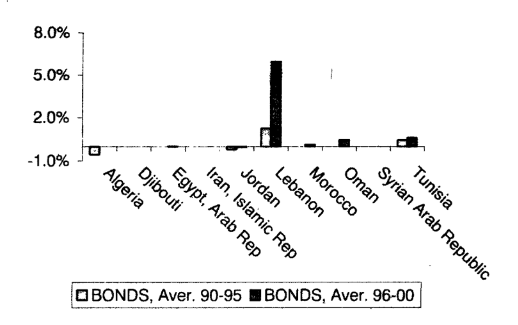
Figure 9- Average Portfolio Equity as a Percent of GDP Over a 5-year period[16]



Source: ESCWA calculations based on data from World Development Indicators 2002

[16] Foreign portfolio Inflows is composed of investment in equity and bonds

Figure 10- Average Portfolio Investment Bonds as a Percent of GDP Over a 5-Year Period



Source: ESCWA calculations based on data from World Development Indicators 2002

Portfolio investments have been so low for several reasons. First, the presence of oil means that capital is not scarce in the ESCWA region as a whole. However, the surplus oil wealth is often invested in foreign securities rather than in the region, leading to a substantial portfolio capital outflow and, in turn, a lower net portfolio capital inflow (the capital flight argument). In addition to the regional security situation and high-risk premium, a reason for this sustained outflow of portfolio funds from the region is the low degree of development of regional capital markets. Stock markets are only just emerging and still highly volatile and with low capitalization[17]. Moreover, bond market financing is still not widely available to corporations in the region, which are being predominantly financed by the banking sector. That is, corporate bonds are not readily available for portfolio investors to hold. Some Arab sovereign bonds are available – Lebanon currently provides the bulk of these – but not enough to satisfy the high demand for portfolio investment instruments in the region.

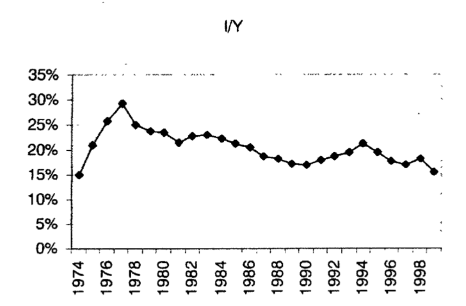
While Arab capital markets are evolving and may play more important roles in attracting investment funds, FDI remains the main vehicle in attracting foreign funds for investment.

[17] A more in-depth account of the status of regional capital markets is given in Chapter III of the Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2002-2003.

(b) FDI constitutes a small part of overall investment in Arab countries

Overall investment to GDP[18] in the Arab world witnessed high rates during 1975-1980 (see Figure 11) - a period characterized by high oil prices – after which they started to decline. The overall Arab investment to GDP ratio exhibited a declining rate since then.

Figure 11- Investment as percentage of GDP for the ESCWA region for the period 1975-1999



Source: ESCWA calculation based upon data from the World Development Indicators

FDI has contributed only little to the gross fixed capital formation of Arab countries, for which data were available. As shown in Table 4, the percentage of FDI to gross fixed capital formation remains below the average for the world and for developing countries for all but one of the Arab countries, namely Bahrain. Jordan, Qatar and Tunisia were close to the World and Developing Countries averages, however. It is important to keep in mind, though, that the actual percentages may be slightly higher as available FDI data tend to underestimate intra-regional FDI flows in the Arab world.

Given the aforementioned small size of foreign portfolio direct investment relative to FDI, FPI has contributed even less to the gross fixed capital formation in Arab countries in the past. The bulk of Arab investment is hence financed domestically.

An overview of the distribution of domestic investment on sources of funds and types of investments made is hard to provide for the Arab world as disaggregate data on investment are scarce for this region. However, the public sectors play important roles in Arab economies. Sala-i-Martin and Artadi (2002) had shown that the ratio of private to publicly funded investments in Arab countries is very low by international standards, thus implying that an important part of investment is public sector funded.

[18] Gross Fixed Capital Formation (GFCF) is used to measure total investment

Table 4- FDI Inflows in Percent of Gross Fixed Capital Formation, Average 1996-2000

Country	Average FDI inflows in % of GFCF, 1996-2000
Bahrain	83.76
Egypt	7.7
Jordan	10.24
Kuwait	2.28
Morocco	7.5
Oman	2.02
Qatar	9.12
Saudi Arabia	2.54
Syria	1.12
Tunisia	10.24
UAE	0.12
Yemen	-11.34
World	12.56
Developing economies	11.68

Source: ESCWA calculations based on data from World Investment Report 2002

6. Conclusions on the Stylized Facts

In summary, the Arab world receives only a small fraction of the total FDI flows to developing countries, both in absolute terms and relative to GDP, and while the trend of FDI flows to developing countries has been increasing in the 1990s, FDI inflows to the Arab world have not followed suit. The Arab world is hence increasingly lagging behind in attracting FDI compared to other developing regions.

FDI inflows to the Arab region are concentrated in a few countries, namely Saudi Arabia, Egypt, Morocco and Tunisia, and in a few sectors, predominantly in oil related industries. While Bahrain, Tunisia and Jordan attracted most FDI relative to the size of their economies in the late 1990s, only Bahrain has performed above average as compared with the rest of the world in its ability to attract FDI relative to the size of its economy.

Overall investment rates had been relatively high in the Arab world during 1975-1980, a period that witnessed an oil boom. FDI is the main source of foreign capital in these investments. Nevertheless, FDI contributes only very modestly to gross fixed capital formation in the region, which is primarily financed by domestic public funds, and to some extent by private domestic funds as well.

It seems, therefore, that Arab countries and investors need to concentrate on the quality of their investments rather than on attracting more of what they already have a relative abundance of. Whether or not FDI can play a role in enhancing the quality of investment in

the Arab world must depend on whether FDI can be considered quality enhancing as compared with domestically funded investments – be they private or public – in terms of the expected positive externalities associated with FDI. This subject is discussed further in Section III, where the contributions to the theoretical and empirical literature on implications of FDI to growth are surveyed.

III. IMPLICATIONS OF FDI TO GROWTH AND DEVELOPMENT

It is often stated that FDI contributes to growth and development in developing countries. Yet, empirical evidence indicates that not all types of FDI are equally beneficial, and some countries may not benefit from FDI at all. In surveying the theoretical and empirical literature on the impact of FDI on growth and development, the issue of whether FDI can be expected to be welfare and growth enhancing in the Arab world is addressed below.

1. Theories of FDI Impact on Growth and Development

The FDI package is usually presumed to have growth enhancing characteristics like technology transfers, export development, job and skill creation and the upgrading of managerial FDI's know-how. Below are the main expected impacts of FDI in a host economy.

(a) Impact on Financial Resources

FDI increases the inflow of financial resources to host economies. These inflows are internal to a Transnational Corporation (TNC) since they come from the parent affiliate or from the retained earnings[19] or from loans from the parent company. FDI may often trigger an additional financial capital inflow, external to the TNC, through international capital markets, and may increase domestic financing through domestic capital markets, in order to complement the initial foreign direct investment. Such investments, which are external to the TNC, may include bonds, stocks, loans, etc., and could be as important as the FDI's internal inflows.

The potential additional domestic and foreign portfolio financing will usually be considered a positive externality, but may also have negative financial crowding out effects on domestic investments. Using host economies' capital markets for the financing of TNC's activities increases demand for domestic financial resources and may cause a rise in domestic interest rates in cases where domestic financial resources are scarce, which in turn will lead to a decrease in domestic investment, hence crowding out capital formation.

(b) FDI Impact on Domestic Investment Incentives

The introduction of foreign affiliates into the host country can either have a positive or negative impact on domestic investment through the interaction with local economic enterprises. Disregarding potential financial crowding out effects, a positive externality - crowding in – occurs when foreign affiliates introduce products, that are not produced locally to the domestic economy.

Conversely, when FDI brings in a product produced already in the local market, the foreign affiliate enters in a competitive position with domestic industry and may crowd out some of the local investment. In this case crowding out of domestic investment may take place, and

[19] Retained earnings are those earnings retained and reinvested by the parent enterprise in the affiliate and not distributed as dividends. If those retained earnings of the TNC affiliate occur in the host country after the initial inflow of the FDI, then they are considered domestic savings.

without venturing into discussions of efficiency and comparative advantage of production of the given product, this will have a negative impact on domestic gross fixed capital formation, while the isolated effect on overall gross fixed capital formation may still be positive (i.e. the foreign investment may outweigh the drop in domestic investment).

(c) FDI and Technology Transfer and Diffusion

Developed countries are generally ahead of developing countries regarding the innovation and application of technology. Goods may for these reasons be produced in developing countries with technology that is outdated in developed countries, and other goods may not be produced at all because of the lack of technological know-how. In this respect, FDI may play an important role in introducing new technology that was not previously in use in the host economy, which in turn may lead to some efficiencies.

In addition to technology transfer, FDI can facilitate technology diffusion into the host economy. This positive spillover can be brought about through the interaction of foreign affiliates and domestic firms including suppliers, customers, and producers. For example, when TNCs outsource the purchase of inputs from local suppliers, it may be in the interest of the TNC to collaborate with these suppliers and help them upgrade their technologies in order to reach the standards of quality, reliability and delivery of the TNC. On the other hand, if TNCs chose to outsource to international firms rather than to local ones, then this will mainly lead to low – or even negative – technological diffusion.

(d) Employment and Skills Development

TNCs may have an impact on employment in host countries directly or indirectly. First, FDI can have a positive impact on human resource development through the training and transfer of skills that are scarce in developing economies, along the lines of technology transfers and diffusion. Moreover, in efficiency seeking and resource seeking types of investment[20], TNCs aim at obtaining low-cost labor for labor-intensive production. In these cases, the foreign affiliate employs local labor directly in mines, manufacturing plants and/or service establishments, with a direct positive effect on employment in the host country. Indirect employment effects may also occur, when TNCs create job opportunities for local enterprises such as suppliers, subcontractors etc.

The other side of the coin would be that FDI may also draw skilled labor away from domestic industries, which will then lead to a negative impact on domestically owned economic activities which could induce an additional negative crowding-out effect on local investment. However, the skilled employment effect should be positive in both cases, while the overall employment effect may or may not be so. Indeed, the use of technology and capital-intensive methods of production by TNC's may cause some local firms to decline through the force of competition. Such decline, if it occurs, will reduce employment in those local firms.

(e) Trade and Balance of Payments Benefits of FDI

TNCs may give host economies access to new markets through their respective established trade relations. Increased exposure to global markets may, in the best of cases, give incentives to increase efficiency and competitiveness in host-economy exporting industries. Moreover, FDI inflows may help in reducing balance of payments deficits, if any, by increasing the capital account. However, this benefit is mainly attributed to the initial stage

[20] See E/ESCWA/1999/17, 15 November 1999 for an overview of different types of FDI.

of the inflow, and may later have some adverse effects on the current account of the balance of payments if and when profits are repatriated abroad.

(f) The overall impact of FDI on the host country

In conclusion, the overall impact of FDI on the host economy is uncertain. That is, FDI can have negative and positive effects on the host economy, dependent on the type of FDI and the host country's economic structure. Where the introduction of FDI to a host economy has a neutral effect, i.e. the FDI raises domestic investment by the same amount as the FDI, but does not affect labor markets or levels of skills and technology, FDI would be equivalent to increasing investment in the host economy using domestic sources of funds, given that the latter are supply elastic. In this case, providing costly financial incentives for FDI would not be sensible for the host country.

Only when FDI is accompanied by positive externalities for the host country over and above the additional increase in investment, either through technology transfers, skills formation, outsourcing etc. would FDI be worth "paying for" in terms of providing financial incentives. At the same time, it should be kept in mind that FDI may influence the structure of domestic industries when entering into competition with them, and that the initial adjustment to a new production structure that such competition would entail can be costly socially, if not economically.

2. Empirical evidence on the benefits of FDI to Host Countries

Given the strong presumptions of the beneficial FDI effects for host countries, in addition to the ambiguous theoretical conclusions as to this issue, the question of whether FDI promoted growth and development over and above domestically financed and portfolio financed investments remains an empirical one. Several empirical studies have been conducted with the aim of discerning the empirical impact of FDI on host countries, the most important ones of which are surveyed below:

(a) A study conducted by UNCTAD (1999) looks at the empirical impact of FDI on economic growth in developing countries. A panel data growth regression is conducted for the period 1970-1995 for more than 100 countries. The investigation reaches the conclusion that overall economic growth has been positively associated with: (i) past growth rates; (ii) past FDI inflows, and (iii) past investment rates. This positive association is, however, confined to certain time intervals only. Large cross-country and cross-regional variations remain, however, and country specific FDI effects may differ greatly.

(b) Borenztein and Gregorio (1997) take a narrower geographical focus in looking only at developing countries, and show that FDI in developing countries does contribute to economic growth by stimulating technological progress. In examining whether FDI interacts with human capital stock in host economies, as a separate mechanism through which FDI may contribute positively to growth, they find that FDI's overall impact on growth is indeed improved by its interaction with human capital. This study was conducted for 69 developing economies over a 20-year period.

(c) On the other hand, Hanson (2001), also looking at developing countries, shows that there is little robust evidence that FDI has positive externalities on host economies over and above domestically financed investment. On the contrary, he finds some evidence that FDI may be attracting an important part of the human and financial capital away from domestic production, thereby decreasing its productivity. He does, however, find some evidence to the effect that the presence of foreign firms increases exports.

(d) Agosin (2000) studied empirically the crowding in and crowding out effects of FDI on domestic investment in Africa, Asia, and Latin America for the years 1970-1996, and found evidence of the crowding out of domestic investment in Latin America and Asia, while the effect in Africa was found to be neutral.

Given the conclusions of these four studies, it is not possible to make a firm conclusion as to whether FDI should be preferred to other types of investment for the promotion of growth and development. But while the two latter studies are carried out only for developing countries, great interregional differences still persist within this group of countries, and a generalization may not be very useful.

Sadik and Bolbol (2001) investigate the effect of FDI through technology spillovers on overall total factor productivity for a panel of Arab countries over a 20-year period. Their results indicate a negative effect of FDI on total factor productivity in Egypt, Saudi Arabia, and Tunisia. The explanation of this result is that FDI in these economies is concentrated in mineral, textile and tourism sectors, which are low technology industries. However, the efficiency gains from technology spillovers are mainly effective when FDI is located in an export-oriented regime, and when the technology gap between foreign affiliates and domestic firms is large. While it is an often-stated political aim in this region, Arab countries are not – yet – considered export oriented, and could for this reason have not benefited greatly from FDI.

Agosin (2000) also carries out his investigation of the crowding in and crowding out effects of FDI for Tunisia and Morocco. He shows that FDI neither crowds in nor crowds out domestic investment in these countries implying that FDI, indeed, only complements domestic investment, and that would be as attractive as additional domestic investment in these countries. But more empirical research on the impact of FDI on a large sample of Arab economies would be needed to establish more rigorous conclusions.

In sum, there is no clear empirical evidence on the existence and size of the theoretical benefits and drawbacks of FDI. Some studies find overall positive effects, others find FDI to be insignificant, and a study of the Arab region has found negative effects of FDI on the overall economic productivity. Clearly, the impact of FDI depends on the type of FDI and the structure of the host economy, which cannot be controlled in econometric studies. Policy makers in Arab countries hence need to continue to determine the desirability of different types of FDI on a case-by-case basis, and be cautious in formulating policies for attracting FDI. Certain types of FDI attracting policies can be costly, and may not always lead to positive outcomes especially when domestic or foreign portfolio capital may just finance the investment from a social optimum point of view. On the other hand, if a certain type of FDI might bring with it technology transfer and diffusion, skills formation or other benefits, then the costs of the implemented "attracting policies" may generate good investment and an overall improvement.

The next Section looks briefly at how to go about attracting FDI in cases where FDI is considered highly desirable.

I. ATTRACTING FDI

In order to formulate appropriate and targeted policies to attract FDI, a firm knowledge of policy options and of what attracts FDI in the first place is needed.

1. The policy and legal framework for attracting FDI

The policy and legal framework for FDI differs among countries and can be divided into two parts. First, the "inner ring" framework, and is designed to influence FDI. This part of the framework includes investment laws and codes and governs entry, operation, dispute, resolution, and exit of FDI. Second, the "outer ring" framework, which affects FDI, but has not been designed for that purpose. This part of the framework includes monetary, fiscal and exchange rate policies, as well as social policies and labor laws. In addition, the development of infrastructure, including that of industrial zones, technology parks, etc.. and access to them by FDI affects the latter's inflow. The former part of the framework – the legal infrastructure - is a necessary condition for attracting FDI. Once this is in place, further development of the two parts of the policy and legal framework should be targeted to the actual determinants of FDI. Two kinds of incentives are usually focused on for this purpose; fiscal incentives and financial incentives, including tax and custom duty exemptions, reduction in income and corporate taxes, tax holidays, and subsidized loans.

The following section looks at what the empirical literature on determinants of FDI has found to be the most important variable, i.e. the one that should be looked at when an FDI decision is made.

2. Economic Determinants of FDI

Once the enabling FDI legal framework is set in place, economic factors become important locational determinants, and these locational determinants relate to the specific objectives of a TNC in a developing country.

(a) Types of FDI

FDI objectives and associated determinants can be classified into three types:

- Natural Resource Seeking FDI: Historically the availability of natural resources, oil exploitation, refining, and others, have been the most important FDI determinant for countries lacking the skills, know-how and infrastructure required for extraction.
- Market Seeking FDI: such type of FDI has sought large populated developing countries with large national market sizes. This type of FDI often seeks large domestic markets that are highly protected, and in which, for example, import substitution policies sheltering domestic industry from foreign competition are applied.
- Efficiency Seeking FDI: seeks low labor costs. The availability of a skilled and semi-skilled labor force, in addition to openness to trade and exports, provides an additional incentive for attracting this type of foreign investment.

The Arab world has been attracting mainly resource seeking FDI to the petroleum sectors, and some efficiency seeking FDI. But very little market seeking FDI has been channeled to Arab countries, as the Arab region does not provide a large and open common market, and

each Arab country is too small to provide a large market in itself (with the potential exception of Egypt). The current trend of increasingly liberalizing trade relations with the EU and with the US on a bilateral basis, without equally strengthening and liberalizing trade on a regional basis[21], only reinforces the pattern of having multinationals locating their investments in the EU and the US as hubs serving the Arab region.

Therefore, since purchasing power in the Arab world is not expected to be an important determinant of FDI to this region, we should expect to see the availability of resources as well as low labor costs, availability and quality of labor and export openness to be as some of the more important determinants of FDI in this region. The empirical literature surveyed below confirms this assertion.

(b) Empirical Literature on the Determinants of FDI in the Arab World

Several empirical studies have been conducted to discern the determinants of FDI inflows for developing as well as developed countries.[22] Such studies in general find that determinants of FDI are illusive, that their importance changes over time, and also that they are country and region specific. Determinants which are generally found to have explanatory power in some periods in some regions include GDP, indicators of markets size, degree of openness, country risk, measures of return to investments, labor supply and cost, infrastructure, R&D and other variables.

A few studies of relevance to the Arab world have been carried out. Regarding the North African Arab countries, a study carried out by Aseidu (2001) may provide some insight into the determinants of FDI for that part of the Arab World. Conducting a cross section regression using 71 African countries, Aseidu finds that the rate of return on investment, infrastructure development, and openness of the host economies are factors that affect FDI flows to non sub-Saharan Africa.

Another study, which includes the larger part of Arab countries conducted by the Islamic Development Bank (IDB, 2001) finds surprisingly that market size, as expressed by GDP per capita[23], plays an important role in attracting inflows to a group of 41 IDB member countries. Moreover, the study finds a positive correlation coefficient between openness of the economy and investment flows indicating that liberalization plays an important role in attracting FDI.

Even more specific to the Arab World, a recent study on the determinants of FDI in the Middle East and North Africa (MENA) region (Matar, 2002) found that openness of the MENA states' to regional and international markets plays an important role in promoting foreign flows to the region. In particular, WTO membership and the Euro-Med Association Agreement was found relevant for attracting FDI. The Euro-Med Agreement was significant despite the fact that many MENA countries had not signed it yet, indicating that its value may increase overtime as more MENA countries join. In addition, the oil-exporting economies were found to have significantly more FDI than non-oil exporting

[21] See The Special Chapter on globalization and Regional integration in the Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2002-2003, for an overview of current trade liberalization effort in the Arab World.

[22] See for example UNCTAD, 1998 for a cross section including both developing and developed countries and Sun and Tong, 2002 for empirical determinants of FDI across Chinese provinces.

[23] Market size can be better estimated as GDP and not GDP per capita

Arab countries, implying that resource extraction was an important determinant of FDI[24]. The rate of return on investment also played an important role in determining FDI in Arab countries. On the other hand, GDP per capita, economic growth and fiscal balance were not found to have significant influences.

(c) Why have FDI inflows not picked up in the Arab world?

An often-cited reason for the poor performance of the Arab world in attracting FDI is the level of political tensions and associated risk premiums with investment in this region. Although not all parts of the region are touched directly by the ongoing political tensions associated with the Arab-Israeli conflict or the situation in Iraq, the entire Arab World seems to be suffering from this unstable situation. Foreign direct investors often lack access to sufficiently detailed country-specific information, and, moreover, often tend to let the first decision be whether to invest in the region before deciding which specific country within the region to locate in. The former decision is clearly influenced by the unstable neighborhood effect. Striving towards greater long-term security in the region as part of a strategy to attract FDI is hence equally as important as providing economic, fiscal or financial incentives to attract FDI.

Other deterrents to FDI in the Arab world as a whole include historically high levels of restriction on FDI, the traditionally large public sectors, and the associated limited room for private initiative. Moreover, since privatization has been one of the main factors attracting FDI towards developing countries in recent years, the slow pace of privatizations in the Arab region also provides part of the explanation for the low levels of FDI inflows there. Other country or region specific obstacles to FDI apply. GCC countries have been highly competitive in attracting FDI to their oil related industries, but at the same time, these countries have been restricted in their ability to attract FDI by the fact that they have not sufficiently diversified into other sectors and consequently did not offer interesting investment opportunities. However, with increasing efforts made to diversify economic activity, some exceptions to the pattern are starting to emerge among GCC countries. For example, Bahrain, and later Dubai, have seen declining oil reserves in recent years and hence have had strong incentives to diversify into downstream refinery business, banking, tourism, ICT and other areas, with some degree of success and FDI potential.

(d) Policies to Attract FDI to the Arab World

While the three studies above find different determinants of FDI to be important, depending on which countries are included in the study, all three of them indicate that openness is a very important determinant of FDI in the Arab world, meaning that the more open an Arab country is to trade, the more FDI it can expect to receive. Trade liberalization as part of the "outer ring" policy framework for FDI is hence one way of attracting efficiency-seeking FDI in particular. Additional parameters to aim at through policy are the skills of the work force and its level of education, and flexibility in labor market policies. Regarding the "inner ring" policy framework, financial and fiscal incentives to attract FDI should also be considered, with a view to whether the cost of these schemes are matched by the benefits of the FDI that they are designed to attract. No studies have tested the influence fiscal or financial incentives have for the locational decisions of FDI in Arab countries. However,

[24] The determinants of FDI in this study turned out to be time-dependent, since different variables appear significant in different time periods.

studies carried out using OECD data generally find a positive influence of tax reductions on FDI in developed countries (see Devereux and Griffith, 2002 for a survey of this literature).

Political stability in the Arab region is essential for attracting FDI inflows. Striving towards greater long-term security in the region, as part of a strategy to attract FDI is hence equally if not more important than the provision of fiscal and financial incentives to investors, liberalization of trade, and establishing a strong inter-regional integration.

Resource-seeking FDI is abundant in the Arab world and mechanisms through which this can be increased will not be ventured into here. In order to attract additional market-seeking FDI, on the other hand, Arab countries should reinforce their commitment to the Greater Arab Free Trade Area, the process of implementation of which has serious deficiencies.

It is, however, imperative, that all policies to attract FDI be enacted with a view to avoiding potential negative social impacts of such policies and in combination with healthy social insurance schemes that are affordable. In other words, social costs and benefits should be factored into the cost-benefit analysis of policies to attract FDI on equal terms with economic costs and benefits.

V. SUMMARY, CONCLUSIONS AND POLICY RECOMMENDATIONS

Arab countries receive only a small fraction of total FDI flows to developing countries, both in absolute terms and relative to GDP. Only Bahrain appears to have performed well above the average ratio as compared with the rest of the world in its ability to attract FDI, but that is mainly attributed to the small size of its economy. Moreover, FDI inflows to the Arab world have not increased in the last decade, as has been the case for other developing regions implying that the Arab world is increasingly lagging behind in attracting FDI. And, upon a closer examination it was found that FDI inflows to the Arab region are concentrated in a few states, namely Saudi Arabia, Egypt, Morocco and Tunisia. Bahrain, Tunisia and Jordan attracted most of the FDI relative to the sizes of their economies in the late 1990s. More importantly, Arab destined FDI is concentrated in few primary sectors of the Arab economy, i.e. predominantly the petroleum industry.

Yet the fact remains that FDI has recently composed the main source of foreign capital injections out of total foreign investment. Despite that, it should be noted that FDI to the Arab region still contributes very modestly to gross fixed capital formation in the region. In some instances, such as the FDI peaks of the late nineties, there was little or no additions to capital stock as these represented bouts of privatization that simply meant a change in the property title. What is more, the fact that FDI flows tapered off immediately after privatization could have easily been construed as a case of one time gain in which the resources were diverted to cover the internal or the external deficits. Indeed, the overall build-up of capital formation continues to be mainly financed by domestic public and private funds.

More importantly, the data presented thus far show that overall investment rates have been decreasing in the Arab world. In our previous reports, we pointed out that the lower investment rates represented the principal impediment to the growth/development nexus in the region. The Arab investment output ratio fell from a peak of about 30% in 1978 to a low of 15% in 1990. This drop in investment as a percentage of GDP hinges on two interrelated components; (i), political instability and long term risks in the region; and (ii), the low rates and volumes of return on investment due to the small market size and/or weak intra-

regional integration. The persistence of the *status quo*, in particular the outstanding risk component, has undermined the integrity of the economic cycle and increased leakages, especially in the instance where portfolio funds from the region are being divested abroad.

While a multitude of theories suggest that FDI may have a host of positive externalities that domestically financed investment does not posses, the data on FDI in the Arab world fails to prove this point. On the contrary, empirical investigations have shown that technology transfers connected to FDI in the Arab world have not been taking place, or at least not yet. Arab countries should, therefore, hence, be careful in formulating costly policies aiming to induce FDI to the exclusion of potentially equally profitable and beneficial domestically financed investment. The objective of attracting FDI to the Arab world should, therefore, be that of improving the quality of investment, innovating the industrial culture network and, if possible, increasing overall investment. And, because we are at such a crucial point in our development and on the path to meeting the millennium development goals, it is likely that for growth to pick up there need not be only a boost to all sorts of investment, but moreover, a consensus that stability in our region is welfare enhancing for one and all.

With this caveat in mind, there are many ways to go about attracting additional FDI to the Arab region, complementing policies to stimulate overall investment. Studies on the empirical determinants of FDI in the Arab region show that trade openness is positively related to FDI. Thus, it just may be that efficiency-seeking FDI can be attracted by focusing on increasing the trade openness of the country in question. But regionally this has to come about simultaneously with opening up to regional partners as well. That is so because, first, efficiency measures such as labor unit costs fail to tally with the Chinese or Indian counterparts for instance, and, therefore, broader measures of integration allow for a higher degree of flexibility when it comes to raising specialization and; secondly, on the flip side of the coin, market seeking FDI requires more serious efforts aimed at regional trade integration. Selective and with a benign effect on local industry, financial and fiscal incentives offered to foreign investors – although potentially costly – are also likely to have a positive impact on investment judging from the empirical evidence of other regions.

The main conclusion of the present study remains that policies to attract FDI to the Arab world should go hand in hand with policies to improve the quality of and increase overall investment rates. Such an investment strategy should include both 'inner-' and 'outer-ring' policies, be non-discriminatory and of equal benefit to FDI, FPI and domestically financed investments. In particular, it is important to ensure that an appropriate institutional framework, with the right incentive structure for profitable investments, is in place. Moreover, since the Arab World is relatively abundant in financial resources, it should be part of this overall strategy to capture and retain these domestic financial resources for investments within the Arab world. Finally, when FDI is deemed to have positive externalities which domestically financed investment does not posses, cost policy schemes to attract FDI, including fiscal and financial incentives offered to foreign investors on a discriminatory basis, could be considered.

REFERENCES

1. Agosin, Manuel R., and Ricardo Mayer. 2000: "Foreign Direct Investment in Developing Countries: Does it Crowd in Domestic Investment." United Nations Conference on Trade and Development Discussion Paper No. 146 (February).
2. Asiedu, Elizabeth. 2001: "On the Determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: Is Africa Different?" *World Development*. 30(1): 107-119.
3. Borensztein, E, De Gregorio, J, and Lee, J-W. 1998: How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth? *Journal of International Economics*. 45: 115-135.
4. Devereux, M. and R. Griffith, 2002: The Impact of Corporate Taxation on the Location of Capital, A Survey. In the Conference Proceedings of *"The International Mobility of Tax Bases"*, Stockholm, November 2001
5. Eid, Florence, and Fiona Paua, 2003: Foreign Direct Investment in the Arab World: The Changing Investment Landscape, in P.K. Kornelius and K. Schwab (eds.): *The Arab World Competitiveness Report*, World Economic Forum, Oxford University Press.
6. International Monetary Fund, 2003: World Economic Outlook, Washington D.C. USA.
7. ESCWA 2001: Comparative Study of National Strategies and Policies with regard to Foreign Direct Investment in the ESCWA region
8. ESCWA 2003: Analysis of Performances and Assessment of Growth and Productivity in the ESCWA Region, UN-ESCWA.
9. Islamic Development Bank 2001. *Promoting Investment Flows in IDB Member Countries.*
10. Matar, L. 2002: "Determinants of Foreign Direct Investment Inflows in the MENA Region". Thesis submitted to the Faculty of Business at the American University of Beirut, and accepted in the 2004 Academy of Global Business Advancement Conference.
11. Sala-i-Martin, Xavier, and Elsa Artadi, 2002: Economic Growth and Investment in the Arab World, in P.K. Kornelius and K. Schwab (eds.): *The Arab World Competitiveness Report*, World Economic Forum, Oxford University Press.
12. Sadik, Ali, and Bolbol, Ali. 2001: "Capital Flows, FDI, and Technology Spillovers: Evidence from Arab Countries". *World Development*. 29 (12): 2111-2125.
13. Singh, Harinder, and Kwang W. Jun. 1995: "Some New Evidence on Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries." World Bank (November): WPS 1531.
14. Sun, Qian, Wilson Tong, and Qiao Yu. 2002: "Determinants of Foreign Direct Investment across China." *Journal of International Money and Finance*. 79-113.
15. United Nations Conference on Trade and Development 2002: *World Investment Report 2002. Transnational Corporations and Export Competitiveness.* York and Geneva: UN.
16. United Nations Conference on Trade and Development 1999: *World Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development.* New York and Geneva: UN.
17. United Nations Conference on Trade and Development 1999: Comprehensive Study between Foreign Direct Investment (FDI) and Foreign Portfolio Investment (FPI)
18. United Nations Conference on Trade and Development: *World Investment Directory 1996: West Asia.* New York and Geneva: UN.

CHANGES IN ECONOMIC ENVIRONMENT AND INVESTMENT REGIMES IN THE ARAB COUNTRIES

By
Antoine Mansour
Economic and Social Commission for Western Asia

Arab countries took in the last ten years several steps aimed at rendering their economic environment more conducive to national and foreign investment. They have introduced radical changes in their investment regimes and adopted new policies to liberalize their economies, in order to cope with the new international economic environment, characterized by trade liberalization and globalization. Economic liberalization has affected both countries with centralized and market-oriented economies. In the latter also, state enterprises were, until recently, dominant in economic activities.

Many Arab countries have acceded to the World Trade Organization, while several have entered into partnership agreements with the European Union and the United Sates. Moreover, Arab countries are liberalizing their trade through the implementation of the Great Arab Free Trade Area, though the results are not still very encouraging.

Despite the economic liberalization efforts, Arab countries are not yet able to mobilize local investment and attract sizeable foreign direct investment. More steps are still needed towards the adoption of adequate macro-economic policies and the introduction of appropriate regulatory framework.

This paper aims to review the changes introduced by Arab countries to improve the economic environment and assess the investment regimes currently in force in order to mobilize and attract national and foreign direct investment. In reviewing the changes in economic environment and investment regimes, the paper will place particular emphasis on the extent to which these changes are promoting foreign direct investment (FDI).

I. CHANGES IN ECONOMIC ENVIRONMENT

Arab countries are moving towards a more liberalized economy, by reducing the role of the State in the national economy, leaving the private sector to increase its role in economic development. This is reflected in: (1) large privatization programmes launched in several Arab countries; (2) the liberalization of trade policies through the implementation of GAFTA programme, and bilateral and multilateral agreements (WTO, Euro-Mediterranean partnership); and (3) the establishment of free zones to encourage private domestic and foreign investment.

A. *Privatisation policies*

The vast majority of FDI – over 90% – in developing countries has come from privatisation transactions, especially private participation in infrastructure. According to the World Bank, foreign investors (direct and portfolio investors) contributed to 58% of total privatisation proceeds in the developing world. In 1998, FDI was the main source of foreign revenues raised through privatisation accounting for 93% of the total. Total portfolio equity flows to developing countries were almost cut in half while total FDI flows increased between 1997 and 1998[1].
Several Arab countries have liberalized their investment regimes by opening up economic activities to the private sector, and w ich were previously controlled by the public sector. These countries (both oil and non-oil countries) have embarked, in recent years, on large privatisation programmes. One of the sectors that is being privatized and which is attracting foreign investment is the telecommunication sector. Jordan, Saudi Arabia, Morocco, Lebanon and Oman are all taking steps to privatise their telecommunications sector. Other sectors that are being targeted for privatisation across the region are transportation, water treatment, energy sectors and health services.

Oman started in 1996 a large program of privatisation, which included power generation, water desalinisation and management of airports. The telecommunications sector is under privatisation, but only 49 per cent of this sector will be sold to the private sector. Saudi Arabia is restructuring major companies for their privatisation. The electricity company was privatised three years ago. A privatisation plan was ratified in November 2002, and which includes the sale of large public interests including the Saudi telecommunications Company, SABIC, roads and railways, water desalination, aviation, ports, hotels and health services. The plan did not specify, however, a timetable.

In Jordan, the government started in 1997 the process of privatisation of Jordan Telecoms. In September 2002, 15% of Jordan Telecoms were sold to local and foreign investors, while 40% was sold, in January 2000, to a consortium of France Telecom and the Arab Bank. Also the transport sector has undergone privatisation, with the Aqaba Railways Corporation being awarded to a US consortium to operate for 25 years under the condition of a $154mn investment in the railway, and a stake in the Royal Jordanian Airline being for sale, attracting interest from a number of foreign airlines.

[1] ESCWA, Comparative study of national strategies and policies with regard to foreign direct investment in the ESCWA region, United Nations, New York, 2001

Furthermore, the management of the Greater Amman Water and Wastewater Networks has been awarded to a French company, Suez Lyonnaise des Eaux, and the Jordan Cement Factories were partially sold (33%) in 1998 to the French Lafarge Cement Group[2].

In July 2002, Bahrain passed a privatisation law, aimed at speeding up the process to diversify its energy-led economy. In Lebanon, a privatisation programme is in progress in the vital sectors of the national economy such as telecommunication, water, electricity, energy and transportation.

Morocco's privatisation program slowed considerably raising an estimated $92mn in 1998 compared with $716mn in the previous year. Additional shares were sold to a foreign investor in two oil refineries – Societé Anonyme de l'Industrie de Raffinage (SAMIR) and Societé Cherifienne de Petrole (SCP) – generating approximately $40mn. Morocco also raised another $37mn with the sale of Wafa Insurance and more than $12mn with the sale of hotels to local investors.[3] However, in 2001, the government sold Maroc-Telecom to the Vivendi Group of France.[4]

Tunisia's Privatisation program began in 1987 and accelerated in 1998, raising $364mn. Key divestitures included the private sale of two cement companies – Societé les Ciments Jebel Ouest and Societé les Ciments d'Enfidha – to foreign investors raising $361mn.

Privatisation can be a very powerful policy instrument to attract FDI, especially when governments establish the appropriate legal and regulatory environment for private participation in the economy. Greenfield[5] PPI as well as classic privatisation of telecoms, electricity, and transport infrastructure have been the most effective means to attract foreign investors. This also happens to be one area where Arab countries have lagged behind the rest of the world and where a lot of catching up is needed.

Properly designed and implemented, privatisation can have great economic benefits as well as a direct impact on the quality of goods, services, and infrastructure available. Privatisation is most often an integral part of a series of economic reforms that improve the country's economic performance, and when accompanied by measures to liberalize the market and open it up to competition, privatisation creates new opportunities, particularly for foreign investments. Furthermore, the commitment to

---

[2] Source: EIU Country Profile 2001

[3] World Bank Privatization Link

[4] Source: The Australian Trade Commission

[5] Greenfield investment is differentiated from a standard merger or acquisition that does not necessitate the creation of assets and employment in the short-term. Developing countries thus prefer a greenfield project given the direct and somewhat immediate impact on the local economy.

privatisation and liberalization gives firm evidence to investors that the political and regulatory risks (of expropriation, restrictions on capital accounts and repatriation of profits, etc.) are being reduced. It is therefore one of the most effective policies that governments can use to attract domestic and foreign investment. However, it goes without saying that for privatisation to attract FDI, restrictions on foreign investments have to be eliminated.

B.Liberalization of trade policies: bilateral and multilateral agreements

Arab countries have made significant progress towards the liberalization of trade, through reducing significantly customs duties and moving beyond trade liberalization and cooperation at the bilateral level. Arab countries have entered into partnership agreements with the European Union, acceded to WTO and enhancing regional cooperation and integration through the creation of the Great Arab Free Trade Area (GAFTA).

Regional integration and GAFTA

The Great Arab Free Trade Area (GAFTA) came as a new initiative from the League of Arab States in order to revive unsuccessful regional integration efforts. GAFTA's programme stipulates the gradual elimination of all tariff barriers on products of Arab origin over eight years period, starting in 1998. Arab member countries are allowed to draw up a list of products that may be excluded from the tariff reduction for no more than three years; this provision was made to enable member countries to undertake the restructuring of the industrial sector in order to better cope with the competition from other member countries.

Member countries are facing, however, serious difficulties in the implementation of the provisions of GAFTA agreement. The difficulties stem mainly from different levels of economic and industrial development, different levels of economic reforms, and similarity rather complementarity in goods produced, particularly among diversified economies of the region (i.e. agro-food, textiles and garments) as well as among GCC countries (i.e. petrochemicals, aluminium products).

The Arab countries have to implement and enforce the GAFTA as rapidly as possible and introduce their own investment framework, standards, and rules of origin as well as remove intra-regional restrictions that may divert investment to other regions. Fast-track negotiations among Arab countries are warranted to ensure that the overall interest of each GAFTA member is respected and protected.

Regional integration framework has the advantage to increase the geographical scope and size of effective markets. They increase the ease of access within member markets through the removal of trade and non-trade barriers and they induce outside countries to increase its investments in member countries since each host country now can offer the foreign investor access to the whole region. In 1995, for instance, 31% of the sale of American affiliates in the EU was geared to countries other than the host country.

Regional efforts to harmonise laws and regulations affecting investment in the Arab world has many possible benefits. First, it would contribute to reducing conflicts between Arab countries' norms and lead to a more efficient allocation of resources. Second, a framework of regional rules and commitments, supported by a dispute settlement mechanism, would contribute to the continuity of policies and therefore to greater stability of the investment climate. Third, it would encourage foreign investment, particularly from TNCs, to access Arab markets, as well as facilitate inter-Arab investment flows. Fourth, it would help Arab countries in their current quest to integrate their economies within the global economy. And finally, it would prepare these countries to adopt a common position vis-à-vis any multilateral agreement on investment-related issues.[6]

The importance of trade and investment liberalization in the promotion of FDI cannot be understated. Regional integration frameworks have contributed – in association with a number of other factors - positively to the growth of FDI into the recipient region, be it a framework grouping developed or developing countries or both. The elimination of barriers to trade and investments is critical to increasing the size of the market accessible from any one country. Governments can, therefore, promote FDI by eliminating these barriers. Further empirical analysis is warranted to test the impact and significance of these bilateral and multilateral agreements on FDI inflows.

Accession to the World Trade Organization (WTO)

Bahrain, Egypt, Jordan, Kuwait, Mauritania, Morocco, Oman, Qatar, Tunisia, and the UAE are all members of the WTO, while Algeria, Lebanon, Saudi Arabia and Yemen are undertaking accession negotiations. By acceding to WTO, Arab countries have consistently reduced trade barriers and liberalized several sectors of the economy. Accession to WTO has created a better investment climate for investors.

---

[6] "Investment Regimes in the Arab World – Issues and Policies", ASIT Advisory Studies, no. 15, UNCTAD Geneva, 2000.

The liberalization of regulations concerning foreign investment is still under negotiations in the WTO. The need for a comprehensive framework for investment within the WTO will most probably become more urgent in the coming years and will result in the adoption of measures aimed at ensuring coherence and consistency between trade and investment policies at the national and international levels. Such measures are indispensable if the issues of globalisation of the world economy and the liberalisation of the trade and FDI regimes are to be effectively tackled. The WTO's decision to establish a working group to examine the relationship between trade and investment, adopted in December 1997, is of major importance for Arab countries. Even though it was not a decision to negotiate an agreement on this issue, it initiated systematic discussions on a subject of great importance for the countries of the region, one of which they can contribute significantly on the basis of their experience.[7]

EuroMed Association Agreements

Many countries of the region have entered into partnership agreements with the European Union (Euro-Med associations agreements) in order to foster economic, social and political cooperation. The bilateral deals envisage the abolition of tariffs on industrial goods phased over 12 years, with some lowering of agricultural and service barriers. This will open new European markets to the partner countries and promote foreign investment. Since this implies the closure of many highly protected industries in the concerned Arab countries, the EU will provide funds to assist these countries restructure their economies. The EU is accentuating development of exchanges among its Mediterranean partners, seeing this as essential to attract foreign investment to the non-EU partners and foster economic development[8].

Egypt, Lebanon and Jordan have signed the Euro-Med association agreement, while the accords signed between EU and Tunisia and Morocco have given a strong push towards deregulation and privatisation. As a result, Tunisia has managed to attract significant levels of foreign investment, which have in turn helped drive real GDP growth rates of 5% and over. Although the Euro-Med Agreement will create new opportunities for these countries investors to export to the EU market without customs duties, the

---

7 "Investment Regimes in the Arab World – Issues and Policies", ASIT Advisory Studies, no. 15, UNCTAD Geneva, 2000.

8 "Euromed Ministers Accent Economic, Social Cooperation", Middle East news Online; Durham, Nov. 21st, 2000.

strict application of rules of origin by the EU is hindering exports to the European market.

It is worth mentioning the initiative taken by Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia to establish a free trade area. This intitiative, known as the Agadir Agreement was first launched on 8 May 2001 in Morocco, and negotiations to establish the FTA was concluded on 11 January 2003. The agreement is pending ratification by the partner countries. All four countries have signed Association Agreements with the European Union and are signatories of GAFTA. It is thus expected that the Agadir Agreement will facilitate trade between the four countries and further strengthen trade flows with the EU and between these Arab countries. The Agreement is also viewed as a stepping stone for developing the anticipated Euro-Mediterranean Free Trade Zone.

The Gulf Cooperation Council is currently negotiating a partnership *agreement with the EU. The customs union, which has been established by* the GCC, will help the GCC countries to export more easily to the EU, particularly petrochemical, natural gas and aluminum products. Currently most of petrochemical products EU receives from the region comes from Algeria. The EU insisted that the GCC establish a customs union prior to pursuing further trade negotiations.

The Customs Union of the Gulf Cooperation Council came into effect on 1January 2003. The purpose is to liberalize trade between GCC Member States and to establish a common external tariff on all imports entering the GCC at 5% (although there remain exceptions). The effects of trade liberalization betwen GCC countries, however, may be limited since most of them produce similiar products. With regards to GCC imports, convergence between countries regarding customs procedures remains outstanding and presents a continuing challenge to trade facilitation.

The Jordan-US Free Trade Area

Jordan has also entered into free trade agreements with both the USA. The Agreement between was finalized in 2001. Both countries will reduce gradually customs duties over a ten-year period. The US products not covered by the FTA include cigarettes, alcoholic beverages and cars. Foreign companies are expected to take advantage of the Agreement to invest in Jordan, particularly in products that face high import duties in the US market. The Agreement imposes a 35% value added content of Jordanian origin; this is much higher than the 11.7% percentage imposed in the Qualified Industrial Zone (QIZ) model (see below).

C. *Liberalization through the Free trade zones*

A number of Arab countries have liberalized their investment and trade regimes through the establishment of free zones, with the aim of attracting foreign investment, creating employment opportunities and increasing their exports to developed countries. At least 27 free zones were in operation or under construction in the Arab countries in the year 2000.[9] Among Arab countries, three countries (Jordan, Egypt and the United Arab Emirates) have been relatively successful in attracting foreign investment through the establishment of free zones.

Qualified Industrial Zones (QIZ) in Jordan

In 1996, the United States gave Jordan the advantage to establish Qualified Industrial Zones (QIZ), by which products manufactured in these zones enjoy duty free entry in the US market, provided certain rules of origin's requirements are met. An article is considered by the US legislation to be a product of a QIZ if it includes a minimum value added content of 35%, 7-8% of which should be Israeli input and 11.7% of Jordanian origin; the remaining 15-16% can be of US, Jordanian, Israeli or Palestinian origin[10]. In such cases, products manufactured in the QIZ enjoy free duty entry in the US market.

Several QIZ have been established in Jordan, the most important being the one in Irbid, in 1998. The QIZs have attracted Israeli, US and Asian investors (China, Taiwan, Pakistan), which have set up large plants to produce articles facing high import tariff in the US market. Foreign investment has been mainly in garments, including jeans, luggage and sportswear. The total approved investments for QIZ projects during the period 1996-1999 amounted to JD 50.8 millions, while total planned employment was 6241 new jobs. According to a recent study, 71% of all approved investments and 77% of the total planned employment have been realized[11]. The QIZs are becoming an increasing source of export revenues and employment generation for the Kingdom. In the year 2000, exports from the QIZs were estimated at US$ 40 million, and are projected to more

---

[9] "Intra-regional Trade and the Greater Arab Free Trade Area", in "*Economic Trends in the MENA Region 2000*", Economic Research Forum, 2000. (www.erf.org.eg)

[10] Riad Al-Khouri, "Qualifying Industrial Zones (QIZs) as a model for industrial development: the case of Jordan and its implication for the ESCWA region", Paper presented to the **Expert Group Meeting on Review of Industrial Policies Aimed at Increased Productivity and Competitiveness within the Global Context**, Amman, 14-17 January 2001 (E/ESCWA/ID/2001/WG.1/7).

[11] Access to Micro finance & Improved Implementation of Policy Reform (AMIR Program), **Investment Realization Analysis for the Jordan Investment Board**, Draft Report, Amman, Jordan, April 2000.

than double in the next two years[12]. As most of factories established in the QIZs are labour-intensive industries requiring little skills, they are creating increased sources of employment for remote areas in Jordan where the QIZs are established.

In this connection, it is worth mentioning that despite the Free trade Agreement that was recently sugned between Jordan and the USA, the QIZ model will still attract foreign investors, particularly those who have difficulties to meet the requirements of the rule of origin of the FTA Agreement. In the short-term, projects in the QIZ model have also the advantage of entering the US market duty free, while in the long-run (10 years after the implementation of the FTA), both models will have equal advantages with regard to the exemption of customs duties.

Aqaba Special Economic Zone (ASEZ):

The Aqaba region was transformed in January 2001 to a special economic zone. ASEZ aims to increase job creation and enhance domestic and foreign investment, particularly in tourism, light industry, telecommunications, information technology, transportation and services. All projects in this zone enjoy special treatment in terms of duties, taxes and registration. Jordan intends to make the Aqaba zone a model of best practices with regard to the establishment of a conducive economic environment. The requirements for entry and operations of the foreign investors in this zone have been eased to a large extent:

- A "one-stop-shop" for business registration and licensing procedures
- 100% foreign ownership of businesses
- A simplified foreign work permit and visa regime
- Land in the ASEZ may be leased for a period of up to 50 years, or purchased for hotel, commercial, health, educational and residential developments

Free Zones and Special Economic Zones in Egypt

The Investment Law of 1997 gave special consideration to the establishment of free zones in Egypt, with the aim of improving the environment for businesses. There are two types of free zones: (1) <u>Public</u> (of which there are seven, with 674 companies), and (2) <u>Private</u> (with a total of 177 companies). Private free zones are established for a specific project or company, to accommodate storage, warehousing, mixing and repackaging, assembly and manufacturing for exports and services.

[12] Euro-Jordanian Business Service Team, **Jordan – Foreign Direct Investment: Opportunities and Constraints**, Draft report, Amman, January 2001.

All free zones extend lifetime investment incentives, in addition to complete exemption from all Egyptian income taxes, the general sales tax, and other direct or indirect taxes. There are no restrictions on investment activities and no custom duties or charges are levied on imports or exports of intermediate and final products. Additionally, projects are exempted from regulations related to import/export activities. They are subject only to a duty of 1% of the value of goods entering free zone warehouses, and 1% of the annual value added for manufacturing or assembly projects. Free-zone investors may sell their products on the Egyptian market after paying a reduced tariff, based on imported components alone.

In its effort to attract national and foreign direct investment to Egypt, the government has drafted and passed the special economic zones law in 2002 (Law No.83/2002). The law allows the establishment of special industrial zones that permit duty free importation of equipment, raw materials and intermediate goods. Companies established in the new zones will be subject to lower corporate and sales taxes and will operate under more flexible labour regulations.

As for exemptions, enterprises in the economic zone are exempt from taxes on loans and bonds interests and credit facilities, as well as from customs tax and sales tax instruments on equipments, raw materials and spare parts necessary to carry out their activities. However, these elements would be subject t o customs tax and sales tax if imported to the domestic market. As for guarantees, the law prohibits the nationalization, the confiscation, and the sequestration of any of the enterprises working in the economic zone or its money.

Finally, the law provides for the establishment of a disputes settlement centre in the economic zone. The law gives it the capacity to settle any conflict that takes place in the economic zone between two parties working or residing therein or between a party and the economic zone's authority. The centre may reach settlement through conciliation or arbitration. This settlement is binding and immediately enforceable if accepted by the parties concerned.

Free Trade Zones in the United Arab Emirates

Free zones are being developed in the UAE in a bid to attract foreign investment and the governments are providing adequate infra-structural support including advanced technology, lower rent costs and tax-free imported components to facilitate the functioning and growth of these

companies. This strategy has been especially successful in UAE with ten currently operating free trade zones of various shades. Jabal Ali is the biggest while other smaller yet competitive free trade areas were established in Ajman, Fujeirah and Sharjah. The zones compete by cutting on rentals and peripheral services. Jabal Ali Free Zone in Dubai is one of the most successful free zones in the Arab world. It has grown from 276 companies in 1990 to 1.125 companies in 1997.[13]

UAE is also investing in multimedia, hoping in this way to attract foreign investments. First of all, it has taken what it hopes will be a major step in establishing itself as the E-commerce centre for the Middle East by opening an 'Internet City' free trade zone. The $200m site is designed to lure international information technology companies attracted by tax-free trading. Second, the Dubai Media City brings to the media community an advanced infrastructure based upon a global interconnected network, linked by satellites, computers, the internet, television, radio, journalism, cinema and film production. Companies working in Dubai Media City have the unique edge of commercial benefits including 100% business ownership, guaranteed 50-year exemption from personal, income and corporate taxes.

II. REGULATORY ISSUES FOR INVESTMENT

A. *Institutional framework*

In recent years, Arab countries have introduced fundamental changes in their investment laws or enacted new ones, through easing entry and operations of national and foreign direct investment, and providing them with various incentives. In many countries, new investment promotion agencies were established to oversee the implementation of the new laws and provide information to potential investors.

Jordan and Egypt are among the first Arab countries, which have issued laws for foreign investment. In Jordan, the Investment Promotion Law No. 16 of 1995, which supersedes previous laws, aims to attract, stimulate and guarantee national and foreign direct investment and joint ventures. The Law provides the legal framework for promoting investments in Jordan. The Jordan Investment Board (JIB) was established to facilitate the implementation of the law.

The General Authority for Free Zones and Investment (GAFI) has statutory responsibility for promoting and regulating foreign investment in Egypt, but many other Ministries and supervisory bodies also play a role in investments

[13] "Intra-regional Trade and the Greater Arab Free Trade Area", in "*Economic Trends in the MENA Region 2000*", Economic Research Forum, 2000. (www.erf.org.eg)

in their area of jurisdiction. Investment Law No 8/1997 and Law 3 of 1998 are the two key laws governing investment in Egypt.

Lebanon issued the new Law for the Promotion of Investments in August 2001; the law provides specific incentives for projects established in the industrial, tourism, agriculture, and information technology sectors. The Investment Development Authority of Lebanon (IDAL) is responsible for attracting private capital investments in Lebanon and assisting investors in the development and implementation of their projects.

It is expected that Syria will unify soon all laws that deals with promotion of investment in one law. There are several investment laws that are still in force, including the Investment Promotion Law No. 10 of 1991 which aims to attract national and foreign investment in agriculture, industry and transport, and in any other project approved by the Supreme Council for Investment. An Investment Office was established in 1991 to facilitate the implementation of this law. The Investment Office will be soon expanded to become an Investment Promotion Authority, which would implement the unified investment law.

In Yemen, the General Investment Authority (GIA) was established in 1991 to facilitate the implementation of Investment Law No. (22) of 1991. The main objective of GIA is to promote investment of Yemeni and foreign capital in all economic sectors except oil and minerals, and the banking sectors. GIA also provides licensing services to investors.

New laws were particularly enacted in the GCC countries with the aim of attracting FDI in the non-oil sector and diversify the economy. In Saudi Arabia, a new law on foreign investment, the Foreign Investment Act, was issued in April 2000. The new law introduced radical reforms in the regulation governing foreign investment. A new agency, the Saudi Arabian General Investment Authority (SAGIA), was established in 2000 to oversee all investment matters in the kingdom: (1) formulate investment policies; (2) promote foreign investment; (3) provide information about investment opportunities; and (4) develop databases. Kuwait issued its first law on foreign investment in 2001: Law No. 8 of 2001 on the regulation of foreign direct investment. A Foreign Investment Capital Office (FICO), which plays the role of an investment promotion agency, was established, to implement the law and promote FDI in the country. FICO reports to the Foreign Capital Investment Committee.

Bahrain established in 2000 the Economic Development Board (EDB) which has been entrusted to design laws, regulations and policies with the

aim of creating a conducive environment for national and foreign investment, and enhancing economic development. In Oman, a law for the promotion of foreign investment was issued in 1996, and a more liberal law for investment promotion is under preparation. The Omani Centre for Investment Promotion and Export Development (OCIPED) was established in 1997 to attract national and foreign direct investment in the country, and promote exports. In Qatar, Law No. 13 of 2000 for the Regulation of Foreign Capital Investment in Economic Activity, which supersedes the law of 1990, intends to further the goals of privatisation, encouraging foreign investment and developing small-sized industries. There is no yet an investment promotion agency in Qatar. The Ministry of Economy and Trade is the one that regulates and follow-up on the implementation of Law No. 13 for the Regulation of Foreign Capital Investment.

Investment promotion agencies in Arab countries

Country	**Investment promotion agency**
Jordan	JIB – Jordan Investment Board
Bahrain	EDB – Economic Development Board
Lebanon	IDAL - Investment Development Authority of Lebanon
Yemen	GIA – General Investment Authority
Saudi Arabia	SAGIA – Saudi Arabian General Investment Authority
Syria	Investment Office (Investment Promotion Authority)
Oman	OCIPED – Omani Centre for Investment Promotion and Export Development
Kuwait	FICO – Foreign Investment Capital Office
Egypt	GAFI - General Authority for Investment and Free Zones
Tunisia	FIPA - Foreign Investment Promotion Agency
Algeria	APSI – Agence de Promotion, de Soutien et de Suivi des Investissements
Morocco	Department of Foreign Investments
Qatar	As yet no investment promotion agency

As part of its effort to diversify and modernize the Algerian economy, the Government is placing increasing emphasis on promoting foreign investment. In October 1993, the Government promulgated a new Investment Code, and in May 1995 it established a new investment promotion agency, Agence de Promotion, de Soutien et de Suivi des Investissements, APSI, attached to the office of the Prime Minister. The role of APSI is to register all investment applications, accord the advantages listed by the Code, and streamline the investment process. Government officials point out that all investments are pre-approved, APSI's only role is

to determine what advantages a particular investment should receive under the law. [14]

Entered into force in January 1994, the Tunisian Investment Incentives Code is the law that governs both national and foreign investment. The Code covers all businesses except mining, energy, local trade and finance, which are governed by specific texts. For given businesses, investment is achieved upon simple declaration, while others require prior authorization.

Morocco's Law no. 18-95 of November 8th 1995, the "Establishing Investment Charter", aims to encourage foreign investment in Morocco by reducing the tax burden related to operations on working stocks, tools, equipment, goods and lands necessary to carry out investment. It reduces the rate of taxation on income and profits, and grants a preferential taxation regime in favour of regional development. The Moroccan Department of Foreign Investments was created in 1996.

Promotion of foreign investment in selected sectors

Arab countries are taking actions not only to promote foreign investment, but also to direct the investments to sectors and areas where it is most needed. In Bahrain, five sectors were identified by EDB as opportunities for FDI: financial sector, education and training, tourism, health care and knowledge-based services, particularly in informatics and e-commerce. International companies have shown interest in investing in telecommunications, tourism and infrastructure. In Qatar, the foreign investor is encouraged to invest in the sectors of agriculture, industry, health, education, tourism and the development and exploitation of natural resources, energy or mining. Preference is given to projects that are export-oriented, that exploit locally available raw materials or using modern technology, in addition to the employment of Qatari labour force. In Egypt, investment incentives and guarantees Law 8 of 1997 is designed to allocate investment to targeted economic sectors and to promote decentralization of industry from the crowded geographical area of the Nile Valley.

In the same regard, enterprises whose investment programme is considered very important by Moroccan authorities are those that generate permanent employments, are located in designed areas, contribute to technology transfer and to environment protection.

---

[14] Source: www.algerianemb.or.kr

B. *Facilitating the administrative and bureaucratic procedures: the one-stop-shop*

Administrative and bureaucratic procedures during start-up and operations of the firms in the Arab region constitute one of the most important problems faced by investors. A survey conducted, in 2001, by the Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) on a sample of foreign direct investment enterprises in three selected ESCWA member countries – Bahrain, Jordan and Lebanon – revealed that complex administrative and bureaucratic procedures constitute the most important problem faced by foreign investors in starting up their activities and during operations of their firms. Foreign companies complain about the excessive authority given to government employees when processing the applications[15]. The Egyptian government is giving high priority to streamlining investment procedures, dismantling bureaucratic obstacles and liberalizing the business environment in order to foster an attractive climate for local and foreign investors alike.

Many of the Arab countries have exerted serious efforts to simplify the administrative procedures, and have established so-called one-stop-shops for investors, with the aim to make administrative procedures to register a company less cumbersome. The one-stop-shops assist the investor in obtaining all the necessary approvals and licenses required by local authorities and administrations. The services facilitate entry into the local market, and have been established in several countries such as Saudi Arabia, Yemen, Bahrain, Lebanon, Jordan and Oman.

In Lebanon, for instance, the one-stop-shop service at IDAL acts on behalf of the investors to expedite and simplify administrative procedures relative to obtaining permits and licenses required by the various concerned public authorities and administrations. IDAL provides a range of services to investors, free of charge, aimed at assisting them in the implementation of their projects. In Oman, the one stop-shop is placed at the Ministry of Commerce and Industry, and consists of representatives of a number of agencies concerned with the registration and approval of new projects. In Egypt, a recent presidential decree (April 2002) made the General Authority for Investment (GAFI) responsible for establishing an Investment Service Pool (ISP) adopting the "One-Stop-Shop" approach. Representations of

[15] ESCWA, Comparative study of national strategies and policies with regard to foreign direct investment in the ESCWA region, United Nations, New York, 2001.

relevant authorities and agencies at ISP are to minimize the cost, effort and time required of investors who seek to establish new businesses in Egypt.

In many countries, the operations of the one-stop-shop are, however, hindered by the absence of delegation to the representatives of the various government agencies concerned with the approval process. In view of the fact that these one-stop-shops are recent, there is no yet data to verify whether they have contributed to attract additional investments in the country. It is important to note that the one-stop-shop cannot be a substitute for more radical policy, legal and institutional reform. Furthermore, though some Arab countries have started to introduce e-government for processing of investors' applications, more efforts are still needed in this regard.

C. Investment treatment of FDI: ownership of projects, ownership of land and real estate

Arab countries have in recent years opened up business activities to the private sector, domestic and foreign. They have also introduced reforms that offer foreign investors with the same treatment provided to nationals. However, there are still restrictions on the operations of foreign investors in a number of sectors, particularly in the oil and mineral resources exploration and production. In some countries, national participation with foreign partner is required in a certain number of sectors.

In Jordan, the Law provides the same treatment to national and foreign investment, with few exceptions. Foreign ownership is limited to 50 per cent in the following sectors: Construction and contracting sector, and commercial sector. In 2001, the Jordanian government allowed foreign investors to own 100% of capital in the mining sector, with the exception of phosphate extraction. In Lebanon, with only few exceptions in areas such as commercial representation, real estate, insurance and banking, foreign investors are allowed to own almost 100% of a Lebanese company's shares. In Egypt, foreign investors can benefit from 100% foreign ownership, repatriation of profits, ownership of land, foreign currency bank accounts and equal treatment regardless of nationality.

In Syria, full foreign ownership is permitted except for activities that are barred to private investment. In joint private-public sector projects, the share of private investment will be approved on a case-by-case-basis. In commercial projects, foreigners cannot own more than 49% of capital investment.

In Bahrain, full foreign ownership of projects is now permitted in all economic sectors, except in few sectors such as in the oil sector and trade.

Recently, the government allowed full foreign ownership in IT and telecommunication, tourism, healthcare, education and training services. The level of foreign ownership is up to 100% except for Public Joint Stock Companies (up to 49%). In Kuwait, while foreign participation was limited to 49 per cent only, the law allows foreign investors to have full ownership of a project, the extent of which depends on the decision of the Foreign Capital Investment Committee. There are still several restrictions on the operations of foreign companies, particularly in: oil production, telecommunications, tourism services, professional services, transport and insurance.

The Omani government allowed, in 2001, foreign participation up to 70 per cent of a company (up to 49 per cent in the Law of 1996). The government may approve, on a case-by-case basis, foreign ownership exceeding 70% of the capital and up to 100 %, provided the capital is more than 500,000 Riyals, and when the project contributes to economic development, particularly the development of manufacturing, agriculture or tourism, and employ high percentage of Omani labour. There are no restrictions on the operation of a foreign company in Oman, with the exception of those stated in Oman's commitments with the World Trade Organization (WTO). More activities are opened now to foreign investment. However, Oman provides preferential treatment for GCC nationals: The Ministerial Decision No. 69/2001, which came into force on 1 January 2002, provides national treatment to GCC citizens in every respect, including the ability to have full ownership of the project, with the exception of a limited number activities and professions.

Saudi Arabia allows full foreign ownership of projects, except in a number of areas. National treatment for foreign investment is provided after the approval of the investment. The activities that are barred to foreign investment include three areas in the industrial sector and 19 activities in the service sector. Recently, the government approved the exploration and production of gas by foreign companies. Telecommunications services will be opened soon to foreign investment. In Qatar, while the new law, alike the 1990 law, limits the participation of foreign investors to 49 per cent of the total capital of a project, it permits, however, by a decision from the Minister of Commerce and Economy, and on case by case basis, the foreign investor to exceed its share from 49 to 100 per cent. There are a number of activities that are barred for foreign investment, namely the establishment of investment banks, insurance companies, commercial agencies and the purchase of real estate.

In Yemen, almost all economic sectors are opened to foreign investors, except representation of foreign companies. There is no restriction on the percentage share of foreigners in projects. Formal government approval, however, is required for investment in the oil, gas and minerals sector.

In Algeria, the Investment Code of 1993 grants the same privileges both to foreign and Algerian investors. In Morocco, foreign investment is permitted in all sectors except agricultural land, but phosphate mining, and for the moment, tobacco marketing are state-run and are therefore closed to foreign and domestic investment. Private ownership is permitted in all but a few sectors reserved for the state (e.g. phosphate mining). Private entities may freely establish, acquire, and dispose of interests in business enterprises.

Restrictions on foreign investment in Arab countries

Country	Sectors subject to restrictions to foreign investment
Jordan	Phosphate extraction, construction, contracting sector, and commercial sector
Bahrain	Oil sector and trade, Public Joint Stock Companies (up to 49%).
Lebanon	Commercial representation, real estate, insurance and banking
Yemen	Commercial representation of foreign companies
Saudi Arabia	Three areas in the industrial sector (oil production,) and 19 activities in the service sector, land and real estate
Syria	Commercial projects, and approval in other sectors on a case-by-case basis
Oman	Land and real estate; foreign participation of up to 70 per cent of a company (100 per cent on a case-by-case basis)
Kuwait	Oil production, telecommunications, tourism services, professional services, transport and insurance, land and real estate.
Egypt	Law 15 pf 1963 prohibits foreign ownership of areas designated as agricultural lands (defined as agricultural land in the Nile Valley, Delta, and oases), except for desert reclamation projects
Tunisia	Finance, petroleum production and refining, the national airline, electricity distribution, telecommunications and water resources
Algeria	Agricultural land, phosphate mining, tobacco marketing
Qatar	Activities barred for foreign investment: investment banks, insurance companies, commercial agencies and the purchase of real estate; in other sectors: 49 per cent of foreign investment is allowed (100 per cent on a case-by-case basis)

In Tunisia, the Investment Code of 1994 covers most sectors except energy, mining, finance and domestic trade. The government retains control over finance, petroleum production and refining, the national airline, electricity distribution, telecommunications and water resources. Foreign investors can hold up to 100 per cent of project equity in manufacturing industries, tourism, industry and export related services. They may hold up to 60 per cent of the capital of agricultural companies and may purchase up to 49 per cent of the shares of a publicly traded company[16]. There are, however, two types of businesses not covered by the Investment Incentives Code: (1) Businesses open to foreign investment but subject to authorization when it comes to operating conditions, no matter the status and nationality of the investor: banking business and investment companies; and (2) Businesses subject to authorization when foreign equity rate is equal to or exceeds 50%: insurance, brokerage, transport and merchant service business[17].

Real estate

In most Arab countries, national treatment as regard ownership of land and real estate is not granted to foreign investors. Foreign investors are not allowed to own land and real estate, except in some cases, they are permitted to own land needed for their investment projects. In Kuwait, Oman, Qatar and Saudi Arabia, foreign investors cannot acquire land and real estate. Foreigners are however allowed to rent land and buildings in order to engage in an economic activity. In Saudi Arabia, foreign investors can acquire land and real estate within the limits of their needs to perform their activities, or for the purpose of housing of the employees. In Bahrain, however, foreign investors may acquire land in selected residential and commercial zones and in sites designated for some investment categories.

While in Syria, Arab and foreign investors can own and rent real estates required for their projects, in Lebanon a recent amendment to the Foreign Acquisition of Property Law has relaxed the rules governing land and real estate ownership by foreigners. It provides incentives for foreign investment in industry and tourism through reactivating the real estate sector by easing the legal limits on foreign ownership of property, lowering the real estate registration fees for both Lebanese and foreign investors.

---

[16] Source: Australian Trade Commission

[17] Source: www.investintunisia.com

D. *Incentive policy: exemptions from taxes and customs duties granted to foreign companies*

Arab countries have generally generous taxation scheme for local and foreign investors, and imports of capital equipment, machinery and raw materials are exempted from customs duties. In some countries, exemptions are clearly stated in the law, in others, they are decided on a case-by-case basis from the concerned authorities depending on the benefits the projects contribute to the national economy.

The use of time limited tax exemptions is very common. The Syrian law offers 10 years exemption for machinery and raw materials from customs duties, 5 years exemption of income taxes for private sector projects, and 7 years exemption for mixed sector projects. The period of exemption from customs duties and taxes can be extended for projects that are of special significance to the national economy (contribution to GDP, exports, employment, etc.). Also Kuwait offer time limited exemptions from income tax and customs duties, for a period of up to 10 years, the extent of which depends on the decision of the Foreign Capital Investment Committee. Wholly owned foreign firms operating in Qatar may receive income tax exemptions for a period of 10 years. Qatar has recently passed a new law which gives the Minister of Commerce and Economy the prerogatives to exempt foreign companies from customs duties with regard the import of machinery and equipment, and industrial projects may be granted, in addition, customs duties exemptions on raw materials and semi-manufactured goods necessary for production. Tax Qatar's corporate income tax law is applicable to foreign firms operating in the Emirate, in addition to foreign equity participation in Qatari enterprises.

Tax exemptions or reductions based on geographical location or sector is granted in several Arab countries. In Jordan, foreign projects are offered reductions in income taxes ranging from 25-75% based on their location, and provided they are carried out in the following sectors: industry, agriculture, hotels, leisure and recreational compounds, hospitals and maritime transport and railway. Fixed assets are exempted from customs duties. In Egypt, foreign investors can benefit a 5-year exemption from taxes and up to 20 years under certain conditions. The sector specific incentives are also given in Lebanon, where the law provides specific incentives for projects established in the industrial, tourism, agriculture, and information technology sectors. The extent of the exemption/reduction depends on the geographical area where the project is established.

In Oman, national and foreign companies enjoy tax exemption on income for 5 years, which can be renewable for a further period of up to 5 years to be decided on a case-by-case basis. The sectors that can benefit are: industry and mining, tourism, export- oriented manufacturing projects, agriculture, fishing and fish processing. When not exempted, Oman applies two different tax rates on profits, depending on the share of foreign investment in the company. These rates are applicable by brackets and vary between 5 percent and 30 per cent. Saudi Arabia started two years ago imposing income tax on foreign companies, while before 2000, tax exemptions to foreign firms were granted for up to 10 years.

The Algerian Investment Code grants new investors an exemption on property taxes, a two to five year exemption from corporate income taxes, and a three-year exemption from the value added tax on goods and services acquired locally or imported. The incentives are more attractive for companies, which establish export-oriented projects. A sliding scale has been established whereby those firms exporting 100% of their production receive a 100% exemption on all taxes, while those exporting 50% of their production receive a 50 % exemption on all taxes. In Tunisia, fully-exporting companies are granted a full tax exemption on exports-derived profits for the first 10 years and a 50% exemption from the 11th year for an unlimited period. Customs duties exemption is only granted for capital goods that have no locally-made counterparts.

It is important to note that several studies conducted with regard to the effects of incentives on foreign investors confirm that incentives play only a limited role in the decisions of foreign investors to where to locate their operations[18]. Other variables besides tax incentives play a more important role: infrastructure development, size and growth rate of the market, the legal system and the regulatory framework, macroeconomic and political stability, wage rates and levels of human capital development. The studies show also that the response of FDI to increased incentives might be minimal, although the cost of these incentives may be high[19].

---

[18] UNCTAD, Tax Incentives and Foreign Direct Investment. A Global Survey (New York and Geneva, 2000).

[19] Antoine Basile, "Transnational corporations strategies and State policies in the ESCWA region", paper presented at the ESCWA Regional Seminar on FDI National Strategies and Policies in the ESCWA Region, held in Beirut, Lebanon, on 6 and 7 June 2001.

E. Employment of foreign labour

Most Arab countries have restrictions on the percentage of foreign employees working for a company located in the country, in order to ensure a certain amount of local employment. These restrictions vary greatly from country to country.

Yemen offers extendable work and residence permits to foreigners for a three year-period. In Lebanon, where obtaining a work permit has been quite time-consuming, a new law has been passed in order to facilitate this process. The new law gives greater flexibility for the employment of foreign labour and gives authority to IDAL to facilitate the issuance of work permits.

In Bahrain, business leaders complain of shortages of qualified locals – often, a business project require skills not available in Bahrain, and the enterprise can then be exempted from the 75%-rule through the EDB. Foreigners working in Kuwait cannot be self-employed, and they are not entitled to most of the social benefits and health care services offered to nationals.

Maximum percentage of foreign employees in an enterprise	
Qatar	No restrictions
Yemen	No restrictions
Lebanon	New law passed to facilitate the process of obtaining a work permit
Bahrain	75%, but up to 100%, depending on the skills required
Kuwait	70%
Oman	65-85%, depending on economic sector or activity
Jordan	35%
Egypt	10%, managers exempted
Saudi Arabia	No foreign employees permitted, if the work can be performed by Saudis
Tunisia	No foreign employees permitted, if the work can be performed by a Tunisian

In Tunisia, a residence permit must be obtained for a stay in excess of six months. It is valid for one year and must be renewed each time the work contract is renewed. Foreign employees must sign an employment contract and obtain a work permit. The employer must convince the Ministry of Vocational Training and Employment that no Tunisian national possesses suitable qualifications for the position. If satisfied, the Ministry will then

issue a work permit and sign the employment contract. Employment contracts with foreign employees must have one-year terms and may be renewed once; additional renewals are subject to Ministry authorisation.[20]

F. *Investment protection: nationalizations, transfer of capital and profits.*

Most Arab countries provide protection of investments of a foreign investor against nationalizations, sequestrations, expropriations and confiscations. Almost all countries give the foreign investor the right to transfer freely investment and profits.

As regards the possibilities for transfer of foreign exchange, most countries have taken measures to facilitate the movement of profits and investments. Syria is easing exchange controls and transfer of foreign currency: the Ministry of Economy issued early October 2002 a decision allowing residents in Syria to purchase and exchange foreign currency for non-commercial purposes, and companies are allowed to convert part of their deposits in foreign currency at the market rate. Furthermore, a new law (Law No. 23 ratified in March 2002) allows for the operation of private banks in Syria, in order to encourage private investment. Foreign ownership is limited to 49% of the bank's assets. The newly established Monetary and Credit Council (MCC) will regulate private bank operations and financial markets. Several foreign banks have already applied.

The transfer of foreign exchange out of the country by foreign and natural persons is allowed under Law no. 38/1994 in Egypt, and in Yemen, net profits earned by investment of foreign funds in an enterprise could be transferred abroad, as well as foreign capital invested in an enterprise upon liquidation, and the Yemeni Rial is freely transferable. In Qatar, law no. 13 gives explicitly the foreign investors the freedom to transfer investment and profits to and from other countries without delay, or to another foreign or Qatari investor in the county. In Saudi Arabia, the foreign investor can repatriate capital and transfer profit and the proceeds of the sale of his share abroad. In Jordan, the Law provides foreign investors the right to transfer capital and profits, foreign currency accounts in national banks, access to foreign currency exchange for business operations.

The Tunisian Dinar has been convertible for current transactions since 1994. Transfers are therefore free for several transactions. Investors have every right to freely transfer their profits and equity. The 1994 established foreign exchange market presently covers approximately 80% of foreign currency

[20] Source: the Australian Trade Commission

buy and sell transactions on a cash basis, and 100% of the foreign exchange deal. Transfers are free for current transactions launched in conformity with the governing legislation, and the real net product derived from invested equity sale or clearance, by means of hard currency importation including added value.

In Morocco, the remittance of benefits is free of tax, the remittance of proceeds of assignments or of investment's total or partial liquidation, including surplus, is freely transferable, with no amount or time limitation, whereas Algeria's Investment Code authorizes the investor to repatriate, within 60 days of a request for capital repatriation, all capital, revenues, as well as the net proceeds of the transfer, also when the latter are higher than the original amount invested.

G. *Settlement of investment disputes: the judiciary system and arbitration procedure*

In order to ensure the sanctity of contracts and recognition of property rights, a well functioning legal system is necessary, and in order for this to create an attractive investment environment, it is vital that the legal rights are being effectively enforced.

Disputes between private parties are normally left to be solved through recourse to the host country's judicial system. However, these disputes are increasingly solved through "commercial arbitration", and most countries have a law on such arbitration. But, for obvious reasons, notably the neutrality of arbitrators and procedures, foreign investors tend to prefer international arbitration.

Investment related disputes between an investor and the host state are an area where the search for a dispute settlement method through arbitration has been most active. The Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States was prepared by and negotiated under the auspices of the World Bank, was concluded in 1965 and is administered by the International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID) in Paris. Some 12 Arab countries, including Algeria, Egypt, Lebanon, Morocco, Tunisia and Oman are party to the ICSID[21].

In Lebanon however, despite efforts to modernize and enhance the judicial system, court cases are still not settled rapidly because of a shortage of judges and an inadequate support structure. The Jordanian government is striving to establish a fair and recognized dispute settlement mechanism

---

[21] "Investment Regimes in the Arab World – Issues and Policies", ASIT Advisory Studies, no. 15, UNCTAD Geneva, 2000.

within a period not exceeding six months, and availability of insurance against non-commercial risks.

The Algerian Code of Civil Procedure allows both private and public sector companies in Algeria to seek international arbitration. Algeria also allows local contracts to contain international arbitration clauses. Foreign investors have full recourse to international arbitration under Algerian law.[22] The arbitration code in Tunisia is largely drawn by the United Nations type of convention in matters of international arbitration. It provides for guarantees in settling disputes for the investor's profit, it lightens the procedures and assures a quick and rapid resolution of disputes. Several bilateral and multilateral conventions setting the execution of arbitration sentences have been concluded within judiciary cooperation.[23]

H. Intellectual property rights

Intellectual property rights need to be respected in order to attract foreign direct investment. International enterprises are not interested in making their technology and trade marks available to local partners, and to include local associates in process and product technologies as long as adequate legal protection is not provided. Many Arab countries have taken steps to modernize their intellectual property and trademark legislation in order to improve the investment climate.

Lebanon adopted the Intellectual Property Rights Law in 1999 in order to promote foreign investment in the country. In Egypt, the Law on Intellectual Property Rights was promulgated in May 2002. The law covers patents, copyrights, trademarks, plant varieties, industrial designs and semiconductor chip layout design. In Tunisia, intellectual property is protected by the provisions of local law and international treaties related to it. In Morocco, new intellectual property rights legislation is expected to provide protection for computer software. The situation in Egypt is more critical: despite significant government efforts to improve legal protection for copyrighted works, Egypt has not yet passed a modern patent law. A new trademark law is being drafted to replace the 1939 law, and Egypt is now considering adopting a new patent law to replace the current one, which dates from 1949, and to meet its obligations under the TRIPS.[24]

Even when modern and relevant laws exist to protect intellectual property, the problem of dependable and consistent enforcement is recurrent in the

22 Source www.algeriaemb.or kr

23 source: www.investintunisia.com

24 UNCTAD 2000 "Investment Regimes in the Arab world"

Arab countries. This is caused by insufficient resources in the government agencies, and by lack of experience with these matters in the local courts.

Most Arab countries have taken part in attempts to secure intellectual property rights internationally. Algeria, Bahrain, Egypt, Jordan, Kuwait, Lebanon, Libya, Mauritania, Morocco, Oman, Qatar, Saudi Arabia, Tunisia, United Arab Emirates and Yemen are all member countries of the UN-agency for the protection of intellectual property rights, World Intellectual Property Organization (WIPO), and The WTO Agreement on Trade-related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS) entered into force in 2000 for Bahrain, Egypt, Kuwait, Morocco, Qatar, Tunisia and United Arab Emirates.

IV. CONCLUSION

Arab countries have exerted, in recent years, serious efforts to improve the economic environment and to reform their investment regimes in order to face the challenges of globalization and trade liberalization. Despite the efforts, however, Arab countries were not yet able to attract sizeable amount of foreign direct investment.

One of the important policy measures taken by Arab countries is the opening up of key economic activities to the private sector through privatisation of telecommunications, transportation, electricity, water treatment, energy and health services. Privatization can be considered as one of the most effective policies that governments can use to attract domestic and foreign investment. Privatization programmes have been accompanied, in most Arab countries, by the liberalization of trade and investment regimes.

Arab countries are attempting to enhance regional integration through the establishment of the GCC customs union, and the creation of the Great Arab Free Trade Area (GAFTA), though serious difficulties are hindering the implementation of GAFTA, in view of the fact that GAFTA has not been accompanied by adjustment measures to reduce existing wide disparities among Arab countries in the levels of economic and industrial development. Several Arab countries have introduced radical economic reforms in order to accede to the WTO and enter into partnership agreements with the European Union and the USA. While benefiting from new export opportunities through these agreements, Arab countries will have to face the challenges of stiff competition from foreign goods in their own local market.

Investment regimes witnessed also major changes in recent years in several Arab countries. New investment laws were enacted and changes in existing

laws were introduced, while new investment promotion agencies were established to oversee the implementation of the new laws. The investment laws currently in force in Arab countries all aim to facilitate entry and operations of foreign investors, through reducing the administrative and bureaucratic procedures, the establishment of one-stop-shops, the provision of national treatment to foreign investment and the liberalization of several key economic sectors, the provision of incentives, and the protection of foreign investment through guarantees against expropriations and nationalizations, and the adoption of intellectual property rights laws.

القطاع الخاص والتنمية فى مصر

عبد الفتاح الجبالى

رئيس وحدة البحوث الاقتصادية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجة

جريدة الاهرام

مقدمة الدراسة :

تقوم الحكومة المصرية ، منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضى ، بتنفيذ برنامج شامل للإصلاح في الاقتصاد المصري ، وتبنت استراتيجية تنموية جديدة قوامها الاعتماد على آلية السوق وجهاز الثمن ، باعتبارهما المحور الأساسي لرفع كفاءة الاقتصاد القومي . ولذلك أفسحت المجال واسعاً للقطاع الخاص للدخول في معظم مجالات النشاط الاقتصادي ، وتم ذلك بعدة وسائل على رأسها الإعفاءات الضريبية ، فضلاً عن تغيير ، أو تعديل ، العديد من القوانين والإجراءات التي كانت تقف حجر عثرة في سبيل انطلاق هذه العملية. ومنها أيضا عملية الخصخصة التي تم بمقتضاها نقل العديد من المشروعات العامة إلى هذا القطاع،بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية والعربية للاستثمار داخل البلاد.

عموماً فإن هذه السياسة تقوم على ثلاثة محاور أساسية هي[1] :

أولاً : تثبيت أوضاع الاقتصاد ، اي تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة وكذلك الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، والحد من ارتفاع التضخم ، وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية والائتمانية والمالية ، بهدف استعادة التوازن الاقتصادي على المستوى الكلى .

ثانياً : إعادة التوازن الداخلي على المستوى الجزئي في إطار سياسة الإصلاح الهيكلي ، وتهدف إلى تحويل الاقتصاد نحو سياسة تعتمد على القطاع الخاص والصادرات ، وتتم عبر التأثير فى القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع والتجارة .

ثالثاً : علاج الآثار السلبية لهذه السياسة ، على الدخول الحقيقية للفئات الفقيرة ، وذلك بإنشاء "الصندوق الاجتماعي للتنمية" وتعزيز المؤسسات الأخرى للتخفيف من وطأة هذه الإجراءات على الفئات المتضررة من هذه السياسة .

وفى هذا السياق طبقت الحكومة المصرية حزمة هائلة من الإجراءات الاقتصادية ، وأجرت العديد من التغييرات القانونية في البينة التشريعية ، بغية جعلها تتوءام مع الأهداف الجديدة ، وتتركز هذه الإجراءات فيما يلي :

١- العمل على تخفيض العجز المالي للدولة عن طريق إعادة النظر في سياسات الإنفاق العام ،والاستثمار الحكومي،وتحسين مناخ الاستثمار (المحلى والأجنبي).

٢- تحرير الأسعار ، بحيث تترك في معظمها لتحدد وفقاً لآلية السوق . وذلك بهدف تحسين تخصيص الموارد .

---

[1] انظر فى تفاصيل البرنامج عبد الفتاح الجبالي (محرر) "الاقتصاد المصرى من التثبيت الى النمو " القاهرة ١٩٩٩

٣- تعديل أسعار الصرف والفائدة وإلغاء القيود على المعاملات الجارية ، بغية إصلاح القطاع الخارجي وعلاج الخلل في ميزان المدفوعات المصري ، وذلك باعتبار أن سعر صرف العملة المصرية كان مغالى فيه كثيراً ، وهو ما يؤدى إلى ضياع القدرة التنافسية للاقتصاد القومى، ويشجع على المزيد من الاستيراد ، وبالتالي تفاقم مشكلات الميزان التجاري

وينطبق نفس القول - طبقاً لوجهة النظر هذه - على سعر الفائدة الذي يجب ان يعكس الندرة النسبية لرأس المال ، ومعدلات التضخم السائدة بالمجتمع ، حيث يمكن تحفيز المدخرات وتشجيع الاستثمار المنتج .

وقد قطعت هذه السياسة شوطاً لا بأس به ، وتم على مدى السنوات الماضية تحقيق تحول جذري في مسار الاقتصاد المصري ، والسير به نحو اقتصاد السوق ، معتمدا بشكل اساسى على القطاع الخاص . وقامت الدولة باتخاذ العديد من الاجراءات والسياسات الهادفة الى ازالة القيود والمعوقات التى تحول دون قيام هذا القطاع بدوره فى عملية التنمية . وهكذا أخذت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الفترة الماضية في التزايد عاما بعد آخر، إذ ارتفعت من ٢٠% عام ١٩٨٢/١٩٨١ إلى ٣٩% فى الخطة الخمسية (١٩٨٧/١٩٨٢) وتوالت الزيادة بعد ذلك ٦٦% فى استثمارات عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ . ولكنها اخذت فى التناقص بعد ذلك فهبطت من ٦٣ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٥٣ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠١. وبذلك ارتفعت مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي من ٥٣% في بداية الثمانينات إلى ٧٠% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ . وارتفعت مساهمته فى الناتج الصناعي من ٥٨,٣% عام ١٩٩٣/١٩٩٢ الى نحو ٨٨ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ . واستحوذ على نصيب الأسد فى معظم الصناعات الرئيسية مثل الصناعات الغذائية التى وصلت مساهمته فيها الى ٨٧,٥% ، والغزل والنسيج ٨٤,٣% والصناعات المعدنية ٩٦,٧%. ناهيك أصلاً عن استحواذه على ١٠٠ % من الإنتاج الزراعي.

وبلغ عدد الشركات المسجلة فى اتحاد الغرف التجارية ٣,٥ مليون شركة وعدد المصانع الخاصة فى اتحاد الصناعات ٢١٦٠٠ مصنع وبلغ عدد المنشآت المسجلة لدى هيئة التصنيع نحو ٢٥٢٦٢ منشاة . وعلى الجانب الاخر بلغ عدد المصانع فى المدن الجديدة٤٢٣٦ مصنع منها ٢٥٢٤ مصنع بدا الانتاج والباقى تحت الإنشاء . وهكذا اصبح القطاع الخاص هو الفاعل الرئيسي على الساحة الاقتصادية خاصة مع اتساع رقعة الخصخصة ودخولها إلى مجالات ، لم تكن مطروحة عند بداية البرنامج ، مثل الاتصالات والكهرباء .

كل هذه المؤشرات وغيرها توضح مدى الأهمية التي يشكلها هذا القطاع فى الاقتصاد القومي ، فإذا ما أخذنا بالحسبان الدور الذي يلعبه على صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، والتي لاتاتى غالبا إلا في ركاب قطاع خاص قوى وفاعل على الساحة الاقتصادية، مع ملاحظة اننا نتحدث عن الاستثمارات الجادة وليست المضاربة.

من هذا المنطلق يمكننا طرح التساؤل التالي هل نجح القطاع الخاص فى إنجاز المهام الموكلة إليه ؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي ، فماهى الأسباب وراء ذلك وهل هي راجعة الى طبيعة القطاع الخاص المصري وقدرته ؟ ام إنها تعود إلى المناخ الاستثماري القائم ؟ و سوف تتناول الدراسة الإجابة على كل هذه التساؤلات وغيرها .

اولاً : لمحة تاريخية عن تطور دور القطاع الخاص

إذا كان عام ١٩٥٢ لايمثل انقطاعاً مفاجئاً فى النظام الاقتصادى المصرى الا انـه يشـكل تحولاً جوهرياً فى المجتمع ككل ، حيث قامت ثورة يوليو بالعديد من الخطوات تجاه المزيد مـن السيطرة على الاقتصاد القومى كالاصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢ وانشاء المجلـس القـومى للانتاج فى عام ١٩٥٣ والذى اسهم فى راس مال العديد من الصناعات الهامة مثـل صـناعة الحديد والصلب والاسمدة والسكك الحديدية وغيرها واخذت هذه المساهمات فى الزيـادة حتـى وصلت الشركات المشتركة مع القطاع الخاص حتى عام ١٩٥٧ الى سبعة عشر شركة[٢].

وكانت الحكومة ترغب ، حتى هذا التاريخ ، فى تشجيع الراسمالية المصرية على استكمال مسيرة التنمية التى بداتها فى الثلاثينيات من القرن العشرين مع عملية الاصلاح الجمركى عام ١٩٣٠ والتى خلقت بالاضافة الى عوامل اخرى ، البيئة المناسبة لتحقيق نمو وتنمية حقيقة بالبلاد . الا ان هذه المحاولات قد باءت بالفشل جميعا وذلك لسبب رئيسى وهو عدم ثقة رجال الاعمال والقطاع الخاص عموما فى نوايا النظام الجديد وبالتالى عدم اقدامهم على المخاطرة فى مثل هذه الظروف. ونتيجة لذلك قامت الحكومة المصرية بالاعتماد على القطاع العام فانشات المؤسسة الاقتصادية ، وكذلك اصدرت عدة قوانين نظمت ملكية حد اقصى للافراد الطبيعين والمعنويين فى الشركات المساهمة بما لايتجاوز ماقيمته السوقية عشرة الاف جنيه من الاسهم. وتلاها حركة التاميمات الكبرى والتى بدات بتاميم بنكى مصر والاهلى ثم قوانين يوليو الشهيرة فى عام ١٩٦١ والتى تم بمقتضاها تاميم نحو ٨٠ شركة تاميما كاملا بحيث شملت هذه العملية جميع البنوك وشركات التامين ومجموعة من الشركات الصناعية الهامة وشركات النقل

---

[٢] د. حسين حلاف التحديد في الاقتصاد المصرى

والفنادق والتجارة الخارجية ، كما تم تاميم نحو ٨٣ شركة تاميما جزئيا من خلال مساهمة الحكومة بنسبة ٨٥ % من راسمال هذه الشركات وتشمل هذه المجموعة شركات المقاولات والتجارة والصناعة. وتلى ذلك تحويل ١١٩ شركة من التاميم الجزئى الى التاميم الكلى فى عام ١٩٦٤(وهى شركا ت الغزل والنسيج والصناعات الغذائية وشركات استخراج البترول)[٣]. وقد تمت هذه العمليات ، فى معظم الاحوال مقابل تعويض مالى عن مساهمات الافراد وذلك باصدار سندات على الخزانة العامة للدولة قابلة للتداول فى البورصة لمدة خمسة عشر عاما وبفائدة ٤ % ، مع اجازة استهلاكها كلياً او جزئياً بالقيمة الاسمية لها. وحددت اسعار الاسهم فى هذه الشركات على اساس سعر الاقفال فى اخر يوم تم التعامل فيه على هذه الاسهم ببورصة الاوراق المالية. بينما تحددت اسعار الاسهم غير المتداولة بالبورصة الى لجنة قضائية خاصة. وقد بلغ راسمال الشركات التى اممت حتى يوليو ١٩٦١ حوالى ٢٥٨ مليون جنيه وهو مايعادل ثلث راسمال الشركات المسجلة فى مصر فى ذلك التاريخ ، وقد قامت الجكومة بتسديد قيمة السندات التى اصدرتها لصالح اصحاب الاسهم فى الشركات التى انطبقت عليها هذه القوانين نقداً ، وذلك فى حدود الف جنيه لمن لاتتجاوز قيمة مايملكه من هذه الاسهم خمسة الاف جنيهاً ، كما اتاحت هذه القوانين الفرصة لاقتراض مانسبته ٨٥ % من قيمتها على ان يتولى البنك المركزى القيام بهذه العملية.

ونتيجة لذلك اصبح القطاع العام يسيطر على معظم النشاط الاقتصادى للدولة باستثناء الزراعة وتجارة التجزئة فظلا فى يد القطاع الخاص وبالتالى انكمش نصيب الثانىفى الاستثمارت الكلية عند ٦% بين عامى (١٩٥٩/١٩٦٠ - ١٩٦٦/١٩٦٧) وقد تركز اساسا فى مشروعات صناعية صغيرة خاصة فى الغزل ولنسيج والجلود والاثاث والكيماويات والصناعات الهندسية[٤].

وبالتالى تقلص تماماً دور القطاع الخاص خلال هذه الفترة واصبح القطاع العام يسيطر على الخريطة الانتاجية بالبلاد حيث استاثر القطاع العام بنحو ٨٠ % من حجم التجارة الخارجية و ٩٠ % من النظام المصرفى وقطاع التامين ونخو ٩٠ % من القيمة المضافة فىالصناعة. وتشير الاحصاءات الى وجود ٣٩٦ شركة تابعة لهذا القطاع ، يسهم القطاع الخاص فى ٢٥ شركة منها. بالاضافة الى وجود ٣٣٥ شركة مشتركة بين القطاعين ولاتخضع لقانون القطاع العام ويبلغ حجم استثمارات الدولة فيها نحو ٢,٦ مليار جنيه ، وقد تراوحت نسبة مساهمة

[٣] فورى حرحس دراسات فى تاريخ مصر السياسى

[٤] روبرت مابرو وسمير رضوان التصنيع فى مصر

القطاع الخاص حيث وصلت الى ٣٤ % فى شركة الخزف والصينى و ٥٠ % فى شركة فيليبس و٣٦ % فى العربية المتحدة و٣٨ % فى الشـرقية للكتـان و٢٢ % لشـركة كـابو و٢٥ % للعربية والسجاد و٦ % فى كيما و٨ % فى شركة راكتا.

و بالطبع كانت ظواهر تدهور أداء وحدات القطاع العام ،سواء فى مصـر أو فـى تجـارب أخري مشابهة ، من أهم الدوافع للإسراع فى البدء بتغير المسار وقد ساعد على ذلك مـالحق بالعالم من تطورات بنيوية هائلة على الساحتين العالمية والاقليمية ، خاصـة خـلال العقـود الثلاثة الماضية التي شهدت بروز عوامل وتغييرات عالمية كثيرة، تسارعت في أعقاب انهيـار التجربة الاشتراكية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السـابق ، وسـقوط جـدار بـرلين والاندماج بين شطري الدولة الألمانية وغيرها من العوامل. كما أدت هذه التغييرات إلى تبدلات جذرية فى النظام العالمي ككل، وأدت إلى تحولات في التوازن الإستراتيجي العالمي ،الأمر الذي ترتب عليه تحديات اقتصادية جديدة ، لكافة البلدان وليس فقط للدول النامية. ياتى على رأسـها الصعود الكبير لمؤسسات "بريتون وودز" وتزايد الدور الذى تلعبه فى الاقتصادات المحلية مـع الصعود الفكرى لمدرسة شيكاغو وماتدعو اليه من ضرورة تقليص الدور الاقتصـادى للدولـة وتفعيل دور القطاع الخاص باعتباره الوحيد القادر على احداث النمو الاقتصادى بالبلاد. وتحول الاهتمام والحديث من التنمية المستقلة والتصنيع الى التنمية البشـرية والمسـتدامة وتحـول الحديث من الاستقلال الاقتصادى الى الاندماج فى الاقتصـاد العـالمى وتـدخل الدولـة الـى الخصخصة [٥]. وقد ساعد على رواج هذه الافكار ماالت اليه التجارب التنموية التى تمـت فـى البلدان النامية خلال الستينات كما اثبتت ان ادارة الدولة للعديد من المشروعات لايتمتع بالكفاءة الاقتصادية سواء تمثل ذلك فى زيادة الناتج من المدخلات القائمة او تخفيض المدخلات اللازمة لانتاج المخرجات ، كما انها لم تحقق الاهداف التنموية الاخرى مثل التشغيل او تحقيق التنميـة الاقليمية والعدالة فى توزيع الموارد بين الاقاليم المختلفة . وهكذا انتهى القرن العشرين بتخلى الاقتصاد الكينزى عن عرشه لصالح مااصطلح على تسميته " وفاق واشنطن " ووجدت الحكومة المصرية نفسها فى منافسة مع معظم الاقطار ليس فقط لجذب الاستثمارات الاجنبية ، ولكـن – وهو الاهم – الاحتفاظ بالمدخرات المحلية وضمان عدم خروجها للاستثمار بالخارج.

لكل ماسبق وغيره بدات السبعينيات من القرن العشرين بتحولات جذرية جديدة فى الاقتصاد القومى ، اخذا بسياسة الانفتاح الاقتصادى فكانت ورقة اكتوبر بمثابة التعبير الايـدلوجى عـن

[٥] محمد عابد الجابرى اوهام الليبرالية الجديدة مناقشة فى المفاهيم ورقة مقدمة الى ندوة الحكم والتنمية الاقتصادية التى عقدها الاسكوا فى القاهرة نوفمبر ٢٠٠١ .

السياسة الجديدة للدولة وماتلاهامن دعوات لتشجيع الاستثمار الاجنبى والعربى وتنشيط دور القطاع الخاص ، واعادة تنظيم القطاع العام [٦]. فصدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشان استثمار المال العربى والمناطق الحرة ، ثم صدر قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣سنة ١٩٧٤, والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧والقاضى بتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي ، ثم صدر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .وتم تعديل كافة هذه القوانين بالقانون رقم ٨ لسنة١٩٩٧. وفيه تم استحداث الكثير من التعديلات أهمها تغير مسمى القانون الى قانون الاستثمار بدلا من قانون استثمار المال العربي والأجنبي وهذا التعديل يعبر عن الفلسفة الجديدة للقانون والتي تساوى بين راس المال المصري والعربي والأجنبي ، كما حدد القانون مجالات الاستثمار على وجه التحديد بينما كان القانون السابق قد أسهب فى تحديدها.

وقدم قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ مجموعة من الحوافز التشجيعية بجانب المزايا الممنوحة من قبل. ومعظم هذه الحوافز تأخذ شكل إعفاءات أو تخفيضات ضريبية ،وفي بعض الأحيان يعني القانون بتقديم تسهيلات خاصة باستخدام الأراضي والبنية الأساسية. وأيضا يعفي القانون الأرباح من الضرائب بالنسبة للمشروعات التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات. ولتشجيع المشروعات المقامة في المناطق الصناعية الجديدة وتوشكي والوادي الجديد فقد تم زيادة مدة الإعفاء الى عشر سنوات مع جواز مدها الى عشرين عاما .والإعفاء مدى الحياة للمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة (العامة والخاصة). بالإضافة إلى ما سبق فان جزءا من رأس المال المدفوع يتم إعفاؤه من الضرائب وكذلك العائد علي الأسهم المصدرة الخاصة بالشركات المختلفة. كما انه وبشكل عام في حالة الاندماج بين الشركات تظل الشركات الأصلية تتمتع بكافة المميزات التي كانت تنعم بها قبل الدمج ، مع تمتع هذه المنشات بالحرية الكاملة فى استيراد أية ماكينات أو أدوات لتسهيل وتسيير العمل دون الحاجة للتسجيل في قائمة المستوردين.

وقد أدخلت العديد من التعديلات علي قانون الاستثمار بحيث أصبح يمكن للمستثمر الأجنبي أن يعمل في مجالات لم تكن مطروقة من قبل مثل الكهرباء والمياه والخدمات البترولية. وكذلك في بعض الصناعات الإستراتيجية ولكن بعد موافقة الوزارة المختصة.

ثم جاء التحول الرئيسى بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذي يعتبر بمثابة البداية لبرنامج الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية ، حيث هدف القانون إلى تحقيق ثلاثة اهدف هي أولا فصل

---

[٦] هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذه المسألة بالتفصيل منها د. جودة عبد الخالق محرر " الانفتاح الحصاد والجذور" د. فؤاد مرسى هذا الانفتاح الاقتصادى

الملكية عن الإدارة مع وضع الضوابط المطلوبة لمحاسبة مجالس الإدارة من قبل الجمعية العمومية ، وثانياً المساواة فى المعاملة بين القطاع العام والخاص ، وثالثاً هى تشجيع القطاع الخاص على المساهمة فى الشركات التابعة . وبمقتضى هذا القانون أخذت شركات القطاع العام شكل الشركات القابضة و التابعة ، على أن تأخذ هذه الشركات شكل الشركات المساهمة، ولهذا حلت الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام التى كانت خاضعة لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التى كانت تشرف عليها هذه الهيئات ، ومعاملتها نفس معاملة الشركات التي تعمل فى ظل القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وذلك حتى يتحقق مبدأ عدم تمتع الوحدات المملوكة للدولة بأية مزايا لا تعطى للقطاع الخاص.ولهذا نص القانون على إنشاء الشركات القابضة بميزانيات مستقلة وجمعية عمومية مستقلة وتقوم بإدارة محفظة الأوراق المالية للشركة بما تتضمنه من اسهم وسندات كما اعتبرت هذه الأموال أموالا خاصة .

واندرج تحت هذا القانون ٣١٤ شركة تابعة لعدد ٢٧ شركة قابضة فى ذلك الوقت ، تمثل ٢٧ قطاع نشاط .واعتبرت هذه الشركات القاعدة التي خضعت لبرنامج الخصخصة ، فاشتملت على العديد من الشركات التى تعمل فى قطاعات صناعية و خدمية و تجارية . هذا و قد تم فيما بعد عام ١٩٩٣ إعادة تنظيم شركات القطاع تحت ١٧ شركة قابضة غير متخصصة فى قطاع بعينه. خفضت الى ١٣ شركة قابضة ثم الى ١٠ شركات. وبمرور الوقت و اكتساب عملية الخصخصة دفعة قوية ، ظهر الحديث عن إمكانية خصخصة بعض تلك القطاعات مثل البنوك و الاتصالات ، بخلاف توسيع دور القطاع الخاص فى مجالات أخري مثل شركات الطيران .

وقد كان بديهياً فى هذا السياق ان تقوم الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات والخطوات لتنشيط سوق الأوراق المالية ليتواكب مع سياسات الخصخصة وبرنامج توسيع قاعدة الملكية وكذلك لتوفير وسائل تمويلية جديدة للقطاع الخاص ، ذات طابع متوسط وطويل الآجل , والمساعدة على جذب الاستثمارات الأجنبية اللازمة لتحقيق معدلات النمو المطلوب في المرحلة الثانية من الإصلاح، حيث يتيح تواجد بورصة أوراق مالية نشطة الفرصة للمستثمرين الأجانب سواء للاستثمار غير المباشر في الأوراق المالية المتداولة في البورصة أو الاستثمار المباشر في مشروعات جديدة أو قائمة، يتيح لها تواجد بورصة نشطة سهولة الدخول والخروج منها[٧] .

فصدر قانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ولائحته التنفيذية التي صدرت في إبريل عام ١٩٩٣، لينظم كافة أوجه التعامل فى الأوراق المالية من أسهم وسندات وخلافه، مع

---

[٧] انظر ارشد رماك " دور الاسواق المالية فى تطوير القطاع الخاص البنك الاسلامى للتنمية جدة اكتوبر ٢٠٠٠

تعريف الجهات التى لها أن تتعامل فى البورصة . كذلك وضع القانون الإطار التنفيذي لإجراءات التسجيل وشروطه ومتطلبات الإفصاح الدوري كذلك نظم القانون عمليات تأسيس اتحادات العاملين المساهمين والتي ساهمت فيما بعد فى تنظيم البيع للعاملين من خلال الاتحاد لنسبة من أسهم شركاتهم .

بالاضافة الى قرارات مجلس ادارة هيئة سوق المال التي يصدرها بتكليف من القانون ٩٥ وتكتسب بذلك قوة القانون . وعلى سبيل المثال . فقد كلف القانون ٩٥ مجلس ادارة الهيئة باصدار القواعد المنظمة لقيد الاوراق المالية بالبورصة . وينظم الاطار التشريعي السابق عدد من الموضوعات هي اصدار وتداول الاوراق المالية . والشركات والمؤسسات العاملة في مجال الاوراق المالية . وتنظيم السوق (البورصة) ، وعملية الافصاح . وجاء صدور هذا القانون تتويجاً لبعض الخطوات التي سبقت اصداره ، وتمثلت في انشاء هيئة سوق المال في اواخر السبعينات كجهة رقابية واشرافية على سوق راس المال ، واصدار القانون ١٢١ لعام ١٩٨١ والخاص باصدار اللائحة العامة بالبورصات .

ونظم القانون بالتفصيل قواعد إصدار وتداول الأوراق المالية . وأجاز لكل شركة ترغب في إصدار أوراق مالية السير في إجراءات الإصدار ما لم تعترض هيئة سوق المال ، خلال ثلاثة أسابيع من أخطارها .كما وضع القانون نماذج للبيانات التي ينبغي تلبيتها في نشرات الاكتتاب في أسهم الشركات عند تأسيسها أو عند طرح أوراق مالية لآي شركة بما في ذلك شركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام في اكتتاب عام للجمهور .واشترط ان يتم نشرها في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار .

وقد أجازت المادة العاشرة من القانون ٩٥ لمجلس ادارة هيئة سوق المال حماية حقوق الاقليات بالشركات وذلك بمنحه الحق في ايقاف قرارات الجمعية العامة للشركة . والتي تصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة وتضر الأقلية وذلك في حالة التأكد من جدية الأسباب التي يبديها عدد من المساهمين الذين يملكون ٥% على الاقل من أسهم الشركة .

واهتم المشرع بتنظيم بورصات الاوراق المالية من خلال تخصيص باب كامل من القانون ٩٥ لهذا الغرض. وأعطى حق قيد الاوراق المالية بالبورصة بناء على طلب الشركات المصدرة لها ، في حين منح ادارة البورصة سلطة الموافقة على قيد الاوراق المالية وشطبها من جداول القيد وذلك وفقا للقواعد التي يضعها مجلس ادارة هيئة سوق المال .

ولاشك ان هذه الإجراءات والقوانين فى مجملها تشكل بيئة تشريعية مناسبة لاداء وإنجاز المهام التنموية المنوطة بالقطاع الخاص ،خاصة وإنها تزامنت مع العديد من التعديلات فى السياسة الاقتصادية على النحو الذي سنعرض له فى الجزء التالي من هذه الدراسة.

ثانياً : آليات تشجيع القطاع الخاص

من المعروف ان اى نشاط انتاجى اقتصادى يتم فى وسط اجتماعى وسياسى معين تنظمه اطر مؤسسية وقانونية وادارية معينة ، وان نجاح اى عملية اقتصادية هو بالاساس رهن بمدى الانسجام والتوافق بين ادوات السياسة الاقتصادية سواء السياسة النقدية اوالمالية او الصرف الاجنبى او العمالة وغيرها. كما ان ذلك يتطلب توفير المناخ الاستثمارى المناسب للقيام بالعملية الانتاجية و نقصد بالمناخ الاستثماري مجموعة الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية التي تؤثر فى القرار الاستثماري مثل مستويات الأجور ومدى توافر العمالة المدربة واستقرار سعر الصرف ومعدل التضخم ، ناهيك عن الاستقرار السياسي وغيرها. ولذلك سوف نحاول دراسة هذه الآليات لمعرفة إلى أي مدى استطاعت توفير المناخ المناسب لاداء القطاع الخاص لمهمته التنموية .

١ - السياسة النقدية

انعكس الاتجاه نحو زيادة الاعتماد على آليات السوق والتحرير الاقتصادى ، على السياسة النقدية فاتجهت الى التحول نحو الاعتماد على الأساليب غير المباشرة فى تنفيذ السياسات وتقوم أساسا على البعد عن الأوامر المباشرة مثل السقوف الائتمانية والتحديد الإدارى لسعر الفائدة وأسعار الخدمات المصرفية الى اعتماد السلطات النقدية على آليات السوق سواء فى التحكم فى أسعار الفائدة أو العرض النقدي ، وهى من أكثر الأدوات فاعلية فى هذا الشأن كما زاد اهتمام البنك المركزى بدعم المنافسة بين البنوك بهدف زيادة الكفاءة. وكذلك الاهتمام بالتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

فى هذا السياق قامت الحكومة المصرية بتحرير اسعار الفائدة ، يناير ١٩٩١ اعتماداً على اصدارات الاذون على الخزانة ، التى يتم طرحها ويتحدد معدل العائد عليها ، من خلال مزادات علنية تعقد اسبوعيا ، وكان ذلك بمثابة تدشين لمرحلة جديدة ، تستعين فيها السياسة المالية فى تمويل عجز الموازنة بمدخرات الافراد والمؤسسات المالية وغير المالية وبالتكلفة التى تحددها قوى السوق، ومن ثم التوقف عن التمويل بالاقتراض المباشر من البنك المركزي .

وقد اتخذت عدة اجراءات فاعلة لذلك ، منها ايقاف العمل بالسقوف الائتمانية ، للقطاعين العام والخاص ، وهو الامر الذى ادى الى طفرة فى الائتمان الموجه لقطاع الاعمال، اذ ارتفعت أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من الجهاز المصرفي لقطاع الأعمال الخاص من ١٧,٣مليار جنيه فى نهاية يونيه ١٩٩٠ الى ١٩٩,٩ مليار بنهاية يونيه٢٠٠٣، وبالتالي ارتفعت نسبته من إجمالي أرصدة الإقراض والخصم من ٤٩,٨ % الى ٧٠,٢ % خلال نفس الفترة.

مع ملاحظة ان جزء من هذه الزيادة يعود الى تحول بعض شركات قطاع الأعمال العام الى قطاع خاص ، وايضا اعتماد شركات قطاع الاعمال على الموارد المتاحة فى اطار تنفيذ برنامج اصلاحى للهياكل التمويلية لهذه الشركات

كما تم إلغاء أى شكل من أشكال التميز بين البنوك العامة والبنوك الخاصة وبين الائتمان الممنوح للقطاع العام والائتمان الممنوح للقطاع الخاص حيث اصبح التركيز فى منح الائتمان على الجدارة الائتمانية على العميل، كما توقف العمل على النظر للقطاع العام على انه مضمون من الحكومة.

كما تم إلزام البنوك بتصنيف الأصول وفقا للمخاطر وتحديد المخصصات وفقاً لذلك والزام المراقب الخارجى للبنك برفع تقرير للبنك المركزى يتضمن تقييم مدى كفاية المخصصات ومدى ملاءمة نظام الرقابة الداخلية ونظام منح الائتمان. وتم إلزام البنوك أيضاً بنسب معينة تمنع تركز استثماراتها سواء بالنسبة للعملاء أو المراسلين أو الاستثمار بعملة معينة وتم فرض حد أقصى لانكشاف البنك بما لايزيد عن (١٠%) للعملة الأجنبية الواحدة و(٢٠%) للعملات الأجنبية ككل. هذا الى جانب إلزامها بنسبة لا تقل عن ١٠٥% للأصول بالعملات الأجنبية منسوبة للخصوم بالعملة الأجنبية.

٢ - سياسة سعر الفائدة

وفى هذا السياق احتلت سياسة سعر الفائدة مكان الصدارة إذ يرى البعض ان هناك علاقة سببة مباشرة بين أسعار الفائدة وحركة الاستثمارات فى المجتمع وهو ما ينشى صلة مباشرة بين السياسة النقدية وسلوك القطاع الخاص الاستثماري.

وينطلق أصحاب هذا الرأي أساسا من كون أسعار الفائدة تمثل نفقة الاقتراض بغرض الاستثمار ومن ثم فان خفضها سوف يترتب عليه زيادة كمية النقود ، الأمر الذي من شانه تشجيع الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج. وذلك عن طريق انتقال اثر التغير فى كمية النقود الى

الاقتصاد الحقيقي وبذلك تؤدى السياسة التوسعية الى زيادة الإنفاق على الاستثمار من جهة . كذلك فان تخفيض الفائدة يقلل من أسعار الاستهلاك الجاري بالقياس الى الاستهلاك فى المستقبل ، بحيث يكون من المتوقع ارتفاع الطلب على الاستهلاك الحالي وذلك على حساب المدخرات الخاصة من جهة أخرى . ونتيجة لذلك يرتفع الإنفاق الخاص على كل من الاستهلاك والاستثمار وتحدث زيادة عامة فى الطلب الكلى يمكن ان تؤدى بدورها الى انتعاش الاقتصاد والخروج به من دوامة الركود الحالية.

والسؤال الذي يتبادر للذهن سريعا هو الى اى مدى تنطبق هذه الفرضية على الواقع الاقتصادي المصري أو بمعنى آخر هل يلعب سعر الفائدة دورا مؤثرا وأساسيا عند اتخاذ القرار الاستثماري فى مصر؟ وما هو الثقل النسبي لهذا السعر على كافة العوامل الأخرى المحددة للقرار الاستثماري ؟

وقبل الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها لابد لنا من العودة إلى التذكير ببعض البديهيات التى لامناص منها عند الحديث فى هذا الموضوع الشائك ، خاصةً وان الأسس النظرية والموضوعية لأية قرار هى المعيار الأساسي للحكم على مدى نجاعته للاقتصاد القومي . فإذا كانت أسعار الفائدة تؤثر على جانب العرض لأنها تؤثر على حجم الاستثمار ونوعيته وبالتالي التأثير على حجم الاقتراض وتوزيعه بوصفه عنصر من عناصر التكلفة ، ومن ثم على نمو الإنتاج . فإنها تؤثر أيضا على حجم الطلب الكلى عن طريق التأثير فى حجم الاستهلاك الجاري ومن ثم الادخار .

من هذا المنطلق يمكننا مناقشة الفرضية السابقة لمعرفة مدى انطباقها على الواقع المصري من عدمه . وهنا نرى انه من الضروري التفرقة بين (الاستثمار الفعلي) و(الاستثمار المرغوب فيه) إذ انه وعلى الرغم من أهمية تراكم راس المال فى حد ذاته إلا أن تحسين نوعية الموارد وفاعلية استخدامها له أهمية كبيرة أيضاً . وكذلك معرفة طبيعة المناخ الاقتصادي السائد ومدى قدرته على جذب الاستثمارات . وبمعنى اخر هل القرار الاستثماري من جانب القطاع الخاص يتوقف بالأساس على معدل الفائدة بالبنوك ام ان هناك العديد من المسائل الهامة والأكثر حيوية بالنسبة لهذا القرار ؟

وعلى الرغم من ان الإجابة على هذا التساؤل ليست بالسهولة التي يتصورها البعض إلا أننا نرى ان المناخ الاستثماري اكثر تأثيرا من الاعتماد على آلية واحدة لضبط الأمور بالسوق.

وخير دليل على ذلك الخبرة المصرية خلال المرحلة الأولي للإصلاح الاقتصادي ، منذ تحرير أسعار الفائدة فى يناير ١٩٩١ ، فحينما ارتفعت أسعار الفائدة آنذاك ، ازداد أيضا حجم

الائتمان المصرفي. إذ ارتفع سعر الفائدة على القروض لاقل من عام الى ١٥,٥% فى يونيه عام ١٩٩٦ وفى نفس الوقت ازداد الائتمان الموجه للقطاع الخاص بصورة كبيرة ، بل وعلى العكس من ذلك فقد لوحظ أن الاتجاه المستمر للانخفاض فى أسعار الفائدة خلال الفترة التالية ووصوله إلى ١٤% لم يصحبه زيادة في حركة الائتمان الخاص بنفس الدرجة والوتيرة التي كانت سائدة فى ظل الأسعار المرتفعة. الأمر الذي يؤكد أن القرار الاستثماري لا يتوقف على سعر الفائدة فقط كما سبق الإشارة وان العلاقة بين الاستثمار والفائدة ليست بنفس درجة المرونة التى يراها المؤيدون لخفض الفائدة.

بالإضافة إلى ما سبق فهناك العديد من الآثار السلبية المحتملة لخفض الفائدة يجب العناية بها ودراستها دراسة متأنية ودقيقة حتى لا يحدث مالا يحمد عقباه فى الاقتصاد القومي . ويأتي على رأسها ان أسعار الفائدة المنخفضة قد تدفع المؤسسات والشركات الى المزيد من الاقتراض ليس فقط لتمويل الاستثمار الثابت ولكن أيضا لتمويل المخزون السلعي والعقارات وهو ما حدث بالفعل خلال الفترة الراهنة حيث لوحظ التوسع المستمر وغير المدروس فى الأنشطة الاقتصادية والدخول فى مجالات ليست بالضرورة نفس مجالات التخصص ، وهى إحدى الأسباب الأساسية التى تكمن فى فشل العديد من المشروعات التى أنشئت مؤخراً وترتب عليه تعثر العديد من المستثمرين والمقترضين من البنوك ، وأدي الى استفحال مشكلات الديون المتعثرة. وبمعنى اخر فان أسعار الفائدة المنخفضة سوف تؤدى الى زيادة الاستثمارات المحلية التي لا تغل عائد ملائم على الاقتصاد القومي ، خاصة على المدى البعيد.

وثاني الآثار التى قد تنجم عن هذه العملية يتعلق بهيكل الاستثمارات إذ ان السياسات التى تبقى على أسعار الفائدة دون مستوى التوازن تؤدى الى تحيز لصالح الاستثمارات ذات الكثافة الأعلى لراس المال ، وهو ما يؤثر على معدلات البطالة المرتفعة اصلاً ، ناهيك عما تحتاجه هذه النوعية من تمويل خارجي ضخم ، الأمر الذي يزيد من الطلب على العملة الأجنبية ويضغط بدوره من جديد على سعر الصرف.

٣ – سعر الصرف:

قامت الحكومة بتوحيد سعر صرف السوق الاولية والثانوية اعتباراً من اكتوبر ١٩٩١ ، وأعلنت حرية التعامل فى النقد الأجنبي من خلال المصارف المعتمدة والجهات الاخرى ، غير المصرفية ، التى يرخص لها التعامل فى النقد ، وقد جاءت هذه العملية ، استكمالا للإجراءات التي بدأت منذ إنشاء السوق المصرفية الحرة فى مايو ١٩٨٧ ، ثم اتساعها لتشمل عمليات

مجمع البنوك فى مارس ١٩٨٨ والخفض التدريجي لسعر صرف مجمع البنك المركزي اعتباراً من أغسطس ١٩٨٩ ، الى ان تم تحديد بسعر يقترب من السوق المصرفية الحرة فى فبراير ١٩٩١[٨] .

ثم جاء الإعلان عن تحرير التعامل بالنقد الأجنبي شراء وبيعا فى إطار السوق الحرة ،وذلك وفقا لما جاء بقرار رئيس الوزراء الصادر فى نهاية يناير ٢٠٠٣ والقاضي بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ الخاص بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي. وذلك عن طريق جعل المصارف المعتمدة والمرخص لها التعامل بالنقد الأجنبي حرة فى تحديد أسعار البيع والشراء للنقد الأجنبي على ان يعلن البنك المركزي يوميا سعر تعامله بالنقد الأجنبي حسب المتوسط المرجح لسعر الإغلاق والمعلن من جانب غرفة إحصاءات النقد الأجنبي. وعلى الجانب الأخر سمح القرار لشركات الصرافة بشراء وبيع النقد الأجنبي وذلك شريطة الالتزام بأسعار الصرف المعلنة لدى إحدى المصارف المعتمدة مع الإعلان عن اسم المصرف وإخطار البنك المركزي بذلك.

وهكذا يتضح بجلاء شديد ان القرار يهدف إلى تحرير التعامل بالنقد الأجنبي وليس تعويم العملة كما تصور البعض. وتهدف هذه العملية الى الوصول لسعر صرف واقعي للجنيه المصري ، وتشجيع الصادرات والحد من الواردات ، مع قيام الجهاز المصرفي بدور فعال كقناة شرعية وقانونية فى سوق الصرف الأجنبي ، وبما يحقق الاستقرار النسبي لسعر الصرف .

ولاشك أن هذه العملية تهدف الى اعادة التنظيم للأوضاع داخل السوق ، التي كانت تتسم بالتعدد وسيطرة الوسطاء والسماسرة عليها ، الأمر الذى جعلها لا تعكس حقيقتها ، كما أصبحت السوق الرسمية هى الأساس وليس العكس ، كما كان يحدث من قبل اذا كانت السوق الرسمية تابعة للسوق السوداء خلال فترة الثمانينات .

وإذا كان النظام الحالي قد الغي كافة القيود التي كانت قائمة ، واعطى الحرية للأفراد فى تملك النقد الأجنبي او التعامل فيه ، حيث اصبح التعامل حراً فى جميع البنوك والصيارفة ، الأمر الذى يزيد من إمكانية الوصول الى أسعار حقيقية لاسعار الصرف تعكس قوى السوق بالأساس. الامر الذى يساعد على وجود بيئة استثمارية جيدة.

[٨] عبد الفتاح الجبالى الجنيه المصرى من التثبيت الى التحرير كراسات استراتيجية السنة الثالثة عشرة العدد ١٢٤ القاهرة ٢٠٠٣

٤- سياسة الخصخصة:

شكل برنامج نقل ملكية شركات القطاع العام الى القطاع الخاص عصب عملية التحول التي شهدها المجتمع المصري خلال فترة الدراسة اذ أعلنت الحكومة عن طرح برنامج متكامل للخصخصة تمحور حول ثلاثة محاور أولها بيع بعض وحدات وشركات القطاع العام والتى كانت خاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ . وأيضا التخلص من الملكية فى المشروعات المشتركة والتي لا تخضع لقانون القطاع العام، وعلى رأسها البنوك فضلا عن الشركات والمشروعات الاقتصادية بالمحافظات والتابعة للإدارة المحلية. وذلك على النحو التالي:

أ - شركات قطاع الأعمال العام

أعلنت الحكومة عند بدء تنفيذ برنامج الخصخصة لمجموعة من الشركات العامة وطرحها للبيع وانشات لذلك وزارة خاصة بهذه العملية هى وزارة قطاع الأعمال العام ونقلت إليها ٣١٤ شركة مثلت المجموعة الأولى المطروحة للبيع وتشير الإحصاءات الى انه منذ بداية هذا البرنامج وحتى نهاية يونيه ٢٠٠٣ قد تم خصخصة نحو ١٩٤ من ٣١٤ شركة اى بنسبة ٤٨ % من البرنامج منها ٣٨ شركة بيعت بالكامل او كأغلبية فى بورصة الأوراق المالية و٢٩ شركة بيعت لمستثمر رئيسي و٣٤ بيعت لاتحاد العاملين المساهمين . بالإضافة إلى ذلك هناك ١٠ شركات بيع منها ٤٠ % فى البورصةو٦ شركات بيع منها شرائح اقل من ٥٠ % فضلا عن ٣٣ شركة بيعت كأصول و ٢٤ شركة بيعت كخطوط إنتاج و٢٠ شركة مؤجرة بالكامل بموجب عقود طويلة الآجل. وقد بلغت قيمة هذه الوحدات ١٦٦١٩ مليون جنيه .

وتدلنا النظرة التحليلية على أوضاع القطاع العام ، بعد صدور القانون رقم ٢٠٣ ، الى إنها حققت العديد من التجاحات الهامة يأتي على رأسها الحد من الخسائر السنوية التى كان يحققها هذا القطاع . ففي حين كان عدد الشركات الخاسرة فى بداية البرنامج نحو ٩٠ شركة تحقق خسائر قدرها ١,٦ مليار جنيه سنويا وكان رصيد الخسائر المتراكمة نحو ٤ مليار جنيه ، فقد هبطت هذه الخسائر الى ٩٤٩ مليون جنيه فى نهاية العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١. مع ملاحظة ان معظم الخسائر تتحقق فى قطاع الغزل والنسيج اذ تصل نتائج أعمال هذا القطاع بدون شركات الغزل ولنسيج الى ربح قدره ٩٥٢ مليون جنيه مع ملاحظة انه تناقص عن أعوام ٢٠٠١/٢٠٠٠ و٢٠٠٢/٢٠٠١ والتي بلغت فيها الأرباح نحو ١٥٤٤ مليون و١١٣٩ مليون خلال العاميين المذكورين.

كما تشير مؤشرات الأداء للشركات التى تمت خصخصتها الى تحسن الأداء حيث زادت ربحية بعضها وزادت إيرادات النشاط الجاري لها. ناهيك عن تجديد الأصول وإدخال التكنولوجيات المتقدمة فى عملها وهكذا زادت الاستثمارات الموجهة لهذه المشروعات ,وعلى الجانب الآخر انخفضت المديونية المستحقة للجهاز المصرفي على هذا القطاع من ٦٠ مليار جنيه عام ١٩٩١/١٩٩٠ إلى ٢٧ مليار بنهاية يونيه ٢٠٠٢ ، كما يلاحظ ان هناك زيادة فى متوسط اجر العامل فى الشركات المتبقية من ٤٩٤١ جنيه عام ١٩٩٣/١٩٩٢ الى ٩٩٣٩ جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠

وهنا تجدرالإشارة إلى ان الهدف الأساسي لسياسة الخصخصة كان هو تهيئة المناخ التنافسي الملائم والتي تحقق مزايا الكفاءة الاقتصادية ، وهذا مالم يحدث في الاقتصاد المصري خلال الفترة السابقة . إذ أن عملية الخصخصة لاتنطوى تلقائيا على تحسن مستوى كفاءة توزيع الموارد[١]. اذ تتوقف الثانية على هيكل السوق الذي تعمل فيه المؤسسة بأكثر مما تتوقف على نوع الملكية ولايمكن تحقيق زيادة كفاءة توزيع الموارد الا حين تكون الخصخصة مصحوبة بزيادة تعرض المنشأة لضغوط المنافسة ، مما يحفز على رفع كفاءة توزيع الموارد ولكن هذه العملية أدت إلى نشوء الاحتكارات وظلت البيئة غير تنافسية.

ب – الشركات المشتركة:

تشير الإحصاءات الى انه ، وحتى نهاية مارس ٢٠٠٢ كان هناك ٥١٨ شركة مشتركة بين القطاع العام والخاص برأسمال يبلغ ٦٧٥٩٦ مليون جنيه تتوزع على كافة قطاعات الاقتصاد القومي حيث تستحوذ الصناعة على ٢٩,٧ % من إجمالي عدد هذه الشركات بينما تستحوذ الخدمات على ٢٢ % والسياحة والتشييد كل منهما على ١٢ % تقريبا ويتراوح نصيب الزراعة والبنوك عند ٨,٥ % بينما تستحوذ قطاعات النقل والتجارة والطاقة والتامين على حوالي ٢% لكل منهم .

، وعلى الجانب الأخر نلحظ ان هناك ١٦٦ شركة يزيد نسبة مساهمة المال العام عن ٥٠ % من روؤس أموال هذه الشركات و١٠٦ شركة تتراوح مساهمة المال العام فيها بين ٥٠ % و٢٥ % والباقي تقل فيه نسبة مساهمة المال العام عن ٢٥ %. مع ملاحظة ان معظم هذ

[١] انظر د سعيد النجار (محرر) التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية " صندوق النقد العربي ديسمبر ١٩٨٨ وايضا على توفيق الصادق واخرين " جهود ومعوقات التخصيص ى الدول العربية " صندوق النقد العربى ابو ظبى مايو ١٩٩٥

الشركات يحقق أرباحا اذ وصل عدد الشركات الرابحة وفقا لميزانيات عـام ٢٠٠١ الـى ٢٧٧ شركة وهناك ٦٢ شركة متعادلة والباقي تحقق خسائر.

وعلى الرغم من الإعلانات المتكررة من جانب الحكومات المختلفة بالتخلص مـن الملكيـة العامة فى هذه المشروعان الا إنها لم تحقق هذا الهدف خاصة فيما يتعلق بالوحدات العاملة فى الجهاز المصرفي. وكانت حكومة الدكتور الجنزورى قد اتخذت قرار بالتخلص من الملكية العامة فى البنوك وعدم تجاوزها بأي حال من الأحوال نسبة ٢٠ % من راس المال إلا أن الإحصاءات تشير الى وجود ٢٢ بنكاً مشتركاً تساهم فيها البنوك العامة والمال العام مع ملاحظة ان معظمها تزيد فيه الملكية العامة عن نسبة ال٢٠ % السابق تحديدها بل هناك بنوك تصل فيها الملكيـة العامة إلى اكثر من ذلك ، فعلى سبيل المثال تصل الملكية العامة فى بنك التجاريين الـى ٨٦,٥ % وفى البنك المصري الأمريكي الدولي الى ٩٩ % وبنك تنمية الصادرات ٨٤,٥ % والبنـك الإسلامي للاستثمار والتنمية ٨٠% وبنك مصر إيران ٧٧ %.

٥ – سياسة تشجيع الاستثمار العربي والأجنبي:

شكلت الرغبة فى جذب الاستثمارات الخارجية (العربية والأجنبية) إحدى أهم السياسـات التي طبقت خلال الفترة محل الدراسة. وذلك انطلاقا من المميزات العديـدة التـي يتمتـع بهـا الاقتصاد المصري سواء من ناحية الموقع الجغرافي او من حيث توافر العديـد مـن عناصـر الإنتاج مثل الأيدي العاملة الرخيصة نسبيا وتوافر المواد الأولية ولذلك قامـت علـى تشـجيع الاستثمار العربي والأجنبي وأعطته العديد من المزايا فى القوانين الاسـتثمارية. كمـا منحتـه الحرية الكاملة فى اختيار المشروعات دون أية قيود تتعلق بالملكية او الاسـتيراد أو التصـدير والحرية الكاملة فى تحديد أسعار بيع منتجاته ناهيك عن التأكيد على عـدم جـواز المصـادرة او التأميم . وكان الهدف هو جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة من جانـب الشـركات متعـددة الجنسية . ورغم كل هذه الإجراءات إلا ان الإحصاءات تشير إلى ضآلة ما وصل منها للـبلاد ، حيث هبطت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من ١١٢٥ مليون دولار عام ١٩٩١/١٩٩٠ إلـى نحو ٧٠١ مليون عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ . وعلى الرغم من هـذا التراجـع إلا ان تـدفق رؤوس الأموال الخاصة قد ارتفع من ١٦٠٥ مليون دولار الى ١٩١١ مليون خلال نفس الفترة .

إلا إنها مازالت دون المعدل المأمول والمنشود ومازال الاستثمار المصري يشكل النسـبة الغالبة فى الاستثمارات وفقا لقانون الاستثمار . اذ تشير الإحصاءات الـى ان إجمـالي رؤوس الأموال للشركات المنشأة وفقا لهذا القانون قد بلغت ١٨٢ مليار جنيه فى نهايـة عـام ٢٠٠٢

شكلت مساهمة المصريين منها ١٤٤,٧ مليار بنسبة ٨٠ % من الإجمالي مقابل ١٨,٢ مليار للاستثمار العربي و ١٩,١ مليار للاستثمار الأجنبي. وقد استحوذ الاستثمار داخل البلاد على النسبة العظمى من هذه المشروعات والتى بلغ عددها ١٢٣٨٤ منشأة فى نهاية عام ٢٠٠٢ مقابل ٧٦١ منشأة تعمل بالمناطق الحرة و ١٦٠١٥ شركة أموال . وهنا نلحظ ان الصناعة قد استحوذت على النسبة الغالبة بالنسبة للاستثمار داخل البلاد سواء على الصعيد الإجمالي او بالنسبة لاستثمارات المصريين . اذ بلغ عدد الشركات العاملة فى هذا المجال ٨٤٣٠ شركة يليه الشركات العاملة فى الخدمات و التى بلغ عددها ١٣٦٥ شركة ، والسياحة ١٣٢٤ بينما اقتصر نصيب الزراعة على ٩١٠ شركة.

أما فيما يتعلق بالمناطق الحرة فان الإحصاءات تشير الى وجود ثماني مناطق حرة عامة ونحو ١٥٧ منطقة حرة خاصة ، وقد وصل عدد المشروعات العاملة فى هذه المناطق حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٢ نحو ٧٦١ مشروعا برؤوس أموال ٦٢٦٠ مليون جنيه ، منها ٨٠ % بالمناطق الحرة العامة والباقي بالمناطق الحرة الخاصة.

وتزاول هذه المشروعات أحد ثلاثة أنشطة هى الصناعة والتخزين والخدمات ، مع ملاحظة ان بعض هذه المشروعات تزاول نشاطاً مزدوجاً. مع ملاحظة ان نشاط التخزين يستحوذ على النسبة العظمى من نشاط هذه المشروعات حيث بلغت ٤٠,٦ % مقابل ٣٧,٢ % للمشروعات الصناعية ، بل ان هذه النسبة ترتفع الى ٦٣,٩ % إذا أضفنا إليها مشروعات الأنشطة المزدوجة.

توزيع مشروعات الاستثمار العاملة فى المناطق الحرة

النشاط	عامة %	خاصة %	الإجمالي %
تخزين	٥٠,٢	٢,٦	٤٠,٦
صناعي	٣٣,٤	٥٢,٢	٣٧,٢
خدمي	٢,٧	٤٠,١	١٠,٢
مزدوج	١٣,٧	٥,١	١٢

وعلى الجانب الأخر فقد لوحظ ان هناك ارتفاعا فى عدد المشروعات الصناعية التى تعمل بنظام الطلبيات في هذه المناطق الأمر الذي يهدد بتوقفها فى حالة نقص الطلب على منتجاتها. كما يلاحظ أيضا اختلال هيكل الأجور فى هذه المشروعات لصالح العمالة الأجنبية حيث بلغ

متوسط الأجر السنوي للعامل المصري ١,١ ألف دولار بما يوازى نحو ٢٦,٢ % من المتوسط المناظر للعامل الأجنبي والذي بلغ ٤,٢ ألف دولار[١٠].

٦ – الإجراءات الحكومية:

ينظر الى الاقتصاد المصري باعتباره اقتصاد مفرطا فى الأعباء التشريعية، مع ضعف احترام التعاقدات ، كما ينظر الى النظام القضائي على انه نظام شديد البطء ، عالي التكلفة او غير مؤكد النتائج ، وتشير الإحصاءات المتاحة إلى ان معدل الفصل فى القضايا التجارية قد بلغ ٣٦% فقط مقارنة بـ ٨٠% فى اليابان . و٨٨% فى بلجيكا.

ومن المعروف ان هذه العوامل تلعب دورا حاسما ومؤثرا فى العملية الاستثمارية الجادة، بقدر ما تتيح الفرصة للمضاربة والتلاعب فى الأسعار وغيرها من الأمور التى تفسد البيئة الاستثمارية ، كما ان وجود التشريع فى حد ذاته ليس بكافي، بل يتطلب ذلك التنفيذ الفعلي للقانون، بحيث تظهر الصورة بوضوح وجلاء أمام المستثمرين .

كما يجب ان تكون القوانين التي تحكم المجالات الاقتصادية، سواء.كانت نقدية أو ائتمانية أو غيرها ، قوانين مرنة غير ذات نصوص مقيدة جامدة . وهنا نلحظ ان هناك ١٥ قانونا تحكم الشركات والعملية الاستثمارية فى مصر ، منها ثمانية قوانين رئيسية مثل قانون سوق المال والقانون التجاري والقانون الضريبي وغيرها.

فى هذا السياق ألغت الحكومة الحظر الذي كان مفروضا على تصدير السلع، باستثناء الجلود الخام وخردة المعادن ، باعتبارها من مستلزمات الإنتاج ، وكذلك السماح لجميع الجهات والأفراد بعقد صفقات متكافئة لتبادل السلع والخدمات بدون موافقة مسبقة، كما تم إلغاء الاستمارة " ت . ص" وتوحيد الاستمارات المتعلقة بالتصدير ، بحيث تصدر جميع المنتجات "الزراعية والصناعية" عن طريق الجمارك مباشرة ، دون انتظار موافقات مسبقة من الجهات المختلفة . كما ألغيت رسوم المخاطر والأمن وتم تخفيض أسعار الشحن ورسوم الإرشاد وخدمات الموانى بنسب تتراوح مابين ٢٠ و٥٠% واتخذت عدة إجراءات لضبط وتنظيم الشحن والتنويع والتداول بالموانئ المصرية . وكلها أمور تهدف الى خفض تكاليف التصدير ورفع الكفاءة الإنتاجية سيما وإنها تؤدى للتخلص من أعباء البيروقراطية الحكومية التى كانت تحد كثيرا من فاعلية هذه المسألة خاصة وان الدراسات قد أشارت إلى إنها كانت تستحوذ على حوالى ٣٠% من وقت رجل الأعمال فى مصر .

---

[١٠] انظر فى تقييم هذه المشروعات تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن متابعة وتقييم نشاط المناطق الحرة فى مصر ابريل ٢٠٠٣

وقامت أيضاً باستخدام التعريفة الجمركية لتقوم على أسس معينة هى:

أ) تخفيض الحدود القصوى للضريبة الجمركية بغية إحداث التوازن المطلوب بين تنشيط حركة التجارة الدولية وكفالة القدر اللازم للحماية التنافسية العادلة للصناعة الوطنية، وبما يساعد على تنشيط العملية الإنتاجية من ناحية، وفتح مجالات التصدير أمام المنتجات المصرية من ناحية أخرى . وتمثلت هذه التخفيضات فى خفض الحدود العليا للتعريفة من ١٦٠% إلى ٤٠% ، مع استثناء بعض السلع التى تتعارض مع الاعتبارات الدينية والقيمية والصحية والاقتصادية مثل الكحوليات والسجائر والسيارات اكثر من ١٥٠٠ سم٣.

ب) تخفيض الضريبة الجمركية على السلع الرأسمالية بهدف تنشيط العملية الإنتاجية وفتح مجالات الاستثمار وتشجيعه.

ج) الإبقاء على الحد الأدنى لفئات الضريبة الجمركية (٥%) مع وجود استثناءات محدودة لبعض السلع الضرورية مثل (ألبان الأطفال - البقول - القمح - الذرة - بعض الحبوب والأثمار الزيتية - زيت الطعام الخام والنصف مكرر - الأدوية الضرورية والهامة) والتي تخضع لفئة ١%.

ثالثاً : تقييم دور القطاع الخاص فى التنمية فى مصر

يشير الفكر الاقتصادي إلى ان نجاح سياسة اقتصادية معينة ، يتوقف على تحقيق مجموعة من الشروط ، مع ضمان استمراريتها وهى تتعلق بالأساس بتحقيق معدل نمو للناتج المحلى الإجمالي ، يفوق معدل النمو السكاني ، حتى يمكن تحقيق تحسن فى مستويات المعيشة، وخلق فرص توظف لكافة الداخليين الى سوق العمل، والوفاء بمتطلبات الاستقرار فى الأسعار، مع توزيع ثمار النمو على كافة فئات المجتمع ، والحد من التفاوت فى توزيع الدخل ، مع حماية البيئة حتى يمكن الحفاظ على نوعية الحياة بالنسبة للأجيال القادمة[١١]. وهى المعايير التى نضعها لتقييم الدور التنموي للقطاع الخاص فى مصر.

وهنا تشير الإحصاءات الى ارتفاع أعداد المنشات المسجلة لدى الهيئة العامة للتصنيع من ١٧٤٧٣ منشاة عام ١٩٩١ الى ٢٥٢٦٢ منشاة فى عام ٢٠٠٢ . مع ملاحظة ان النسبة الغالبة من هذه المنشات يغلب عليها الاستثمار الصغير اذ بلغ عدد المنشات التي يبلغ رأسمالها

[١١] انظر د. على سليمان دور القطاع الخاص فى التنمية .. مع التضيق على مصر " مركز دراسات وبحوث الدول النامية القاهرة ٢٠٠٠

اقل من ٢ مليون جنيه ما نسبته ٨٧ % من إجمالي هذه المشروعات. بينما بلغ عدد المنشات التي يبلغ راسمالها اكثر من عشرة ملايين من الجنيهات نحو ٥,٢ % من الإجمالي[١٢].

وعلى الجانب الأخر فقد بلغ عدد الشركات التي تم تأسيسها طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى نهاية ٢٠٠٣ نحو ١٦٠١٥ شركة منها نحو ٩٧٢٩ شركة مساهمة بنسبة ٦١ % وبلغ رأسمالها المصدر ٣٢,٣ مليار جنيه بينما بلغ عدد الشركات ذات المسئولية المحدودة ٦٢٧١ شركة بنسبة ٣٩ % من الإجمالي وبرأسمال مصدر ٨٢٠ مليون جنيه وبالإضافة إلى ذلك هناك ١٥ شركة توصية بالأسهم (انظر الجدول رقم ٩).

أما من حيث طبيعة النشاط فقد بلغ عدد الشركات العاملة فى مجال الصناعة منها ٢٥٥٢ شركة والزراعة ٤٥٤ شركة والسياحة ٢١٨٤ والخدمية ١٤٣٩ بينما استحوذت البنية الأساسية على النسبة العظمى من هذه الشركات اذ بلغ عددها ٩٣٨٦ شركة. فى ضوء ما سبق يمكننا تناول وتقييم دور القطاع الخاص فى التنمية وذلك على النحو التالى

١ – دور القطاع الخاص فى الاستثمار.

٢ – دور القطاع الخاص فى التشغيل.

٣ – دور القطاع الخاص فى التصدير.

٤ – دور القطاع الخاص فى الادخار.

وفيما يلى عرضا لكلا منهما

١ – دور القطاع الخاص فى الاستثمار القومى

تشير الإحصاءات إلى أن الاستثمارات المنفذة من جانب القطاع الخاص قد ارتفعت من ١٠,٤ مليار جنيه عام ١٩٩١/١٩٩٠ الى ٣٥,٨ مليار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ولذلك زادت نسبته فى الاستثمار الإجمالي من ٤٠% الى ٥٢ % خلال نفس الفترة. مع ملاحظة ان هذا المعدل قد اخذ فى التناقص منذ العام المالي ٢٠٠/١٩٩٩ وما تلاه من أعوام حيث هبط من ٦٦ % خلال العام المذكور الى ٦٣ % و ٦١ % خلال أعوام ٢٠٠١/٢٠٠٠ و ٢٠٠٢/٢٠٠١ على التوالي. وهو ما يعكس حالة الركود التي يمر بها الاقتصاد المصري منذ هذه الفترة. وهو ما يشير أيضا الى عدم قدرة هذا القطاع على إدارة عجلة الاقتصاد القومي فى ظل غياب الاستثمار العام ولهذا

[A]min Mobark The challenges of sustainable devlopment in Egypt UNIDO ٢٠٠١

هبطت نسبة الاستثمار الخاص للناتج المحلى الإجمالي من ١٠,٥ % عام ١٩٩١/١٩٩٠ الى ٨,٨ % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢[١٣] .

أما فيما يتعلق بمساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج فقد ارتفعت من ٦١,٨ % عام ١٩٩٣/١٩٩٢ الى ٧٠,١ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠١وارتفعت مساهمته فى القطاعات السلعية من٥٩.١ % الى ٧٥,٣ % وذلك بسبب الزيادة فى نسبة مساهمته فى الإنتاج الصناعي والتى ارتفعت من ٥٨,٣ % إلى ٨٨,٢ % خلال نفس الفترة بينما هبطت مساهمته فى قطاع التشييد من ٧٠,٩ % إلى ٥٨,٥ %وظلت مساهمته فى قطاع البترول ثابتة تدور حول ١٧ %.

وهنا تجدر الإشارة الى ان إجمالي القروض التى حصل عليها القطاع الخاص من الجهاز المصرفي قد ارتفعت من ٢٨,٣ مليار جنيه عام ١٩٩١/١٩٩٠ الى ١٩٩,٩ مليار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بزيادة مقدارها ١٧١,٦ مليار بينما بلغ إجمالي الاستثمارات المنفذة من جانب هذا القطاع خلال نفس الفترة ٣٥٨,٢ مليار وبالتالي كانت النسبة بين الاثنين ٤٧,٩ % مع ملاحظة التدني النسبي فى هذه المسالة خلال السنوات الثلاث الأخيرة نتيجة لحالة الركود والكساد السابق الإشارة إليها . مع ملاحظة أن هذه النسبة قد وصلت إلى ٧٤ % عام ١٩٩٥/١٩٩٤ و٧٢ %عام ١٩٩٦/١٩٩٥ و٦٤ % عام ١٩٩٧/١٩٩٦ وهو ما يشير إلى أن هذا القطاع لا يعتمد على التمويل الذاتي فى تمويل استثماراته مسهما بذلك فى زيادة الطاقة الاستثمارية للمجتمع ، بل اعتمد على إعادة تدوير المدخرات المجمعة لدى الجهاز المصرفي. وهو أمر مرغوب ومطلوب ولكن ما نريد التأكيد عليه هو عدم رغبة القطاع الخاص المصري حتى الآن فى التمويل الذاتي ، ومما يزيد من خطورة المسالة عدم وجود طبقة المنظمين بالمجتمع وهم وحدهم القادرين على الاستخدام الجيد لهذه الاستثمارات والولوج بها فى قطاعات إنتاجية جادة. ولكن غياب هذه الشريحة جنبا الى جنب مع حرية الاستثمار دون وجود مخطط صناعي محدد بصورة واضحة قد أديا إلى ما يمكن تسميته " عشوائية الاستثمار" ومن ثم وجود استثمارات غير مطلوبة أو مرغوبة على الأقل فى الفترة الراهنة. والاهم من ذلك وجود طاقات عاطلة كبيرة فى العديد من الصناعات (تصل الى ٦٠% فى سيارات الركوب، و٤٠% فى الأجهزة المنزلية مثل الثلاجات والغسالات ، وإلى ٦٥% فى الخام والجرانيت وفى الأثاث تصل الى ٥٠%)، هذا فضلا عن الزيادة الهائلة فى المخزون خاصة من منتجات السيراميك والخزف والصيني ومنتجات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

---

[١٣] انظر ريم عبد الحليم تطور دور القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار القاهرة ٢٠٠٣

وهنا قد يرى البعض ان هذه الزيادة تعود فى معظمها لسياسات الإغراق من جانب المنتجين الأجانب او كنتيجة لاتساع دائرة التهريب . وهى حجج سليمة بعض الشي ولكنها ليست كافية لتفسير الظاهرة ،خاصة وان البعض قد غالى كثيرا فى الحديث عن الإغراق بحيث أصبحت كل سلعة تباع فى السوق المحلى باقل من مثيلتها المحلية تتهم بالإغراق ، بينما المسالة غير ذلك تماما، فالإغراق له مفهوم محدد وفقا لما جاءت به منظمة التجارة العالمية وهو البيع باقل من سعر التكلفة فى بلد المنشأ ، اما مادون ذلك فهو لا يخرج عن كونه ارتفاع في الإنتاجية وقدرة على المنافسة وهى أمور مشروعة فى ظل النظام التجارى العالمي الراهن . لذلك فليس صدفة ان يرفض جهاز الدعم والإغراق العديد من القضايا التي طرحت عليه فى الآونة الأخيرة.

٢ – دور القطاع الخاص فى التصدير

يلاحظ المتتبع للاقتصاد المصري، أن الميزان التجاري مازال يتدهور بشدة ، إذ وصل عجز هذا الميزان إلى ١١.٢ مليار دولار في عام ١٩٩٨/٩٧ مقابل ٧.٥ مليار دولار عام ١٩٩١/٩٠، واصبح يشكل أحد القيود الأساسية على حركة ميزان المدفوعات والاقتصادالمصري ككل ، خاصة وان هذا الميزان يعكس الهيكل الإنتاجي للدولة ومدى تطوره ، وهو ما يظهر في المعاملات السلعية وتركيبة السلع الداخلة في حركة التجارة المصرية . وهنا نلحظ ان الصادرات السلعية مازالت تتسم بالثبات النسبي ، هذا في الوقت الذي تتزايد فيه حركة التجارة العالمية بصورة كبيرة ، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض نصيب مصر من الصادرات العالمية. وتكمن خطورة هذه المسألة في ضوء تدهور نسبة تغطية الصادرات للواردات ، والتي تعد مؤشرا هاما على مدى خطورة الموقف .

وهنا نلحظ ان القطاع الخاص مازال يفضل الأسواق المحلية ويبتعد كثيرا عن الأسواق الدولية نظرا لارتفاع هامش الربح بالأولى والذي يتراوح بين ٤٠% و ٧٥% فى حين لا يتجاوز نظيره بالأسواق العالمية ٨% فقط. وهذا سبب منطقي فى ضوء كون السلع غير القابلة للتداول ليست محكومة بعوامل السوق الدولية وبالتالي فأسعارها تتحرك بحرية فى الأسواق الداخلية بينما السلع الأخرى تتأثر بعوامل السوق الدولية ، وهذا الاختلاف النسبي فى الأسعار يشجع على إنتاج المزيد من السلع للأسواق المحلية وليس العكس.

معللين السبب فى ذلك بارتفاع عبء التكلفة في السوق المحلية ، خاصة الضريبية. وهذا الحديث مبالغ فيه كثيرا لسببين أولهما ان معظم المشروعات الإنتاجية مازالت تتمتع بالإعفاءات الضريبية المنصوص عليها فى قانون الاستثمار والذي تعمل فى إطاره هذه المنشات . وثانيهما

ان معدلات الضرائب المصرية ليست مرتفعة كثيرا بالمقارنة بالبلدان الأخرى فعلى سبيل المثال تصل الضريبة على أرباح الشركات فى ألمانيا إلى نحو ٥٣% وهناك دراسة لخفضها إلى ٤٥% كما تتراوح الضريبة على أرباح الشركات داخل بلدان الاتحاد الأوروبي بين ٤٠% و ٢٨%.

ورغم كافة الإجراءات ،السابق الإشارة إليها، إلا أن مساهمة القطاع الخاص فى التصدير مازالت محدودة للغاية ، ومازال يفضل السوق المحلية ويتبعد عن السوق الدولية. نظرا لهامش الربح الكبير فى هذه السوق والذى يتراوح مابين ٣٠% و ٤٠% ، فى حين لا يتجاوز نظيره فى السوق العالمية ٨% فقط. وبالتالى فلم يسهم القطاع الخاص باكثر من ٢٠% من الصادرات ، مقابل ٨٠% بالنسبة لشركات قطاع الاعمال العام

وفيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية فاننا نلحظ انها سارت على نفس المنوال اذ لم تحقق معدلات صادرات تتناسب مع حجم الاعفاءات الممنوحة لها وتشير الاحصاءات الى ان اجمالى تصدير هذه المشروعات للخارج قد ارتفع من ٥٧٨ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٣٢٨ مليون عام ٢٠٠٠ ولكن فى مقابل ذلك نلحظ التالي أولاً أن هناك ارتفاع مستمرا فى واردات هذه المشروعات حيث زادت من ٤٥٢ مليون دولار الى ١٣٨٢ مليون. ثانياً ان معظم هذه الصادرات تذهب الى السوق المصري الداخلي فى حين تكون وارداتها محدودة تماماً من هذه السوق ، مما يعنى إنها تفضل اللجوء للسوق المحلى عن التصدير للخارج ، ولا يخفى ما لذلك من آثار على ميزان المدفوعات المصري . وهنا نلحظ أيضا انخفاض قيمة واردات هذه المشروعات من الأصول الرأسمالية والتي لم تتجاوز ١٠% من إجمالي وارداتها.

٣ - دور القطاع الخاص فى التشغيل :

تعد مشكلة البطالة احدى المشاكل الهامة واصبحت تمثل قيداً اساسيا على انطلاق المجتمع ، فى طريق النمو. اذ تشير المؤشرات الى ان نسبة البطالة قد وصلت الى ١٠% من اجمالى العمل المصرية . وبالتالى ينبغى للسياسة الاقتصادية التصدى لها والحد منها . ولعل خطورة المشكلة تكمن فى اتساعها لتشمل كافة قطاعات وشرائح المجتمع، خاصة الداخلين الجدد لسوق العمل ، ويكفى للتدليل على ذلك ان نعلم ان مصر مطالبة بخلق مليون فرصة عمل سنويا اذ يتخرج من المدارس المتوسطة ٦٣٣ الف طالب ، يضاف إليهم خريجي الجامعات والذين يصل عددهم الى ١٦٣ الف والمتسربين من التعليم وفى سن العمل ٢٤٤ ألف وبالتالي سيتوجه الى سوق العمل ١٠٤٠ الف ، فإذا ما طرحنا منهم ٢٠% من الإناث لايرغبون في العمل يصبح

الرقم الحتمى هو ٨٣٢ الف واذا ماتم سحب نحو ١٥٠ من البطالة المتراكمة يصبح المطلوب توفير نحو ٩٨٢ الف وظيفة.هذا فضلا عن انه وخلال الفترة الماضية خرج الى المعاش المبكر من القطاع العام نحو ١٤٣ الف عامل انضم معظمهم الى طابور الباحثين عن العمل.

وهنا يصبح التساؤل هو الى اى مدى نجح القطاع الخاص فى التعامل مع هذه المشكلة خاصة وان خطط التنمية المختلفة اعتمدت بالأساس على القطاع الخاص باعتباره القادر على تحريك النمو واستيعاب العمالة ومن ثم منحته العديد من الحوافز لتشجيعه على الاستثمار الجيد والجاد ،بل وتوقفت الحكومة عن استيعاب العمالة القادمة إلى سوق العمل منذ عام ١٩٨٢ ، وهنا نلاحظ ان القطاع الحكومى قد زاد استيعابه للعمالة من ٥ر٤ مليون عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ال ٣ر٥ مليون عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بينما استوعب قطاع الاعمال العام والقطاع العام نحو ٩٠٠ الف فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ مقابل ٨٧٦ الف عام ١٩٩٥/١٩٩٦ . وفى مقابل ذلك ارتفع عدد المشتغلين لدى القطاع الخاص المنظم من ٦ر٣ مليون الى ١ر٥ مليون والقطاع غير المنظم من ٧ر٦ مليون الى ٩ر٦ مليون خلال نفس الفترة .

وهو نفس نمط التوزيع القطاعى للعمالة خلال العشرين عاماً الماضية حيث ان معدل الاستيعاب التراكمى للعمالة فى قطاع الاعمال خلال الفترة (١٩٨١/١٩٨٢ -٢٠٠١/٢٠٠٢) ظل سالباً حيث انخفض بحوالى ٣٠٠ الف عامل . وقد وفرت القطاعات السلعية ٣,١ مليون فرصة عمل جديدة والخدمات الانتاجية ١,٤ مليون وقطاعات الخدمات الاجتماعية والحكومية ٢,٧ مليون فرصة عمل جديدة. وفى المقابل فان القطاع الخاص المنظم لم يستطيع تعويض مافقد من عمالة فى القطاع العام بالاضافة الى الزيادات السنوية فى قوة العمل. هذا مع ملاحظة ان القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص قد تركزت اساسا فى القطاعات السلعية وتحديداً فى القطاع الزراعى والانشطة الريفية ، وقد استوعب القطاع الخاص فى مجالات الصناعة والتعدين عدداً محسوساً من العاملين بلغ ١,٥ مليون فى كلا من القطاعين الخاص المنظم وغير المنظم. فى حين وفر هذا القطاع نحو ١,٥ مليون فرصة عمل فى قطاع الخدمات الانتاجية و٦٠٠ الف فرصة فى الخدمات الانتاجية.

وهنا نلحظ ايضاً ان معظم العمالة التى لحقت بالقطاع الخاص قد انضمت الى القطاع غير المنظم اوغير الرسمي ، والذي إصبح يضم شرائح عريضة من المجتمع المصري مثل العاملين في الورش الصغيرة او الأعمال اليدوية والحرفية أو الذين ليس لهم مكان عمل إلا بالشارع

كالباعة الجائلين وعمال التراحيل . وتكمن خطورة هذا الوضع فى انه قد بدأ يستوعب قطاعات جديدة من الشباب خاصة خريجي الجامعات والمعاهد العليا ليضافوا الى قوته الأساسية المتمثلة فى المنتقلين من الريف المصري الى المدن او العائدين من الخارج.

ويشير ذلك الى ان هذا القطاع لم يعد مجرد احتياطي للقطاع المنظم ، بـل اصـبح فـاعلاً أساسياً بالأسواق. وبمعنى اخر فان هذا القطاع لم يعد يستوعب العمالة الإضافية التـي لاتجـد مكانا لها بالسوق النظامية كما كان سائدا من قبل ، بل أصبحت هذه العمالة تتجه مباشرة الـى هذا السوق وهنا مكمن الخطورة حيث يؤدى نمو هذا القطاع الى عدم الاستقرار الداخلي لسوق العمل وصعوبة وضع او رسم سياسات محددة من جانب متخذي القرار فى المجتمـع ، ناهيـك عن صعوبة تنظيم الأوضاع بداخل هذه السوق مع مايتلائم واحتياجات المجتمع.

وهكذا يتضح لنا من هذه المؤشرات عدم قدرة هذا القطاع على الحلول مكان الدولـة فـي استيعاب العمالة نظرا لانه ركز على القطاعت والانشطة التى تتسم بضعف قدرتها على استيعاب العمالة او التى تنخفض فيها مرونة التشغيل للناتج وذلك لاعتماده على مشـاريع إنتاجيـة ذات كثافة رأسمالية مرتفعة وهو ما أدى إلى ارتفاع تكلفة التشغيل بصورة لا تتناسب بأي حال مـن الأحوال مع أوضاع الاقتصاد المصري ، وهنا تشير الاحصاءات الى ان متوسط تكلفـة خلـق فرصة عمل على المستوى القومى قد ارتفعت من ٦٠ الف جنيه فى الثمانينات الى ١٥٠ الـف فى اوائل القرن الحادى والعشرين.

وعلى الجانب الاخر تشير الاحصاءات الى ان نسبة العمالة المصـرية فـى المشـروعات الاستثمارية التى تاسست وفقا لقانون الاستثمار قد تراوحت بين ٩٧ % و٩٩% مـن اجمـالى العمالة فى هذه المشروعات. إذ يصل عدد العمالة المصرية فى المشـروعات الصـناعية الـى ٥٣٠ الف والسياحية الى ١٧٢ الف وفى المناطق الحرة الى ١١١ الف والزراعيـة ٧١ الـف والانشائية ٧٠,٨ الف والخدمية ٥٣ الف عامل. اما عدد العمالة الاجنبيـة فـى المشـروعات الصناعية المنشاة وفقا لهذا النظـام فقـد وصـلت الـى ٣٣٨٨ فـى الشـركات السـياحية والي ٣٢٤٤٥ عاملاً فى المناطق الحرة و٦٨٣ فى القطاعات الخدمية و٤٦٦ فـى القطاعـات الانشائية .

٤ - القطاع الخاص والبيئة التنافسية:

تحفل معظم الكتابات فى علم الاقتصاد بإشارات الى الاحتكارات باعتبارها احدى المثالب الاساسية لنظام السوق ، الامر الذى دفع جون ستيورات ميل للقول بأنه " اذا لم تتحقق فروض المنافسة الكاملة، يصبح من المستحيل قيام علم للاقتصاد". وحذر آدم سميث فى بيان شهير له عام ١٧٧٦ من ذلك قائلا " انه نادراً ما يجتمع مجموعة من رجال الاعمال فى صناعة بعينها من اجل المرح والتسلية ولكن غالبا ما تنتهى محادثاتهم بمؤامرة على المستهلك او بوسيلة يرفعون بها الاسعار". لذا يرى ضرورة رفض اى احتكار حتى وان تطلب ذلك تدخل ما من جانب الدولة . وذلك باعتباره احدى واجباتها الاساسية للقضاء على كافة المعوقات التى تقف امام المنافسة الكاملة . فالسوق هى وحدها الكفيلة بتقديم افضل انتاج باقل تكلفة ممكنة.

وعلى الرغم من ان الهدف الاساسى المعلن لعملية الخصخصة هو ايجاد بيئة تنافسية فى المجتمع ، بما يضمن رفع كفاءة توزيع الموارد وتحسين الاداء ، إلا إنها أدت إلى نشأت العديد من الاحتكارات فى قطاعات مختلفة مثل الاسمنت والسلع المنزلية المعمرة .

ثانى الآليات التى يترتب عليها نشأت الاحتكارات هو الحصول من الحكومات على امتياز انتاج سلعة معينة لمدة زمنية محددة دون ان تسمح الحكومات لاى كيان اخر بالدخول الى هذا المجال الا بعد انقضاء فترة معينة . وتنطبق هذه المسالة على حالة التليفون المحمول حيث قامت الحكومة المصرية ببيع الشركة المصرية لخدمات المحمول الى شركتين .

ثالث الآليات المرتبطة بنشأة الاحتكار تتعلق بقيام بعض الشركات بالاندماج او الاستحواذ على شركات اخرى ، مما يساعد على ايجاد كيان اكبر فى الاسواق . وهى الظاهرة التى بدأت فى البروز على الصعيد العالمى خلال حقبتى الثمانينات والتسعينيات، وأخذت في الاتساع تدريجيا ، عاما بعد آخر، فقد شهدت الاسواق المصرية العديد من حالات الاندماج والاستحواذ والتى اثرت بدورها على الاوضاع الاحتكارية فى الاسواق. وهنا تشير الاحصاءات الى ان هذه العمليات قد ارتفعت من ٧ عمليات عام ١٩٩٧ الى ٤٧ و٣٦ عملية خلال عامى ١٩٩٩ و٢٠٠٠ على التوالى . وزادت قيمة هذه العمليات من نحو ٦ مليار جنيه عام ١٩٩٧ الى ١٠ مليار جنيه تقريبا عام ٢٠٠٠[١٤] .

وقد لعبت التوكيلات الاجنبية دورا هاما فى ظهور الاحتكارات خاصة خلال حقبتى السبعينيات والثمانينات ، بالاضافة الى القرارات شبه الحكومية ونقصد بذلك القرارت التى

---

[١٤] انظر عبد الفتاح الجبالى الاحتكار والمنافسة فى السوق المصرى مجلة احوال مصرية خريف ٢٠٠١ .

تصدرها بعض الجهات الرسمية يكون بمقتضاها خلق نوع من الاحتكار وينطبق هذا الوضع على سبيل المثال فيما يتعلق بالسكر حيث قامت الشركة القابضة للصناعات الغذائية ومعها شركة السكر والصناعات التكاملية بخلق نوع من الاحتكار عندما قررا قصر توريد السكر على ثمانى شركات فقط.

ه - دور القطاع الخاص فى الادخار :

ان تحقيق مستوى مرتفع للنمو الاقتصادي يتطلب إحداث زيادات منتظمة فى راس المال وكذلك فى فاعلية استخدامه، غير إن ازدياد حجم الاستثمارات لن يكون قابلا للاستمرار إلا إذا تحقق بشكل ينسجم مع وجود وضع اقتصادي سليم وبيئة استثمارية مناسبة وهو ما يتطلب أيضا ، وبنفس القدر، الاهتمام بتعبئة المدخرات المحلية.

وهو ما يطرح قضية "الادخار المحلى" باعتبارها حجر الزاوية في هذه المسألة ، حتى بالنسبة لأولئك الذين ينادون بتشجيع الاستثمار الأجنبي . وذلك لان نجاح اى مشروع جاد ، فى المدين المتوسط والطويل ، يتوقف على حسن أداء الاقتصاد القومي فى مجموعه . ونظرا لضرورة رد الموارد الأجنبية فى المستقبل ، فمن الضروري ان تستخدم هذه الموارد بشكل منتج وفعال. ومن ثم فإن اجتذاب المدخرات الأجنبية يقتضي اولا زيادة الادخار المحلى وتعبئتها فى استثمارات رشيدة .

وهنا نلحظ ان معدل الادخار المحلى فى تراجع مستمر خلال الفترة السابقة اذ هبط من ١٢,٧% عام ١٩٩٥/١٩٩٦ الى ١٠,٤% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ . وهو معدل منخفض للغاية لا يتناسب باى حال من الأحوال مع معدلات الاستثمار المطلوبة لرفع معدل النمو بما يحقق الأهداف التنموية للبلاد ومازال معدل الادخار المحلى دون الهدف المنشود . مع ملاحظة التغيير النسبى فى السلوك الادخارى لكافة القطاعات المولدة للادخار ، خاصة ادخار القطاع العائلى والذى يعد احد اهم مكونات الادخار المحلى فى مصر .

وتشير الإحصاءات إلى ان نسبة مساهمة المدخرات الاجبارية (الهيئة القومية العامة للتأمين والمعاشات والهيئة القومية العامة للتأمينات الاجتماعية ، فى ادخار القطاع العائلى قد انخفضت. وذلك بسبب ارتفاع معدل البطالة فى المجتمع.

اما الجزء الثانى من المدخرات العائلية هو المدخرات الاختيارية التى تتكون من اوعية الادخار المصرفية وصندوق توفير البريد واوعية الادخار لدى شركات التأمين ، يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة المدخرات فى الجهاز المصرفى فى المدخرات الاختيارية ويدل ذلك على ضوء

مساهمة صندوق توفير البريد وشركات التأمين فى اجتذاب المدخرات من القطاع العائلى .

وهنا تشير الإحصاءات إلى أن ودائع القطاع الخاص لدى الجهاز المصرفى بالعملة المحلية قد ارتفعت من ٣٩٩٨ مليون جنيه نهاية يونيو عام ١٩٩١ إلى ١١٢٢٦ مليون جنيه بنهاية يونيو عام ١٩٩٥ ثم إلى ٣١٥٩٤ مليون جنيه بنهاية يونيو عام ٢٠٠٢ و بالتالى وصلت نسبته إلى اجمالى الودائع بالعملة المحلية من٥ر١٢ % و ١٥% خلال هذه الأعوام الثلاث .

وبالمثل زادت ودائع هذا القطاع بالعملات الأجنبية من ١٠٤٧٩ مليون جنيه إلى ١٩٤٧٢ مليون جنيه خلال العامين ١٩٩٠/١٩٩١ و ٢٠٠١/٢٠٠٢ على الترتيب . وبالتالى زادت مساهمته فى الودائع بالعملات الأجنبية من ٦ر٢٢% الى ٥ر٢٥% خلال نفس الفترة .

وهذه الحالة انعكاس لمشكلتين اساسيتين فى النظام المالى المصرى هما سيطرة القطاع العام على المدخرات التعاقدية ، ومحدودية اوجه استثمارات محفظة الاوراق المالية وفقا لما تقرره الحكومة وانخفاض معدلات العائد على تلك الاستثمارات . وهذه المشاكل ادت الى انعدام تنمية المدخرات طويلة الآجل . وبالتالي اصبح من الضروري العمل على تشجيع قيام آليات ومؤسسات اكثر قدرة على جذب مدخرات القطاع الخاص.

خاتمة الدراسة

مما سبق يتضح ان هناك دور هام وحيوي يقع على كاهل القطاع الخاص المصري خاصة خلال المرحلة الراهنة والتي تمر بها البلاد بمرحلة غاية في الخطورة وتطلب مشاركة فعالة وقوية لهذا القطاع إذا أراد ان يكون شريكا حقيقيا وفاعلا فى العملية التنموية بالبلاد. ويتمحور هذا الدور أساسا فى الاستثمار الجاد والبعد عن الاستثمارات العشوانية ، كما يحدث الان .

وإذا كانت الحكومة المصرية قد نجحت فى تنفيذ برنامج ناجح للتثبيت المالي والنقدي للاقتصاد خلال الحقبة الماضية ، فان ذلك كان يتطلب بالضرورة الانتقال إلى عملية اكثر تعقيدا وهى الإصلاح الهيكلي عن طريق زيادة الإنتاج ورفع إنتاجية المجتمع . إذ تتطلب هذه العملية اتخاذ إجراءات اقتصادية متكاملة تتعامل مع بعضها فى إطار من التناغم والتناسق ، وتأخذ بعين الاعتبار كافة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة وطبيعة التطور الراهن للمجتمع.

وهنا تقع مسئولية الحكومة في ضمان كفاءة عمل الية السوق بما يعنيه ذلك من توفير الظروف التى تجعل تفاعل قوى العرض والطلب يتم فى اطار حقيقى . مع ضمان التخطيط الاستثمارى السليم عن طريق توفير البيانات والمعلومات الأساسية عن القطاعات الاقتصادية بالمجتمع وذلك بالشكل الذي يمكن الجميع من أجراء دراسات جدوى سليمة وصحيحة للقرار

الاستثماري. وكذلك توفير المناخ الاستثماري الجيد عن طريق الإصلاح التشريعي والإداري المنظم والمنضبط .فالتغيرات السريعة والمتلاحقة فى القوانين لاتخلق مناخا جيدا بقدر ما تسهم في إتاحة الفرصة للمضاربة والتلاعب بالأسواق. هذا فضلا عن ضرورة العمل على وضع القوانين موضع التنفيذ الفعلي وليس فقط إصدارها.

وتعزيز الوظيفة التنظيمية للدولة عن طريق إيجاد أجهزة رقابية قوية تعمل على وضع وتنفيذ المعايير فى العديد من المجالات ومنع الممارسات الاحتكارية ،على ان يتم ذلك كله فى إطار مفهوم أوسع يرى ان عملية التنمية ليست تطور تلقائى، بل هى عملية إيجابية تهدف إلى النهوض بقدرات المجتمع ، فهى عمل إرادي ينعكس فى سياسات واضحة يتقبلها المجتمع ككل في ضوء الأهداف العليا للوطن.

وإذا كان الهدف التنموي المطروح هو مضاعفة النمو الى ثلاثة أضعاف النمو السكاني ، فان تحقيق هذا الهدف يتطلب إحداث زيادة منتظمة في رأس المال القومي وفى فاعلية استخدامه، ورفع معدلات استخدام الطاقة العاطلة وإصلاح الهياكل التنظيمية والمؤسسية للاقتصاد القومي ككل.

من هنا يأتي الحكم على كفاءة الحكومة في اختيار وتحديد السياسات والأدوات اللازمة للنمو. أى ان الدولة عليها تحديد الآليات التي تضمن كفاءة عمل الأسواق بشكل سليم، وهذا يعنى ببساطة إيجاد بيئة تنافسية تدفع للمزيد من الكفاءة فى الإنتاج ، وبغض النظر عن الجدل النظري حول هذه المسالة إلا أننا نتفق مع ما ذهب إليه المفكر الفرنسي الشهير والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "من انه وعلى الرغم من أهمية آليات السوق إلا إن اللجوء إليها في كل شي هو أمر من قبيل الجنون القاتل". إذ إن السوق هو نتيجة لتطور طويل المدى وهو بذلك يتغيير ويتحسن نتيجة للتطورات الاجتماعية. أي انه لايمكن إنشاء السوق بمجرد إجراءات إدارية، إذ انه اكثر بكثير من تحرير الأسعار أو بيع الأصول الإنتاجية للقطاع العام، فهو تنظيم مؤسسي متكامل، ينبغي توافر إطاره الكامل حتى يصبح فعال ويحقق الأهداف المنوطة منه.

كل هذا يتطلب التوسع فى بناء القواعد الإنتاجية وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها افضل استخدام ممكن. وهو ما يتطلب العمل على إيجاد بيئة اقتصادية قوية. والاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة وذلك بغية امتصاص البطالة ورفع مستوى المعيشة.

جدول رقم (١)

إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الفترة ١٩٨٧/٢٠٠٣

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	عامة	اهمية نسبية	خاصة	اهمية نسبية	الاجمالى
١٩٨٩/١٩٨٨	١١٦٣٧,٩	٤٩	١٢٥١١	٥١	٢٤١٤٨,٩
١٩٩٠/١٩٨٩	١٤٢٨٠,٤	٥٥	١١٩٠١	٤٥	٢٦١٨١,٤
١٩٩١/١٩٩٠	١٥٠٨٢	٦٠	١٠٣٩٦	٤٠	٢٥٤٧٨,٠
١٩٩٢/١٩٩١	١٥٨٠٢,٥	٥٨	١١٧٠٣	٤٢	٢٧٥٠٤,٥
١٩٩٣/١٩٩٢	٢١١٠٣,٠	٦٧	١٠٥٤١	٣٣	٣١٦٤٤,٠
١٩٩٤/١٩٩٣	٢٢٢٣٥,٠	٦٧	١١٣١٧	٣٣	٣٣٤٥٢
١٩٩٥/١٩٩٤	٢٣٢٧٧,٠	٦٠	١٦١٣٥	٤٠	٣٩٤١٣
١٩٩٦/١٩٩٥	٢٣٤٠٦,٠	٥٤	٢٠٧٠٠	٤٦	٤٤١٠٦
١٩٩٧/١٩٩٦	٢٧٠٦٣	٤٩	٢٨٣١٧	٥١	٥٥٢٨٠
١٩٩٨/١٩٩٧	٢٣٠١٩,٠	٣٨	٣٨٩٩١	٦٢	٦٢٠١٠
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٣٨٦٠,٠	٣٥	٤٤٧٢٧	٦٥	٦٨٥٨٧
٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٤٤٠٩,٠	٣٤	٤٨٦٩٧	٦٦	٧٣١٠٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٣٨٢٥	٣٧	٣٩٧٥٦	٦٣	٦٣٥٨٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٦٣٨٩	٣٩	٤١١٢٢	٦١	٦٧٥١٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٢٣١٦	٤٧	٣٥٧٨٩	٥٣	٦٨١٠٤

المصدر وزارة التخطيط تقارير متابعة الخطة اعداد متفرقة

جدول رقم (٢)

تطور الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية

(القيمة بالمليار جنيه)

السنوات	الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية	الإجمالي العام للاستثمارات المنفذة	الاستثمار الخاص المنفذ	نسبة إجمالي الاستثمار الى الناتج %	نسبة الاستثمارات الخاصة الى الناتج %
١٩٩١/٩٠	٩٨٦٦٤	٢٥٤٧٨	١٠٣٩٦	٢٥,٨	١٠,٥
١٩٩٢/٩١	١١٨٢٨٨	٢٧٥٠٤	١١٧٠٣	٢٣,٣	٩,٩
١٩٩٣/٩٢	١٥٧٠٨٣	٣١٦٤٤	١٠٥٤١	٢٠,١	٦,٧
١٩٩٤\٩٣	١٧٣١١٧	٣٣٤٥٢	١١٣١٧	١٩,٣	٦,٥
١٩٩٥\٩٤	٢٠٠٤٠٨	٣٩٤١٣	١٦١٣٥	١٩,٧	٨,١
١٩٩٦\٩٥	٢٢٩٤١٧	٤٤١٠٦	٢٠٧٠٠	١٩,٢	٩,٠
١٩٩٧\٩٦	٢٥٧٢٦١	٥٥٢٨٠	٢٨٣١٧	٢١,٥	١١,١
١٩٩٨\٩٧	٢٨٧٤٣١	٦٢٠١٠	٣٨٩٩١	٢١,٦	١٣,٣
١٩٩٩\٨٩	٣٠٧٦٠٠	٦٨٥٨٧	٤٤٧٢٧	٢٢,٣	١٣,١
٢٠٠٠\٩٩	٣٤٠١٠٠	٧٣١٠٦	٤٨٦٩٧	٢١,٥	١١,٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٥٨٧٠٠	٦٣٥٨٢	٣٩٧٥٦	١٧,٧	١١,١
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٨١٧١٧	٦٧٥١٢	٤١١٢٢	١٧,٨	٨,٣
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٠٥١٠٠	٦٨١٠٢	٣٥٧٨٩	١٦,٨	٨,١

حدول رقم (٣)

	ارصدة الاقراض والخصم الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص (القيمة بالمليون جنيه)													
	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
اجمالى ارصدة الاقراض والخصم	٤٨٧٨٩	٦٠٨٣١	٥٨٢٤٩	٦٧٥٩٤	٧٩٨٣٤	١٠٦٦١٣	١٢٨٨٢٦	١٥٣٣٤٤	١٧٢٣٠٠	٢٠٤١٣٢	٢٢٦٧٧٥	٢٤١٤٧٠	٢٦٦٠٩٩	٢٨٤٧٢١
نصيب القطاع الخاص	٢٤٢٧٥	٢٨٣٠٦	٢٨٩٩٩	٣١١٣٣	٣٧٩٣٧	٤٩٩٢٣	٦٤٨٩٥	٨٢٩٨٠	١٠٥٣٣٠	١٣١٩٤٠	١٥٠٤٤٠	١٦٤٩٨٧	١٨٥٠٧٨	١٩٩٨٩٥
منه بالعملة المحلية	١٧٢٨٨	٢١٠٤٠	٢٠٠١٨	١٨٥٩٣	٢٢١٣٧	٣٢٨٩٦	٤٣٤٧٨	٥٤٩٢٥	٧١٢٩٦	٦٥٢٠٣	١١٥١٤٥	١٢٨٥٩٩	١٤٤٤٠٨	١٤٩٠٦٨
الزراعة	٣٨٢٥	٤٧١٤	٤٤٧٢	١١٦٥	١٣٢١	١٦٥٤	٢١٤٩	٣٢٠١	٤٠٥٩	٥٤٣٢	٤٥١٢	٤٣٤٤	٤٦٥٩	٤٤٤٤
الصناعة	٦٠٥٠	٧٨١٥	٧٤٨٥	٧٤٩٩	٨٩٤١	١٣٦٠٣	١٦٨١١	١٩٧٢٥	٢٥٦٠٦	٣٣٣٦٦	٤٣٠٢٣	٤٨٩١٩	٥٥٨٩٦	٥٥٧٧٥
الجارة	٣٣١٩	٣٧٣٩	٣٧٨٨	٤٨٠٣	٦٧٠٥	١٠٥١٥	١٤٨٥٩	١٨٤٨١	٢٣٩٦٨	٣١٠٨٤	٣٥٦٢٢	٣٨٥٢٧	٤٢٢٦٦	٤٢٤٣٦
الخدمات	٤٠٩٤	٤٧٧٢	٤٢٧٣	٥١٢٦	٥١٧٠	٧١٢٤	٩٦٥٩	١٣٢١٨	١٧٦٦٣	٢٥٣٢٠	٣١٩٨٨	٣٦٨٠٩	٤١٥٨٧	٤٦٤١٣
بالعملات الاجنبية	٦٩٨٧	٧٢٦٦	٨٩٨١	١٢٥٤٠	١٥٨٠٠	١٧٠٢٧	٢١٤١٧	٢٨٣٥٥	٣٤٠٣٤	٣٦٧٣٨	٣٥٢٩٥	٣٦٣٨٨	٤٠٦٧٠	٥٠٨٢٧
الزراعة	٢٦٩	٢٠٩	٢١٣	٢٦٣	٢٤٠	٢٦٩	٣٧٤	٣٥١	٥٠٦	٤٩٩	٤٩٤	٥٥٤	٥٤٩	٤٤٧
الصناعة	٢٥٠١	٢٧٧٠	٣٤٥٧	٥٠٩٧	٦١٥٢	٥٩٧٨	٧٣١٩	١٠٣٠٢	١٢٩٨٣	١٤٩٠١	١٤٨٩٣	١٥٢٣٤	١٤٩٦٩	١٩٧٦٣
التجارة	٢٣٤٣	٢٤١٦	٢٩٥١	٣٦٤٨	٤٩٠٤	٥٧٥٢	٧٥٩٢	٩٩٦١	١٠٤٦٧	٩٤٩٨	٨١٧٨	٧٦٢٦	٨٨٤٨	١١١١١
الخدمات	١٨٧٤	١٨٧١	٢٣٦٠	٣٥٣٢	٤٥٠٤	٥٠٢٨	٦١٣٢	٧٧٤١	١٠٠٧٨	١١٨٤٠	١١٧٣٠	١٢٩٧٤	١٦٣٠٤	١٩٥٠٦
يب القطاع الخاص الى الاجمالى%	٤٩،٨	٤٦،٥	٤٩،٨	٤٦،١	٤٧،٥	٤٦،٨	٥٠،٤	٥٤،١	٦١،١	٦٤،٧	٦٦،٣	٦٨،٣	٦٩،٦	٧٠،٢

البنك المركزى المصرى، النقرير السنوى، اعداد متفرقة وأيضا النشرة الاحصائية الشهرية

جدول رقم (٤)عدد الشركات والوحدات التى نمن خصخصتها منذ بداية البرنامج

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	الاجمالى
بيع اغلبية او كامل الاسهم بالبورصة	٠		١	١٤	١٤	٨	٠	١	٠	٠	٠	٣٨
بيع لسمتثمر رئيسى	٠	٣	٠	٣	٣	٢	٩	٥	٤	٠	٠	٢٩
بيع لاتحادات العاملين المساهمين	٠	٧	٣	٠	٣	١٢	٥	٠	٢	٢	٠	٣٤
شركات بيع منها ٤٠% بالبورصة	٠	١	٢	٦	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠
شركات بيع منها شرائح اقل من ٥٠%	٠	٠	٤	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٦
شركات تم بيعها كاصول	٦	٢	٢	١	٣	٦	٧	٣	٢	١	٠	٣٣
بيع مصانع وخطوط انتاج	٠	٠	٠	١	٠	٣	٤	٦	٣	٤	٢	٢٤
شركات مؤجرة بالكامل اووحدات منها بعقود	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٦	١٠	٢	٠	٠	٣٠
الاجمالى	٦	١٣	١٢	٢٥	٢٨	٣٢	٣١	٢٥	١٣	٧	٢	١٩٤
عدد الشركات والتى بحوزة القطاع العام												٣١٤
عدد الشركات التى خرجت	٦	١٢	٦	١٨	٢٢	٢٨	٢١	٩	٧	٣	٠	١٣٣
عدد الشركات الباقية	٣٠٨	٢٩٦	٢٩٠	٢٧٢	٢٤٩	٢٢١	١٩٩	١٩٠	١٨٢	١٧٩	١٧٩	١٧٩
النسبة	٢	٤	٢	٦	٨	١١	١٠	٥	٤	٢	٠	٤٨

المصدر: وزارة قطاع الاعمال العام " موشرات الاداء"، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (٥)

نسبة مساهمة المال العام فى المشروعات المشتركة

القطاع	عدد الشركات المشتركة	%	راس المال المدفوع	%	مساهمة المال العام اكثر من ٥٠%	مساهمة المال العام بين ٢٥ % و٥٠ %	مساهمة المال العام اقل من ٢٥ %	بيانات غير متوافرة
الصناعة	١٥٣	٢٩,٧	١٥,٥٦٤	٢٣,٠	٥٠	٣١	٦٩	٢
الخدمات	١١٥	٢٢,١	١٤,٦٢٨	٢١,٦	٤١	٢٥	٤٧	٠
السياحة	٦٢	١١,٧	٤,٣٤٩	٦,٤	١٩	١٢	٢٩	٠
التشييد	٦٢	١١,٩	٣,٤٥٠	٥,١	١٧	١١	٣٢	١
الزراعة	٤٤	٨,٦	٣,٥٤٣	٥,٢	١٢	٧	٢٤	١
البنوك	٤٤	٨,٤	٢١,٥٨٢	٣١,٩	١١	١٠	٢١	١
النقل	١٢	٢,٣	١,٥٢٩	٢,٣	١١	١	٠	٠
التجارة	١٠	٢,٠	٢١٥	٠,٣	١	٦	٣	٠
الطاقة	٩	١,٨	٨٣٠	١,٢	٤	٣	٢	٠
التامين	٧	١,٤	١,٩٠٦	٢,٨	٠	٠	٧	٠
الاجمالى	٥١٨	١٠٠	٦٧,٥٩٦	١٠٠	١٦٦	١٠٦	٢٣٤	٥

جدول رقم (٦)

الملكية فى البنوك المشتركة حتى نهاية مارس ٢٠٠٢

	البنك الأهلى	بنك مصر	بنك القاهرة	بنك الاسكندرية	اجمالى البنوك العامة	عامة أخرى	اجمالى المساهمة العامة	أخرى
بنك الاسكندرية التجارى البحرى	*	–	٥,٠	–	٥,٠	٥٢,١	٥٧,١	٤٣,٠
بنك التجاريين	١٧,٠	١٦,٠	١٦,٥	٩,٧	٥٩,٢	٢٧,٢	٨٦,٥	١٣,٥
بنك تنمية الصادرات	١١,٥	١١,٥	١١,٥	١٠,١	٤٤,٥	٤٠,٠	٨٤,٥	١٥,٥
بنك الاسكان والتنمية	*	–	–	*	*	٦٢,٥	٦٢,٥	٣٧,٥
البنك الإسلامى للاستثمار والتنمية	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٨٠,٠	–	٨٠,٠	٢٠,٠
البنك المصرى الأمريكى الدولى	–	–	٣٢,٨	–	٣٢,٨	٦٧,٢	٩٩,٩	٠,١
بنك مصر ايران	–	–	–	٣٩,٧	٣٩,٧	٣٧,٥	٧٧,٢	٢٢,٨
بنك القاهرة باريس	–	–	٢٢,٠	–	٢٢,٠	–	٢٢,٠	٧٨,٠
بنك القاهرة باركليز الدولى	–	–	٤٠,٠	–	٤٠,٠	–	٤٠,٠	٦٠,٠
بنك القاهرة الشرق الأقصى	–	–	١٩,٢	–	١٩,٢	٢٠,٠	٣٩,٢	٦٠,٨
البنك المصرى الأمريكى	–	–	–	٣٥,٣	٣٥,٣	–	٣٥,٣	٦٤,٧
البنك المصرى الخليجى	–	–	–	–	–	٢٤,٤	٢٤,٤	٧٥,٦
بنك التمويل السعودى	٧,٧	–	٨,٥	٧,٤	٢٣,٦	١٢,٧	٣٦,٣	٦٢,٧
بنك مصر الدولى	–	٢٠,٠	–	–	٢٠,٠	٤,٠	٢٤,٠	٧٦
بنك مصر رومانيا	–	٣٣,٠	–	–	٣٣,٠	–	٣٣,٠	٦٧,٠
البنك التجارى المصرى	–	–	–	٩,٨	٩,٨	٠,١	٩,٨	٩٠,٢
البنك التجارى الدولى CIB	١٩,٦	–	–	–	١٩,٦	–	١٩,٦	٨٠,٤
كريدى انترناشونال مصر	–	–	–	–	–	–	=	=
البنك المصرى العربى الافريقى	–	–	–	–	–	٠,٧	٠,٧	٩٩,٣
مصر اكستريور	–	٢٠	–	–	٢٠	–	٢٠	٨٠
البنك الوطنى للتنمية	–	–	–	*	*	١١,٩	١١,٩	٨٨,١
البنك الأهلى سوسيته جنرال	١٩,٣	–	–	–	١٩,٣	–	١٩,٣	٨٠,٧ ٠
قناة السويس	٤,٣	*	–	*	٤,٣	١١,٨	١٦,١	٨٣,٩

Source : PCSU, CARANA Corporation.

جدول رقم (٧)

صافى تدفقات روؤس الأموال الأجنبية الى مصر

بالمليون دولار

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	صافى محفظة الاوراق المالية	الصواب والخطأ فى ميزان المدفوعات	صافى التدفقات
١٩٩١/٩٠	١,١٢٥	–	٠,٤٨٠	١,٦٠٥
١٩٩٢/٩١	١,١٥٢	–	١,٣٣٠	٢,٤٨٢
١٩٩٣/٩٢	١,١٣٩	–	٠,١٩٥	١,٣٣٤
١٩٩٤/٩٣	١,٣٢١	–	(–) ٠,٨١٥	٠,٤٥٦
١٩٩٥/٩٤	٠,٧٨٣	–	(–) ٠,١٦١	٠,٦٢٢
١٩٩٦/٩٥	٠,٦٢٧	٠,٢٥٧	(–) ٠,٢٦١	٠,٥
١٩٩٧/٩٦	٠,٧٧٠	١,٤٦٣	(–) ٠,٢٤٧	٢,٠
١٩٩٨/٩٧	١,٠٢٨	(–) ٠,٢٤٧	(–) ١,١١٠	٠,٣٢٩–
١٩٩٩/٩٨	٠,٧١١	–٠,١٧٤	-١٣١٢	–٠,٧٧٥
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٦٥٦	٠,٤٧٣	–٠,٦٦٤	١,٤٦٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٠,٥٠٩	٠,٢٦١	٠,٢٩٦–	٠,٤٧٤
٢٠٠٢\٢٠٠١	٠,٤٢٨	٠,٠٤٥	٠,٥٩٩	١,٠٧٢

المصدر : جمعت وحسبت بمعرفة الباحث من البنك المركزى المصرى النشرة الشهرية اعداد مختلفة

جدول رقم (٨)

مساهمة المصريين والعرب والأجانب فى روؤس الأموال للشركات الاستثماريةحتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٢

القطاع	المصريين	%	العرب	%	الأجانب	%	الإجمالي
صناعية	٣٧,٢	٧٦	٤,٥	٩	٧,٤	١٥	٤٩,١
زراعية	٣,٩	٨١	٠,٧	١٥	٠,٢	٤	٤,٨
انشائية	٥,٧	٧١	٠,٤	٥	١,٩	٢٤	٨,٠
سياحية	٢٦,٥	٨٣	٣,٥	١١	١,٩	٦	٣١,٩
تمويلية	١٢,٧	٦٤	٤,٢	٢٢	٢,٨	١٤	١٩,٧
خدمية	٥,٩	٨٤	٠,٤	٦	٠,٧	١٠	٧
إجمالي داخل البلاد	٩١,٩	٧٦	١٣,٧	١٢	١٤,٩	١٢	١٢٠,٥
مناطق حرة	٢١,٦	٧٦	٣,٣	١٢	٣,٤	١٢	٢٨,٣
شركات أموال	٣١,٢	٩٤	١,٢	٤	٠,٨	٢	٣٣,٢
الإجمالي العام	١٤٤,٧	٨٠	١٨,٢	١٠	١٩,١	١٠	١٨٢

المصدر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة البيان الإحصائي السنوي

جدول رقم (٩)

تطور عدد الشركات التى تم تأسيسها طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ القيمة بالمليون جنيه

السنوات	عدد الشركات	راس المال المصدر
حتى عام ١٩٩٣	٣٤٢٨	٣٠٠٥
١٩٩٤	٧٢٧	٧٤٥
١٩٩٥	١١٥٣	٣٢٣٩
١٩٩٦	١٥١٩	٥١٣٢
١٩٩٧	١٩٨٢	٥٩٣٩
١٩٩٨	١٩٦٩	٦٥٣١
١٩٩٩	١٧٢١	٤٤٦٣
٢٠٠٠	١٣٨٥	٢٦١٤
٢٠٠١	١١٩٣	١٥٣٣
٢٠٠٢	٩٣٨	
الاجمالى	١٦٠١٥	٣٣٠٦٧

جدول رقم (١٠)

استثمار القطاع الخاص وتطور الائتمان الموجه له

السنوات	الاستثمارات المنفذة من جانب القطاع الخاص بالمليار جنيه	القروض الموجه للقطاع الخاص	الزيادة فى الائتمان	نسبة ٣/١
١٩٩١/٩٠	١٠٣٩٦	٢٨٣٠٦	-	
١٩٩٢/٩١	١١٧٠٣	٢٨٩٩٩	٦٩٣	٥,٩
١٩٩٣/٩٢	١٠٥٤١	٣١١٣٣	٢١٣٤	٢٠,٢
١٩٩٤/٩٣	١١٣١٧	٣٧٩٣٧	٦٨٠٤	%٦٠,١
١٩٩٥/٩٤	١٦١٣٥	٤٩٩٢٣	١١٩٨٦	%٧٤,٣
١٩٩٦/٩٥	٢٠٧٠٠	٦٤٨٩٥	١٤٩٧٣	%٧٢,٤
١٩٩٧/٩٦	٢٨٣١٧	٨٢٩٨٠	١٨٠٨٥	%٦٣,٩
١٩٩٨/٩٧	٣٨٩٩١	١٠٥٣٣٠	٢٢٣٥٠	%٥٧,٣
١٩٩٩/٩٨	٤٤٧٢٧	١٣١٩٤٠	٢٦٦١٠	%٥٩,٥
٢٠٠٠/٩٩	٤٨٦٩٧	١٥٠٤٤٠	١٨٥٠٠	%٣٨
٢٠٠١/٢٠	٣٩٧٥٦	١٦٤٩٨٧	١٤٥٤٧	٣٦,٦
٢٠٠٢/٠١	٤١١٢٢	١٨٥٠٧٨	٢٠٠٩١	٤٨,٩
٢٠٠٣/٠٢	٣٥٧٨٩	١٩٩٨٩٥	١٤٨١٧	٤١,٤
اجمالى الفترة	٣٥٨١٩١	--	١٧١٥٨٩	٤٧,٩

المصدر جمعت وحسبت بمعرفة الباحث من تقارير الخطط السنوية وتقارير البنك المركزى المصرى

جدول رقم (١١)

صادرات وواردات مشروعات المناطق الحرة (بالمليون دولار)

الأعوام	الواردات	الصادرات	الميزان
١٩٩٠	٤٥٢	٥٧٨	١٢٦
١٩٩١	٥٢٩	٦٢٨	٩٩
١٩٩٢	٥٧١	٧٧٩	٢٠٨
١٩٩٣	٨١٦	٨٣١	١٥
١٩٩٤	٩٥٦	١٠٦٥	١٠٩
١٩٩٥	١٠٤٨	١٠٣٧	-١١
١٩٩٦	١٠٤٨	١١٨٧	١٣٩
١٩٩٧	١٢٦٠	١٦٥٩	٣٩٩
١٩٩٨	١٣٥٢	١٦٣٨	٢٨٦
١٩٩٩	١٦٦٠	١٤٣٧	- ٢٢٣
٢٠٠٠	١٣٨٢	١٣٢٨	- ٥٤

المصدر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة التقرير السنوى ٢٠٠٠/٢٠٠١

جدول رقم (١٢)

توزيع المشتغلين حسب القطاعات المؤسسية

العام	القطاع الحكومى	القطاع العام	القطاع الخاص	أخرى	الإجمالى
١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨٠	١٣٣٧	٦٦٠٤	٢٥	٩٩٤٦
١٩٩١/١٩٩٠	٣٣١٣	١٤٢٦	٩٥٧٤	١٧٦	١٤٤٨٩
١٩٩٦/١٩٩٥	٣٩٥٥	١٣٥٨	٩٥٦٥	١٨٠	١٥٠٥٨
١٩٩٧/٩٦	٤,٤	١,٣	١٠,١		١٥,٨
١٩٩٨/٩٧	٤,٤	١,٢	١٠,٦		١٦,٢
١٩٩٩/٩٨	٤,٥	١,١	١١,٢		١٦,٨
٢٠٠٠/٩٩	٤,٨	١,١	١١,٣		١٧,٢
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤,٩	١	١١,٧		١٧,٦
٢٠٠٢/٢٠٠١	٤,٩				١٧,٩
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٥,٣	٠,٩	١٢		١٨,٢

جدول رقم (١٣)

الودائع بالعملات الاجنبية القيمة بالمليون جنيه

نهاية يونيه	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
اولا الودائع الجارية	٤٧٠٦	٤٣٨٢	٤٠٩٩	٣٧٨٠	٣٧٧٩	٣٩٢٤	٣٩٣٣	٤١٨٧	٤١٩٧	٥٠٧٠	٦٧٤٢	٨٢٦٧
قطاع الاعمال العام	٩١٠	٨٨١	٧٦٩	٤٤١	٣٩١	٣٢٦	٢٧٣	٣١٥	٢٠٣	٢٥٠	٢٣٦	٣١١
قطاع الاعمال الخاص	٢١٦١	١٨٨٠	١٧٤٧	١٣١٥	١٣٨٦	١٤٥٥	١٥٢٧	١٧١٦	٢٢٧١	٢٤٢١	٣٩٣٦	٤١٥٥
القطاع العائلى	٢٥٣٣	٢٤٦٠	٢٣٩٤	٢٢٩٩	٢٤٤٥	٢٤٠٣	٢٣٧٣	٢٣٥٤	٢٣٨٩	٢٥٢٨	٢٧٥٣	٣٩٩٢
يطرح شيكات تحت التحصيل	٨٩٨	٨٣٩	٨١١	٢٧٥	٤٤٣	٢٦٠	٢٤٠	١٩٨	٦٦٧	١٢٩	١٨٣	١٩١
ثانيا الودائع غير الجارية	٤١٧٢٩	٣٤٥٨٨	٢٨٣٨٧	٢٨٧٧١	٣٤٩٨٧	٣٥١٤٠	٣٤١٤١	٣٤٠٤٤	٣٦٣٣٤	٤٢٨٦٢	٥٤٠٠٢	٦٧٩٣٨
قطاع الاعمال العام	٣٥٢١	٢٧٥٠	٢٢٩٣	٢٣٨٠	٢٦٩٧	٢٥٣٨	٢٥٨٩	١٨٤٨	١٨٤٧	٢٢٦٣	٢٣٤٤	١٨٨٣
القطاع الخاص	٨٣١٨	٥١٩٣	٤٥٧١	٥٤٢٠	٧١٣٨	٧٥٢٣	٧٧٠٨	٨٠٦٨	٨٨٨٠	١١٢٨٢	١٣٦٢٩	١٥٢٧٢
القطاع العائلى	٢٩٨٩٠	٢٦٦٤٥	٢١٥٢٣	٢٠٩٧١	٢٥١٥٢	٢٥٠٧٩	٢٣٨٤٤	٢٤١٢٨	٢٥٦٠٧	٢٩٣١٧	٣٨٠٢٩	٥٠٧٨٣
اجمالي الودائع بالعملات الاجنبية	٤٦٤٣٥	٣٨٩٧٠	٣٢٤٨٦	٣٢٥٥١	٣٨٧٦٦	٣٩٠٦٤	٣٨٠٧٤	٣٨٢٣١	٤٠٥٣١	٤٧٩٣٢	٦٠٧٤٤	٧٦٢٠٥

جدول رقم (١٤)

اجمالي الودائع بالعملة المحلية

نهاية يونيه	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
اولا الودائع الجارية	٥٧٤٤	٦٨٠٣	٨٢١٢	٩١٩٧	١٠١١٥	١١٤١٣	١٣٢٢٣	١٤٠٧٠	١٥٩٦٣	١٤٦٩٦	١٥٢٨٧	١٧٥٠٦
قطاع الاعمال العام	٢٠٧١	٢٤٠٩	٢٥٧٤	٢٧٥٦	٣٣٢٧	٣٤٦٤	٢٩٦٥	٣٣٠٧	٣١٠٤	٢٥٠٦	٢٥٥٦	٢٨١٣
قطاع الاعمال الخاص	١٧١٢	٢٠٧٣	٢٢٦٠	٢٨٨٤	٣٠٢٠	٣٥٧٦	٥٠٤٥	٥٤٧٢	٦٥٨٩	٥٧١٤	٦٠٣٣	٧٣٨٥
القطاع العائلى	٢٥٥٨	٢٨٨٢	٣٩١٥	٤٠٩٠	٤١٦١	٥١٢٦	٦٠٩٤	٦٣٨٩	٧٠٩٩	٧٢٨٥	٧٦١٠	٨٢٥٥
يطرح شيكات وحوالات تحت التحصيل	٥٩٧	٥٦١	٥٣٧	٥٣٣	٨٤٨	٧٥٣	٨٨١	١٠٩٥	٨٢٨	٨٠٩	٩١٢	٩٤٧
ثانيا الودائع غير الجارية	٢٦٣٠١	٤٤٥٦٠	٦٤٧٧٧	٧٦٦٣٠	٨٢١٧٧	٩٤٤١٢	١١٦٧٧٦	١٢٨٦٩٨	١٤٥١٩٩	١٥٧٦٠٢	١٧٠٦٨١	١٩٢٧١٨
قطاع الاعمال العام	٤٢١٥	٥٣٤٤	٦٨٠٩	٨٧٧٤	١٠٥٥٧	١١٤٩١	١٤٠٦٣	١١٨٦٠	١١٠٣١	١٠٣٠٥	١٠٢٥٨	١١١١٦
قطاع الاعمال الخاص	٢٢٨٦	٤٢٤٤	٥٧٤٤	٧١٣١	٨٢٠٦	١٠٠٦٤	١٧٤٠٦	٢٠٦٢٤	٢٤٧٩٦	٢٥٢٦٢	٢٣٠٤٧	٢٤٢٠٩
القطاع العائلى	١٩٨٠٠	٣٤٩٧٢	٥٢٢٢٤	٦٠٧٢٥	٦٣٤١٤	٧٢٨٥٧	٨٥٣٠٧	٩٦١٢٤	١٠٩٣٧٢	١٢٢٠٢٥	١٣٧٣٧٦	١٥٧٣٩٣
الاجمالى	٣٢٠٤٥	٥١٣٦٣	٧٢٩٩٨٩	٨٥٨٢٧	٩٢٢٩٢	١٠٥٨٢٥	١٢٩٩٩٩	١٤٢٧٧١	١٦١١٦٢	١٧٢٢٩٨	١٨٥٩٦٨	٢١٠٢٢٤

دور القطاع الخاص في التنمية

في دول المشرق العربي

قضايا و آفاق

د. جورج قرم

١- **تحدي الظروف القاسية التي عانى منها القطاع الخاص في نصف القرن الأخير**

تفاوتت أوضاع القطاع الخاص في دول المشرق العربي (لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن و العراق)، سواء بسبب الظروف الخارجية لكل بلد إبان نيل استقلالها من السلطة المنتدبة، أم بسبب التطورات اللاحقة و التحولات التي لحقت بالنظام الاقتصادي في كل من سوريا و العراق أو الأحداث الأليمة التي ألمت بكل من فلسطين و لبنان و العراق و أدت الى تدمير العديد من المنشآت و المرافق الاقتصادية.

والحقيقة ان اقتصاديات تلك الدول قد تعرضت لهزات كبيرة عسكرية و سياسية اثرّت سلباً على الأداء الاقتصادي العام، رغم الإمكانيات و الموارد الطبيعية و البشرية المتاحة لهذه المجموعة من الدول . و قد قدم القطاع الخاص في كل من لبنان و الأردن نموذجا إيجابيا لبذل الجهود الإنتاجية المتواصلة رغم الجو الاستثماري المعاكس في معظم الأحيان و قد تمكن من ذلك بفضل استمرار جو الحرية الاقتصادية و اعتماد الدولة على المبادرة الفردية. أما العراق وسوريا، فقد اتجهتا منذ فترة الستينيات نحو الاعتماد على القطاع العام لتأمين التنمية الاقتصادية و تهميش دور القطاع الخاص فيهما؛ و لم يتغير هذا الاتجاه إلا في بداية التسعينيات حيث بادرت الحكومتان إلى إعادة تشجيع عمل القطاع الخاص عبر تشريعات خاصة هدفها طمأنة القطاع الخاص و توفير المزايا الضريبية له، وفي سوريا عبر تامين حرية إعادة تحويل الأرباح للمستثمرين المغتربين أو العرب الذين يقيمون مشاريع إنتاجية و خدماتية . و سعت أيضاً كل من الدولتين إلى إقامة مؤسسات مصرفية خاصة لكي لا يحتكر القطاع العام النشاط المالي و إدارة المدخرات الوطنية.

وفي هذا المضمار لا بد من الإشارة إلى القانون رقم ١٠ في سوريا لعام ١٩٩٠ الذي شجع الاستثمار الخاص في نواح متعددة، و من ثم قانون المناطق الحرة (بما فيه المنطقة-المصرفية الحرة) ، و أخيراً القانون الذي سمح بإقامة المصارف الخاصة دون مشاركة إجبارية لمصارف القطاع العام، إنما بمشاركة إجبارية لمستثمرين سوريين من القطاع العام أو الخاص (٥١%). أما في العراق، فقد تمّ إنشاء بضعة مصارف خاصة برأسمال عراقي حصرا، كما تمّ إنشاء سوق للأوراق المالية يبدو أنه كان نشطاً بشكل لا بأس به قبل حرب العراق الأخيرة .

ومن الملاحظات التي لا بد من تسجيلها هنا، هو مقدار الدعم و الدفع الذي أعطيَ للقطاع الخاص في كل من سورياو لبنان و الأردن من جراء انفتاح الاقتصاد العراقي على الاستيراد

من هذه الدول، خاصةً منذ عام ١٩٩٦ و إبرام اتفاقيات للتبادل الحر و تشجيعه. أما اليوم و بعد ما حصل في العراق من تغيير جذري في الأوضاع، فلا بد من الإشارة إلى إمكانية زوال الميزة التفاضلية التي كانت تتمتع بها الشركات الخاصة في دول المشرق العربي، بالنسبة إلى السوق العراقية.

و في السياق نفسه لا بد من التذكير بما حصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خراب و دمار من جراء السياسة الإسرائيلية الغاشمة و الذي يؤثر أيضا سلبا على القطاع الخاص الأردني ، ذلك ان إفقار سكان الضفة الغربية و غزة يقلل من فرص النشاط الاقتصادي للشركات الأردنية.

إن ذكر هذه العوامل السلبية في تنمية دول المشرق العربي هو للتأكيد على التحديات المستمرة التي تمر بها اقتصاديات هذه المنطقة و المناخ الاستثماري الصعب للقطاع الخاص في السنين الأربعين الماضية. و هذا الجو يتميز بحجب الرؤية المستقبلية بسبب الأوضاع الأمنية و العسكرية و السياسية المتفجرة، ابتداءً من حرب ٦٧ و احتلال الضفة الغربية و غزة و الجولان الى الحرب اللبنانية و احتلال إسرائيل لجنوب لبنان من ١٩٧٨ إلى ٢٠٠٠ و اجتياح بيروت عام ١٩٨٢، إلى الحرب بين العراق و إيران، ثم احتلال الكويت من قبل العراق و الحملة الدولية لتحريره و فرض الحظر الاقتصادي الشامل على العراق، و أخيراً الحملة العسكرية ضد العراق و تغيير الحكم فيها، مما يُدخل منطقة المشرق العربي في مرحلة ترقب جديدة و انعدام الرؤية للمستقبل.

على ضوء هذه المعطيات الأولية يمكن أن نقول أن أداء القطاع الخاص، رغم هذه الظروف القاسية، هو أداءٌ لا باس به، ساهم مساهمة أساسية في الحفاظ على المستوى المعيشي و فرص العمل، خاصة في ظل تراجع إمكانيات تدخل الدولة في الاقتصاد عبر مزيد من الاستثمارات العامة، و ذلك بسبب الإصلاحات البنيوية للقطاع العام و تفاقم عجز المالية العامة في المنطقة. ولكن، و انطلاقا من هذا الواقع علينا أن نبحث هنا في إمكانيات زيادة فعالية القطاع الخاص و تحليل مشاكله، منها الداخلية و البنيوية، و منها العائدة إلى البيئة المحلية من حيث التشريعات و مناخ الإنتاجية العام و نوعية العلاقة بينه و بين أجهزة الدولة. هذا مع العلم انه يصعب الفصل بين أنواع المشكلات، إذ أن هناك ترابطاً بين العوامل الداخلية للضعف أو الوهن في بنية القطاع الخاص والعوامل المحلية و الظروف الإقليمية للقطاع .

٢- القطاع الخاص في إطار التنمية المستدامة والحكم الصالح

ولابدّ هنا من الإشارة أيضاً إلى أن القطاع الخاص العربي هو في نهاية التحليل جزء لا يتجزأ من بنية مجتمعية شاملة مع إيجابياتها وسلبياتها. فلا يمكن للقطاع الخاص ان يكون واحة يسودها الرقي والبحبوحة في وسط مجتمع إنساني ما يزال يعاني من الكثير من اوجه التخلف والفقر والأمية ، وهذه هي في الحقيقة نقطة جوهرية في إشكالية تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية في دول المشرق العربي.

صحيح أن القطاع الخاص يعمل وفق مقتضيات الحصول على نسبة كافية من الأرباح على الرأسمال المستثمر، غير ان منطق الربح يمكن، بل يجب أن يتوافق ويساهم في إرساء دعائم تنمية مستدامة في البيئة التي يعمل فيها. وعليه إذاً أن يندرج أداؤه في هدف القضاء على سمات التخلف، وبالتالي على الثنائية السلبية التي تتميز بها اقتصادات المشرق العربي بين جزر قليلة مشتتة من مؤسسات خاصة، أو عامة، تعمل بطرق حديثة ومتطورة في بحبوحة مادية كبيرة (شركات النفط، المؤسسات المالية والمصرفية، المؤسسات السياحية الفخمة، حفنة من الشركات التجارية او الصناعية الكبرى)، من جهة، وبحر واسع يغوص فيه سائر المجتمع في ظروف معيشية ومستوى متدن محروم من التمتع بكل إمكانيات التقدم التقني والعلمي والتنموي الحديث، من جهة أخرى.

وكما نسعى اليوم إلى تطوير أساليب الحكم الصالح (Governance) والشفافية والمساءلة في القطاع العام في دول المشرق العربي، يجب أيضاً أن نسعى إلى أن يصبح القطاع الخاص شريكاً أساسياً في هذا المسعى الجماعي. وفي نظرنا، لا يمكن أن يزدهر وينمو القطاع الخاص ككل، وليس فقط بعض أجزاء هذا القطاع المميزة بعلاقات خاصة مع أركان الدولة، في غياب جوّ من حكم المؤسسات العامة والخاصة (Corporate Governance) والشفافية التي تطبق في آن واحد على كل من أجهزة الدولة وشركات القطاع الخاص، وبشكل خاص الشفافية في علاقة القطاع الخاص بالدولة.

فمن أهم السمات السلبية التي يعمل من ضمنها القطاع الخاص هو الطابع الاحتكاري أو شبه الاحتكاري أو المحمي بشكل أو بآخر للحدّ من المنافسة بين شركات القطاع الخاص نفسها أو بينها و بين الشركات الأجنبية. و هذه نقطة قلما يتم التطرق إليها في الأدبيات الاقتصادية العربية التي تركز بشكل حصري على قضية مكافحة الفساد في أجهزة الدولة و تقليص دور الدولة في الاقتصاد، دون النظر إلى أن جزءً هاماً من مشكلة الفساد ينبع من علاقات النفوذ

بين بعض شركات القطاع الخاص وأجهزة الدولة للحصول على امتيازات مختلفة او التمكن من التهرب من دفع الضريبة على سبيل المثال. هذا بالإضافة إلى تدني مستوى الرواتب في القطاع العام مما يعرض الموظفين و المسؤولين إلى قبول الإغراءات المختلفة من قبل بعض رجال الأعمال الذين يتمكنون من التفوق على منافسيهم وذلك على حساب مستوى الأداء الاقتصادي العام.

٢- ضعف البيئة الاقتصادية والصناعية العامة في دول المشرق العربي

والجدير بالملاحظة هنا أن أي تحليل للقطاع الخاص ولدوره في التنمية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأوضاع المتمايزة التي تسود هذا القطاع بين عدد قليل من الشركات ذات الحجم الكبير نسبياً والتي لها علاقات وثيقة مع أركان الدولة ورؤساء شركات القطاع العام من جهة، و إعداد من الشركات الصغيرة ، ذات الطابع الحرفي الصرف، والتي لا يتجاوز عدد العاملين فيها ١٠ أشخاص، وهذه الشركات ليس أمامها فرص للتطور والتوسع، نظرا لغياب الإمكانيات المالية والخبرات المطلوبة، من جهة أخرى. والجدير بالإشارة هنا أن بنية القطاع الخاص في بلدان المشرق العربي ليست متصلة بعضها بالبعض، فالشركات الكبيرة نسبياً (ولا يتعدى إجمالاً حجمها حجم شركة متوسطة الحجم في الدول الصناعية المتقدمة) لا تقيم علاقات إنتاجية مع الشركات الصغيرة عبر منحها عقوداً فرعية (أو من الباطن Sub-contracting)، كما هو الحال في الدول المتقدمة، مما يحجب عن تلك المؤسسات إمكانية التدرج في القدرة التقنية و الإنتاجية.

وتبرز هنا مشكلة أخرى كبيرة وهي غياب سياسات التراكم التقني في مجالات الإنتاج ، و ذلك بسبب عدم تكريس موارد مالية لتأسيس قدرات في الأبحاث والتطوير (R&D) من قبل الشركات الكبيرة في دول المشرق. فالجهود المبذولة في القطاع الخاص ككل في هذا المجال في المنطقة العربية تكاد تكون معدومة ، إذ ينحصر الأنفاق على الأبحاث والتطوير في الدول العربية فى عدد قليل من المؤسسات الحكومية الطابع. وكما هو معلوم، أن المنطقة العربية هي اقل منطقة في العالم (مع إفريقيا) تنفق على الأبحاث والتطوير، كما تجدر الملاحظة أن الاتجاه العالمي في هذا المجال هو زيادة حصة القطاع الخاص في الإنفاق البحثي والتطويري المترافق مع تراجع نسبة نشاط مؤسسات القطاع العام الإنتاجية في الاقتصاد لصالح توسع نسبة القطاع الخاص.

صحيح أن شركات القطاع الخاص الرئيسية في دول المشرق العربي تنفق في مجالات تحديث التجهيزات و إدخال المعلوماتية في الإدارة والخضوع إلى المعايير التي تسمح باكتساب شهادات المطابقة (ISO)، لكنها لا تنفق، حسب المعلومات المتوفرة، على تطوير قدرة تقنية ذاتية في اختراع سلع أو خدمات جديدة أو طرق اكثر جودة وفاعلية في إنتاج السلع التي تتخصص فيها.

فالحقيقة أن البيئة الصناعية في هذه الدول ما تزال بيئة ساكنة وتقليدية، و بالتالي فان تطوير القدرات الذاتية في تملك الأساليب الحديثة في تقنيات الإنتاج ما يزال بطيئاً وتابعاً للتطورات الخارجية، دون أن يكون للشركات العربية مساهمة تذكر في هذا التطورات، كما هو الحال بالنسبة الى شركات القطاع الخاص في دول عديدة من العالم النامي في شرق آسيا وأمريكا الجنوبية.

ويجدر بنا الخوض في أسباب هذا السكون لما له من عواقب سلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي العام في دول المشرق العربي، حيث تعاني اقتصاديات كل دولة من هجرة الأدمغة، مما تفقد المنطقة قدرات بشرية هامة لا تستثمر في التنمية المحلية . كما تعاني المنطقة من تفشي البطالة في الأرياف كما في المدن لدى الفئات الشعبية، لأن القطاع الخاص المتطور نسبياً لا يخلق فرص عمل كافية. ومهما كانت الجهود التي تبذل الآن في مجال توفير التسليفات لصغار الحرفيين (Micro-credits) للتخفيف من حدة الفقر والبطالة في المنطقة، فإن المصدر الأول لخلق فرص العمل يجب ان يأتي من الشركات العاملة في القطاعات الإنتاجية والخدماتية الحديثة. لذا فمن الضروري دراسة المقيدات التي تؤثر على توسيع حجم القطاع الخاص الحديث في الدول المعنية والتي تحول دون زيادة إنتاجيته.

٤- تضاؤل الإنتاجية في دول المشرق العربي

هناك حقيقة أخرى أصبحت تبرز أكثر فأكثر، وهي أن الإنتاجية في الدول العربية إجمالا قد تضاءلت في العقود الماضية بدلاً من الزيادة كما هو الحال في معظم مناطق العالم بفضل التطورات العملاقة في مجال تقنيات الإنتاج وجهود التدريب الرفيع المستوى و المتواصل للرأسمال البشري. أما في المنطقة العربية، وبالرغم من تحديث التجهيزات والآلات التي نستوردها بشكل متواصل وتحسين البنية التحتية، فهناك مفارقة يجب أن تستوقفنا وهي أن الإنتاجية للعامل في النشاط الاقتصادي قد تراجعت، وهذا ما هو واضح من تحليل الإحصاءات

المتوفرة [1] . وتقول دراسة قامت بوضعها مؤخرا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا لتحليل وتقييم الأداء الاقتصادي والإنتاجية في دول المنطقة ما يلي : " إن الإحصاءات المتوفرة تشير إلى أن زيادة استيراد الآلات تؤثر سلباً على معدلات النمو الحقيقية في منطقة الاسكوا. وقد يعود ذلك إلى وجود انتشار سلبي للتكنولوجيا انطلاقاً من استيراد الآلات؛ كما يمكن أن نعتبر من جهة أخرى أن اقتصاديات المنطقة تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لإستيعاب التكنولوجيا عبر استيراد الآلات التي قد تكون إنتاجيتها سلبية تماماً ومكلفة الصيانة خلال فترة قبل أن تبدأ في توليد مفعول انتاجي ايجابي " . وتزيد الدراسة إن الإحصاءات العائدة إلى دول الاسكوا، بما فيها دول المشرق العربي، تدلّ على أن تكوين الرأسمال المادي (أي التجهيزات والآلات) في المنطقة ليس له أي اثر على معدلات النمو، أي بمعنى آخر أن زيادة الاستثمار لا يولدّ بالضرورة زيادة في معدلات النمو [2] .

يمكن أن نستنتج من هذا الوضع الشاذ أن اقتصاديات الدول المعنية تتصف بمعرقلات تنموية خطيرة متعلقة في نظرنا بعلاقة سلبية بين الرأسمال البشري والرأسمال المادي، ذلك أن العجز عن الاستفادة بالتقنيات الحديثة المستوردة بوفرة لزيادة الإنتاجية المحلية والقدرة التنافسية يدلَ على خلل عميق في العلاقة بين الرأسمال البشري الذي يعمل في القطاعات الإنتاجية والرأسمال المالي الذي يمولّ ويوجه الرأسمال المادي. ونظراً لتضاؤل دور القطاع العام في الاستثمار وتعاظم دور القطاع الخاص، فلا بدّ من النظر بإمعان إلى العوامل المختلفة التي تحيط بالقطاع الخاص وتجعله غير قادر إلى الآن، رغم سنوات من الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاقتصاد من كثير من القيود المفروضة على عمله، على الدخول في حلقة إيجابية من التراكم التكنولوجي الذاتي الذي يجند القدرات البشرية المحلية ويوظفها في ثورة إنتاجية شاملة كما حصل في بلدان أخرى من العالم النامي.

وفي بعض الأحيان، ورغم الحوافز الضريبية المختلفة الممنوحة له، وكما سبق الذكر، فإن القطاع الخاص في دول المشرق العربي يفتقد برامج للإنفاق على الأبحاث والتطوير ويفتقر الى رؤية كيفية زيادة كفاءة الرأسمال البشري الذي يعمل لديه بشكلٍ متواصل.

وباستثناء العراق الذي لا تتوفر إحصاءات حول نسبة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي فيه، فأن دول المشرق الأخرى، وخاصة لبنان والأردن وفلسطين، تتميز بصدارة

---

١. انظر تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٢، برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) ، نيويورك.

٢. Ali Al- Kadri & Yacuchisa Yamamoto, Analysis of performances and assessement of growth & Productivity in the Escwa Region (مسودة دراسة لم تنشر بعد) ص١٥

القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. أما في سوريا، وبالرغم من أهمية مؤسسات القطاع العام في النشاط الاقتصادي، فإن دور القطاع الخاص قد عاد إلى التوسع في السنين العشر الأخيرة بحيث.أن حصته بالاستثمار تتأرجح بين ٥٠٠% و ٦٠ % من مجمل الاستثمارات في البلاد، وحصته في القيمة المضافة الصناعية الإجمالية قد زادت من ١٩ % إلى ٣٢ % بين ١٩٩١ و ١٩٩٨ [٣] . أما حصة القطاع الخاص في الاستيراد فقد أصبحت تفوق ٦٠ % من مجمل الاستيراد، بما فيه استيراد الآلات والتجهيزات وتفوق في بعض السنين ٧٠ % من تصدير السلع المصنعة.

هذه المعطيات تدل بما لا لبس فيه على مركزية دور القطاع الخاص في التنمية في دول المشرق وعلى ضرورة الوصول إلى الأسباب الوجيهة التي تحول دون تحقيق مستوى انتاجي افضل ومعدلات نموّ أعلى. وفي الجدول الوارد هنا مقارنة بين اقتصاد دول المشرق العربي وحجمها واقتصاد دول أخرى في أوروبا وبعض الدول النامية التي تعادلها من حيث عدد السكان ومساحة البلدان . فنرى الفرق الشاسع الذي يفصل دول المشرق العربي من سائر الدول المذكورة، سواء في مستوى المعيشة أو في قدرة تصدير السلع والخدمات (بما فيها السياحة) . وتشير الأرقام الواردة هنا إلى أن مجمل الناتج المحلي الإجمالى للدول الخمس المشرقية، هو بواقع ٦٧ مليار دولار لمجموعة من السكان تبلغ ٥٢ مليون نسمة و هو لا يعادل الناتج المحلي لدولة مثل التشيلي في أمريكا الجنوبية حيث عدد السكان لا يتعدى ١٥ مليوناً، وهو اقل بكثير من الناتج المحلي البالغ ٩٤ مليار دولار لدولة مثل ايرلندا وعدد سكانها ٤ ملايين نسمة فقط.

٥- مدى تأثير الحالة الأمنية على الأداء الإنتاجي

صحيح أن دول المشرق العربي تعيش حالات الحرب والتوتر الأمنى المستمر، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً، مما يجب أن نأخذه في الحسبان عند تقييم أداء القطاع الخاص وهي نقطة هامة سنعود إليها خلال بحث المقيدات التي يعاني منها القطاع. غير انه لا بدّ من الإشارة إلى أن بعض الدول المذكورة في الجدول قد عانت أيضاً، وما تزال في بعض الحالات، تعاني من أوضاع غير مستقرة من الناحية السياسية والأمنية. ونذكر على سبيل المثال قبرص حيث تعرضت الجزيـرة إلى انقلاب عسكري ومن ثم غـزو عسكري على جـزء من أراضيها

---

٣. أنظر **المجموعات الاحصائية**، الصادرة عن المكتب المركزي للاحصاء في الجمهورية العربية السورية.

مقارنة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بين دول المشرق العربي و الدول النامية و الدول المتطورة المتجانسة بالحجم

	الناتج المحلي الاجمالي (بليون $)		السكان	المساحة	الناتج المحلي الاجمالي للفرد (على اساس القيمة الشرائية)	الصادرات من السلع و الخدمات (بما فيه السياحة)			(بليون $)
	١٩٩٠	٢٠٠٠		كم٢		١٩٩٠	٢٠٠٠	زيادة	المبلغ للفرد ($)
الدنمارك	١٣٣,٣	١٦٢,٣	٥،٠٠٠،٠٠٠	٤٣،٠٠٠	٢٧،٢٥٠	٤٨،٩٠٢	٧١،١٤١	٤٥,٥٪	١٤,٢٢٨
فنلندا	١٣٦,٧	١٢١,٥	٥،٠٠٠،٠٠٠	٣٣٨،٠٠٠	٢٤،٥٧٠	٣١،١٨٠	٥١،٧٦٤	٦٦,٠٪	١٠,٣٥٣
هولندا		٣٩٧,٥	١٦،٠٠٠،٠٠٠	٤٢،٠٠٠	٢٥،٨٥٠	١٥٩،٣٠٤	٢٥٨،٩٥١	٦٢,٦٪	١٦,١٨٤
ايرلندا	٤٧,٣	٩٣,٩	٤،٠٠٠،٠٠٠	٧٠،٠٠٠	٢٥،٥٢٠	٢٦،٧٨٦	٩٠،٢٢١	٢٣٦,٨٪	٢٢,٥٥٥
بلجيكا		٢٥١,٦	١٠،٠٠٠،٠٠٠	٣٠،٠٠٠	٢٧،٤٧٠	١٣٨،٦٠٥	٢١٠،٧٢٥	٥٢,٠٪	٢١,٠٧٣
سلوفينيا	١٢,٧	١٨,١	٢،٠٠٠،٠٠٠	٢٠،٠٠٠	١٧،٣١٠	٧،٩٠٠	١٠،٦٩٤	٣٥,٤٪	٥,٣٤٧
اسرائيل		٩٩,٦	٦،٠٠٠،٠٠٠	٢١،٠٠٠	١٩،٣٣٠	١٧،٣١٢	٤٥،١٧٩	١٦١,٠٪	٧,٥٣٠
سنغافورة (١)		٨٦	٤،٦٠٠،٠٠٠	٦٤٨	٢٠،٧٣٠		١١٦،٠٠٠		٢٥,٢١٧
تشيلي		٦٩,٨	١٥،٠٠٠،٠٠٠	٧٥٧،٠٠٠	٩،١٠٠	١٠،٢٢١	٢٢،٠٩٠	١١٦,١٪	١,٤٧٣
موريتوس	٢,٦	٤,٤	١،٠٠٠،٠٠٠	٢،٠٠٠	٩،٩٤٠	١،٧٢٢	٢،٦٣٠	٥٢,٧٪	٢,٦٣٠
مالطا (١)		٣,٦	٣٩٠،٠٠٠	٣١٦	١٦،٥٣٠		١،٨٠٠		٤,٦١٥
قبرص (١)		٩,٤	٧٥٧،٠٠٠	٩،٢٥١	٢٠،٧٨٠				
الاردن	٤	٨,٣	٥،٠٠٠،٠٠٠	٨٩،٠٠٠	٣،٩٥٠	٥،٧٥٨	١٠،٧٥١	٨٦,٧٪	٢,١٥٠
لبنان	٢,٨	١٦,٧	٤،٠٠٠،٠٠٠	١٠،٥٠٠	٤،٥٥٠	٥١١	٢،١٤١	٣١٩,٠٪	٠,٥٣٥
سوريا	١٢,٣	١٧	١٦،٠٠٠،٠٠٠	١٨٥،٠٠٠	٣،٣٤٠	٥،٠٣٠	٦،٨٤٦	٣٦,١٪	٠,٤٢٨
فلسطين (٢)		٥,١	٣،٠٠٠،٠٠٠	٨،٠٠٠	٢،٠٠٠				
العراق (٢)		٢٠	٢٤،٠٠٠،٠٠٠	٤٣٨،٠٠٠	٢،٠٠٠				
مجموع دول المشرق		٦٧,١	٥٢و٠٠٠و٠٠٠	٧٣٠،٥٠٠					

المصدر: ٢٠٠٢ World Development Report, World bank, Washington D.C

(١) الصادرات من السلع فقط　　(٢) تقديرات بالنسبة الى الناتج المحلي

عام ١٩٧٤، وبقيت الجزيرة مقسومة إلى قسمين حتى الآن، والأمر لا يختلف مع كوريا الجنوبية وتايوان أيضاً (المنفصلة عن الصين والمهددة من قبلها وكذلك هونغ كونغ سابقاً). وقد تعرض التشيلي إلى انقلاب عسكري ومن ثم إلى دكتاتورية عسكرية فتاكة قبل العودة إلى الحكم الديمقراطي. لذلك لا نعتقد أن الحالات الأمنية والسياسية غير المستقرة في الشرق العربي يمكن أن تفسّر لوحدها الإخفاق التنموي العام وعدم قدرة القطاع الخاص على تأمين فرص عمل كافية واستخدام القوى البشرية استخداماً أمثل.

والجدير بالذكر في هذا المضمار أن الاقتصاد الأردني لم يتعرض إلى هزة عسكرية أو داخلية منذ عام ١٩٧٠، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاقتصاد السوري منذ عام ١٩٧٣، أما الاقتصاد العراقي، فقد عاش ظروفاً حربية متواصلة ومدمرة، بينما تعرض لبنان، وهو الاقتصاد الأكثر نمواً تقليدياً في العالم العربي بسبب دور القطاع الخاص المميز، إلى خمس عشرة سنة من العنف والدمار (١٩٧٥-١٩٩٠)، قبل أن يعود إلى شبه استقرار، مع الإشارة إلى استمرار احتلال إسرائيل لأجزاء واسعة من جنوبه حتى عام ٢٠٠٠. وقد كان أداء القطاع الخاص اللبناني خلال سنوات المحنة أداءاً رائعاً من حيث الإرادة القوية والمهارة المبذولة في الاستمرار في الإنتاج وتقديم الخدمات للمواطنين في كل المناطق اللبنانية رغم الظروف القاسية المعاكسة وانفصال المناطق بعضها عن بعض، خاصة بعد الاجتياح الإسرائيلى الغاشم عام ١٩٨٢ . وهذا يدل على قدرة القطاع الخاص في مواجهة اصعب التحديات بنجاح، غير أن هذه الجهود الجبارة في ظروف الحرب في لبنان لم تتواصل بعد انتهائها عام ١٩٩٠، ولم يَنْمُ القطاع الخاص بالشكل الكافي، لأسباب عديدة ، ومنها بشكل خاص دخول البلاد في موجة مضاربات عقارية متواصلة حتى عام ١٩٩٦، وتركز الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع، وكذلك قيام البنك المركزي بتأسيس نظام نقدي مبني على ازدواج العملة (بين الدولار والليرة) و اعتماد فوائد عالية للغاية ومتباينة بين العملة الوطنية والدولار، مما جلب المدخرات إلى التوظيف المالي بشكل ودائع مصرفية أو اكتتاب بسندات خزينة.

٦- العلاقات بين القطاع الخاص والقطاع العام

ولكي نفهم أسباب القصور في الأداء الاقتصادي الخاص في دول المشرق العربي، علينا أن ندرس تكوين القطاع ومميزاته والمقيدات التي يخضع لها بسبب هذه المميزات الداخلية أم بسبب البيئة التشريعية و المؤسساتية التي تحيط به. وسنرى من خلال عرضنا هذا انه يصعب الفصل بين المقيدات الناتجة عن بنية القطاع نفسه والمقيدات العائدة إلى البيئة التي يعمل فيها

القطاع. وربما من الأخطاء الشائعة في الأدبيات الاقتصادية حول القطاع الخاص هذا الفصل الاصطناعي. لأن القطاع، خاصة في لبنان والأردن و إنما أيضاً في سوريا، له نفوذ واسع على كبار رجال الدولة والإدارات العامة، المدنية والعسكرية، وله إمكانيات التأثير على السياسات الاقتصادية الإجمالية وعلى تغيير بعض التشريعات القطاعية ، من صناعية وبيئية وزراعية وسياحية، التي تهمه وتؤثر على مستوى ربحيته . لذلك تصعب قراءة الأوضاع الاقتصادية العامة وتحليل الأداء وفهم المقيدات عندما نعتبر أن هناك حائطاً منيعاً يفصل بين قيادات القطاع الخاص وقيادات القطاع العام والدولة، وان مصدر القصور في الأداء يعود فقط إلى المقيدات التي يفرضها القطاع العام على نشاطات القطاع الخاص.

وربما كانت هذه الصورة صحيحة في الدول العربية التي اتبعت نظاماً اشتراكي الطابع في الستينيات والسبعينيات وقامت بموجة من تأميم شركات القطاع الخاص المحلي (وليس فقط الأجنبي)، كما حصل في كل من مصر وسوريا والعراق. غير أن هذه الأوضاع قد تغيرت كثيراً في العقدين الماضيين، كما تدل عليه الإحصاءات الواردة أعلاه بالنسبة إلى سوريا . أما في الأردن ولبنان وفلسطين، فإن القطاع الخاص قد حافظ على موقعه كركنٍ أساسي للنشاط الاقتصادي ولم يتعرض للتأميم أو لأي إجراء تقييدي من قبل الدولة.

فالحقيقة أن دراسة التحديات والأفاق يجب أن تعتمد منهجاً أكثر تطابقاً مع الواقع مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود فاصل بين العام والخاص في النشاط الاقتصادي، وذلك بالتركيز على نوعية العلاقة القائمة بين قيادات القطاع العام والقطاع الخاص وتحليل الرؤية والأهداف التي من خلالها تنسج خيوط هذه العلاقة.

٧- ضعف تكوين القطاع الخاص في دول المشرق العربي

من أهم المقيدات الذاتية للقطاع الخاص في دول المشرق العربي التكوين الهرمي المنحرف للمنشآت العاملة فيها. وبالرغم من نقص الإحصاءات الدقيقة، فإن المشاهدة تشير الى انقسام القطاع الخاص الى أجزاء منفصلة بعضها عن البعض وغير متكافئة في فرص الربح المتوفرة. وقد أشرنا الى ذلك فيما سبق عندما تحدثنا عن عدم وجود روابط تعاقدية إنتاجية بين كبريات الشركات وآلاف المنشآت الصغيرة الحجم العاملة فيما يسمى القطاع اللاشكلي Informal (Sector) ، التي لها طابع المشغل الحرفي حيث يعمل أفراد العائلة الواحدة المتواضعة الحال وذلك عبر العقود من الباطن (Sub-Contracting). وهذه الشركات الكبيرة نسبياً تنتمي

في معظم الأحيان إلى مجموعات مالية ذات إمكانيات ضخمة في مجالات عديدة من النشاط الاقتصادي، مثل الاستيراد والسياحة والمقاولات والعقارات. وهي عادة لا تتخصص في المجال الصناعي الذي يبقى محصوراً في حالة لبنان والأردن وسوريا في أيدي عائلات معدودة تعمل بكفاءة في بعض الصناعات التقليدية مثل النسيج والمأكولات أو أدوات البناء والأثاث المنزلي. وليس لها دوماً الإمكانيات المالية الكافية لتطوير منشآتها الصناعية أو هي تفضل عدم إعادة استثمار الأرباح في القطاع الذي تعمل فيه، بل تقوم بادخار أرباحها أو توظيفها في قطاعات أخرى اكثر ربحية وأقل مخاطرة ، نظراً للتطورات التكنولوجية السريعة التي تمتاز بها الصناعة الحديثة.

وهذا الوضع يفسر عدم تطور بيئة صناعية متكاملة أو على الأقل تطوير القدرة على تملك سلسلة متكاملة من التكنولوجيات الحديثة في قطاعات معينة، لها دور مركزي في النشاط الاقتصادي الحديث (مثل الأجهزة الإلكترونية والآلات الحديثة المستعملة في قطاعات إنتاجية متعددة أو حماية البيئة او معالجة النفايات وتطهير المياه). فالحقيقة ان هرم القطاع الخاص، ليس مترابطاً بعمل ضمن نسيج صناعي فعال، يتجاوب مع التطورات التقنية العالمية السريعة، ويكسب بالتالي القدرة التنافسية الكافية لدخول الأسواق العالمية بالكفاءة المطلوبة. بل هو مجزأ ، مكوّن من جزر معزولة، معظمها تعيش بمستوى الفقر وانعدام أية قدرة على تطوير نفسها لكي تصبح جزءاً من نسيج صناعي وخدماتي فعال ، وحصتها في القيمة المضافة متدنية للغاية رغم أعدادها الكبيرة ، فالقليل منها لها قدرة صناعية تذكر في صناعات تقليدية معرضة لمزيد من المنافسة الدولية ومساهمتها في القيمة المضافة نادراً ما تتعدى ٥ % إلى ٧ % من القيمة الإجمالية .

أما باقي القيمة المضافة، فهي عائدة إلى هذا العدد القليل من المجموعات المالية الطابع والعملاقة التي تعمل في معظم الأحيان في قطاعات خدماتية وفي المقاولات والبناء، وهي تعتمد في كثير من الأحيان على علاقات وثيقة مع أهل السلطة للحصول على امتيازات ومنافع وإعفاءات ضريبية أو أخرى . وفي أحيان كثيرة قد نشأت وكبرت هذه المجموعات بفضل هذه العلاقات الوثيقة أو كما في لبنان من جراء تكوين ثروات ضخمة في الاغتراب، إما في الدول العربية المصدرة للنفط ، أو الدول الإفريقية، أو من خلال أوضاع الفتنة الفتاكة التي عصفت بالبلاد وسمحت لبعض قيادات الميليشيات المسلحة أن تجمع الثروات الهائلة.

هذه البنية للقطاع الخاص (انظر الرسم البياني الملحق رقم ١) ليست بنية تسمح بإطلاق القدرات الإنتاجية الكافية في دول المشرق العربي واستغلالها استغلالاً أمثل . فالجزء من

القطاع الخاص الذي يتمتع من إمكانيات تمويلية هامة يميل إلى الاستثمار في قطاعات معينة (المصارف التجارية، المجمعات التجارية الضخمة، الفنادق والمطاعم الفخمة، الاستيراد والتوزيع المحلي للسلع المستوردة) ، وهذا الجزء من القطاع يحصل أيضاً بسهولة على تمويلات مصرفية محلية ضخمة، فيتجنب بالتالي تجميد أمواله الخاصة التي عادة ما يستثمرها في أسواق المال الخارجية.

إن علاقة هذا الجزء من القطاع الخاص مع أهل السلطة ليست شفافة . بل هي تسمح له في بعض الأحيان بالتمتع بمواقع احتكارية أو بالحصول على تغيير ملائم له في بعض القوانين او عدم تطبيقها على أعماله ومنشآته ، ويتميز أيضاً هذا القطاع بالتركز الكبير في الملكية للشركات الرئيسية ، بما فيه الشركات التي تدرج أسهمها على البورصة المحلية ، كما هو مبين في دراسة حديثة حول " الحكم الجيد" و " الحكم المؤسساتي " (Corporate Governance) في القطاع الخاص[٤] ،حيث تشير هذه الدراسة أيضاً إلى النقص في الشفافية، بالرغم من بعض التقدم الحاصل في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على بيانات هذه الشركات. والجدير بالملاحظة هنا، أن المشكلة ليست في الطابع العائلي لهذه المجموعات، اذ ان العديد من الشركات العملاقة في أوروبا لها هذا الطابع، مثل مجموعة Agnelli أو Dassault أو La gardère أو LVMH ، بل المشكلة كائنة في منهج عمل هذه الشركات في دول المشرق العربي وامتناعها عن الاستثمار في مجالات لا بدّ من تطورها لزيادة القدرة التنافسية العامة للاقتصاد بمجمله وتنمية كل القدرات الكامنة فيه.

أما جزء القطاع الخاص الذي يعمل في الصناعات التقليدية، فهو يعاني كثيراً من الأوضاع التنافسية في زمن العولمة حيث يتعرض إلى منافسة السلع الآتية من الدول ذات الأجور المتدنية مثل الصين أو الهند- وهي تعيش في نهضات صناعية هامة، كما يتعرض إلى منافسة السلع الآتية من الدول المتقدمة. وهو ما يزال يعيش في بيئة غير ملائمة مع التطور التكنولوجي، ويجد أيضاً الصعوبات في إيجاد وسائل التمويل، مع الإشارة إلى الكلفة العالية للقروض المحلية لأسباب سنأتي على ذكرها فيما بعد. وقد تراجع القطاع الصناعي في لبنان بشكل خطير لأن سياسات الإعمار لم تكرس أية موارد لإعادة بناء ما تمّ تدميره من منشآت صناعية خلال الحرب، ولم تقم الدولة بوضع وتطبيق سياسة تشجيعية في المجال الصناعي، إذ أن التشجيع تركز على قطاع السياحة والمال والعقارات .هذا و تعاني الصناعات اللبنانية أيضاً

---

٤. أنظر " الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المُتعارف عليها دوليا"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠٣

من منافسة قوية من صناعات بعض الدول العربية المجاورة مثل سوريا أو مصر أو السعودية حيث عناصر التكلفة أقل بكثير مما هي عليه في لبنان، خاصة تكلفة الطاقة أو اليد العاملة أو الاثنين معاً، وكذلك تكلفة التسليف (الذي يمكن أن يكون مدعوماً في بعض الدول مثل سوريا و السعودية).

والجدير بالملاحظة في هذا السياق ان القطاع الخاص العربي في الدول التي لها قدرات زراعية - وهو حال كل دول المشرق العربي- لم يطور صناعات غذائية راقية، قابلة لاختراق الأسواق الدولية . ومع الإشارة إلى نجاحات قليلة ، مثل صناعة النبيذ في لبنان التي تطورت في السنين العشر الأخيرة، فإن الإمكانيات لم تستغل بالشكل المناسب، رغم حاجات السوق المحلية والأسواق الخارجية. وهذا يعود في نظرنا الى حالة السكون الصناعي العام في دول المشرق. ويمكن هنا الإشارة إلى الدور الريادي الذي لعبته الصناعات الزراعية في التنمية الإجمالية في دول صغيرة مثل الدانمارك وهولندا. كما تجدر الإشارة إلى أن الحجم الصغير لكثير من الدول المذكورة في الجدول الملحق و ضيق سوقها المحلي لم يمنعها من النجاح الصناعي.

ويبقى أخيراً الجزء من القطاع الخاص المكون من آلاف المشاغل الحرفية الطابع والتي لا ترتبط كما ذكرنا مع الجزئيين الآخرين من القطاع ، و إذا كان هذا الجزء يمتص شيئاً من البطالة العالية التي تميز اقتصادات دول المشرق، لكنه لا يمكنه الدخول في عملية تراكم تقني وارتباط مع الجزئيين الآخرين والتفاعل معهما لكي يتطور ويتقدم. وبالرغم من التسهيلات التمويلات التي أصبحت تقدم بالتدريج لهذا الجزء من القطاع الخاص عبر آليات التعاون الدولي وبشكل خاص إنشاء الصناديق الاجتماعية او هيئات مكافحة البطالة (سوريا) ، فإن هذه المساعدات تهدف إلى المساهمة في امتصاص البطالة وتخفيف الفقر، وهي ليست جزءاً من سياسات عامة غايتها خلق مناخ صناعي وتقني عام يساعد على إقامة ترابط بين أجزاء القطاع الخاص المختلفة وزيادة أداء النشاط الاقتصادي بشكل إجمالي.(انظر العرض الموجز ٢)

٨- طرح بعض الاتجاهات للمعالجة في اطار ارساء دعائم التنمية المستدامة

يبدو جلياً من العرض السابق انه لا يمكن التحدث عن القطاع الخاص في دول المشرق العربي وكأنه وحدة اقتصادية متجانسة الأطراف . بل لكل جزء من الأجزاء الثلاثة التي استعرضنا سماتها الرئيسية سابقا، مشاكلها المختلفة تماماً التي تتطلب معالجات متناسبة مع المميزات الخاصة لكل جزء من هذا القطاع ؛ ولكن هذا لا يعني أن المعالجات يمكن ان توضع

خارج رؤية شاملة لما يجب القيام به لتنشيط القطاع ككل وزيادة دوره ومستوى أدائه في تنمية اقتصادات المشرق العربي.

أ- تحسين نوعية العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص

تبقى قضية العلاقة بين القطاعين من الأمور التي لا يتم تحليلها بشكل معمق. فالأدبيات الاقتصادية العربية تنظر إليها فقط من زاوية العراقيل التي تضعها الدولة في وجه النشاط الاقتصادي الخاص عبر تشريعات ناقصة أو من زاوية مطالبة الدولة بمزيد من الحوافز الضريبية. وقلما ينظر إلى الروابط الوثيقة التي تربط بعض المسؤولين في الدولة والمؤسسات العامة بمؤسسات القطاع الخاص ذات النفوذ الواسع والتي تكرس جواً غير تنافسي ومواقع وممارسات احتكارية او شبه احتكارية في السوق، مع الإشارة إلى الوضع المختلف في كل من سوريا والعراق حيث ما تزال الدولة تفرض العديد من القيود التي قد تعوق النشاط الاقتصادي للشركات الصغيرة الحجم، مثل مراقبة حركة الرساميل وسوق القطع أو قوانين العمل الجامدة أو الإبقاء على معدلات ضريبية عالية تطبق عشوائياً. أما الوضع في لبنان والأردن حيث التشريعات اكثر ليونة وجو الحرية الاقتصادية هو السائد منذ استقلال البلدين ،فقد اصبح كبار رجال الأعمال جزءاً من الطبقة السياسية عبر وجودهم في المجلس النيابي والمجالس البلدية أو (في لبنان) في مراكز وزارية هامة، فتبرز إلى العلن علاقات النفوذ غير الصحية بين أجهزة الدولة وكبريات المجموعات المالية المتعددة المواقع في الاقتصاد.

وفي تقديرنا أن العلاقة بين القطاع الخاص والدولة يجب أن تصبح شفافة لتأمين جو تنافسي سليم لا يشوبها علاقات إفساد و فساد من اجل الحفاظ على مواقع مميزة لبعض المجموعات. فمبادئ الحكم المؤسسي والمساءلة والشفافية يجب أن تطبق بشكل صارم ليس فقط على أعمال الدولة على حدة و أعمال القطاع الخاص على حدة، بل أيضاً على نوعية العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، لكي تصبح علاقة تهدف إلى الصالح العام عبر تطوير رؤية تنموية طويلة الأمد واستراتيجية للعمل من اجل انتشال الاقتصادات من حالة التنمية الناقصة أو المشوهة إلى حالة التنمية الشاملة المستدامة. وهذا يعني اعتناء كل من الدولة والمجموعات الرئيسية المهيمنة على القطاع الخاص بالأجزاء الأخرى من القطاع الخاص لتأمين ظروف نهضتها، كما يعني زيادة الوعي في مسؤوليات القطاع الخاص في خلق فرص العمل واستخدام الكفاءات البشرية ووقف هجرة الأدمغة والإنفاق على الأبحاث والتطوير (انظر العرض الموجز ٣).

ب – العمل من أجل تعبئة الموارد البشرية وارساء دعائم التنمية المستدامة

إن البطالة وهجرة الأدمغة هما العنصران الرئيسيان اللذان يميزان سلبياً اقتصادات دول المشرق العربي ويعيقان التنمية والأداء الاقتصادي. لذلك لا بدّ من وضع سياسات اقتصادية عبر حوار متواصل وشفاف بين منظمات أرباب العمل و المهن الحرة والنقابات وأجهزة الدولة، بما فيها البلديات والهيئات المحلية والمؤسسات التربوية، للقضاء على هاتين الظاهرتين السلبيتين، وهذا ما يصب تماماً في إرساء دعائم التنمية المستدامة في اقتصادات المشرق العربي (انظر الرسم البياني٤). وهناك الكثير من التجارب الناجحة في الدول الصناعية كما في بعض الأقطار النامية، وتضمن هذه التجارب إقامة شراكة (Partnership) بين كل أطراف المعادلة التنموية المذكورة سابقاً، خاصة على الصعيد المناطقي للقضاء على البطالة وللحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، أي الحؤول دون استغلالها استغلالاً وحشياً وعشوائياً، سواء من قبل شركات القطاع الخاص أو مؤسسات القطاع العام العاملة في مجال الإنتاج ، وكذلك لإنشاء نشاطات تنموية جديدة ترفع من مستوى المعيشة، خاصة في الأرياف والأحياء المدنية الفقيرة. ولا بدّ للمؤسسات التربوية، الجامعية او المهنية، من ان تكون طرفاً أساسياً في هذه الصيغ التعاقدية للشراكة ، ذلك ان الكثير من خريجي من تلك المؤسسات لا يجدون فرص العمل اللائقة، فماذا تكون في هذه الحالة فائدة تلك المؤسسات؟ لذلك عليها ان تحاور القطاع الخاص المحلي أو الشركات الأجنبية لتعدل من برامجها ومناهجها لتتكيف مع احتياجات القطاع الخاص، كما عليها أن تعرض على القطاع الخاص خدماتها في مجال الأبحاث والتطوير وتحسين جودة الإنتاج المحلي[1].

وعلى الدولة والهيئات المحلية ان تساعد على إقامة مثل هذه الروابط ليس فقط بين القطاع التربوي والجزء المتطور من القطاع الخاص، إنما أيضاً بين الأجزاء المختلفة من القطاع الخاص وبين كل من هذه الأجزاء والقطاع التربوي.

---

٥. انظر د٠جورج قرم " التحديات التي تواجه التنمية البشرية : الوسائل التطبيقية. نحو ادخال القطاع الخاص و المؤسسات التربوية و الجهات المحلية في المعادلة التنموية"، المؤتمر العربي الاول لمنتدى التنمية البشرية، المنظم من قبل جامعة الدول العربية و برنامج الامم المتحدة الانمائي، القاهرة فبراير ٢٠٠٣

جـ - نحو استعمال افضل للموارد المالية المتاحة وتوجيه الاستثمار لزيادة الأداء

لقد أشرنا سابقاً إلى أهمية المدخرات التي تكونت في بلدان المشرق العربي من جراء الاغتراب. فبالإضافة إلى ثروات بعض رجال العمال الكبار، هناك سيل من تحويلات مالية متواصلة من جاليات الاغتراب إلى ذويهم في الوطن، وهذه التحويلات، خاصة في لبنان والأردن وسوريا، تلعب دوراً محورياً في الحفاظ على مستويات المعيشة. لكن كل هذه الأموال نادراً ما تستعمل في الإنفاق الاستثماري الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الأداء الاقتصادي العام، أي في المجالات والقطاعات التي تساهم مساهمة مباشرة في تأسيس روابط بين أجزاء القطاع الخاص المختلفة وبينها وبين القطاع التربوي والهيئات المحلية، أي في كل ما من شأنه ان يخلق بيئة " صناعية " فعالة ومتكاملة تجعل من اقتصادات دول المشرق العربي اقتصادات تنافسية تستفيد من حركة العولمة والتقدم التقني السريع، وكذلك اقتصادات تعتمد على قواعد ومعايير التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق لا بدّ من الإشارة إلى ظاهرتين هامتين سلبيتين يجب التغلب عليهما. الأولى تتعلق بقصور الأنظمة المالية والنقدية والمصرفية في دول المشرق والثانية تتعلق بقصور السياسات الضريبية.

أن السياسات المالية والمصرفية في دولنا ليست هادفة إلى تشجيع توظيف المدخرات في المجالات المذكورة سابقا و التي لا تتناسب و عادات و معايير لمنح التسليفات و التمويلات من قبل المؤسسات المصرفية والمالية المحلية. فهذه المؤسسات تتخصص بشكل شبه حصري في تمويل المشاريع التجارية والعقارية والسياحية بالأساليب التقليدية وكما هو معلوم، فلا يتوفر في بلادنا ما يسمى بالرأسمال " المغامر" او الريادي الطابع (Venture Capital)، كما لا تتوفر أساليب التمويل للنشاطات العلمية والتقنية الطابع، هذا بالإضافة إلى المستوى العالي للفوائد الحقيقية (Real interest rate) التي تعيق أيضاً حركة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

أما في المجال الضريبي ، فإن السياسات المعمول بها لا تكيف الأنظمة الضريبية إلى مقتضيات تعبئة الموارد البشرية وإرساء دعائم التنمية المستدامة ، بل هي أنظمة تقليدية جامدة تعفي آلياً من ضريبة الدخل في بعض الحالات، نشاطات استثمارية جديدة، وليس النشاطات القائمة،و ذلك بغض النظر عن نوعية الاستثمار ومفعوله التنموي العام، أى اندراجه في المجالات المذكورة سابقاً والتي لا بدّ منها لنشر البيئة الصّناعية الطابع وتعبئة الموارد البشرية. وهذه الإعفاءات ، التي تمنح دون أن يكون للقطاع الخاص والعام نظرة تنموية

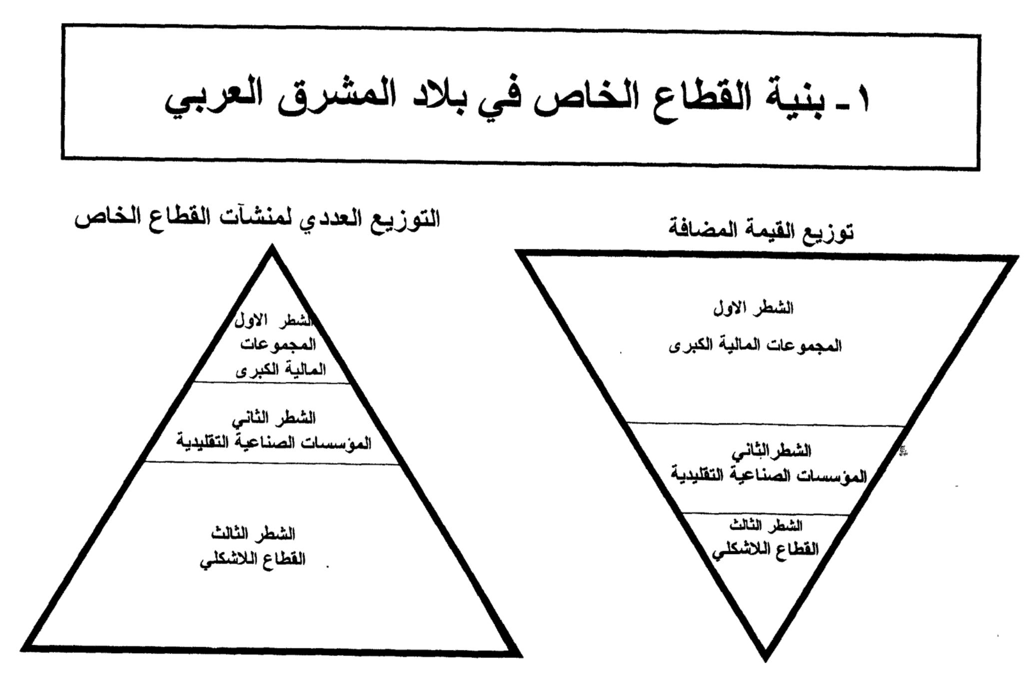
مشتركة وشاملة، تؤدي إلى نوع من التشوه و التبذير الاقتصادي وتعزز الاتجاه في الاستثمار في المجالات والقطاعات التقليدية، مثل التجارة الداخلية والسياحة الفخمة والعقارات ووسائل النقل. أما في لبنان، على سبيل المثال، فإن المداخيل الريعية الطابع (مثل الفوائد المصرفية والأرباح الرأسمالية في البورصة او الصفقات العقارية)، فهي شبه معفيّة من ضريبة الدخل، بينما تكون المداخيل النابعة من العمل المنتج، خاضعة لها.

الخاتمة : نحو ثورة انتاجية في دول المشرق العربي

أن التحديات التي تواجه القطاع الخاص العربي هي فعلاً كبيرة للغاية، خاصة في الظروف السياسية الحرجة التي تمر بها منطقة المشرق العربي منذ عقود طويلة. غير انه، بالرغم من هذه الظروف، فان دول المشرق تتمتع بقدرات مالية و بشرية و طبيعية، من زراعية و نفطية وغازية، كفيلة بتحقيق نهضة تنموية إذا توفرت الإرادة و تغيرت العادات و التصرفات الاقتصادية. لكن، هذا التغيير ليس من الأمور السهلة نظراً للبنية المشوهة للقطاع الخاص، كما وصفناها سابقا، بين تركز القيمة المضافة في عدد قليل من المجموعات المالية و التجارية الطابع التي توجه استثماراتها في القطاع العقاري ، التجاري ، السياحي و المصرفي من جهة، و بين المنشآت الصغيرة المتعددة و ذات القيمة المضافة المتدنية، من جهة أخرى.

والمطلوب في الحقيقة، ثورة إنتاجية شاملة لن تتحقق إلا عبر ترابط الأجزاء المختلفة من القطاع الخاص بعضها بالبعض و ترابطها في آن معا مع القطاع التربويي و الهيئات المحلية في جهد جماعي مدروس لخلق العدد الكافي من فرص العمل في جميع المستويات، أى في مجالات الأبحاث والتطوير كما في مجالات الوظائف الإدارية و التقنية أو في مجالات الوظائف التي لا تتطلب مهارات معينة. و هذا الجهد يجب أن يبذل ضمن إطار واضح المعالم، تسانده كل من أجهزة الدولة و الهيئات المحلية و المؤسسات التربوية و منظمات أرباب العمل و المنظمات المهنية، من اجل خلق مناخ إنتاجى و إبداعى و تنافسي يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لكل الموارد البشرية و المالية و المادية المتوفرة بكثرة في دول المشرق العربي. و على كل من الفرقاء المذكورين في هذه المعادلة التنموية أن يقوموا بتحمل مسئوليتهم في إطار من الشفافية و الحكم الصالح و المساءلة.

بطبيعة الحال أن مثل هذا التغيير الجوهري في العادات و التصرفات الاقتصادية في دول المشرق العربي لن يحصل بين يوم و آخر، إنما سيتطلب جهوداً متواصلة و كبيرة للتغلب على كل العراقيل التي وصفناها سابقا أكانت ناتجة عن البنية الداخلية للقطاع أم عن الظروف العامة المحلية و الإقليمية.


١ ـ بنية القطاع الخاص في بلاد المشرق العربي
توزيع القيمة المضافة
الشطر الاول
المجموعات المالية الكبرى
الشطر الثاني
المؤسسات الصناعية التقليدية
الشطر الثالث
القطاع اللاشكلي
التوزيع العددي لمنشآت القطاع الخاص
الشطر الاول
المجموعات
المالية الكبرى
الشطر الثاني
المؤسسات الصناعية التقليدية
الشطر الثالث
القطاع اللاشكلي

٢- ربط اجزاء القطاع الخاص الثلاثة

عبرحركة استثمارية هامة في التملك المحلي للتكنولوجيا من قبل مجموعات مالية و دعم المؤسسات الصناعية القائمة

عبر تعاقد انتاجي بين المؤسسات الصناعية ومنشآت القطاع اللاشكلي من خلال عقود من الباطن

عبر الانفاق على الابحاث و التطوير و تدريب الموارد البشرية

عبرتنشيط العلاقة بين منظمات ارباب العمل و الجمعيات المهنية و الهيئات المحلية و المؤسسات التربوية

٣- العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة في المشرق العربي

الاركان الرئيسية للتغيير

القطاع الخاص (منظمات ارباب العمل- الجمعيات المهنية)
الجامعات و معاهد التدريب المهني
الهيئات المحلية (بلديات- محافظات)

القضايا الاساسية

الحفاظ على الموارد الطبيعية (الشواطيء، الموارد المائية، المواقع الاثرية الخ..)
الحفاظ على الرأسمال المادي (البنية التحتية، المرافق العامة و الخاصة)
الحفاظ على الموارد البشرية
استثمار القطاع الخاص في الابحاث و التطوير

الادوات الرئيسية

السياسات الضريبية
سياسات تنظيم المدن(طرقات- مجارى الخ..) و الريف(تنظيم زراعة الاراضي)
سياسات في الابحاث و التطوير في المجالات الصناعية و الزراعية و الخدماتية
قوانين حماية البيئة
قوانين العمل
تعاون دولي و اقليمي



الدولة المركزية

القطاع الخاص

شركات خاصة
منظمات ارباب العمل
الجمعيات المهنية و القطاعية

القطاع التربوي

المدارس المهنية
المدارس الثانوية
جامعات
مراكز ابحاث

الهيئات المحلية

النقابات العمالية و الزراعية

المنظمات غير الحكومية

القطاع الخاص
و دوره فى التنمية بالدول العربية
الواقع و افاق المستقبل

اعداد

عمر المحجوب على التوم

بنك الاستثمار المالى

الخرطوم - السودان

مقدمة :

يعتبر هدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الأهداف الكلية لأي تنظيم اقتصادي اجتماعي بغض النظر عن بيئة تطبيقه . ولتحقيق ذلك الهدف تتباين وسائل التنفيذ اعتمادا علي الفلسفة العامة التي تؤطر لهذا التنظيم في كافة مجالاتها وبالطبع منها الاقتصادية ، فهناك الأنظمة الاقتصادية التي تدار وفقا لأساليب التخطيط الاقتصادي المركزي ، وهناك بعض الاقتصاديات التي تمزج بين دوري القطاع الخاص والعام وفقا لسياسات تؤلف بين الشمولية من ناحية وتشجيع المبادرات الخاصة من ناحية أخرى .

وتجربة إدارة اقتصادات البلاد النامية ، وبالطبع منها اقتصادات المنطقة العربية ، انطلقت من مبادئ تمجيد القطاع العام ، والاعتقاد بكفاءته في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومسايرة التوجهات الاشتراكية التي انتظمت معظم البلدان العربية والنامية بعد نيل استقلالها خلال نهاية العقد الخامس وبدايات العقد السادس من القرن الماضي لاسباب أيدلوجية ربما كانت في اغلب الأحوال غير متناغمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول العربية . وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي ، تأكد للبلدان العربية أن التغيير لصالح اقتصاديات السوق - ولو تدريجيا - يتسق مع الكثير من الظروف المحلية السائدة . و تأسيساً علي ذلك اعتمدت البلدان العربية برامجا طموحة لإعادة الهيكلة والإصلاح لاقتصاداتها الوطنيـــة ، وفي كثير من الأحوال بمساعدة المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين .

والاقتصاد السوداني ، وكغيره من اقتصاديات المنطقة العربية ،انتهج الأسلوب الاشتراكي المعتمد علي التخطيط المركزي متوسط وطويل المدى عقب نيل استقلاله وحتى بداية التسعينات - تخللتها محاولات محدودة للانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينات - عندما تم تبني برامج التحرير الاقتصادي المستند علي إفساح مجال أوسع للمبادرات الخاصة ، والاعتماد علي الموارد الذاتية وحشدها لتمويل مشروعات التنمية المختلفة ، وصاحب ذلك إجراء العديد من الإصلاحات الإدارية والمؤسسية في البلاد لتواكب هذه النقلة النوعية في إدارة الاقتصاد السوداني .وتناقش هذه الورقة باستفاضة دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتم عية والسياسات الاقتصادية العامة (واتجاهاتها مستقبلا) الحاكمة لمشاركة القطاع الخاص في التنمية بغرض الوصول لنتائج واضحة تساعد في استشراف مستقبل التنمية في السودان .

محاور الورقة :

تنظم الورقة في أربعة محاور أساسية ، هي :

المحور الأول : يتعلق بالمعلومات الأساسية عن الاقتصاد السوداني .

المحور الثاني : يناقش برامج التحرير والإصلاح الاقتصادي في السودان التي انتهجت منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي .

المحور الثالث : يختص باستعراض الواقع الحالي لدور ومساهمات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاعات المختلفة (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات) ، مع عرض تحليلي للأطر التنظيمية والمؤسسية التي تحكم أعماله ، بجانب السياسات الاقتصادية والتشريعات المنظمة له في المجالات المختلفة .

المحور الرابع : يتعلق بالتعريف بالضوابط والتشريعات التي تحكم استثمارات القطاع الخاص في المشروعات الجديدة علي النطاقين الاقتصادي والاجتماعي .

المحور الخامس : يعكس التصورات المستقبلية بشأن مساهمة القطاع الخاص السوداني وتحفيزه للمشاركة بفعالية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد .

قيود الدراسة :

تعتبر دراسات القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الحقول التي لم تنل اهتماما كبيرا من الباحثين علي المستوي الوطني ، وبالتالي فان مثل هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الرائدة في هذا المجال ، وعليه فإن من الصعوبات التى واجهتها الورقة توفر البيانات بالنوعية المعينة ، إلى جانب أن طريقة إعداد البيانات الاقتصادية دائما تأتى علي أساس كلي وبالتالي فان محاولات الفصل بين أداء القطاع الخاص والعام يلازمها الكثير من الصعوبات في بعض الأحوال . وأيضا من الصعوبات التي واجهت الورقة تأخر صدور البيانات الاقتصادية الكلية في شكلها النهائي ، حيث تأتى دائما متأخرة لعام أو عامين ولهذا فقد اكتفت الورقة في بعض الجوانب ببيانات زمنية انتهت بالعام ٢٠٠٠. نقطة أخرى هي انه بسبب عدم توفر البيانات الكافية لم تشمل الورقة دور القطاع الخاص بصفة خاصة في جنوب السودان .

المحور الأول : المعلومات الأساسية عن الاقتصاد السوداني :

أولاً: الموارد الطبيعية :

يحتل السودان الجزء الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا بين دائرتي العرض ٢٢,٤ شمال خط الاستواء وخطي الطول ٢٢ و ٣٨ ، بحدود جغرافية مع تسع دول . هذا الموقع جعل من السودان المعبر الرئيسي بين شمال أفريقيا العربي وجنوبها الزنجي كما انه ظل وحتى منتصف القرن الماضي الممر الرئيسي لقوافل الحجيج والتجارة من غرب أفريقيا إلى الأراضي المقدسة وشرق أفريقيا .

وتبلغ مساحة السودان حوالي مليون ميل مربع وهو بذلك يعد أحد اكبر الدول الأفريقية ، كما يأتي في المرتبة الحادية عشر بين بلدان العالم الأكبر مساحة . ونتيجة لكبر مساحته فقد تباينت بيئاته الايكولوجية كما يتضح من الجدول رقم (١) :

جدول رقم (١) : النظم البيئية في السودان

البيان	المساحة بالمليون فدان	النسبة من إجمالي المساحة %
البيئة الصحراوية	١٨١,٠٠	٣٠,٠٠
شبه الصحراء	١١٥,٧٠	١٩,٣٠
سافنا رملية	٧٧,٦٠	١٣,٠٠
سافنا طينية	٨٥,٥٠	١٤,٣٠
سافنا مرتفعة الأمطار	٨١,٠٠	١٣,٥٠
منطقة فيضانات وسدود	٥٧,٧٠	٩,٦٠
مناطق جبلية	١,٥٠	٠,٣٠
الجملة	٥٩٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر : وزارة الزراعة .

أيضاً كبر مساحة السودان ساعد علي سيادة النمط الزراعي في البلاد كنشاط اقتصادي رئيسي والجدول رقم (٢) يعكس نسبة الأراضي الزراعية إلى إجمالي مساحة السودان .

جدول رقم (٢) : الأراضي الزراعية كنسبة من إجمالي مساحة السودان

البيان	مليون فدان	النسبة %
الأراضي القابلة للزراعة	٢٠٠	٣٣,٣٠
مساحة الغابات	٢٢٠	٣٦,٦٧
الأراضي غير القابلة للزراعة	١٨٠	٣٠,٠٠
الإجمالي	٦٠٠	١٠٠,٠٠ %

هذه المساحة الصالحة للزراعة مستغل منها فقط حوالي ٤٠ مليون فدان أي ما نسبته ٢٠ % منها ٤ مليون فدان تروي بالري الصناعي و ٣٦ مليون فدان عبارة عن أراضى الزراعة المطرية بما فيها الري المطري الآلي (١٤ مليون فدان) ، والمطري التقليدي (٢٢ مليون فدان) .

ومن المميزات النسبية الهامة التي تميز الاقتصاد السوداني تمتعه بثروات حيوانية هائلة ، هذه الميزة تسهم في تفرده كأكبر قطر منتج للثروة الحيوانية في أفريقيا والعالم العربي . الجدول رقم (٣) يوضح تطور تعداد الثروة الحيوانية خلال الفترة من ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٠ .

جدول رقم (٣) : تعداد الثروة الحيوانية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠(بالمليون راس)

النوع	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الأبقار	٢٤,٧٠	٢٦,٤٠	٢٨,٢٠	٣١,٢٠	٣٢,٦٠
الضأن	٢٥,٩٠	٢٧,٦٠	٢٩,٣٠	٣٢,٣٠	٣٣,٩٠
الماعز	٢٦,٧٠	٣٤,٧٠	٤٤,٩٠	٤٩,٤٠	٥٢,٠٠
الإبل	٣,٠٠	٣,١٠	٣,٢٠	٣,٥٠	٣,٧٠
الجملة	٨٠,٣٠	٩١,٨٠	١٠٥,٦٠	١١٦,٣٠	١٢٢,٢٠
التغير السنوي %	-	١٤,٣٢	١٥,٠٣	١٠,١٣	٥,٠٧

المصدر : وزارة الثروة الحيوانية .

يلاحظ من الجدول رقم (٣) أن هناك اتجاها عاما للتزايد في أعداد الثروة الحيوانية ولكن نسب هذه الزيادة غير مستقرة وتميل للانخفاض خلال الفترة .

وفيما يتعلق بمناخ السودان ، فان كبر المساحة وموقعه ساعد في تنوعه كما يتضح ذلك في الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤) : المناخ في السودان

البيان	المعدل السنوي للأمطار
شمال السودان : حار جاف ممطر : مايو – سبتمبر / أكتوبر المعدل السنوي للأمطار (بوصة)	٣٥,٧٩
جنوب السودان : مناخ استوائي المعدل السنوي للأمطار (بوصة)	٨٠,٢٥

وفيما يتعلق بدرجات الحرارة وتوزيعاتها خلال العام بمتوسطاتها السنوية فان الجدول رقم (٥) يعكس ذلك .

جدول رقم (٥) متوسط درجات الحرارة

الأشهر الأكثر حرارة : أبريل – مايو	٣٧,٧٩
الأشهر الأكثر برودة : ديسمبر ويناير	٣١,٢٩
الأشهر الأكثر رطوبة : يوليو – سبتمبر	٣٤,٩٦

المصدر : الارصاد الجوي .

وفيما يتعلق بموارد المياه فان حوالي ٢٥,٠٠٠ كلم ٢ من مساحة السودان تغطي بمياه النيل وروافده المختلفة ويقدر الإيراد السنوي لنهر النيل بحوالي ٥٨,٦٠ مليار متر مكعب يساهم فيها النيل الأزرق بنسبة ٥٨,٥٠ % . تستغل مياه النيل وروافده في الري وتوليد الكهرباء من خزانات الروصيرص وسنار وخشم القربة وجبل أولياء وفي الملاحة وصيد الأسماك .

ويقدر مخزون المياه الجوفية بحوالي ٩٠٠ مليار متر مكعب ، ويستغل السودان حاليا حوالي ٢ مليار متر مكعب أي بنسبة اقل من١ % من المخزون لأغراض الري والاستخدامات المدنية المختلفة .وفيما يختص بحالة السكان في السودان ، فقد بلغ عدد السكان بنهاية العام ٢٠٠٢ حوالي ٣١,٩ مليون نسمة ، كما أن المستوي الصحي في البلاد في تطور تطوراً ملحوظاً بسبب النمو الاقتصادي الكبير الذي حدث خلال العقد المنصرم ، ويمكن استعراض المؤشرات الديموغرافية والصحية للسودان في الجدول رقـــــم (٦) .

جدول رقم (٦) المؤشرات الديموغرافية ٢٠٠٢

البيان	النسبة
عدد السكان (مليون نسمة)	٣١,٩٠
معدل النمو السكاني %	٢,٦٠
الكثافة السكانية نسمة / كلم مربع	١٣,٠٠
توقعات الحياة للجنسين / سنة	٥٦,٠٠
معدل الإعالة %	٩٠,٠٠
وفيات الأطفال الرضع في الألف	٥٥,٠٠
تحصين الأطفال %	٨٠,٠٠
معدل المستشفي لكل ١٠٠ ألف نسمة	٠,٩٠
معدل تغطية مياه الشرب النقية %	٥٩,٠٠
معدل تغطية الخدمات الصحية %	٧٠,٠٠

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء .

بعد تبني ثورة التعليم التي انتهجتها الدولة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي انتظمت البلاد نهضة تعليمية واسعة يمكن إبراز أهم مؤشراتها من خلال الجدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧) المؤشرات التعليمية في السودان ٢٠٠٢

البيان	الرقم
عدد الطلاب لكل معلم (مرحلة الأساس)	٢٧,٠٠
عدد الطلاب لكل معلم (مرحلة الثانوي)	٥٥,٠٠
عدد الجامعات والكليات (حكومي)	٢٧,٠٠
عدد الجامعات والكليات (خاصة)	٢١,٠٠
نسبة التعليم %	٦٠,٠٠

المصدر : العرض الاقتصادي وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ثانياً: تركيبة الاقتصاد الوطني :

كما أسلفنا سابقا ، فان تركيبة الاقتصاد المحلي يغلب عليها الطابع الزراعي ، وعند استعراض مكونات الناتج المحلي الإجمالي GDP خلال السنوات الماضية يتضح كبر مساهمة القطاع الزراعي وبالتالي فهو من اكبر القطاعات المحركة للاقتصاد أماميا وخلفيا . والجدول رقم (٨) يوضح مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي للأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٠

جدول رقم (٨) مساهمة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %

القطاع	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الزراعة المروية	١٣,٣٠	١٤,١٠	١٤.٣٠	١٢.٨٠	١٣.٠٠	١٣,٢	١٢,٧
الزراعة المطرية الآلية	٢.٢٠	٣,٢٠	١.٩٠	٢,٧٠	١.٠٠	١,١	١,٣
الزراعة المطرية التقليدية	٦.٠٠	٦.٩٠	٧.٤٠	٨,٧٠	٨.٠٠	٦.٣	٨.١
الثروة الحيوانية	٢٠.٠٠	٢٠.٠٠	٢١.٧٠	٢٢.٣٠	٢٢.٠٠	٢١.٨	٢١.٠
الغابات واخري	٣,٤٠	٣.٤٠	٣.٣٠	٣.٣٠	٣.٠٠	٣.١	٣.١
القطاع الزراعي %	٤٥.٠٠	٤٧.٦٠	٤٨.٧٠	٤٩.٨٠	٤٦.٠٠	٤٥.٥	٤٦,٢

المصدر : العرض الاقتصادي لوزارة المالية والاقتصاد الوطني .

يلاحظ من الجدول رقم (٨) أن متوسط مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود ٤٧ % ، كما أن الزراعة المروية تشكل نسبة تصل إلى متوسط ١٣ % من الناتج المحلي الإجمالي ، و٢٨ % من إجمالي مساهمة القطاع الزراعي ، ويعزي هذا إلى أن المشروعات المروية تعتبر عماد الأمن الغذائي في البلاد ، وهي تعتبر من المشروعات الاستراتيجية المملوكة للدولة .

والجدول رقم (٩) يعكس التركيبة العامة لمكونات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ كما يلي :

جدول رقم (٩) مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١

مساهمة القطاع (%)	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الزراعة	٤٥,٠٠	٤٧,٦٠	٤٨,٧٠	٤٩,٨٠	٤٦,٤٠	٤٥,٦٠	٤٦,٢
الصناعة التحويلية و التعدين	٧,٤٠	٨,٣٠	٨,١٠	٩,١٠	١٥,٠٠	١٦,٦٠	١٦,٥
الكهرباء و المياه	٢,٠٠	١,٩٠	١,٨٠	١,٨٠	١,٧٠	١,٧٠	١,٧
التشييد	٥,٠٠	٤,٩٠	٥,١٠	٤,٩٠	٤,٧٠	٤,٥٠	٤,٧
الخدمات	٤٠,٦٠	٣٧,٢٠	٣٦,٣٠	٣٤,٤٠	٣٢,٢٠	٣١,٦٠	٣٠,٩

المصدر : تقارير بنك السودان لاعوام مختلفة .

يلاحظ من الجدول رقم (٩) أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حافظت علي مستوياتها عند متوسط ٤٧ % ، وهي نسبة عالية تعكس ظروف الموارد الطبيعية للاقتصاد الوطني ، يليه في الأهمية قطاع الخدمات بمتوسط قدره ٣٥% خلال الفترة .

ثالثا: أداء الاقتصاد الوطني قبل تطبيق سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي :

شهد الاقتصاد السوداني، طيلة الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) وهي الفترة التي سبقت تطبيق سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في مطلع التسعينات من القرن الماضي تدهورا مستمرا ونموا سالبا في بعض الأحوال . وكان متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠ وحتى ١٩٨٥ قد وصل لنحو ١,٧ % في السنة . وأيضا تميز أداء بقية المؤشرات الاقتصادية الكلية بالضعف كما يتضح من الجدول رقم (١٠)

جدول رقم (١٠) ملخص للمؤشرات الاقتصادية قبل تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي

البند/ السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
النمو في الناتج المحلي الإجمالي %	٥,٠٠	٢.٥٠	١,٠٠	(٧,٠٠)	(٦,٠٠)
معدل التضخم السنوي %	٤,٠٠	٢٣,٠٠	٢٨,٠٠	٤٥,٠٠	٧٤,٠٠
متوسط سعر صرف الدولار (جنيه)	-	-	٢.٥٠	٤,٠٠	٥,٠٠
الميزان التجاري		(١٣٨,١٠)	(٣٦٢,٥٠)	(٧٩٨,٤٠)	(١٤٤,٤٠)

المصدر : العرض الاقتصادي وزارة المالية .

ويعزى هذا التدهور إلى عدد من العوامل والأسباب منها ما هو مرتبط بالظروف الطبيعية ومنها ما هو مرتبط بالسياسات الاقتصادية الداخلية والظروف الخارجية التي كانت تحيط بالبلاد في تلكم السنوات . وفيما يلي نورد بإيجاز تلك العوامل والأسباب التي أحاطت بالاقتصاد الوطني وساهمت في تدهوره ،

أولا : العوامل الطبيعية :

١. التفاوت في معدلات ومستويات هطول الأمطار أدى إلى تدهور الأداء بالقطاع الزراعي ، وبسبب اعتمادية الاقتصاد الوطني علي هذا القطاع بشكل كبير فقد أدى ذلك إلى ضعف معدلات النمو المتحققة وسالبيتها في بعض الأحوال .

٢. فترة الجفاف التي تعرض لها السودان في العامين ١٩٨٤-١٩٨٥ وصلت فيها معدلات النمو إلى - ٥ % و - ٦,٣ % علي التوالي وارتفع المعدّل إلى موجب ١٣,٥ % حين

تجاوزت البلاد فترة الجفاف الأمر الذي يدلل علي اعتمادية الاقتصاد المحلي علي الظروف الطبيعية في تحقيق النمو الاقتصـــادي .

ثانياً : العوامل الديموغرافية :

ساهم الارتفاع الكبير في معدلات النمو السكاني (٢,٣% في المتوسط بنهاية عقد الثمانينات) في تدهور الدخول الحقيقية للأفراد مما اثر سلبا علي مستوياتهم الرفاهية.

ثالثاً: العوامل الاقتصادية والسياسية المحلية :

١. الانخفاض في نسبة الإيرادات العامة للناتج المحلي الإجمالي من حوالي ١٧,٥ % في العام ١٩٧٦ إلى حوالي ٨ % في العام ١٩٨٩ . ومن أهم الأسباب المؤدية لذلك ضعف حصيلة الضرائب بسبب قصور المظلة الضريبية .
٢. ضبابية البرامج والسياسات الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك .
٣. ارتفاع مستويات التضخم والتي وصلت إلى مستوي ١٢١ %في بداية التسعينات بجانب التوسع المستمر في تمويل عجز الموازنة من النظام المصرفي ، إذ بلغ في المتوسط خلال الفترة ٧٦-١٩٨٩ معدل ١٠ % من الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة المصروفات العامة وصلت إلى ٢٢ % من الناتج المحلي الإجمالي بما يؤكد الخلل في السياسات المالية المطبقة آنذاك .
٤. الحرب في جنوب السودان وما تشكله من نزيف مستمر لموارد البلاد .
٥. ساهم عدم الاستقرار السياسي بالبلاد في ضعف الثقة في الاقتصاد المحلي مما كرس كثيراً من ظاهرة هروب رؤوس الأموال للخارج .
٦. ضعف النظام المالي في البلاد (النظام المصرفي والأسواق المنظمة لراس المال) بسبب ضعف رؤوس أموال المصارف التجارية ، بجانب غياب السوق المالية المحركة للمـــــوارد (أنشئت سوق الخرطوم للأوراق المالية في العام ١٩٩٤) .

رابعاً: العوامل الاقتصادية الخارجية :

- عدم استقرار حصيلة التجارة الخارجية بسبب تركيبة الصادر المعتمدة علي محاصيل نقدية محددة مثل القطن بالإضافة لتدهور شروط التبادل التجاري و الكوارث الطبيعية التي شهدتها البلاد في هذه الفترة مما اثر سلبا علي الإنتاج الزراعي وبخاصة محاصيل الصادر.

- العجز المستمر في الميزان التجاري ،منذ منتصف السبعينات وحتى بداية القرن الحالي ، لأسباب مختلفة من أهمها تطبيق نظم صرف غير واقعية وغير محفزة للصادر وبالطبع مشجعة للاستيراد ،و للنمو البطئ والمتدني للإنتاج وبخاصة الموجه للتصدير ، وسياسة القيود علي الأسعار وهوامش الأرباح والتي أدت إلى التشوهات في الاقتصاد بصفة عامة وبصفة خاصة الإنتاج والتصدير.
- الارتفاع المستمر في أعباء خدمة الديون الخارجية والنمو الحاد في مديونية السودان .
- التدهور العام في شروط تبادل التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة .
- ارتفاع أسعار الفائدة علي الديون الخارجية وارتباط جدولة الديون بضرورة إجراء برامج تكيف اقتصادي شاملة قد تكون في كثير من الأحوال في غير صالح البلدان الناميـــة .
- انحسار تدفقات الموارد الخارجية لأسباب في كثير من الأحيان ذات طابع أيدلوجي بجانب ارتباطها عادة بإجراء برامج تصحيح اقتصادي شامل وغيرها من الأسباب .

وبالطبع فان مثل هذا التدهورله آثار سالبة علي التوازن الاجتماعي في البلاد ، وتمظهر ذلك في حدوث ظواهر مثل النزوح الجماعي إلى المـــدن ، هجرة العقول ، انتشار البطالة . والمحصلة العامة لذلك هي أن خللا هيكليا لازم أداء الاقتصاد السوداني طيلة الحقبة السابقة ولا بد من تصحيحه ، لذا تبنت الدولة سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي .

آثار هذا التدهور علي ثقة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني:

لا شك أن البيئة الاقتصادية التي سادت خلال العقود الخمسة الماضية وما لازمها من تراكم مستمر للمشكلات الاقتصادية في البلاد وما أفرزته من أزمات متكررة اسهم بصورة كبيرة في إهدار الثقة لدي القطاع الخاص الوطني في اقتصاد البلاد ، ومن أهم آثار هذا الوضع ما يلي :

١. ارتباط النشاط الاقتصادي الخاص بصورة عامة في ذهنية المجتمع المحلي بالنشاط غير المنتج والطفيلي الذي يجب محاربته . وقد أتت هذه الذهنية خلال تطبيق النظم التدخلية في الاقتصاد والتي سادت خلال الفترات الماضية .
٢. أسهمت هذه البيئة في حدوث تحولات كبيرة في توظيفات موارد القطاع الخاص حيث أصبحت تتجه للمجالات التجارية والمضاربات ولفترات قصيرة جدا والتي لا تولد قيمة مضافة عالية للاقتصاد .

٣. افرز هذا الوضع حجما ضعيفا للقطاع الخاص جعله لا يلائم حاجة الاقتصاد المحلي مما أسهم في تعويق نموه بالصورة الطبيعية والمناسبة .

المحور الثاني : سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في السودان :

تبين من العرض السابق كيف أن الأداء الاقتصادي للبلاد خلال الفترة الماضية تميز بالضعف، لذا كان لزاما علي الدولة أن تجري تصحيحا هيكليا شاملا لاعادة تحريك الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المنشودة . وأتت هذه الخطوة بمجيء حكومة الإنقاذ للسلطة في يونيو من العام ١٩٨٩ وذلك بعد أن عقدت الحكومة مؤتمرا للإنقاذ الاقتصادي في أكتوبر ١٩٨٩ لبلورة أسس إدارة الاقتصاد السوداني خلال الفترة القادمة . واستناداً علي توصيات ومقررات ذلك المؤتمر تم إعداد البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٢ بأهداف ثلاثية شهيرة هي :

١. تحريك جمود الاقتصاد السوداني وتوجيهه نحو الإنتاج .
٢. حشد كل الطاقات المتاحة وفتح الباب لكل من يرغب داخليا وخارجيا في المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج وتعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية اللازمة لفتح المشاركة للجميع ،
٣. تحقيق توازن اجتماعي بحيث لا تتم عملية تحريك الاقتصاد علي حساب الفئات الضعيفة اقتصادياً .

ولتحقيق هذه الأهداف حدد البرنامج الوسائل الآتية :

- التركيز بصورة كبيرة وأساسية علي التنمية الزراعية ،
- تحرير الأسعار وجعلها تتحدد وفقا لآلية العرض والطلب ،
- تحرير الصادر وتقديم الدعم اللازم له ،
- توفير موارد داخلية وخارجية حقيقية من العملات المحلية والصعبة عبر موارد المواطنين واستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي وأية موارد متاحة مقبولة في إطار البرنامج .
- إزالة كل العقبات الإدارية والاقتصادية والقانونية التي تقف أمام رجال الأعمال والمستثمرين وكل العاملين في الحقل الاقتصادي والتي تحد من مبادراتهم الخاصة .

ومن أهم هذه الإجراءات إلغاء احتكارات الدولة في مجالات الإنتاج والتسويق المختلفة ، وخروج الدولة من النشاط الاقتصادي عن طريق الاستخصاص بأدواته المختلفة ، وإجراء تعديلات جذرية في كل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي كقوانين الضرائب والجمارك والعمل والأسعار لتواكب وتساعد علي التوجه نحو الإنتاج والتنمية .

- إجراء تعديلات جذرية في هياكل واسس التمويل المصرفي .
- تطبيق نظام واسع للتكافل الاجتماعي لتمكين ذوي الدخل المحدود (داخل وخارج أجهزة الدولة) من مقابلة الآثار السالبة لاعادة هيكلة الاقتصاد .

بكل المقاييس نجح البرنامج في المدى القصير (ثلاث سنوات) في تحريك جمود الاقتصاد وزيادة الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق تحرير الأسعار علي مستوي الإنتاج والتوزيع وإلغاء رخص الاستيراد والدعم وتوحيد نظام سعر الصرف وغيرها من التدابير .

وارتفعت معدلات النمو في الإنتاج الزراعي حيث ارتفع متوسط معدل النمو الحقيقي في هذا القطاع إلى ١٣,٣ % خلال الفترة من ٩٠-١٩٩٥ مقابل معدل نمو سالب ٤,٢ % في ٩١/٩٠ . أما علي مستوي الاقتصاد الكلي فقد سجل متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٥,٣ % بالمقارنة مع متوسط معدل النمو في الفترات قبل ١٩٩٠ والذي لم يتجاوز ٢,٩ % وكان المعدل في العام ٩٠-١٩٩١م ١,٢ % فقط .

وفي فبراير من العام ١٩٩٢م ، وبنهاية عمر البرنامج اتخذت الدولة قراراتها الجريئة والخاصة بتبني برنامج التحرير الاقتصادي كسياسة أصيلة لادارة موارد البلاد وإزالة التشوهات الهيكلية المتراكمة منذ بداية السبعينات ، وبذلك يعتبر البرنامج نقطة تحول نوعي مهم في مسار الاقتصاد السوداني . وشملت برامج التحرير اعتماد سياسات مصححة في كل القطاعات الاقتصادية . مثلا في القطاع الخارجي تم توحيد أسعار الصرف و تحرير معاملات النقد الأجنبي و تحرير الاستيراد . وفي مجال الإجراءات المالية تم إلغاء الدعم المقدم للمؤسسات الحكومية الخاسرة و رفع الحد الأدنى للأجور . وفي العام ١٩٩٤ تم إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية بهدف تحريك واعادة تعبئة الموارد وتطوير سوق راس المال المحلي ، وأيضا تم تطوير آلية لاقتراض الدولة من الجمهور وبصيغة إسلامية عن طريق شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) والتي تمثل ورقة مالية حكومية من الدرجة الأولى مسنودة بأصول حقيقية

تمثل مشاركة الدولة الكلية والجزئية في بعض الشركات والمؤسسات ذات الربحية العالية ، ويدأ العمل بها رسميا منذ العام ١٩٩٩ وتواصلت حتى الآن . كما تم أيضا استصدار شهادة مشاركة البنك المركـــــزي (شمم) لأغراض إدارة السيولة داخل البنوك .

وفي مجال السياسات النقدية تم الإفراج عن الأرصدة المحجوزة منذ مايو ١٩٩١ التي جاءت وفقا لإجراءات استبدال العملة ، بجانب الإبقاء علي سياسات سقوف التمويل (تم تحريرها فيما بعد) ، والسماح للمصارف بتحديد فئات الرسوم وهوامش الأرباح للودائع بعد أن كانت تحدد مركزياً .

وفي مجال سياسات التسعيرتم إلغاء القيود علي الأسعار في كل المستويات وتحديد هوامش الأرباح في المعاملات التجاريةوالإنتاج،وقد استثني القرارأسعار الموادالبترولية والسكروالخبز .

وفي مجال الاستثمار والإنتاج تم إلغاء القيود علي الاستثمار والسماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالمنافسة في كل قطاعات الاقتصاد . وشملت أيضا قرارات تشجيع الاستثمار والإنتاج تعديل قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٠ في العام ١٩٩٩، ومن بعد عدل في العام ٢٠٠٠، بغرض إتاحة مزايا تفضيلية مناسبة تسهم في زيادةالتدفقات الأجنبية والمحلية للداخل.

هذا التحول الهائل في أسلوب إدارة الاقتصاد ، وما لحقه من إجراءات خاصة باستكمال الإصلاح الاقتصادي وتطوير سوق راس المال ، بجانب تبني البنك المركزي للسياسة المصرفية الشاملة والتي تهدف لتطوير القطاع المصرفي واعادة هيكلة وتوفيق أوضاعه استعدادا لمرحلة الدخول في منظمة التجارة العالمية WTO التي قرر السودان الانضمام إليها منذ العام ١٩٩٤ ، وهو الآن بصفة المراقب وفي طور استكمال انضمامه . وقد تم تكوين سكرتارية عامة لهذا الغرض تضم كل اللاعبين الأساسيين في النشاط الاقتصادي من حكومة وقطاع خاص وقانونيين وغيرهم . هذا التحول احدث ثورة حقيقية في الاقتصاد في كل مجالاته أثمرت عن أداء اقتصادي كلي ممتاز ، ويوضح ذلك بجلاء مدي كفاءة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المحور الثالث : الواقع الحالي لمشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالسودان :

لم يشهد السودان دوراً واضحاً للقطاع الخاص في فترة ما قبل الاستقلال اذ كان تحت سيطرة الحكم البريطاني منذ العام ١٨٩٨ ، وكانت مسؤولية خلق النشاط الاقتصادي تقع تحت قبضة الإدارة البريطانية حيث تم توجيهه نحو زراعة القطن لتلبية حاجة المصانع البريطانية . ولتحقيق ذلك أقام المصارف وخطوط السكك الحديدية و الشركات الأجنبية العاملة في المجال الزراعي . واهم المشروعات الاقتصادية الخاصة آنذاك كان مشروع الجزيرة وبعض الصناعات الحرفية من مراكب وملابس وخلافها . جاء الاهتمام بالقطاع الخاص في ظل الحكومات الوطنية بعد سن قانون الميزات الممنوحة لسنة ١٩٥٦ ، وتبع ذلك إنشاء بنك السودان ١٩٦٠ وإنشاء البنوك المتخصصة في المجالات الزراعية والصناعية والعقارية لتوفير التمويل للقطاعالخاص .

وشهدت الفترة ١٩٦٤-١٩٦٩ تحجيماً لدور القطاع الخاص المحلي بإعتماد الحكومة برامج تركيز اقتصادي مع صندوق النقد الدولي لإفساح المجال للاستثمارات الأجنبيةوأعقب ذلك القرارات التى أصدرتها الحكومة فى العام ١٩٧١ والتى قضت بمصادرة وتأميم العديد من المرافق والاستثمارات الخاصة فى جميع القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية والمصرفية مما عمق ازمة عدم الثقة فى الحكومة ، كما عمق الثنائية المتنافرة بين القطاع الحكومى المسيطر والقطاع الخاص الضعيف . الا أن هذه الحالة شهدت بعض الانفراج فى منتصف السبعينات حينما قررت الدولة تشجيع القطاع الخاص لزيادة استثماراته فى القطاع الصناعى واصدرت لذلك الغرض قانون تشجيع الاستثمار الصناعى .

وشهد عقد التسعينات ذروة تشجيع الدولة للقطاع الخاص ، حينما قامت الحكومة وفى اطار مساعيها لإعادة هيكلة الاقتصاد بسن القوانين و التشريعات التى تشجع من خلالها صادرات القطاع الخاص وتحجم فى ذات الوقت دور القطاع العام فى المجالات الاستثمارية و باشرت تنفيذ برنامج شامل للاستخصاص لذات الغرض .

و يهتم هذا المحور من الورقة بعرض مساهمات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد عبر صورها المختلفة ، وحتى تتضح صور هذه المساهمة وحجمها لا بد من إلقاء الضوء علي الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي يحكم عمل القطاع الخاص المحلي والأجنبي في البلاد.

أولا: التعريف بالقطاع الخاص :

يقصد بالمؤسسة الخاصة ذلك التنظيم الإنتاجي الذي يدار وفقا لحافز الربح ويملك بواسطة الأفراد (طبيعيين أو اعتباريين) بالكامل أو يساهم فيه بالنسبة الغالبة .

إن هذا التعريف يركز علي جانب الملكية علي اعتبار أنها المحدد الرئيسي لشكل القطاع من كونه قطاعاً عاماً أو قطاعاً خاصاً ، وقد اعتمدت عليه الكثير من المؤسسات الدولية وبالذات عند تقديمها للمساعدات والمعونات للقطاع الخاص .

ينبغي الإشارة إلى أن قيام الدولة أو مؤسسات القطاع العام بالعمل التجاري الهادف للربح Commercialization يشابه أيضا عمل مؤسسات القطاع الخالص ولكن هل تعد هذه المؤسسات قطاعا خاصا ؟ في تقديرنا ان ادارج الدولة في النشاط الإنتاجي الهادف للربح هو علي سبيل الاستثناء وان تم في الاحتكارات الطبيعية وهو لا يعكس توجها عامل للدولة لاكتساب الربح بقدر ما يوضح الحاجة العامة لممارسة النشاط الربحي لاعتبارات خاصة ، تأسيسا علي ذلك تم استبعاد نشاط مؤسسات القطاع العام التجاري من التصنيف الخاص بمؤسسات القطاع الخاص .

ومن الناحية التنظيمية هنالك ثلاث أنواع من الأشكال التنظيمية للقطاع الخاص هي :

١. الحرف التقليدية والمشروعات الصغيرة Small Scale Industries :

أهم ما يميز هذا القطاع كونه يستخدم أدوات تقنية اقل تعقيدا وقد يجنح البعض بتسميتها بالتقنية المختلفة ، كما يتميز عادة بسيادة النمط العائلي في التنظيم والملكية وهو عادة ينتشر في الريف ولكن بازدياد ظواهر النزوح للمدن اصبح هذا القطاع يشكل الجزء الأكبر ما يعرف بالقطاع غير الرسمي Informal Sector وهو المستهدف عادة عن الحديث عن الفقر المديني . وغالباً ما يكون هذا القطاع خارج النطاق الإحصائي للجهات الرسمية .

٢. القطاع الخاص المنظم ويشمل الشركات المتوسطة والكبيرة :

ويشير اصطلاح القطاع المنظم إلى القطاع المسجل لدي الجهات والأجهزة الرسمية كدوائر تسجيل الشركات والسلطات الضرائبية والدوائر الإحصائية ، كما يشير لفظ المتوسطة والكبيرة إلى توظيف عدد اكبر من العمالة وراس المال في العملية الإنتاجية مقارنة بالقطاع الحرفي والصغير . وعادة هذا هو القطاع المستهدف بالتطوير والتنظيم وهو يمثل عصب الاقتصاد ،

دون إهمال للقطاع الحرفي والذي يساهم أيضا في الاقتصاد الريفي والحضري بنسبة اكبر من الدخل ولكن غالبها غير مغطي بالإحصاءات الرسمية .

٣. القطاع الخاص الأجنبي :

ويقصد به القطاع الذي تساهم فيه جـــهات أو شركات أجنبيـــــة وعادة ما يتخذ شكل الاستثمار الأجنبي المبـــــــــاشر ، وعادة ما تكون التنظيمات الاقتصـــــــادية الأجنبية بالداخل في شكل شركات تتبع لشركات كبري تسمــــــي بالشركات متعددة الجنسيات Multi National Companies (MNCs) . وحالياً لم يعد النمط المباشر والمتعلق بإنشاء المشروعات هو النمط الوحيد للتدفقات الأجنبية بل امتد ليشمل تكوين المحافظ المالية الاستثمارية Portfolio وتقديم القروض الخاصة .

هناك أيضا أنماطاً من الممارسات التجارية الخاصة تقوم بها الجمعيات الطوعية والخيرية بغرض تدعيم موازناتها العامة ، وهذا أيضا استبعد من التعريف الفني لمفهوم القطاع الخاص. بهذا التصنيف والذي يغطي كافة الأشكال التنظيمية لمؤسسات قطاع الأعمال الخاصة تكون الورقة إلى حد ما استكملت الإطار التعريفي بالقطاع الخاص .

ثانيا: القوانين المنظمة لعمل القطاع الخاص :

في هذا الجزء من الورقة يتم التعرف علي القوانين المنظمة لنشاط القطاع الخاص في كافة المجالات ، وهذه القوانين هي :

١- قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ :

اصدر هذا القانون خلال فترة الاستعمار لينظم مسالة تكوين وادارة الشركات ، بجانب إصداراتها من الأوراق المالية وكيفية تصفيتها . وظل هذا القانون منذ ذلك التاريخ حاكما للقطاع الخاص في إنشاء تنظيماته الإنتاجية والاقتصادية المختلفة.وخلال الفترة الأخيرة تم التفكير في استصدار قانون جديد للشركات لسنة ٢٠٠٢ ليغطي الكثير من المسائل التي استجدت علي الساحة الاقتصادية السودانية وخصوصا ظروف أسلمة الاقتصاد والتعاملات المالية ، بجانب ظهور العديد من القوانين القطاعية ، وبالذات المنظمة للأسواق المالية ، كان لا بد من مراعاتها تشريعيا . وحتى لحظة إعداد الورقة لم يظهر القانون الجديد بصورته النهائية.نص القانون علي إنشاء مسجل عام الشركات ليباشر الأعمال الإدارية المتعلقة

بتأسيس الشركات وادارتها وكيفية التعامل معها وغيرها من المسائل المتصلة بعمل الشركات . وتشير التقديرات انه بنهاية العام ٢٠٠٢ فان عدد الشركات المسجلة يفوق ٢٠ ألف شركة علما بان شركات القطاع الخاص تشكل حوالي ٩٠ % من الشركات القائمة .

٢- قانون تشجيع الاستثمار ١٩٩٩ والمعدل لسنة ٢٠٠٠ :

منذ أن نال السودان استقلاله في العام ١٩٥٦ انصب اهتمام الحكومات الوطنية علي مسألة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي هذا الصدد تم استصدار قانون الميزات الممنوحة لسنة ١٩٥٦ وتبعه في العام ١٩٧٣ استصدار قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي ، وتوالت التعديلات خلال فترة الثمانينات . وفي إطار الإصلاح الاقتصادي الذي انتظم البلاد بعد قيام ثورة الإنقاذ الوطني في ١٩٨٩ تم استصدار قانون موحد لتشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٠ ، وتلي ذلك إدخال العديد من التعديلات علي القانون كان آخرها في العام ٢٠٠٠ وهو القانون السائد الآن في السودان . هذه التطورات المتقاربة في تعديل وتغيير القوانين تعكس إلى حد ما رغبة المشرع الاقتصادي في البلاد للوصول إلى مستويات عالية من الجذب للمستثمرين وبالذات الأجانب بتطوير الميزات والتسهيلات الممنوحة لهم وهي قطعا لن تفي وحدها بالغرض وانما عبر استكمالها بحزم السياسات الاقتصادية المواتية وهو ما تم تطبيقه في بداية التسعينات من القرن الماضي . وكما هو سائد في كل قوانين الاستثمار فان القانون السوداني يحظر التأميم والمصادرة ، ويعطي تسهيلات ضرائبية تمتد لعشر سنوات وأيضا مزايا جمركية عالية ، بجانب التسهيلات في الحصول علي الأراضي وحرية تحويل الأرباح واصل المبالغ المستثمرة للخارج ، وغيرها من المزايا . وتم بموجب القانون إنشاء جهاز الاستثمار الاتحادي ليتبع وزارة الصناعة والاستثماروبتمثيل يقارب الستة عشرة هيئة استثمار علي مستوي ولايات السودان المختلفة لتضطلع بالمهام التنفيذية الواردة في القانون ولتعمل كمنسق بين الوزارات ذات الصلة (الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية والأراضي وسلطات الضرائب والجمارك وبنك السودان) ، بجانب ذلك يقوم الجهاز بدور المروج للاستثمار في السودان وخارجياً . وبنهاية العام ٢٠٠٢ تم إنشاء وزارة جديدة للاستثمار وبالتالي انفصل نشاط الاستثمار عن وزارة الصناعة ، وكل ذلك في إطار إصلاح البيئة الاستثمارية بالبلاد ، و يعكس الجدول رقم (١١) حركة الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة ١٩٩٨ -٢٠٠٠ .

وبحسب الإحصاءات الصادرة عن وزارة الاستثمار فان حجم الاستثمارات العربية المباشرة إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة ١٩٩٠-٢٠٠١ حوالي ٣١% وهي نسبة عالية وتعكس التقييم الجيد المستثمرين العرب لبيئة الاستثمار في السـودان .

جدول رقم (١١) الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠

(المبالغ بالمليون دولار)

العام	الزراعة	الطاقة والتعدين	الخدمات الاقتصادية	القطاع الصناعي	الجملة
١٩٩٨	٤٩	١٠٩٨	٣٠	٧٠	١٢٤٧
١٩٩٩	٣١	٩٩٩	٣٥	٦٥	١١٣٠
٢٠٠٠	٨	٣٥٨	٢٣١	٥٣٣	١١٣٠
الجملة	٨٨	٢٤٥٥	٢٩٦	٦٦٨	٣٥٠٧

المصدر : جهاز الاستثمار الاتحادي .

٣- قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة ١٩٩٤ :

قامت الحكومة بإنشاء أول سوق للأوراق المالية بالسودان " سوق الخرطوم للأوراق المالية " . وفي واقع الأمر فان إنشاء مثل هذا السوق بدأ التفكير فيه منذ العام ١٩٦٢ بمعاونة مؤسسة التمويل الدولية IFC التابعة للبنك الدولي إلا أن الفكرة تعثرت، ، واعيد التفكير فيها من جديد إبان فترة الإصلاح والتحرير الاقتصادي والذي انتظم الاقتصاد السوداني منذ بداية التسعينات من القرن الماضي كما تم الإشارة إليه . وأجيز قانون السوق في العام ١٩٩٤ وباشر السوق الأولى نشاطه في أكتوبر من نفس العام بينما افتتحت السوق الثانوية للتداول في يناير من العام ١٩٩٥ . و يهدف السوق ، بحسب ما جاء في قانونه ، لتحريك الادخار وتشجيعه ، إلى جانب تنظيم إصدارات الأوراق المالية - الأسهم وصكوك التمويل - وإتاحة فرص استثمارية جديدة للأفراد والمؤسسات عبر الأدوات المالية القائمة علي هدي الشريعة الإسلامية كما ورد في قانون السوق . وبالتالي فان وجود السوق يعضد من دور القطاع الخاص المحلي في الاستفادة من موارد الجمهور وهي بالطبع قليلة التكلفة ، وتتميز بأنها متاحة في أي وقت .

والجدول رقم (٢٢) يعكس نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية منذ إنشاءه وحتى العام ٢٠٠١ وبالطبع يلاحظ التطور الكبير في نشاط السوق الأولى والثانوي بصورة معضدة لحركة القطاع الخاص .

قانون صكوك التمويل لسنة ١٩٩٥ :

أجيز قانون صكوك التمويل لسنة ١٩٩٥ علي خلفية إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية لينظم مسألة إصدارات صكوك التمويل والتي تعتبر البديل الإسلامي للسندات **Bonds** ذات الفوائد الربوية ،وينظم القانون كيفية إعداد نشرة الإصدار كما يحدد الجهات الخاصة والعامة المؤهلة لإصدار مثل هذه الصكوك .

التشريعات الضرائبية :

يمثل ديوان الضرائب السلطة الرسمية المخول لها جمع الضرائب وفق التشريعات المعمول بها حيث يتم تحديد فئات الضريبية سواء المباشرة (ضريبة أرباح الأعمال،الدخل الشخصي) أو الضرائب غير المباشرة كالرسوم المختلفة مثل ضريبة القيمة المضافة بمكوناتها المختلفة . وبالطبع فإن التشريعات الضرائبية الصادرة تشكل أثرا واضحا علي بيئة الأعمال . وقد شهدت فترة الإصلاح الاقتصادي ، إصلاحات ضرائبية واسعة كان من أهمها إلغاء الضرائب الزراعية لتشجيع القطاع الخاص الزراعي علي حسن استغلال موارد البلاد ، كما تم بموجبها أيضا إدخال تخفيضات علي فئات ضرائب أرباح الشركات . فبالنسبة للشركات المساهمة العامة خفضت إلى ١٥ % بينما خفضت بالنسبة للشركات الخاصة إلى ٣٥ % وذلك لأغراض تشجيع مثل هذا النوع من الشركات وتوسيع نشاط سوق الأوراق المالية القائم علي وجود هذا النوع من الشركات . كذلك فان قوانين ضريبة الدخل الشخصي لسنة ١٩٨٦ وقانون الجمارك ١٩٨٦ وقانون ضريبة القيمة المضافة لسنة ١٩٩٩تعتبرمن القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي الخاص .

أيضاً من القوانين ذات الطابع العام والتي لها اثر علي أداء القطاع الخاص قانون التصرف في مرافق القطاع العام لسنة ١٩٩٠ وهو يمثل المظلة القانونية للاستخصاص في السودان والذي يعتبر أحد الآليات المهمة لتشجيع القطاع الخاص لممارسة دوره المناط به لقيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد .

وبالمثل فان قانون المراجعة العامة لسنة ١٩٨٦ ، وقانون الصحة العامة لسنة ١٩٧٥ وغيرها من القوانين ذات صلة وثيقة بمسالة اتخاذ القرار الاستثماري في كافة القطاعات الاقتصادية .

٤- **القوانين القطاعية :**

يقصد بالقوانين القطاعية تلك القوانين التي تنظم عمل قطاع بعينه ، ومن بين هذه القوانين ما صدر سابقاً على برامج الاصلاح والتحرير الاقتصادى وظل صالحاً للعمل به بعد الاخذ بهذه البرامج ، ومنها ما صدر مواكباً لها ومراعياً المتغيرات العالمية و المحلية على نحو يعمل على توفير البيئة المناسبة لاستثمارات القطاع الخاص محلياً كان ام اجنبياً و تنظيم عمليات تمويل هذه الاستثمارات .

ثالثاً: الإطار المؤسسي والتنظيمي للقطاع الخاص المحلي في السودان :

الإطار المؤسسي الذي ينظم عمل القطاع الخاص هو " اتحاد أصحاب العمل السوداني " وهو اتحاد مهني ينال عضويته كل صاحب عمل يباشر أي نشاط اقتصادي وفقا للقوانين السائدة وله مقر ورخصة عمل سارية . وتم تأسيس الاتحاد في العام ١٩٧٧ بعد صدور أول قانون لتنظيمات أصحاب العمل في العام ١٩٧٣ .

و يعمل الاتحاد علي تحقيق الأهداف التالية :

١. الارتقاء بالأداء الاقتصادي للبلاد وتحقيق رغبات وتطلعات أصحاب العمل بمختلف أنشطتهم التجارية والصناعية والنقل والحرفية .

٢. العمل علي خلق مناخ طيب للعلاقات الودية بين طرفي الإنتاج ،العمال واصحاب العمل ، أو فيما بين أصحاب العمل أنفسهم أو بينهم وبين السلطات المختصة بالدولة لدفع عجلة النمو والتطور الاقتصادي وتشجيع الاستثمار .

٣. النهوض بالدراسات والبحوث الاقتصادية والعلمية والتطبيقية في كافة المجالات ودعم أبحاث تطور الصناعة والتجارة والزراعة واقامة المعارض والأسواق داخل السودان وخارجه بغرض الدعاية والترويج للمنتجات الوطنية .

٤. العمل مع أجهزة الدولة المختلفة لتحديث النظم والقوانين الخاصة بأصحاب العمل خدمة لمصالحهم ومصالح التنمية والمشاركة في مجالس التخطيط والتشريع القومية فيما يتعلق بالمجالات والمناشط الاقتصادية والاجتماعية .

٥. تمثيل وطرح وجهة نظر أصحاب العمل لدي الجهات الرسمية داخل البلاد وخارجها والانضمام والاشتراك والتنسيق مع المنظمات المحلية والإقليمية والعالمية وفقا للسياسات المقررة .

٦. وضع ضوابط لأخلاقيات ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي يزاولها الأعضاء بما يكفل حفظ حقوقهم وضمان حماية المواطنين والمصالح العامة .
٧. توثيق وتشجيع الاتصال بين أعضاء الاتحاد والعمل علي مدهم بالمعلومات المتجددة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي .
٨. المشاورة وإبداء الرأي في وضع البروتوكولات والاتفاقات الثنائية .
٩. التنسيق بين اتحادات الغرف القطاعية والعمل علي توجيه وتوحيد جهودها المشاركة لتحقيق أهدافها وتمثيلها لدي السلطات الاتحادية والهيئات العربية والأجنبية والدولية في الشأن الاقتصادي .

ويضم الاتحاد خمس غرف قطاعية (وتتفرع من هذه الغرف شعب متخصصة) تفاصيل هذه الغرف كالآتي:

- اتحاد الغرف التجارية ويضم غرفة المصدرين ، غرفة الموردين، غرفة تجار الجملـــة ، غرفة تجار التجزئة ، غرفة الخدمات الاقتصادية .
- اتحاد الغرف الصناعية ويضم غرفة الغذائيات ، غرفة الكيماويات ، غرفة الزيوت والصابون ، غرفة الغزل والنسيج ،غرفة الدباغة والجلود ، غرفة الصناعات الهندسية ، غرفة الطباعة والنشر .
- اتحاد غرف النقل ويضم غرفة البترول والسوائل ، غرفة البصات والحافلات ، غرفة النقل البحري ، غرفة النقل الجوي ، غرفة النقل البري .
- اتحاد الغرف الزراعية ويضم منتجي الدواجن ، إنتاج وتصنيع الألبان ، تصنيع الأعلاف والمركزات ، منتجي الماشية واللحوم والمسالخ ، الخدمات البيطرية ، الأسماك، الزراعة المروية ، الزراعة الآلية ، المحاصيل البستانية ، الخدمات الزراعية ، الغابات والصمغ العربي .
- اتحاد غرف الصناعات الصغيرة والحرفية ويضم شعبا متفرقة علي مستوي الولايات والمحافظات وتجمع الأسواق .

ولاتحاد أصحاب العمل اتحادات علي مستوي ولايات السودان تعمل علي تحقيق أهدافـــه. هذه الاتحادات هي ولاية الخرطوم ، ولاية الجزيرة ، ولاية شمال كردفان ، ولاية جنوب كردفان ، ولاية سنار ، ولاية جنوب دارفور ، ولاية كسلا ، ولاية النيل الابيض .

رابعاً : مساهمة القطاع الخاص الوطني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

١/ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي قطاعياً :

الجدول رقم (١٢) يعكس مساهمة القطاع الخاص والأهلي والذي يشمل المشروعات ذات الطابع العائلي والحيازات الزراعية صغيرة الحجم بالإضافة إلى قطاع الأعمال غير الرسمي.

جدول رقم (١٢) مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

(بالأسعار الثابتة ١٩٨٢/٨١) - المبالغ بالمليون دينار

البند	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الزراعة المطرية الآلية	٢٢.٩٠	٣٥.٩٠	٢٢.٨٠	٣٣,٦٠	١٤.٩٠
الزراعة المطرية التقليدية *	٦٢.٤٠	٧٦.٧٠	٧٨,٢٠	١٠٨,٦٠	١٠٢,٢٠
الثروة الحيوانية	٢٠٩,١٠	٢٢١,٥٠	٢٥٥,١٠	٢٧٧,٨٠	٢٩٣,٥٠
الصناعات التحويلية	٦٨,٢٠	٨١,٧٠	٨٢,٠٠	٩٠,١٠	١٠٠,٥٠
قطاع التشييد	٥٣,٨٠	٥٤,٠٠	٥٩,٤٠	٦٠,٨٠	٦٢,٨٠
الخدمات	٣٤٥,٣٠	٣٤٧,٠٠	٣٤٨,٧٠	٣٥٠,٥٠	٣٥٥,٧٠
جملة مساهمة القطاع الخاص	٧٦١,٧٠	٨١٦,٨٠	٨٤٦,٢٠	٩٢١,٤٠	٩٢٩,٦٠
الناتج المحلي الإجمالي	١٠٤٣,٨٠	١١٠٧,١٠	١١٧٣,٠٠	١٢٤٣,٤٠	١٣٤٦,١٠
نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي %	٧٢,٩٧	٧٣,٧٨	٧٢,١٤	٧٤,١٠	٦٩,٠٦

* الزراعة التقليدية تعني الزراعة التي يباشرها القطاع الأهلي في الحيازات الصغيرة وبأدوات لا تعتمد على كثافة رأس المال وميكنة عمليات الإنتاج .

المصدر : العرض الاقتصادي لوزارة المالية والاقتصاد الوطني لاعوام مختلفة .

و يلاحظ من الجدول أن القطاع الخاص قد ساهم في المتوسط بحوالي ٧٢ % خلال الفترات الماضية وهي تعتبر نسبة عالية تعنى فعلا أن القطاع الخاص الوطني يسهم بصورة مباشرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد . ويلاحظ أيضا النسبة العالية التي يساهم بها قطاع الثروة الحيوانية في الاقتصاد وهذه تعتبر ميزة نسبية للاقتصاد السوداني مكنته من السيطرة علي أسواق منتجات الثروة الحيوانية بالدول العربية . أيضاً فإن مساهمة قطاع الخدمات تعتبر مناسبة وهي توضح مدي التنويع لمصادر مساهمة القطاع الخاص المحلي في التنمية . وفيما يلي نورد تفصيلا لبعض صور مساهمة القطاع الخاص في بعض القطاعات الاقتصادية.

٢/ مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الزراعي :

بحسب الحقائق السابقة حول ايكولوجية السودان ، فان القطاع الزراعي يعتبر القطاع المميز للاقتصاد السوداني و المحرك لبقية القطاعات الاقتصادية كالصناعة التحويلية ، والنقل الخدمات وغيرها من القطاعات . ويمكن تفصيل مساهمة القطاع الخاص في المجال الزراعي من خلال الجدول رقم (١٣) .

جدول رقم(١٣) مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الزراعي خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠

(بالأسعار الثابتة ١٩٨٢/٨١) - المبالغ بالمليون دينار

البند	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الزراعة المطرية الآلية	٢٢,٩٠	٣٥,٩٠	٢٢,٨٠	٣٣,٦٠	١٤,٩٠
الزراعة المطرية التقليدية	٦٢,٤٠	٧٦,٧٠	٧٨,٢٠	١٠٨,٦٠	١٠٢,٢٠
الثروة الحيوانية	٢٠٩,١	٢٢١,٥٠	٢٥٥,١٠	٢٧٧,٨٠	٢٩٣,٥٠
الإجمالي	٢٩٤,٤٠	٣٣٤,١٠	٣٥٦,١٠	٤٢٠,٠٠	٤١٠,٦٠
الناتج المحلي الزراعي	٤٦٩,٧٠	٥٢٧,٢٠	٥٧١,٢٠	٦١٩,٧٠	٦٢٤,٤٠
نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الزراعي %	٦٢,٦٨	٦٣,٣٥	٦٢,٣٤	٦٧,٧٧	٦٥,٧٦

و يلاحظ من الجدول رقم (١٣) أن القطاع الخاص يساهم بنسبة عالية في تحقيق الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني تصل في المتوسط خلال الفترة إلى ٦٤ % . وهذا يعني أن بيئة الاستثمار في المجال الزراعي تعتبر مواتية وتشجع المستثمرين علي ولوج هذا النوع من الاستثمارات .

السياسات العامة وضوابط الاستثمار في المجال الزراعي :

السياسات الاقتصادية المعلنة من جانب الدولة مناصرة للاستثمار في المجال الزراعي ، أتى ذلك إبان إعلان سياسات التحرير الاقتصادي وأيضا في الاستراتيجية القومية الشاملة ٢٠٠٢/٩٢ . وأيضاً في كل برامج الإصلاح الضريبي المعلنة ،عبر الموازنات العامة السنوية ، فان التأكيد علي صفرية الضرائب الزراعية يأتي دائما في مقدمة اهتمام الدولة ، كما أن السياسات النقدية للبنك المركزي (بنك السودان) ، وقانون تشجيع الاستثمار لسنة ٢٠٠٠ يعتبران القطاع الزراعي من القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد السوداني . كل ذلك يدل علي حرص الدولة علي تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي .

وفيما يتعلق بضوابط الاستثمار في مجالات الزراعة (القطاع النباتي والقطاع الحيواني) فان الإطار المؤسسي الذي يحكم هذه الاستثمارات مكون من : وزارة الاستثمار ، وزارة الزراعة والغابات ، وزارة الثروة الحيوانية ، وقانون الشركات لسنة ١٩٢٥، وقوانين الضرائب والجمـــارك ، بجانب اللوائح والضوابط العامة التي تنظم ممارسة الأعمال في البلاد كما تم الإشارة إليه سابقاً .

٣/ مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الصناعي :

القطاع الصناعي يساهم بالمتوسط بحوالي ١٥ % من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد . وتدني هذه النسبة مرده إلى تركيز السياسات علي القطاع الزراعي ، إلى جانب المشاكل المزمنة التي يعاني منها القطاع الصناعى سواء المتعلقة بالسياسات الحكومية أو الناتجة عن أداء القطاع نفسه . وفي الآونة الأخيرة ، تم اعتماد استراتيجية لتطوير القطاع الصناعي وتحسين إنتاجيته . ويمكن ملاحظة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الصناعي من خلال الجدول رقم (١٤٥) .

جدول رقم (١٤) مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الصناعي

خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٠(بالأسعار الثابتة ١٩٨٢/٨١) -المبالغ بالمليون دينار

البند	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	*٢٠٠١
الصناعة التحويلية	٦٨,٢٠	٨١,٧٠	٨٢,٠٠	٩٠,١٠	١٠٠,٥٠	١١٢,٦
الناتج المحلي الصناعي	١٥٠,٩٠	١٦٦,٩٠	١٧٦,٤٠	١٩٦,٥٠	٢٨٧,٨٠	٢٣٦,٨
نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الصناعي %	٤٥,٢٠	٤٨,٩٥	٤٦,٤٩	٤٥,٨٥	٣٤,٩٢	٤٧,٥٥

سعر الصرف للدولار في العام ٢٠٠١ = ٢٦١ دينار .

- القيم بالأسعار الجارية .

و يلاحظ من الجدول رقم (١٤) انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلى الصناعي ، مقارنةً بنسبة مساهمته في الإنتاج الزراعي ، حيث بلغت في المتوسط ٤٤ % . ويرجع انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الصناعي إلى أن معظم الإنتاج الصناعي يتحقق من خلال الصناعات الحكومية والمشتركة وبالذات صناعة السكر والأسمنت ،

إضافة إلى ذلك فان صناعة التعدين والتشييد اعتبرت في هذه الدراسة جزءً من مساهمة القطاع العام لضخامة رؤوس الأموال المطلوبة لولوج هذا النوع من الاستثمارات.و يمكن إبراز التطور في حجم إنتاج القطاع الخاص لبعض الصناعات التحويلية في الجداول (١٥-١٧) .

جدول رقم (١٥) حجم الإنتاج لاهم الصناعات التحويلية - الصناعات الغذائية

البيان	الوحدة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الدقيق	ألف طن	٢٦٥	٣٢٤	٣١٠	٥٣٢	٦٣٠
المياه الغازية	مليون صندوق	١٣	١٥	١٧	١٨	٢٠
النشا والجلوكوز	ألف طن	-	٦,١٠	متوقف	٢,٦٠	٥,٦٠
الزيوت النباتية	ألف طن	١١٦	١٣١	١٢٠	١٠٠	١٢٠

المصدر : وزارة الصناعة .

جدول رقم (١٦) حجم الإنتاج لاهم الصناعات التحويلية - السلع المستهلكة

البيان	الوحدة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
السجائر	ألف طن	١,٧٠	٢,٢٠	٢,٢٠	٢,٣٠	٢,٣٠
الإطارات	ألف قطعة	٢٠٧	١٨٥	٢٠٧	١٧٣	١٦٨
البوهيات	ألف طن	٣	٣,٥٠	٤,٧٠	١٦,٧٠	١٨
الغزول	مليون ياردة	١٢	١١	٨,٦	٨,٨	٨

المصدر: وزارة الصناعة .

جدول رقم (١٧) حجم الإنتاج لاهم الصناعات التحويلية - السلع الوسيطة

البيان	الوحدة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الجلود	مليون قطعة	٨,٨٠	٧,٠٠	٨,٤٠	١٧,٤٠	٨,٥٠
الأحذية الجلدية	مليون جوز	٣٥,٦٠	٤٢,٣٠	٤٦,٣٠	٤٨,٠٠	٥٠,٠٠
الصابون	ألف قطعة	٧٥,٠٠	٥٠,٠٠	٦١,٠٠	٨٠,٠٠	١٠٠,٠٠
البطاريات الجافة	مليون حجر	٥,٠٠	١١,٨٠	٣٢,٠٠	٦٤,٠٠	٧٢,٤٠
الثلاجات	عدد	٦,٦٢٦	٧,٢٥٣	٩,٣٧٤	١٨,٠٠٠	٢٥,٤٣٨

المصدر: وزارة الصناعة .

يلاحظ الزيادات المتتالية في حجم الإنتاج للسلع المذكورة فى هذه الجداول الثلاث بما يؤكد صحية المناخ الإنتاجي بهذه الصناعات .

إنتاج الأدوية :

يمتاز هذا القطاع بالتطور وقد شهد نموا ملحوظا خلال الفترة السابقة وذلك نتيجة لتخفيض الضرائب وجودة الإنتاج المحلي بالإضافة إلى اعتدال أسعار هذه السلع مقارنة مع السلع المستوردة . و يمكن توضيح تطور إنتاج الأدوية بواسطة القطاع الخاص خلال الفترة ٩٦- ٢٠٠١ في الجدول رقم (١٨) .

جدول رقم (١٨) إنتاج الأدوية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠

النوع	الوحدة	الطاقة التصميمية	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الأقراص	مليون	١٧٥٠,٠٠	٤٠٠,٠٠	٩٨٠	٦٩٢	٣٠٢,٠٠	٩٨٣,٧٥
الكبسولات	مليون	٢٨٠,٠٠	٩٥,٠٠	١١٠	٧٦	٥٠,٦٠	١٥١,٠٠
بدرة ومعلقات شراب	مليون زجاجة	٦,٣	٣,٤٠	٥,٠٠	٣,٢٠	٦,٠٠	٤,٤٠
سوائل	مليون زجاجة	١٠,٠٠	-	٥,٠٠	٣,١	٢,٦٠	٣,٠٥
محاليل وريدية	مليون وحدة	٤,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٢٠	١,٧٠	٢,١٥
محقونات	مليون امبولة	-	٦,٠٠	٥,٠٠	٤,١٠	٥,٥٠	٩,٣٠
بنج	طن	-	٣٣,٥٠	٣٦,٠٠	٢٩,٠٠	٣٧,٦٠	٤٠,٥٠
أكسجين	متر مكعب	-	١٨٣٠	٢٢٥٣	٢٤١٩	٦١	٣٤٥٠

المصدر: وزارة الصناعة .

و يلاحظ من هذا الجدول الزيادات المتتالية في حجم الإنتاج في صناعة الأدوية ، وكما أوضحنا سابقا فان المعالجات الضريبية السابقة أسهمت في تحسين بيئة الإنتاج في القطاع الصناعي بصفة عامة .

السياسات العامة وضوابط الاستثمار في الصناعي :

السياسات الاقتصادية العامة المعلنة من جانب الدولة هي خروج القطاع العام من النشاط الاقتصادي عبر آلية الاستخصاص وفك الاحتكارات كما أسلفنا ، بجانب ذلك بذلت الكثير من الجهود لحل المشكلات التي تواجه الصناعة وبخاصة الرسوم الجمركية والضرائبية بغرض تحسين قدرة المنتجات المحلية للمنافسة مع المستوردة . و فيما يختص بضوابط استثمارات القطاع المحلي أو الأجنبي في مجالات القطاع الصناعي المختلفة فان قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩ والمعدل لسنة ٢٠٠٠ أتاح ميزات هائلة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي لولوج

مجالات الاستثمار المختلفة (انظر المحور الرابع من هذه الورقة) . وبالطبع فان أي فرع من فروع القطاع الصناعيله بعض الضوابط الفنية ، وفي بعض الأحوال قوانين قطاعية تحكم استثماراته و تعتبر كمحددات مهمة يجب مراعاتها عند اتخاذ قرار الاستثمار .

٤/ مساهمة القطاع الخاص في إنتاج الخدمات :

يأتي الاهتمام بتنمية وتطوير قطاع الخدمات في مرحلة تالية لقطاعي الزراعة والصناعة ، علي الرغم من أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط تفوق ٣٥ % مقارنةً بــ ١٥ % للقطاع الصناعي . وكما هو معلوم ، فان قطاع الخدمات في معظم الاقتصاديات النامية يتميز بضعف إنتاجيته ، وفي اغلب الأحوال يتم فيه الإنتاج دون ضوابط كافية أو معايير وفقاً لما هو مطبق عالمياً . و يمكن استعراض مساهمة القطاع الخاص في قطاع الخدمات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من١٩٩٦-٢٠٠١ في الجدول (١٩)

جدول (١٩) مساهمة قطاع الخدمات الحكومية والخاصة في الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٦-٢٠٠٠(%)

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الخدمات الحكومية	٧,٥٠	٥,٩٠	٦,٥٠	٦,٢٠	٥,٨٠
خدمات المقدمة بواسطة القطاع الخاص	٣٣,١٠	٣١,٣٠	٢٩,٨٠	٢٨,٢٠	٢٦,٤٠
الإجمالي	٤٠,٦٠	٣٧,٢٠	٣٦,٣٠	٣٤,٤٠	٣٢,٢٠
مساهمة القطاع الخاص %	٨١,٥٣	٨٤,١٤	٨٢,٠٩	٨١,٩٨	٨١,٩٩

المصدر : إحصاءات بنك السودان .

ويلاحظ من هذا الجدول المساهمة العالية للقطاع الخاص في قطاع الخدمات حيث تصل مساهمته في المتوسط لاكثر من ٨٠ % وهي نسبة عالية جدا مما يدل علي اقتصار الدولة فقط علي الخدمات السيادية والعامة ، بينما بقية القطاعات الخدمية تدار علي أساس اقتصادي ، الأمر الذي يشجع نمو الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في هذا الجانب . وفيما يلي تفصيل لبعض مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج لبعض الخدمات .

القطاع المصرفي والمالي :

بنهاية العام ٢٠٠٢ بلغ عدد البنوك المرخص لها بمزاولة العمل ٢٦ مصرفاً ،تعمل جميعها تحت مظلة بنك السودان (البنك المركزي) ووفقاً لاسس الشريعة الإسلامية والتي تم انتهاجها رسميا في البلاد منذ العام ١٩٨٣. و يمكن توضيح خارطة الملكية للبنوك العاملة في السودان في الجدول رقم (٢٠) .

جدول رقم (٢٠) هيكل الملكية للبنوك العاملة في السودان بنهاية العام ٢٠٠٢

نوع الملكية	البنوك الحكومية	البنوك المشتركة *	فروع البنوك الأجنبية	الإجمالي
العدد	٤,٠٠	١٩,٠٠	٣,٠٠	٢٦,٠٠
النسبة من الإجمالي %	١٥,٣٨	٧٣,٠٨	١١,٥٤	١٠٠,٠٠

- البنوك المشتركة هي البنوك التي تساهم فيها الدولة والقطاع الخاص الوطني والأجنبي.

يتضح من الجدول رقم (٢٠) أن الدولة في الاتجاه نحو تبني اقتصاديات السوق تساهم في إنشاء المصارف ، وبل تحويلها إلى شركات مساهمة عامة كما حدث في بنك الخرطوم ،أو بالبيع بالنسبة لحالة البنك العقاري ، كما أن السياسات النقدية العامة تسمح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية .

وبما أن القطاع الخاص يساهم في البنوك المشتركة بنسبة اكبر من مســـــــاهمة الدولة ، فانه يمكن اعتبارها قطاعاً خاصاً . و الجدول رقم (٢١) يعكس مساهمة القطاع الخاص في بعض جوانب الأداء المصرفي في السودان . ولاعتبارات ضعف البيانات المتاحة فسوف تكتفي الورقة بإحصاءات العام ٢٠٠١ .

جدول رقم (٢١) : الأداء المصرفي للقطاع الخاص مقارنة بمصارف القطاع العام خلال ٢٠٠١

(الأرقام بآلاف الدينارات)

البيان	الإجمالي	مساهمة البنوك الخاصة	النسبة
الودائع (المحلي)	١٣٣,٩٥٧,٧٨٩	٩٨,٦٥٥,٨٢٣	٧٣,٦٥ %
الودائع (الأجنبي)	٥٧,٤٠٧,٥٣٩	٤٢,٦٩١,٨١٦	٧٤,٣٧ %
إجمالي حقوق الملكية	٣٥,٥٠٧,١٨٦	٣١,٦٨٤,٤٩٠	٨٩,٢٣ %
إجمالي الموجودات	٤١٠,٩٢٧,٦٠٠	٣١٥,٧١٢,٧٢٠	٧٦,٨٣ %
إجمالي راس المال المدفوع	٢٧,٦٥٤,٤٤٥	٢٠,٧٤٥,٥٢١	٧٤,٧٦ %
إجمالي الاستثمارات	٩٧,٩٣٨,٧٢٦	٧٣,٥٧٣,٨٩٢	٧٥,١٢ %

المصدر : البيانات الأساسية للجدول صادرة عن اتحاد المصارف السوداني .

- متوسط سعر صرف الدولار مقابل الدينار للعام ٢٠٠١ : ٢٦١ دينار .

يلاحظ من هذا الجدول ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص بصورة واضحة في بعض الجوانب المتعلقة بأداء الجهاز المصرفي في السودان والتي وصلت لاكثر من ٧٥ % في المتوسط للجوانب أعلاه .

وفيما يتعلق بأداء القطاع المالي ، والذي تم تعريفه لأغراض هذه الورقة بنشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية، فان عمليات التداول وإصدارات الأوراق المالية التي تتم فيه كلها عبر الوكالات المدرجة وهي جميعها وكالات مسجلة كشركات خاصة . الجدول رقم (٢٢) يعكس هذا الأداء .

جدول رقم (٢٢) بعض جوانب أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية ١٩٩٧-٢٠٠١(المبالغ بالمليون دولار)

البيان / العام	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
الإصدارات الأولية (مليون دولار)	١,٣٩	١٢,٨٩	٢٢,٣٦	٣٧,٤٩	٣٠,٠٤
التداول السنوي (مليون دولار)	٢,٢٢	١٢,٨٩	٥,٨٩	٢٢,٤٧	٦٣,١٢
راس المال السوقي (مليون دولار)	٩٤,٦٠	١٠٣,٧٢	٢٠٦,٣٩	٣٨٣,٥٠	٤٦١,٩٨

المصدر : التقارير الصادرة عن سوق الخرطوم للأوراق المالية معدلة وفقا لمتوسطات أسعار الصرف للسنوات المناظرة .

سعر الصرف للدولار في العام ٢٠٠١ = ٢٦٢ دينار .

ويلاحظ من هذا الجدول الارتفاع المتواصل لمؤشرات الأداء بسوق الخرطوم للأوراق المالية حيث ارتفع حجم الإصدارات الأولية بنسبة ٢٠٦١,١٥ % في العام ٢٠٠١ مقارنة بما كان عليه في العام ١٩٩٧ ، وأيضا ٢٧٤٣,٢٤ % و ٣٨٨,٣٥ % بالنسبة للتداول السنوي وحجم راس المال السوقي علي التوالي .

القطاع التجاري :

يمثل القطاع التجاري وبالأخص التجارة الخارجية محورا مهما من محاور قطاع الخدمات الخاصة . ففيما يخص حجم الصادرات التي تمت عبر الشركات الخاصة إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة من ١٩٩٦ -٢٠٠١ ، فانه يمكن ملاحظتها من الجدول رقم (٢٣) .

جدول رقم (٢٣) صادرات القطاع الخاص إلى إجمالي الصادرات (الأرقام بالمليون دولار)

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	*١٩٩٩	٢٠٠٠
إجمالي الصادرات	٦٢٠,٢٠	٥٩٤,٢٠	٥٩٥,٧٠	٧٨٠,١٠	١٨٠٦,٠٠
صادرات القطاع الخاص	٥١٨,٠٠	٤٩٤,٢٠	٥٠١,٩٠	٤٠٧,٧٠	٣٧٢,٧٠
نسبة صادرات القطاع الخاص إلى الإجمالي %	٨٣,٥٢	٨٣,١٧	٨٤,٢٥	٥٢,٢٦	٢٦,٠٠

- العام ١٩٩٩ هو عام تصدير البترول السوداني .

سعر الصرف للدولار في العام ٢٠٠١ = ٢٦٢ دينار .

ويلاحظ من الجدول رقم (٢٣) ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الصادرات السودانية بالنسبة للسنوات التي سبقت بدء عمليات تصدير البترول السوداني (١٩٩٩) ، حيث وصلت لاكثر من ٨٠ % ، بينما يلاحظ انخفاض هذه النسبة بعد العام ١٩٩٩ . ولكن عند استبعاد الصادرات البترولية فان النسبة تحافظ علي مستوياتها السابقة .

السياسات العامة وضوابط الاستثمار في القطاع التجاري :

يمثل القطاع التجاري ثقلاً مهماً في قطاع الخدمات المقدمة بواسطة القطاع الخاص . ويشمل القطاع التجاري عمليات التجارة الداخلية (الجملة والقطاعي) ، وكذلك عمليات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) .

وبخصوص ضوابط الاستثمار في حقل التجارة الداخلية واقامة حضور تجاري في البلاد ، فان السياسات العامة للبلاد ، بما فيها سياسات الاستثمار الأجنبي ، تتيح ذلك وفقاً لبعض الضوابط بالطبع . فيما يتعلق بإجراءات تنظيم الصادر ، فإن وزارة التجارة الخارجية هي الجهة المنوط بها تنظيم كل عمليات التجارة الخارجية ، حيث يشترط للدخول في هذا الحقل الحصول علي الصفة المؤسسية وذلك بعد استيفاء إجراءات تأسيس الأعمال التجارية وفقا لقانون الشركات لسنة ١٩٢٥ . تشتمل إجراءات الدخول في هذا الحقل على استيفاء شروط التسجيل في السجل التجاري (رخصة مزاولة النشاط ، عضوية الغرفة التجارية - التابعة لاتحاد أصحاب العمل - شهادة رأس المال العامل معتمدة من مراجع قانوني ، خلو طرف من الضرائب والزكاة تحديد المجموعات السلعية المستهدفة بالصادر والوارد ، تسديد الرسوم المقررة) ، بالإضافة إلى التقيد بالسياسات التي تصدرها الوزارة ، وأيضا تلك الصادرة من السلطات النقدية فيما يتعلق بتنظيم عمليات النقد الأجنبي .

والسياسات الاقتصادية العامة في مجال التجارة الخارجية متسقة تماما مع التوجهات نحو تبني أدوات وسياسات السوق الحر ، وبالتالي فانه لا توجد قيود علي عمليات الاستيراد والتصدير (عدا استيراد السلع التي تمس السيادة الوطنية أو السلع التي تمس الآداب العامة ، بينما للصادر فان هناك بعض السلع تصدر علي أساس احتكاري من جانب الدولة مثل الصمغ العربي ، القطن ، والبترول ، السكر) .

٥/ مساهمة القطاع الخاص الوطني في التنمية الاجتماعية :

لأغراض هذه الورقة ، فان مساهمة القطاع الخاص الوطني في التنمية الاجتماعية يقصد بها تقديمه للخدمات الصحية والتعليمية ، بجانب المساهمة في العمل الطوعي والخيري .

الصحة :

كان قطاع الخدمات الطبية في السودان يتميز بتولي الدولة تقديم تلك الخدمات مجاناً للمواطنين ، ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد منذ السبعينات بدأ تدهور هذه الخدمات وعجزت الدولة عن تقديم الدعم اللازم لتأهيلها ، الأمر الذي أدى إلى تآكل بنياته التحتية .

وفي بداية التسعينات تبنت الدولة سياسة التحرير الرامية لإعمال قوي السوق في إدارة موارد البلاد علي النحو الذي تمت الإشارة إليه سابقاً ، وبالتالي بدأت المرافق الصحية تقدم خدماتها مقابل أجر وتبع ذلك دخول القطاع الخاص في هذا الحقل وظهر العديد من المستشفيات الخاصة مما أضفى صبغة هدف الربحية كعنصر جديد في قطاع الخدمات الصحية . وتجربة الاستثمار في قطاع الخدمات الصحية ما زالت وليدة ولم تشمل كافة الخدمات الطبية – لأسباب مختلفة – بل تركزت بشكل أساسي في أقسام الجراحة العامة وجراحة القلب ، الطب الباطني ، الولادة الطبيعية والقيصرية ، خدمات طب الأطفال ومعامل التحاليل الطبية . كما ان هذه الخدمات تعاني من قلة رأس المال المستثمر فيها ويمنع ذلك إدخال العديد من الأجهزة الطبية المتطـورة . وفي ظل تنامي الطلب علي العديد من الخدمات الطبية يصبح الاستثمار في هذه الحقول جاذبا . والجدول رقم (٢٤) يعكس الوضع الصحي للبلاد خلال الأعـــوام ١٩٩٤–٢٠٠٠ بحسب الوحدات الصحية .

جدول رقم (٢٤) الوضع الصحي بحسب الوحدات الصحية خلال الفترة ٩٤–٢٠٠٠

الوحدات الصحية	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
م. تعليمية / خدمات أخصائيين	٢٠.٠٠	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠	٢٣,٠٠	٢٣,٠٠
مستشفيات تعليمية تخصصية	١٦,٠٠	١٦,٠٠	١٦,٠٠	٢٣,٠٠	٢٦,٠٠	٣١,٠٠	٣٥,٠٠
م . بها خدمات أخصائيين غير تعليمية	٣٦,٠٠	٣٧,٠٠	٣٧,٠٠	٣٧,٠٠	٣٨,٠٠	٣٨,٠٠	٤٠,٠٠
مستشفيات تخصصية غير تعليمية	٦,٠٠	٧,٠٠	٧,٠٠	٨,٠٠	٩,٠٠	١٢,٠٠	١١,٠٠
مستشفيات عامة	١٦٢,٠٠	١٧٣,٠٠	١٨١,٠٠	١٨٦,٠٠	١٩٢,٠٠	٢٠٠,٠٠	٢٠٠,٠٠
مجموع المستشفيات	٢٤٠	٢٥٣	٢٦١	٢٧٤	٢٨٥	٣٠٤	٣٠٩
عدد الأسرة	٢١،٨٢٧	٢٢،٤٤٤	٢٢،٦٠١	٢٢،٦٥٦	٢٢،٧٢٤	٢٣،١٠٣	٢٣،٠٧٦
عدد المراكز الصحية	٥٣١	٥٧١	٦٦٧	٦٩٣	٨٢١	٨٤٩	٩١٥
عدد الشفخانات	١،٤٠٠	١،٤٧٨	١،٤٥٣	١،٤٦٨	١،٤٨٢	١،٤٣٨	١،٤٧٥
عدد نقاط الغيار	١،٤١٢	١،٥٥٨	١،٤١٢	١،٤٤٢	١،٤٧٦	١،٢٥٣	١،٢٣٦
عدد وحدات الصحة الأولية	٣،٠٧٠	٢،٩١٦	٢،٧٠٦	٢،٧٢٩	٢،٦٤٦	٢،٦٥٢	٢،٥٥٨
عدد بنوك الدم	٣٨,٠٠	٣٨,٠٠	٣٩,٠٠	٤١,٠٠	٤٣,٠٠	٥٠,٠٠	٥٥,٠٠
عدد وحدات الأشعة	٥٩,٠٠	٦٤,٠٠	٦٧,٠٠	٦٨,٠٠	٧٢,٠٠	٨١,٠٠	٨٣,٠٠

المصدر : وزارة الصحة الاتحادية

و يلاحظ من هذا الجدول أن العدد الإجمالي للمستشفيات العامة قد زاد بنسبة ٢٣,٥ % في العام ٢٠٠٠ مقارنةً بالوضع الذي كانت عليه في العام ١٩٩٤ . وكذلك ارتفع عدد الأسرة بنسبة ٥,٧ % عن نفس الفترة ، الأمر الذي يوضح الاتجاه نحو زيادة الإنفاق علي الخدمات الصحية .

وفيما يتعلق بعدد الوحدات الصحية بأقسامها المختلفة والمسجلة كوحدات خاصة ، فان ضعف البيانات المتاحة جعل الورقة تكتفي بالأرقام الخاصة بالعام ٢٠٠٠ ، وهي موضحة في الجدول رقم (٢٥) .

جدول رقم (٢٥) الوحدات الصحية بالقطاع الخاص في العام ٢٠٠٠ (حسب الولايات)

الولاية	عدد المستشفيات	عيادات متخصصة	عيادات عامة	معامل	أشعة X	عيادات أسنان	مخازن أدوية
الخرطوم	٥٠	٢٠٠	٢٥٠	٦٨٢	٥٠	١٣٦	٢٩
الجزيرة	١٢	٧٢	٠	١٣٩	٣	١٣	٩١
النيل الأبيض	٣	٢٧	١٩	٥٦	١	٦	٦
النيل الأزرق	١	٣	٥	١٠	٠	٢	٣٤
سنار	٥	٢٢	٢٠	١٨	٢	٢	٢١
نهر النيل	١٢	١٩	١٢	١٩	١	٦	١٥
الشمالية	٣	١١	٠	٠	٩	٣	٠
كسلا	٩	٦	٢٣	٢٥	٤	٣	٣٤
القضارف	١	١٨	١٧	١٠	٣	٤	١٨
البحر الأحمر	٢	٣٠	١٨	٢٨	٢	٥	١٠
ش. كردفان	٠	٢٨	١٥	٣	٢	٥	٨٣
ج. كردفان	٠	٢	١٠	٠	٠	٠	٨٦
غ . كردفان	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ش. دارفور	٠	٧	١٤	١	١	١	١٥١
ج. دارفور	٢	١٣	٩	٢٢	٢	٤	١٨٠
غ. دارفور	١	٢	١	٣	٠	٠	١٣
الإجمالي	١٠١	٤٦٠	٤١٣	١٠١٦	٣٠	١٩٠	٧٧٦

المصدر : وزارة الصحة الاتحادية .

ومن بيانات الجدول (٢٥) والجدول (٢٤) يمكن ملاحظة أن عدد المستشفيات الخاصة إلى إجمالي المستشفيات بالدولة يعادل نسبة ٣٢,٧ % ، وهي نسبة عالية مع حداثة الاستثمارات الخاصة في هذا المجال . كما ان عدد الأسرة بالمستشفيات الخاصة يعادل نسـبة ٤,٩ % من إجمالي الأسرة في البلاد . وأيضاً يلاحظ أن ولاية الخرطوم تستأثر بحوالي ٥٠ % من جملة المستشفيات الخاصة بالسودان مما يدل علي جاذبيتها استثمارياً .

السياسة الاقتصادية العامة وضوابط الاستثمار في المجال الصحي :

الاستثمارفي القطاع الصحي يعتبر من أنواع الاستثمارات التي تلقي تشجيعاً كبيراً من الدولة حيث اعتبرت قطاع الصحة ضمن القطاعات الاستراتيجية التي يجـوز منحهـا ميزات إضافية اكثر من تلك المنصوص عليها في القانون . و الضوابط العامة التي تحكم الاستثمار في هذا القطاع تشمل أولا الحصول علي رخصة مزاولة العمل التجاري وذلك من خلال تأسيس شركة أو اسم عمل وفقا لقانون الشركات لسنة ١٩٢٥ ثم هنالك القوانين القطاعية المنظمة للعمل الصحي مثل قانون المجلس الطبي السوداني، ١٩٩٢، وقانون المجلس البيطري لسنة ١٩٩٥ ، وغيرها من القوانين .

التعليم :

بصدور قانون مؤسسات التعليم العالي لسنة ١٩٩٠ وقانون مؤسسات التعليم العام لسنة ١٩٩٢ ، ووفقاً لمقتضيات ثورة التعليم العام والعالي التي انتهجتها الدولة منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي تم فتح الباب واسعا للقطاع الخاص المحلي والأجنبي لتقديم الخدمات التعليمية علي كافة المستويات والمراحل الدراسية بدءا من دور الحضانة وانتهاء بالدراسات فوق الجامعية والمتخصصة . هذه التطورات المهمة أدت إلى أن تصل نسبة التعليم بالبلاد إلى ٦٠ % وهي نسبة عالية مقارنة ببقية النسب السائدة في الدول الأقل نموا . والجدول رقم (٢٦) يعكس دور القطاع الخاص في مجال التعليم العالي كنسبة من إجمالي مؤسسات التعليم العالي الحكومي في البلاد .

الجدول رقم (٢٦) مؤسسات التعليم العالي الأهلي كنسبة من إجمالي مؤسسات التعليم الحكومي خلال العام ٢٠٠١ .

البيان	العدد	النسبة من الإجمالي
عدد الجامعات والكليات (حكومي)	٢٧,٠٠	٥٦,٢٥ %
عدد الجامعات والكليات (خاصة)	٢١,٠٠	٤٣,٧٥ %
الإجمالي	٤٨,٠٠	١٠٠,٠٠ %

المصدر : العرض الاقتصادي .

من خلال عرض الجدول رقم (٢٦) يتضح أن مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية العليا بلغت ٤٣,٧٥ % وهي نسبة طيبة وتعكس بصورة واضحة المؤشرات الإيجابية لهذا النوع من الاستثمارات .

السياسة الاقتصادية العامة وضوابط الاستثمار في مجال التعليم :

ان قطاع التعليم بشقيه العام والعالي نال حظه من الأجواء الصحية للاقتصاد منذ تبنى برامج الاصلاح ، كما هو واضح من خلال العرض السابق . وبالتالي فان هذه الاستثمارات المنفذة تشكل آلية جذب لاستثمارات جديدة في هذا المجال الهام الذى اعتبره المشرع الاقتصادي ضمن مشروعات البني التحتية التي وصفت بأنها استراتيجية وبالتالي تستأثر بميزات تفضيلية إضافية في ظل قانون تشجيع الاستثمار لسنة ٢٠٠٠ .و فيما يتعلق بالضوابط العامة للاستثمار في قطاع التعليم فان القوانين الرئيسية (قانون الشركات ، الضرائب ، الاستثمار وغيرها) بجانب القوانين القطاعية المشار إليها سابقا تمثل مظلة إطارية تنظم الاستثمار في هذا النوع من الاستثمارات .

٦/ مساهمة القطاع الخاص في الأعمال التطوعية والخيرية :

القطاع الخاص جزء من المجتمع ويتفاعل مع قضاياه كافة . ويساهم القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة مباشرة عن طريق الاستثمارات المباشرة في هذا القطاع ومساهمة تلك الاستثمارات في رفع مستوي الرفاهية للعاملين و إزكاء روح التعاون والتراحم داخل تجمعات العاملين . يمكن توضيح مساهمة القطاع الخاص السوداني في العمل الطوعي والخيري من خلال النقاط الآتية :

١. التبرعات التي تخصصها الشركات للأعمال الخيرية المختلفة (بناء المساجد ، دعم الجمعيات الطوعية ، دعم المواطنين ، دعم الأنشطة الثقافية وغيرها)

٢. مساهمة القطاع الأهلي في الأوقاف للأغراض المختلفة ، وتشير الإحصائيات إلى أن أوقاف القطاع الخاص تربو على ٧٥ % من إجمالي الأوقاف في البلاد وغيرها من الوسائل المشابهة .

٧/ دور القطاع الخاص في توظيف العمالة :

لا توجد إحصاءات ودراسات دقيقة عن دور القطاع الخاص في توظيف العمالة داخل الاقتصاد السوداني ولكن تشير التقديرات إلا أن القطاع الخاص – بحسب التعريف السابق في صدر الورقة – يستوعب حوالي ٨٠ % من حجم التوظيف بالبلاد وبذلك فهو يعتبر مصدرا مهما من مصادر محاربة العطالة في البلاد .

المحور الرابع : الضوابط والتشريعات التي تحكم استثمارات القطاع الخاص في المشروعات الجديدة على النطاقين الاقتصادي والاجتماعي

في هذا المحور من الورقة يتم استعراض ملامح قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩ المعدل لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية علي اعتبار أن هذا القانون يعتبر من أهم الضوابط التشريعية المنظمة للاستثمارات التي يضطلع بها القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي .

و قد هدفت الدولة من استصدارها لقانون تشجيع الاستثمار لتحقيق عدة أهداف أهمها :

١. تسهيل الإجراءات لصالح دفع وتحفيز قطاع الاستثمار والمستثمرين .
٢. الاستمرار في سياسات الاستخصاص وتوجيه استثمارات القطاع العام لدعم البنيات الأساسية .
٣. تعزيز قدرة القطاع الخاص المحلي والأجنبي علي الاستثمار في المجالات الاقتصادية المختلفة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة .

والنقاط التالية تعكس ملامح القانون ولائحته التنفيذية كما يلي :

١/ تحديد مجالات الاستثمار :

حددت مجالات الاستثمار في برامج إعادة التأهيل للمشروعات القائمة بالإضافة إلى مجالات النشاط الزراعي والحيواني والصناعي ، وأيضا الطاقة والتعدين والنقل والاتصالات والسياحة والبيئة والتخزين والبنيات الأساسية ، والخدمات الاقتصادية المختلفة بجانب تقنية المعلومات وعلي وجه الخصوص حدد القانون أن الاستثمار في المجالات الآتية يعتبر من الاستثمارات الاستراتيجية :

- الاستثمار في مجال البني التحتية .
- الاستثمار في مجالات استخراج ثروات باطن الأرض والبحار .
- الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي .
- أي مجالات أخرى تحدد بواسطة مجلس الوزراء .

٢/ الميزات

الإعفاء من الضرائب والرسوم وميزات تخصيص الأرض وحساب الإهلاك :

- يتمتع المشروع الاستراتيجي المحدد في اللوائح بالإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات من تاريخ الإنتاج التجاري .
- يتمتع المشروع الاستثماري الإستراتيجي بالميزات الجمركيةالتي يحددها مجلس الوزراء.
- منح المشروع الاستراتيجي ميزات تخصيص الأرض وحساب الإهلاك وفقا للقيمة الاستبدالية التي تحددها اللوائح وحسب دورات العمل التشغيلي .
- منح المشروعات الولائية ميزات مختلفة مثل الإعفاء كليا أو جزئيا من الضرائب والرسوم التي تفرض بقانون ولائي أو محلي لمدة لا تتجاوز خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل مجلس الوزراء بالولاية .
- لا يجوز لأي ولاية أو محلية فرض ضرائب أو رسوم أو عوائد ولائية أو محلية علي أي مشروع استثماري مرخص اتحاديا خلال فترة الامتياز إلا مقابل خدمات ذات طبيعة عامة تقوم بها الولاية أو المحلية .
- كما اشتمل القانون علي بنود تتعلق بمنح الميزات التفضيلية للمشاريع التي تتوفر فيها السمات الآتية :
  - توجيه الاستثمار للمناطق الأقل نموا .
  - المشاريع التي تساعد في تنمية القدرات التصديرية .
  - المشاريع التي تساهم في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة .
  - المشاريع التي تخلق فرصا كبيرة للعمل .
  - المشاريع التي تشجع الوقف الخيري .
  - المشاريع التي تعمل علي تطوير البحث العلمي والتقني .
  - المشاريع التي تعيد استثمار أرباحها بالبلاد .

٣/ الضمانات :

تضمن القانون بنوداً تتعلق بضمانات الاستثمار ، مثل عدم التأميم والمصادرة للمشروعات الاستثمارية وعدم حجز الأموال وتجميدها أو التحفظ عليها وامكانية إعادة تحويل المال المستثمر وأرباحه وذلك بالعملة التي استورد بها شريطة الوفاء بالالتزامات المستحقة علي المشروع .

لائحة تشجيع الاستثمار لسنة ٢٠٠٠ :

صدرت لائحة تشجيع الاستثمار لسنة ٢٠٠٠ متناولة بالتوضيح الآتي :

١. المشروعات الاستثمارية ، المناطق الأقل نموا ، إجراءات طلب الترخيص لاقامة مشاريع جديدة ، طلبات التوسع أو إعادة التعمير أو التحديث لمشروعات قائمة . كذلك أوضحت اللائحة معايير تحديد المناطق الأقل نموا والتي بموجبها تعطي الأولوية بمنح الميزات والاستفادة من مزايا قانون الاستثمار وهي تشمل معدل النمو السكاني ، الكثافة السكانية ، مستوي دخل الفرد ، درجة تركيز الاستثمارات القائمة ، العوامل البيئية المؤثــرة .
٢. الميزات والتسهيلات والإعفاءات والضمانات (منح الأرض ، استيراد احتياجات المشروع تحديد بدء الإنتاج التجاري أو النشاط الخدمي ، الإعفاء من ضريبية أرباح الأعمال).
٣. الأحكام التي تتعلق برأس المال والتمويل الأجنبي : وذلك فيما يتعلق بمكوناته وتقييمه وتسجيله وحسابات المشروع بالنقد الأجنبي وتحويل الأرباح والتزامات التمويل بالنقد الأجنبي واعادة تصدير رأس المال المستثمر .
٤. استخدام العمال والخبراء الأجانب في المشروع وذلك فيما يتعلق باستخدام العمالة التي لا تتوفر محليا وفقا للقوانين السارية في هذا الشأن بالإضافة إلى آلية تحويل مدخرات المستخدمين الأجانب حسبما تحدده لوائح بنك السودان .
٥. كذلك تتضمن اللائحة ضوابط الرقابة واسس متابعة تنفيذ المشروع ، كما غطت اللائحة موضوع المشروعات الاستراتيجية .

المحور الخامس : تصورات مستقبلية بشأن مساهمة وتحفيز القطاع الخاص السوداني للمشاركة بفعالية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد

من خلال الاستعراض السابق لاداء القطاع الخاص تبين مدي مساهمته الكبيرة في كافة ضروب العمل الاقتصادي الاجتماعي والتي تصل لاكثر من ٧٥ % في المتوسط . هذا الأداء الطيب للقطاع الخاص ما كان له أن يتأتي إلا في ظل ظروف الانفتاح واتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي انتهجته الإدارة الاقتصادية في البلاد منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي كما تم الإشارة إليه في صدر الورقة .

أيضاً ، وفي سياق الحديث عن فرص وضوابط الاستثمارات الجديدة ، تعرضت الورقة لملامح قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩ المعدل لسنة ٢٠٠٠ باعتباره مظلة تنظيمية مهمة تأطر للعمل الاقتصادي الخاص سواء المحلي أو الأجنبي . وقد أتاح هذا القانون الحزم الإدارية المساندة مثل تبسيط إجراءات الاستثمار باتباع أسلوب النافذة الموحدة وغيرها من الأساليب . كل هذا البناء الإداري والتشريعي مقرونا مع السياسات الاقتصادية والانفتاحية إلى جانب بدء عمليات استخراج وتصدير النفط السوداني ، وتطبيع علاقاته مع الصناديق ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية ، أوجد مناخا صحيا ساهم بصورة مباشرة في تحسن أداء القطاع الخاص كما سبقت الإشارة إليه في المحاور السابقة .

إن هذا يعني أن مستقبل الاستثمار في الاقتصاد السوداني أصبح واعدا ، وفي الإمكان توسيعه بفعل العوامل الإضافية التالية :

١-التأكيد علي استمرار سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي والمالي في البلاد حيث ضمنت في الدستور الدائم للبلاد ، واصبحت من ضمن المكونات الهامة للنسيج الاجتماعي في البلاد ، وهذا ما يشجع ويطمئن الاستثمارات والمبادرات الخاصة .

٢-دخول البترول ضمن التركيبة الاقتصادية للبلاد أضاف مساحة اكبر للتنويع الاقتصادي ، وشجع علي دخول الاستثمار الأجنبي إلى هذا الحقل وهذا يؤدي بالطبع لتحسين مناخ الاستثمار في البلاد بما يجذب مزيدا من الاستثمارات .

٣- يتمتع السودان بعضوية العديد من التجمعات الإقليمية العربية والأفريقية (الكوميسا ، تجمع دول الساحل والصحراء ، المنطقة الحرة العربية الاقتصادية الكبرى ، بجانب المؤسسات المالية الإقليمية مثل بنك التنمية الأفريقية ، البنك الإسلامي للتنمية ، بنك التجارة التفضيلية) بما تملكه هذه التجمعات من مؤسسات مشجعة ومساندة للقطاع الخاص

يمكن أن يسهم في دعم دور القطاع الخاص الوطني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبالإضافة إلى ذلك ينتظر أن ينضم السودان إلى منظمة التجارة العالمية WTO خلال الفترة المقبلة (من المتوقع بنهاية العام) ، وهذا بلا شك يسهم في تبني سياسات تجارية واقتصادية اكثر استقرارا وشفافية بالصورة التي يمكن التنبؤ في ظلها وهذا يعد من الشروط الضرورية لتحسين مناخ الاستثمار . كما أن الانضمام يسهم في تحسين الموقف التنافسي للسودان خارجياً

٤-الموارد الطبيعية والبشرية الهائلة التي يتمتع بها السودان تساعد القطاع الخاص في تحقيق وفورات اقتصادية معتبرة .

وتأسيساً علي ما سبق يمكن مناقشة فرص تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بواسطة القطاع الخاص في بعض قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال النقاط الآتية :

- فيما يتعلق بالقطاع الزراعي فان سياسة الدولة الحالية وأيضا اتجاهاتها في المستقبل تعتبره من القطاعات ذات الأولوية بكافة امتيازاتها التشجيعية الواردة في قانون تشجيع الاستثمار ، وبالتالي فان فرص انطلاق القطاع الخاص للإسهام في النهضة الزراعية في البلاد أصبحت مواتية خاصة في ظل ارتفاع العوائد في القطاع الزراعي والتي تصل في بعض الأحوال إلى اكثر من ٣٠ %. وفيما يتعلق بسلبيات هذه السياسة فإن الاكتفاء فقط بالتشريعات المحفزة للاستثمار وتحسين البيئة الإنتاجية الزراعية لا يعد أسلوبا مناسبا لتحقيق النهضة الزراعية ، ولا بد من تكملته بدور اكثر إيجابية للدولة يتمثل في تأسيس مشروعات مشتركة مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي كمبادرات محفزة ، ومن بعد وعبر آليات الاستخصاص المتعددة يمكن للدولة التخارج بسهولة . أيضا هناك الكثير من المعوقات التي تحد من أداء القطاع الخاص في هذا المجال تتمثل في ضعف آليات وقنوات التمويل متوسط وطويل الأجل بجانب غياب مؤسسات التامين الزراعي وبرامج إدارة المخاطر الزراعية ، وغيرها من المعوقات البيئة الأخرى . وبالتالي فان معالجة مثل هذه القضايا يعتبر من المحفزات الرئيسية لاستمرار أداء القطاع الخاص لدوره المرسوم في مجال تحقيق التنمية الزراعية المنشودة .
- وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي فعلي الرغم من توافر الفرص المواتية إلا انه يعتبر من القطاعات ذات المساهمة الأقل نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بقطاعي الزراعة والخدمات . ومع التشجيع الهائل الذي توليه الدولة للنهضة الصناعية وضرورة إشراك القطاع الخاص فيها ، فان هناك جملة من المعوقات التي تلازم سياسة الدولة في هذا المجال . ومن هذه المعوقات ضعف الاتصال التنسيقي بين المركز والولايات فيما يتعلق بتحصيل الرسوم الضرائبية ، كما أن غياب فرص التمويل متوسط وطويل الأجل يعتبر عائقا كبيرا أمام تأسيس

المشروعات الكبيرة . وبالإضافة إلى ذلك تأتى المشكلات المتصلة بضعف الإنتاجية وازدياد نسبة الفاقد الصناعي إلى جانب ضعف البني التحتية الصناعية عموما في البلاد (الكهرباء ، الترابط بين المشروعات الصناعية ، ضعف منافذ التسويق ، وغيرها) . إن الورقة في هذا الجانب تري أن حل إشكاليات القطاع الصناعي يتمثل في الاتجاه إلى الإعفاء التدريجي للصناعات ذات القيمة المضافة العالية ، بجانب الاتجاه نحو تأسيس المجمعات والمناطق الصناعية لتحقيق وفورات الترابط الأمامي والخلفي للصناعة واجراء ما يلزم من تعديلات علي الضرائب والرسوم وتوحيدها .

- وبخصوص قطاع الخدمات ، فإن دوره أصبح كبيراً في تركيبة الاقتصاد الوطني ولكن مازال القطاع يفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية لتنميته وتطويره . وهذا الحال يماثل بقية الأحوال في البلدان النامية والأقل نموا في المنطقة العربية بسبب اقتصار الاهتمام الرسمي دائما علي الإنتاج المادي الملموس . وتقترح الورقة تصورا لحل مشكلة ضعف الإنتاجية في قطاع الخدمات الوطني يتمثل في تأسيس اتحاد عام لمنتجي الخدمات وبفروع تشمل كل أنحاء البلاد ليمثل نقطة الانطلاقة لتطوير هذا القطاع الهام ، ومن بعد تأتي إيجابية الدولة في شكل مبادرات لتأسيس كيانات خدمية عملاقة في بعض المجالات الرئيسية ، إلى جانب وضوح الخطط والسياسات المتعلقة بتطوير هذا القطاع .

موجهات عامة لتحفيز القطاع الخاص :

بعد هذا الاستعراض لتجربة مشاركة القطاع الخاص الوطني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد والتي قد تماثل الكثير من التجارب علي مستوي دول المنطقة العربية ، فان هناك الكثير من القضايا المتصلة بضرورة تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في التنمية والتي تحتاج إلى المزيد من الدراسات التفصيلية مستقبلاً ، هذه القضايا هي :

١- قضية الإطار المؤسسي الذي ينظم مؤسسات القطاع الخاص إدارياً ذلك لانها تعتبر من القضايا التي تقف في كثير من الأحوال عائقا في تحديد الأهداف بالنسبة لدور القطاع الخاص في تحقيق التنمية .

٢- مسألة التمويل متوسط وطويل الأجل تحتاج إلى مجهودات كبيرة علي المستوي العربي الإقليمي وبصورة مشتركة . وتقترح الورقة تكامل الأسواق المالية العربية بوصفه رافدا مهما لحل مشاكل التمويل .

٣-إعداد قواعد بيانات القطاع الخاص علي المستوي العربي والمشتملة علي بيانات الإنتاج وحجم الأسواق ومبيعات السلع ، ومستويات الضرائب ، وأسعار التمويل ، وكيفية إيجاد الشركاء الأجانب في مجال نقل التقانة ، وغيرها من البيانات التي يحتاجها متخذ القرار علي مستوي المؤسسة الخاصة .

٤-مازالت مشكلة التعليم الفني والتقني لاعداد الكوادر المهنية الوسيطة عائقا كبيرا في تطوير مؤسسات القطاع الخاص .

٥- مسألة تنفيذ موجهات الجودة الشاملة في كافة مؤسسات القطاع الخاص تعتبر من المسائل التي لا تلقي اهتماما كبيرا ، وبالتالي إذا كان هناك اتجاه لتمييز المنتجات الحاصلة علي شهادة الجودة دون غيرها فان ذلك قد يساعد في تطوير وعي ملائم حول هذه القضية . أيضا مسالة تمويل تنفيذ برامج الجودة الشاملة تحتاج إلى ابتكار أوعية مناسبة لهذا الغرض .

عمر محجوب علي التوم

الخرطوم - مارس ٢٠٠٤

دور القطاع الخاص
في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
فى الوطن العربى

بعض الجوانب من التجربة الحالية فى تونس

إعداد

د. عبد الملك عبد الملك
معهد الاقتصاد الكمى
تونس

تقديم

رغم تواجد القطاع الخاص فى تونس منذ الستينيات لم يحظ بالإهتمام إلا فى أواسط الثمانينيات وبالتحديد سنه ١٩٨٦ عند إنطلاق برنامج الإصلاح الهيكلى للإقتصاد التونسى الذى أعطى دوراً رئيسيا للقطاع الخاص فى عملية التنمية وذلك فى إطار إقتصاد سوق متفتح على الخارج.

وفى هذا الإطار احتل الاستثمار الخاص الدرجة الأولى فى سلم الاهتمامات وأصبح المحور الأساسى فى عملية التنمية وينجلى ذلك من خلال تعدد الإجراءات والبرامج الهادفة إلى النهوض به وخاصة منذ سنه ١٩٩٤ تاريخ صدور مجلة الإستثمارات الموحدة.

وجاء المخطط العاشر (٢٠٠٢-٢٠٠٦) ليؤكد على دور القطاع الخاص فى عملية التنمية. وأصبح القطاع الخاص مدعو أكثر من أى وقت مضى إلى الاضطلاع بدور محورى فى رفع فى رفع تحدى المنافسة العالمية وتوسيع القاعدة الإنتاجية والمساهمة بفاعلية فى كسب رهان التشغيل والتصدير وهو ما سيتوجب الإرتقاء بحصته فى الاستثمار المحلى إلى حدود ٦٠% مع نهاية المخطط العاشر (٢٠٠٦) وتضافر جهود كل الأطراف لتعزيز دوره وحثه على الرفع من أدائه.

تهتم هذه الورقة بالمسائل التالية:

١- التوجهات العامة لتطوير أداء القطاع الخاص.
٢- الحوافز والآليات المتوفره للقطاع الخاص.
٣- تطور الاستثمار الخاص.
٤- الاستثمار الأجنبى.

١- التوجهات العامة: الرفع من أداء القطاع الخاص

التوجه الأول: إدخال حركية أكثر على القطاع الخاص

- الحث على بعث المؤسسات وذلك بتدعيم مكاتب الدراسات وتوفير الآليات الملائمة لدفع وظيفة الاستنباط لمشاريع جديدة وتبسيط الإجراءات لتركيز المؤسسات (الشباك الموحد) مع العمل على تيسير عملية لتمويل المشاريع خاصة الصغيرة منها (بنك التضامن الوطنى برنامج ٢١-٢١ لتشجيع حاملى الشهادات للانتصاب لحقهم).
- مواصلة عملية التخصيص والإسراع فيها.

- تيسير دخول القطاع الخاص فى المجالات التى كانت إلى حد الآن حكرا على القطاع العام على غرار قطاع النقل والاتصالات والكهرباء والماء..

التوجه الثانى: تحرير الاقتصاد واتساع المنافسة

- استكمال تحرير الاقتصاد واتساع ميدان المنافسة الداخلية (إمضاء تونس سنه ١٩٩٥ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبى).
- توسيع آليات السوق على كل القطاعات.

التوجه الثالث: تحسين شفافية الاقتصاد

- تشجيع الشفافية فى القطاع الخاص وذلك بمتابعة سلوك المؤسسات وتطور الأسعار والمواصفات والمعلومات المتصلة بالقوانين والتراتيب تدعيم الاصلاح فى الادارة فى اتجاه مزيد من تحسن أداءها وتعزيز التوجه الرابع: حفز القطاع الخاص بتحسين محيطه
- تبسيط نظام الحوافز.
- إيلاء عناية بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- تطوير النظام التمويلى للمؤسسات.
- تطوير نظام التربية والتكوين حتى يكون فى خدمة التنمية وحاجيات المؤسسة..
- التوجه الخامس: إعطاء حيوية أكثر لدور القطاع الخاص فى التنمية الجهوية
- تشجيع الاستثمار فى الجهات.
- تكثيف العناية بالمناطق ذات الأولوية.
- مزيد من تطور البنية الأساسية.
- إستحداث الهيئة الجهوية لبعث المؤسسات (٢٠٠٢).

٢- الآليات والحوافز المتوفرة للقطاع الخاص

- نظام حوافز الاستثمار

تم إصدار مجلة الاستثمارات الموحدة سنه ١٩٩٤ وذلك بالاعتماد على أهداف أفقية كالنهوض بالصادرات وتشجيع الاستثمار الأجنبى وتطوير التنمية الجهوية والتحكم فى التكنولوجيا.. وتهدف هذه الإجراءات أساسا إلى التخفيض من كلفة الاستثمار والتمويل وتتمثل فى:

- إعفاءات جبائية عامة وتتمثل خاصة فى الإعفاء من الأداء على الأرباح التى يعاد استثمارها وذلك فى حدود ٣٥%.

- إعفاءات خاصة بالمؤسسات المصدرة من أهمها الإعفاء من الأداء على الأرباح بنسبة ١٠٠ % لمدة ١٠ سنوات و٥٠% إبتداء من السنه ١١ ولمدة غير محددة..

- إعفاءات خاصة بالتنمية الجهوية من أهمها الإعفاء من الأداء على الأرباح بنسبة ١٠٠% لمدة عشر سنوات و٥٠% لمدة عشرة سنوات أخرى وتحمل الدولة مساهمة الأطراف فى الضمان الاجتماعى مدة ٥ سنوات وهذه المساهمة تمثل ١٥,٥% من الأجور.

- إعفاءات خاصة بتنمية القطاع الفلاحى ومنها الإعفاء من الأداء على الأرباح لمدة عشرة سنوات وإعطاء منح للمساهمة فى الاستثمار تتراوح بين ٧% و٢٥% حسب مبلغ الاستثمار والمساحة المستغلة.

- إعفاءات خاصة لحماية المحيط وتتمثل أساسا فى الإعفاء من الأداء على الأرباح بنسبة ٥٠ % وإعطاء منحة ٢٠% من جملة الاستثمارات.

- إعفاءات خاصة بتطوير التكنولوجيا والبحث العلمى وتتمثل أساسا فى إعفاءات بين ٥٠% و ١٠٠% من المساهمة فى الضمان الاجتماعى (أداء على الأجور).

• هياكل المساندة

بعث عدة هياكل لمساندة القطاع الخاص وتمكينه من رفع التحديات المساهمة بصفة فعالة فى عملية التنمية وتتعدد هياكل المساندة فى تونس وتختلف حسب نوعية تدخلها نذكر منها:-

وكالات النهوض بالاستثمار الفلاحى.

وكالات النهوض بالاستثمار الصناعى.

وكالات النهوض بالاستثمار الأجنبى.

مركز النهوض بالصادرات.

المراكز الفنية.

المعهد القومى للمواصفات..

• تأهيل المؤسسات

إنطلاقاً من ضرورة جعل الصناعة التونسية مستعدة لمواجهة مستلزمات التبادل الحر للسلع والخدمات بين تونس والاتحاد الأوروبى، وضع سنه ١٩٩٦ برنامج لتأهيل المؤسسة التونسية وذلك بهدف تمكين المنتج التونسى من القدرة على المنافسة على مستوى السعر

والجودة.. كما يهدف الى تحقيق السيطرة على التطورات التكنولوجية وتطورات السوق وضمان البقاء ويعتمد هذا البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية:

- تعصير آلة الإنتاج.
- تكوين اليد العاملة.
- المحافظة على التوازنات المالية.

وقد شمل هذا البرنامج حتى نهاية سبتمبر ٢٠٠١ حوالى ١٨٦١ مؤسسة منها ١٠٧٤ مؤسسة تحصلت على المصادقة على خطة التأهيل.

• التخصيص

إنطلق برنامج التخصيص فى تونس منذ سنه ١٩٨٧ وقد شمل ١٣٨ مؤسسة حتى نهاية مارس ٢٠٠٠ بمبلغ إجمالى قدره ١٢٦٨ مليون دينار ويأتى قطاع البناء فى المرتبة الأولى (الأسمنت) بمبلغ قدره ٧٦٦ مليون دينار ثم السياحة والصناعات التقليدية بقيمة ١٥٣ مليون دينار تليها قطاعات التجارة والنقل والصناعات الكيميائية وغيرها.

٣- مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمار الجدول (١)

تطور حجم الاستثمارات الخاصة من ١٣٩٠,٥م.د سنه ١٩٩٠ إلى ٤٢٩٧,٢ م.د سنه ٢٠٠١ حيث سجل معدل نمو سنوى ١١%. وبلغت بذلك نسبته من الاستثمار الإجمالى ٥٦,٦ % سنه ٢٠٠١ مقابل ٥٢,٧% سنه ١٩٩٠. وتعتبر هذه السنه رغم تطورها دون المطلوب نظراً لعديد الإجراءات التى أخذت خاصة فى السنوات الأخيرة لتعزيز الاستثمار الخاص. وبالمقارنة، نذكر أن هذه النسبة تفوق ٨٠% فى البلدان النامية.

حسب نوعية المؤسسة، شهد إستثمار المؤسسات الخاصة (مؤسسات مهيكله) إرتفاعاً من ٦٤١ م د سنة ١٩٩٠ إلى ٢٢١٨,٥ م د سنة ٢٠٠١ حيث سجل معدل نموسنوى يقارب١١% وإرتفعت نسبته من جملة الاستثمار الخاص من ٤٦% سنه ١٩٩٠ إلى ٥٢% سنة ٢٠٠١.

أما المؤسسات الفردية، فقد تطورت استثماراتها من ٧١٢,١ م د سنه ١٩٩٠ إلى ١٩٩٠,٣ م د سنه ٢٠٠١ حيث سجل معدل نمو سنوى يقارب ١٠% فتراجعت نسبتها من جملة الاستثمار الخاص من ٥١% سنه ١٩٩٠ إلى ٤٦% سنه ٢٠٠١.

ورغم تراجع هذه النسبة يبقى وزن استثمارات المؤسسات الفردية يقارب النصف من الاستثمارات الخاصة.

. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن جل هذه المؤسسات غير مهيكله وتنشط أساسا فى قطاع المناولة يتبين لنا أن هذه الوضعية لا يمكن أن تمثل نمطا تنمويا على المدى الطويل. (شدة المنافسة الداخلية والخارجية).

٤- الاستثمار الأجنبى (جداول ٣ و ٤ و ٥)

اتسمت العشرية المنقضية بارتفاع المقابيض بعنوان الاستثمارات المباشرة من ٧٧,٥ مليون دينار سنه ١٩٩٠ إلى ١١٦٧,٣ سنه ٢٠٠٢ أى بمعدل نمو سنوى يقدر بـــ ٢٥%.

ومثل قطاع الطاقة أهم قطاع مستقطب للإسهامات الأجنبية خلال النصف الأول من التسعينات (٨٩% سنه ١٩٩٢ و٩٣% سنه ١٩٩٣) فى حين كانت المساهمات فى القطاعات الأخرى ضئيلة شملت بالأساس القطاعات ذات الميزة النسبية الواضحة: السياحة فى مجال الخدمات وقطاع النسيج والجلد ولأحذية وبعض فروع الصناعة الميكانيكية والكهربائية فى المجال الصناعى.

وشهد النصف الثانى من التسعينات العديد من الإجراءات الهيكلية كان من أهمها إصدار مجلة تشجيع الاستثمارات سنه ١٩٩٤، توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبى سنه ١٩٩٥ وتنفيذ برنامج تأهيل القطاع الصناعى سنه ١٩٩٦ وخاصة برنامج تخصيص المؤسسات العمومية سنه ١٩٩٧ الذى كان له أثر إيجابى على تطور الاستثمارات الأجنبية حيث اتسمت المساهمات الأجنبية بتنوعها: ٦٧% فى مجال الطاقة، ٨% فى مجال الخدمات، ٢١% فى مجال الصناعات المعملية و١% فى القطاع الفلاحى و٣% فى مجالات متفرقة سنه ١٩٩٧.

كما تميزت سنوات ١٩٩٨، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢ بارتفاع ملموس فى عائدات الاستثمار الأجنبى بقيمة ٧٦٠ م.د و١٠٦٨ م.د و١١٦٧ م.د على التوالى وذلك تحت تأثير ازدياد الاستثمارات بعنوان:

- الصناعات المعملية (سنتى ١٩٩٨ و٢٠٠٠) حيث شملت التدفقات المقبولة فى هذا الإطار، عمليات التفويت(*) فى معملى أسمنت "جبل الوسط" (٢٤١ م.د) و"النفيضة" (١٦٨م.د) سنه ١٩٩٨ ومعمل أسمنت "قابس" (٣١١م.د) وشركة " الأسمنت الاصطناعى التونسى بجبل

(*) يقصد بها التخلي عن الملكية.

الجلود" (٥١م.د) وتفويت حصص شركة مواد التجميل والتنظيف والعطورات وشركة المواد الكيميائية للتنظيف (١٠٣ م.د).

- والخدمات (٢٠٠٠) حيث شملت التدفقات المقبولة فى هذا الإطار، عمليات التفويت فى شركة الهاتف الجوال "أوراسكوم" (٣٢٩ م.د) وتفويت حصص شركة الاتحاد الدولى للبنوك (١٠٣ م.د).

وطبقاً لهذا، استفادت صناعة مواد البناء بـ ٤٠٩ م.د سنه ١٩٩٨ و٣٧٦ م.د سنه ٢٠٠٠ أى بنسب ٧٨% و٥٠% على التوالى، والصناعة الكيميائية بمبلغ ١١٩ م.د سنه ٢٠٠٠ أى بنسبة ١٧% من إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى القطاع الصناعى.

أما تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية فى قطاع الطاقة فقد شهدت تراجعاً خلال السنوات الأخيرة، إذ لم تمثل فى سنه ٢٠٠٠، إلا ٣٠% من إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من تقدم الاستثمارات على مستوى مشروع بناء المركزية " رادس ١١" فى شكل امتياز (١٣٩ م.د). ويرجع هذا التقلص إلى انتهاء أشغال التقييم والتطوير والبحث عن البترول.

وبالتوازى مع ارتفاع التدفقات الأجنبية المباشرة سجل عدد المؤسسات الأجنبية أو المشتركة والعاملة فى تونس معدل نمو سنوى قدر بـ ٩% وذلك بارتفاعه م ٨٨٧ سنه ١٩٩٠ إلى ٢٥٠٣ مؤسسه سنه ٢٠٠٢ ومكنت هذه المؤسسات من تشغيل ٢٢٦١٥٥ عاملاً.

واستقطبت صناعة النسيج والملابس أغلبية المؤسسات بنسبة ٥٦% من وحدات الصناعة المعملية و٦٠% من اليد العاملة فى هذا القطاع.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية المؤسسات الأجنبية أو المشتركة متوفرة فى المناطق الساحلية (٨٦% من إجمالى هذا النوع من المؤسسات) وذلك رغم الإجراءات العديدة التى تم إقرارها والجهود المبذوله لتطوير البنية الأساسية والحوافز المرصودة للنهوض بالاستثمار الأجنبى فى المناطق الغير ساحلية.

الملاحق الاحصائية

جدول ١ : تطور الاستثمار

		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
	المؤسسات الخاصة	٦٤١,٠	٧٧٥,٦	٩٢١,٢	٩٣٨,٧	١٢٥٤,٠	١١٨٣,٠	١٢٢٦,٥	١٣٣١,٩	١٥٣٨,١	١٦٥٣,٩	٢٠٢٢,٩	٢٢١٨,٥
الاستثمار الخاص (بمليون الدينار)	المؤسسات الفردية	٧١٢,١	٨١٢,٢	٩٢٦,٥	١٠٠٨,٧	٩٦٥,٧	١٠٣٥,٩	١٠٩١,٥	١٢٧٧,١	١٤٠٥,٩	١٥٨٨,٧	١٨١٩,٩	١٩٩٠,٣
	المؤسسات المالية	٣٧,٤	٣٨,٧	٣٩,٤	٣٥,٨	٥٧,٢	٦٢,٣	٥٥,٥	٥٨,٠	٨٣,٩	١١٨,٩	٨٥,٩	٨٨,٤
	الجملة	١٣٩٠,٥	١٦٢٦,٥	١٨٨٧,١	١٩٨٣,٢	٢,٢٧٦,٩	٢٢٨١,٢	٢٣٧٣,٥	٢٦٦٧,٠	٣٠٢٧,٩	٣٣٦١,١	٣٩٢٨,٧	٤٢٩٧,٢
	الزيادة(%)		١٧,٠	١٦,٠	٥,١	١٤,٨	٠,٢	٤,٠	١٢,٤	١٣,٥	١١,٠	١٦,٩	٩,٤
النسبة من الإستثمار الجملى (%)		٥٢,٦٦	٥٥,٨٠	٥٠,٦١	٤٨,١١	٥٣,٢١	٥٥,٣٦	٥٣,٦٧	٥١,٧٦	٥٣,٩٧	٥٣,٥٤	٥٦,٧٥	٥٦,٥٧
	الإدارة العامة	٥٦٤,٨	٦١٥,٢	٧٢٩,٠	٧٧٧,٧	٨٨٧,١	٩٨٧,٩	١١٣٤,٦	١١٧٨,٢	١٢٤٠,٩	١٤٥٨,٧	١٥٧٧,٦	١٦٩٩,١
الإستثمار العام (بمليون الدينار)	المؤسسات العامة	٦٨٥,١	٦٧٣,٠	١١١٢,٤	١٣٦١,٤	١١١٤,٧	٨٥١,٦	٩١٤,٠	١٣٠٧,٧	١٣٤١,٦	١٤٥٧,٩	١٤١٦,٣	١٦٠٠,٥
	الجملة	١٢٤٩,٩	١٢٨٨,٢	١٨٤١,٤	٢١٣٩,١	٢٠٠١,٨	١٨٣٩,٥	٢٠٤٨,٦	٢٤٨٥,٩	٢٥٨٢,٥	٢٩١٦,٦	٢٩٩٣,٩	٣٢٩٩,٦
	الزيادة (%)		٣,١	٤٢,٩	١٦,٢	-٦,٤	-٨,١	١١,٤	٢١,٣	٣,٩	١٢,٩	٢,٧	١٠,٢
النسبة من الإستثمار الجملي(%)		٤٧,٣٤	٤٤,٢٠	٤٩,٣٩	٥١,٨٩	٤٦,٧٩	٤٤,٦٤	٤٦,٣٣	٤٨,٢٤	٤٦,٠٣	٤٦,٤٦	٤٣,٢٥	٤٣,٤٣
جملة الإستثمارات		٢٦٤٠,٤	٢٩١٤,٧	٣٧٢٨,٥	٤١٢٢,٣	٤٢٧٨,٧	٤١٢٠,٧	٤٤٢٢,١	٥١٥٢,٩	٥٦١٠,٤	٦٢٧٧,٧	٦٩٢٢,٦	٧٥٩٦,٨
الزيادة (%)		-	١٠,٤	٢٧,٩	١٠,٦	٣,٨	-٣,٧	٧,٣	١٦,٥	٨,٩	١١,٩	١٠,٣	٩,٧

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء-وزارة التنمية الاقتصادية والتعاون الدولى

جدول ١ مكرر : هيكلة الاستثمار الخاص الجملة

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
المؤسسات الخاصة	%٤٦	%٤٨	%٤٩	%٤٧	%٥٥	%٥٢	%٥٢	%٥٠	%٥١	%٤٩	%٥١	%٥٢
المؤسسات الفردية	%٥١	%٥٠	%٤٩	%٥١	%٤٢	%٤٥	%٤٦	%٤٨	%٤٦	%٤٧	%٤٦	%٤٦
المؤسسات المالية	%٣	%٢	%٢	%٢	%٣	%٣	%٢	%٢	%٣	%٤	%٢	%٢
الجملة	%١٠٠	١٠٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %

جدول ٢ : الاستثمارات الأجنبية المباشرة

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بمليون الدينار)	٧٧.٥	١٥٩.١	٥١٦.١	٦٦١.٩	٥٤٢.٨	٣٠٥.١	٢٧٢.٥	٤٠٢.٩	٧٥٩.٩	٤٣٧.٣	١٠٦٨.٢	٧٠٠.٠	١١٦٧.٣
الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية)	١٠٨١٥.٧	١٢٠٢٨.٨	١٣٧٠٥.٩	١٤٦٦٢.٩	١٥٨١٣.٨	١٧٠٥١.٨	١٩٠٦٦.٢	٢٠٨٩٨.٣	٢٢٥٦٠.٨	٢٤٦٧١.٥	٢٦٦٨٥.٣	٢٨٧٥٧.٢	٣٠٠٨٥.٨
نسبة الاستثمارات الاجنبية المباشرة من الناتج المحلى الاجمالى (%)	٠.٧	١.٣	٣.٨	٤.٥	٣.٤	١.٨	١.٤	١.٩	٣.٤	١.٨	٤.٠	٢.٤	٣.٩

المصدر : ميزان المدفوعات (البنك المركزى التونسى) والميزان الاقتصادى (وزارة التنمية الاقتصادية والتعاون الدولى)

جدول ٣ : الاستثمار الأجنبى المباشر حسب القطاع المستفيد

بمليون الدينار

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الطاقة	٥٣,٠	١٢٩,٦	٤٦١,٤	٦١٥,٨	٤٩٤,٤	٢٤٥,٤	١٦٦,٩	٢٧١,٣	٢٠١,٨	١٩٤,٨	٣٢٣,٤	٣٢٧,٣	٤٢٧,٥
منها:مسكار						١١٠,٨	٣٧,٦	٠,٤	٥,٧				
أنبوب الغاز الثانى العابر للقارات						٤,٠	١٠,٠	٥٧,٠	٧,١				
الخدمات	١٦,٠	١١,٠	١٦,٠	١٤,٠	١٧,٠	٢٨,١	٥٢,١	٣٠,٣	٢٧,٩	٤١,٣	٤٥,٩	١٠٣,٤	٤٦٨,٧
السياحة	١٦,٠	١١,٠	١٣,٠	٧,٠	١٧,٠	٢٨,١	٤٨,٤	٢٣,٠	٢٤,٦	٣٧,٢	٤١,٥	٩٧,٢	٢١,٩
خدمات أخرى			٣,٠	٧,٠			٣,٧	٧,٣	٣,٣	٤,١	٤,٤	٦,٢	٤٤٦,٨
الصناعات المعملية			١٥,٥	١٤,٩	١٤,٠	٢٤,٢	٤٩,٥	٨٥,٧	٥٢٣,٣	١٩٨,٠	٦٨٨,٣	٢٥١,٠	٢٥٥,٤
صناعات معملية متفرقة						٠,٤	٣,٢	١٢,١	١٠,١	٥,٦	١٩,٧	٢٩,٠	٢٣,٦
الصناعة الغذائية						٠,٧	٦,٩	٢٨,٥	١٣,٦	١٣,٣	٣٠,٩	١٧,٩	٢٥,٨
مواد بناء						١,٠	١,٤	٢,٠	٤٠٩,٣	١٣,٤	٣٧٥,٧	٢٥,٤	٤٣,٦
الصناعة الميكانيكية والكهربائية						٣,٣	١٠,١	٢٤,٧	٤٥,٠	٥٧,٨	٣٥,٨	٧٥,٢	٧٥,٩
الصناعة الكيميائية						٢,٥	١٥,١	١٠,٤	١٣,٠	٦,٩	١١٩,٥	٦,٩	١٢,٩
صناعة النسيج والملابس والجلد						١٦,٣	١٢,٩	٩,٨	٣٢,٢	١٠٠,٩	١٠٦,٦	٩٦,٦	٧٣,٦
نسيج وملابس						١٥,٤	١١,٨	٨,٧	٣٠,٤	٨٦,٨	٩٣,٤	٧٩,٨	٦٤,٠
جلد وأحذية						٠,٩	١,١	١,٢	١,٨	١٤,٢	١٣,٣	١٦,٨	٩,٦
الفلاحة							٢,٠	٣,٣	١,٤	٣,٢	٤,٠	٨,٩	١٠,٥
صناعات أخرى	٨,٥	١٨,٥	٢٣,٢	١٧,٢	١٧,٤	٧,٤	٢,٠	١٢,٣	٥,٥	-	٦,٦	٩,٤	٥,٢
إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر	٧٧,٥	١٥٩,١	٥١٦,١	٦٦١,٩	٥٤٢,٨	٣٠٥,١	٢٧٢,٥	٤٠٢,٩	٧٥٩,٩	٤٣٧,٣	١٠٦٨,٢	٧٠٠,٠	١١٦٧,٣

المصدر : وكالة النهوض بالاستثمارات الخارجية ، وزارة التنمية الاقتصادية والتعاون الدولى

جدول عدد ٤ : الاستثمار الاجنبى المباشر حسب المناطق والولايات

الولاية	عدد مؤسسات							الاستثمار (بمليون الدينار)							العمالة						
	١٩٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٠١	٠٢	١٩٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٠١	٠٢	١٩٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
تونس	١٨	٢٧	٢١	١٤	١٨	٢٥	١٨	١٧,٨	١٨,٢	١٢,٦	١٨	٦٥,٦	٣٤,٦	٣٦٤,٥	٦٤٩	١٤٦٠	٧٨٧	٣٤٢	٤٦١	٩٥٨	٩٩٠
نابل	٢٣	١٨	٤١	٢٥	٣٧	٣٥	٣٠	٢٠,٨	١٩,٣	٢٠,٤	٢٥,٢	٣٤,٨	٤٢,٢	٤٧,١	١٣٦٧	١٤٥٢	١٢٥٠	١١٠٨	٢٠٤٣	١٨٥٨	١٣٤٤
سوسة	٢٤	١٥	٣٠	٢٣	٢٥	٣٢	٢٤	١٣,٦	١١,٦	١٨٥,٥	١٤,٥	٢٠,٢	٢٤,٤	٣٤,٢	٩٧٠	٥٥٠	١٤٣١	٨٥٦	١٤٩٤	١٤٥٠	١٣٠٧
أريانة	٢٣	١١	٢٠	١٥	١٩	١٢	١٣	٤,٧	٤,٧	١٩,٧	٦,١	٩,٥	٩,٧	١٠,٨	٨٥١	٣٤٩	٩٨٠	٥٣٦	٥٩١	٦٧١	٤٥٢
منوبة	١	٢	٢		٤	٣	٥	٠,٢	٠,٢	٠,١		٧ ٥	٦,٤	٦,٢	٩٨	٦١	١٢٦		٣٤٠	١١٦	٢٤٦
بن عروس	١٥	١٥	١٨	١٨	٢٦	١٦	١٠	٨٤,٨	١٦,١	٢٠,٢	٢٤,٩	١٥٥,٢	٣٥,٢	٣٦,٢	١٦٢٣	١٧٠٥	١٦٥٩	١٦٥٠	١٧٠٩	١٤٥٠	١٨٨٠
منستير	٢١	٢٤	٣١	٢٧	٢١	٢٨	٣٥	١	٩,٥	٤,٨	٤٥,٦	١٥,٢	٣٠,٤	٢٤,٣	١٢٢١	١٩٥٥	١٩٧٠	١٨٥١	١٤٠٠	١٤٢٠	١٥٢٨
بنزرت	٩	١٠	٢٤	٨	٧	٢٩	٢٥	١٢,٧	١٥,٢	١٨,٢	٢٤,٤	١٠,٦	١٧,٥	٤٣,٢	٩٩٤	١٨٦٥	١٧٥٦	٥٧٦	٩٤٧	١٣٨٥	١١٢٨
صفاقس	٣	٥	٤	٣	٨	٦	٨	٠,٨	٥,٢	١	١٩,٧	٨,٦	١٢,٣	١٠,٨	١٥٨	٢١٠	١٧٠	٥٠٤	٥٤١	٦٠٥	٦٥١
المهدية	٤	١	٥	٢	٦	٣	٤	٣,٤	١,٣	١١,١	٠,٢	٣٣,٤	١,٢	١,٨	٥٧٥	١٢٠	٥٨٨	٦٤	٦٠٩	٦٥٠	٧٥٤
المنطقة الساحلية	١٤١	١٢٨	١٩٦	١٣٥	١٧١	١٨٩	١٧٢	١٥٩,٨	١٠١,٣	٢٩٣,٦	١٧٨,٦	٣٦٠,٦	٢٤٣,٩	٥٧٩,١	٨٥٠٦	٩٧٢٧	١٠٧١٧	٧٤٨٧	١٠١٣٥	١٠٥٦٣	٩٧٨٠
%	٩١,٦	٨٩,٥	٩١,٢	٨٣,٣	٨٧,٧	٨٩,٦	٨٦,٠	٨٦,٥	٧٤,٣	٥٢,٦	٧٣,٧	٤٨,٤	١٥,٤	٩٣,٢	٨٦,٠	٨٩,٢	٨٩,٢	٦٧,١	٧٧,٣	٨٤,٨	٨٨,٦
مدنين	١	٣		٥	٣	٢	٠	٠,١	١٠,٨		٤٨,٣	٤١,١	٧٤,٤	٦,٥	٣	٢٤١		٥٥٤	٦٠	١٥٠	
زغوان	٤	٤	١٢	١١	٩	١٠	١١	١٥,٩	٤,٨	٢٦٣	٥,٧	١٣,٢	٢٠,٥	١٨,٦	٧٨٤	٢٩٤	١١١٨	١٧٠١	٩٢٤	١٢٨٧	٨٣٧
جندوبة			١	٢	٣	٢	٢			٠,٢	١,٣	١,٦	٠,٩	١,١			١٢	١١٠	١٩٤	٩٠	٥٠
باجة	١	٢	٢	٢	٢	٢	٤	١,٩	٠,٥	٠,٤	٠,٧	١,٩	٢,٨	١,٥	٥٠	١٢٧	١٤٣	٤٥٠	٢٣١	١١٥	١٨٦
الكاف						١							٠,٧							١٠٠	
قابس				١	١	١	١				٠,١	٣١١	٢٣,٩	٦,٦				٥٠	٥٤١	٣٣	٥
القيروان	١	٢	٤	١	٣	٤	٧	١ ٧	١٦	٠,٩	٠,١	١١,٤	٤,٩	٥,٨	١٩٧	١٩٧	٤٤٠	٢٢	٣٤٩	١١٤	١١٥
توزر	٢			٣	٢		٢	١ ٢			٥,١	٣,٨	٠,٧	١,٨	٣٠٠			٢٢١	٢٠٦		٣٦
قبلي		١							١							٤					
القصرين	١							٢,٤							٢١						
تطاوين	١							٠,٣							١٢						
قفصة																					
سليانة	١	٣		٢	١		١	٠,٥	١,٩		٢,٥	٠,٢		٠,٣	١٣	٣١٠		٥٥٦	٤٧٢		٢٧
سيدى بوزيد	١							١							٥						
المنطقة الغير ساحلية	١٣	١٥	١٩	٢٧	٢٤	٢٢	٢٨	٢٥	٣٥	٢٦٤,٥	٦٣,٨	٣٨١,٢	١٢٨ ٨	٤٢ ٢	١٣٨٥	١١٧٣	١٧١٣	٣٦٦٤	٢٩٧٧	١٨٨٩	١٢٥٦
%	٨,٤	١٠,٥	٨,٨	١٦,٧	١٢,٣	١٠,٤	١٤,٠	١٣,٥	٢٥,٧	٤٧,٤	٢٦,٣	٥١,٦	٣٤,٦	٦,٨	١٤,٠	١٠,٨	١٣,٨	٣٢,٩	٢٢,٧	١٥,٢	١١,٤
الجملة	١٥٤	١٤٣	٢١٥	١٦٢	١٩٥	٢١١	٢٠٠	١٨٥	١٣٦	٥٥٨	٢٤٢	٧٤٥	٣٧٣	٦٢١	٩٨٩١	١٠٩٠٠	١٢٤٣٠	١١١٥١	١٣١١٢	١٢٤٥٢	١١٠٣٦

المصدر : وكالة النهوض بالصناعة ، الديوان الوطني للسياحة ، الديوانة

THE PRIVATE SECTOR IN TUNISIA

Mongi BOUGHZALA

University of Tunis El-Manar

Tunisia has undertaken important structural reforms in order to strengthen the private sector and make the economy more market oriented, however, the links between the government and the private sector remain very strong. In fact, a stronger private sector does not mean the weakening of the state, and private sector development is strongly linked to institutional development. One needs to speak of the change in the role of the state.

The purpose of this paper is to assess the ongoing process of private sector development in Tunisia. A wider view of this process may be obtained by examining the private sector from a historical perspective.

Thus, the first section of this paper will give a brief presentation of the evolution of the role of the private sector as a result of the changes in economic policy undertaken since the period following independence from French domination. The second section will analyze the structure and the weight of the private sector within the Tunisian economy, while the third section will cover various aspects of the business environment that determine private investment and private sector development.

I. THE CHANGING ROLE OF THE PRIVATE SECTOR: 1960 -2000.

The two major events, in terms of economic policy, that took place in Tunisia since 1960-61 are:

- First, the transition in 1970 from a centrally planned economy to a more privately managed economy,
- And, second, the structural reforms initiated in 1986-87.

So, three sub-periods are clearly defined: 1961-1970, 1971-1986, and 1987 to present (using 2000 data for most indicators).

1.1: The nineteen- sixties: economic planning and state control

Around 1960, that is few years after its independence from French colonialism, Tunisia was mainly a rural and poor country; its rate of illiteracy was very high, and its natural resources were limited. Saving was

particularly low, because of its low average income and also because of the transfer abroad of huge funds by the wealthy Europeans, who used to dominate the country, and had or chose to leave the country. Yet, the new national leaders were quite optimistic and believed in progress. It was then widely admitted that the government had the duty, the power and the means to lead the country towards development, and the most prominent leaders agreed on a fundamental development strategy, which was in favor of a planned economy, leaving little room for private sector investment and development, for competition and for the market in general. And they strongly and explicitly expressed their view on investment priorities: mainly for education, modernizing agriculture, infrastructure and industrialization. During the sixties, more than 70% of investment was public. Around the third of total investments were allotted to basic equipment, a little more than a third to agricultural investments, including dams and other water works, and around 15% to educational investments. Education benefited even more in terms of current expenditures. Not much more than 7% of investments went to subsidize industries, and little was left for private investments.

What was achieved in the sixties has nevertheless constituted important assets for the following decades and for future development of the private sector.

In the sixties, however, economic policy also caused the rapid increase of money supply and aggregate demand, leading to an important increase in inflation and, above all, to foreign payment imbalance. As to the well being of the average citizen, while investment went up sharply, per capita income and consumption hardly increased. This was the major drawback of the decade of the sixties.

It was a decade of vision, and it led to achievements, mostly in education and basic infrastructure, but also of misconceptions and mistakes in terms of economic policy and institutional design. There were little or no incentives for the efficient use of resources and for assuring sustainability of growth.

The end result was a profound crisis resolved in 1970 by a change in the economic strategy and in favor of a stronger private sector

1.2: A period of growth, protection and mounting debt: 1971-1986:

In the seventies, the Tunisian Government converted but not fully to a private market and open economy. It did allow private sector development, while keeping the economy under state control and heavily protected.

Private investments were widely encouraged owing to easy access to credits and generous state subsidies and fiscal exoneration. The state was supposed to invest less, but because so much was to be done, it kept investing anyhow. Private sector development did not lead to any privatization of public enterprises or to the elimination of public monopolies. Instead, the private enterprises of the seventies were strongly protected from foreign and domestic competition. Any investment in a new project required a prior government agreement; usually not many projects were allowed in the same sector. Most of the economy was inward oriented, except for the offshore sector, which used to fall under a specific regulation and which set the path for the creation of the currently most exporting manufacturing firms.

During the same period. 1971-1986. more public enterprises were created, and public enterprises continued to be heavily subsidized, the level of these subsidies even increased. In terms of strategies and priorities, the nineteen seventies were altogether characterized by much more pragmatic attitudes. Oil revenues became relatively important in the seventies, and the country almost had a feeling of prosperity. Thus, many important public investment projects were launched and total spending (government and private) could be increased.

However, by the end of the seventies, macro economic imbalances became apparent and debt service increased. Simultaneously, an important social transformation came to the surface with the strengthening of the working class, the rise of unemployment and the increasing number of dissident youth. The loss of purchasing power due to persistent inflation triggered movements of dissidence and even of rioting.

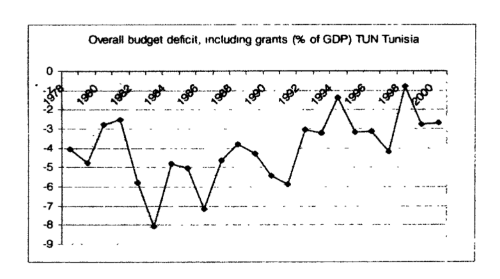
In 1983, the political leadership was much weaker than in the sixties and the early seventies, and the strategic priority for the most influential government members was then to fight over the distribution of political power. That is, it was not able to react effectively to this crisis and to make the needed strategic adjustments. In the mid eighties, the government had to negotiate stabilization and adjustment plans with the International Monetary Fund and the World Bank.

1.3: Structural adjustments and after: 1986-2000

Ever since, Tunisia's official strategy switched more openly in favor of a market and private sector oriented economy. A complex set of reforms and liberalization programs have indeed been implemented in order to facilitate private investments and activities, after having gone through a stringent stabilization program in the late eighties and the early nineties. Tunisia has thus achieved macro economic stability. The overall fiscal balance, which reached more than 8 percent in 1985, has been gradually reduced and kept around 3 percent or less, and inflation has also been around 3 percent. The current account balance (in percent of GDP) was brought down to the 2 to 4 percent range. GDP growth average rate has been around 4.5 percent (in real terms) during the 1990-2000period. This rate is higher than the MENA region average, which is equal to 3 percent. However, it is lower than the rate achieved in Tunisia during the pre-stabilization and structural adjustment period (averaging 6 percent) and lower than rates observed in the more performing countries in other regions of the world, for instance in Asia and elsewhere.

Graph 1: fiscal balance in Tunisia 1978-2000

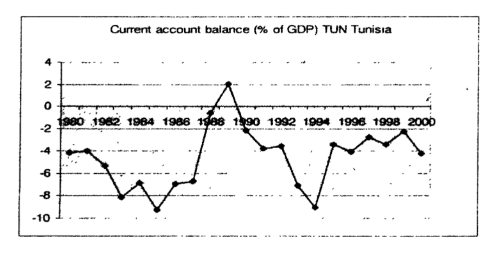
Budget deficit in Tunisia



Source: World Development Indicator, CD 2001, and own calculation

Graph2: Current account balance 1980- 2000

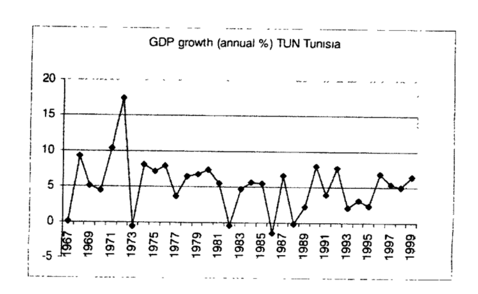
Current account balance in Tunisia



Source: World Development Indicator, CD 2001, and own calculation

Graph 3: Growth 1968-2000

Growth in Tunisia



Source: World Development Indicator, CD 2001, and own calculation

Sovereign rating also shows that Tunisia is achieving investment-grade status, just below that of Kuwait and Israel, and that this rating is improving. Therefore, rapid private sector development and rapid growth of private investment, local and foreign, are expected. It is true that Tunisia's overall investment to GDP ratio remains higher (at around 25 percent in the 1997-2000 period) than the ratio of other countries in the Middle East and North Africa (MENA) region (around 22 percent over the same period), and that the average rate of growth of capital formation in Tunisia has been (at 8 percent for the same recent period) higher than that of the average for MENA countries (See tables 1).

Table 1: Gross Fixed Capital Formation as a share of GDP in Tunisia and in the MENA region (in %)

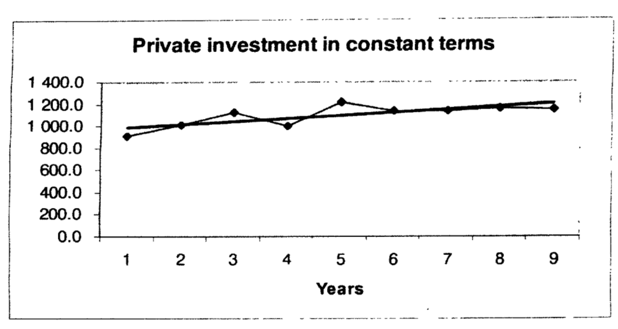
Capital formation (% of GDP)	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
Tunisia	31.0	30.0	32.0	28.0	27.0	24.0	23.0	25.0	25.0	25.0
Middle East & North Africa	21.0	22.0	22.0	23.0	22.0	22.0	21.0	22.0	21.0	22.0

Source: World Development Indicator, CD 2001

II. THE STRUCTURE AND EVOLUTION OF THE PRIVATE SECTOR

In spite of all these positive signs, the private sector investment ratio and growth have been, over this post structural adjustment period, below expectation. Private contribution to value added (VA) as a share of GDP remains below 65 percent, and the share of private investment has only slightly increased from a little less than 50 percent in 1990 to a little more than 50 percent in 2002. The following graphs indicate the rate of growth of private investment.

Graph 4: Private investment in real terms (in US$ Million)



Source: IEQ data, and own calculation

Graph 5: Investment in textiles in real terms (in US$Mn)



Source: IEQ data, and own calculation

Table3: Private/Public Value-Added as a Share of GDP, 1983-1997

	Private Sector				Public Sector		
	Total	Micro enterprises*	Organized private sector	Households	Total	Public enterprises**	Administration
1983-86	58.1	35.3	17.9	4.9	41.9	27.5	14.4
1987-91	59.5	36.9	17.8	4.8	40.5	26.4	14.1
1992-95	63.1	38.2	21.2	3.7	36.9	22.3	14.6
1995	63.8	38.8	21.4	3.6	36.2	21.2	15.0
1996	65.3	39.9	22.2	3.2	34.7	19.9	14.8
1997	63.3				36.7		
2000	64				36		

Source: National Accounts (background tables, various issues), Institut National de la Statistique (INS).
**Micro enterprises are defined as enterprises with fewer than 5 employees in commerce and fewer than 10 in other. **A state equity share of at least 34 percent defines public enterprises.*

Nonetheless, this relatively slow growth of private investment should not hide the strength of private business in many particular sectors where the bulk of production has traditionally been in the private sector, as indicated in tables 4 and 5; for instance, agriculture and most of manufacturing are

mainly private; but still, more is expected from the private sector in order to accelerate growth.

Table 4: Private/Public Share of Value-Added and investment 1983-1998

Private sector in % share in	1983	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98
Agriculture VA	96.1	96.5	96.4	96.4	97.2	95.9	98.4	97.4	97.3	98.0	98.1	98.0	98.4	98.0	97.7	97.9
Manufacturing VA	68	67	71	70	71	68	68	69	70	71	72	73	74	75	80	80
Services VA	71	70	73	70	71	71	68	70	71	71	72	73	75	75	76	77

Source: Institut d'Economie Quantitative (IEQ) tables and own calculations.

Faster growth of private investment constitutes a major challenge because Tunisia is facing increasing international competition, especially as a result of its trade commitments with the European Union (EU) and the WTO. Tunisia, a WTO member, was the first to sign in 1995 an association agreement, including the formation of a free trade area (FTA), with the European Union (AAEU). Tunisia is, hence, to open its market totally to manufactured goods imported from the EU countries by 2008. The implementation of this agreement has already reached its crucial phase. Furthermore, negotiations are ongoing and expected to lead to a similar agreement on trade of services between The EU and Tunisia.

1.1 structure of the private sector

There are in Tunisia, in 1997, according to the official national register held by the national statistics institute (INS), more than 620000 enterprises. However, more than 600 thousand are really micro enterprises with less than 10 employees and often much smaller with just one self-employed person. 236 thousand enterprises are in agriculture, most of them also very small, and 388 thousand are small non- agricultural enterprises. Hence, there are less than 13 OOO corporate enterprises, including 10 employees or more, of which more than 10 000 remain small (between 10 and 50 employees) and almost entirely in the private sector. On the opposite side, the number of really large firms, employing at least 250 employees, is relatively very small: 467 in 1997, of which close to100, the largest and the most powerful, are public enterprises. According to the same national data-base, which will be used to compile most of the tables presented here, public enterprises are defined as those enterprises where the government holds at least 34 percent of the capital. The public sector is dominated by the large

enterprises, which are quite concentrated in transport and communication and public utilities and also in manufacturing, but not in textile and clothing, which is mostly private. The state has almost monopoly power in sea, air and railway transportation as well as in telecommunication and postal services. It also has a dominant position in mining, energy and utilities production and marketing.

As to the medium size enterprises, their number is a little more than 2000, and most of them are private and concentrated in manufacturing, primarily in textile and clothing.

Hence, the Tunisian organized private sector, or what may also be approximately identified with the formal sector, which includes the corporate firms (small, medium and large), is constituted predominantly of small and medium firms. The informal sector is not, strictly speaking, identical with the set of micro firms; it is defined as the set of enterprises producing **legal** goods and services and selling them **openly** in the market but not complying with the country's regulations, mainly the fiscal and the labor market regulations. There is wide evidence that most micro firms belong, in this sense, to the informal sector, and the latter may approximately be identified with the micro firm sector, and the formal sector with the rest.

The reason for the predominance of small size enterprises in Tunisian is to a large extent the small size of the entire economy and also the legacy of the past protectionist policies openly adopted until 1986/87 and favoring the creation of inward oriented and highly protected firms. Family type firms, small and inward oriented remain as a matter of fact the prototype. Many reforms were introduced, starting in 1986/87 and more vigorously in 1990, in order to modify the incentive scheme and promote the development of larger, more outward and transparent firms, but so far the impact has been limited. Small or medium family type firms are still the most predominant, and the informal sector remains quite large.

Table 5: Structure of the Enterprise Sector in Tunisia by Number of Enterprises in 1997

	Enterprise groups by Number of Employees					Enterprise groups by Number of Employees					
	Private Sector					Public Sector				Private and Public >10	Total Private and Public
	Micro <10	Small 11-50	Medium 51-250	Large >250	Total Private Sector > 10	Small <50	Medium 51-250	Large >250	Total Public Sector		
Agric. Forestry, Fishing	236268	429	72	15	516	2	4	3	9	525	236793
Extractive Industries	0	138	24	4	166		1	4	5	171	171
Manufacturing	92511	4083	1209	182	5474	2	6	20	28	5502	98013
Energy and Utilities	0	0	0	0	0	0	1	2	3	3	3
Construction	49923	1102	227	51	1380	0	0	4	4	1384	51307
Commerce	126886	2226	119	16	2361	0	3	7	10	2371	129257
Tourism	9760	642	169	53	864	0	1	1	2	866	10626
Transport, communications	36910	337	59	17	413	2	2	21	25	438	37348
Finance	0	56	19	6	81	0	4	8	12	93	93
Business Services	59877	624	99	26	749	10	13	5	28	777	60654
Community Social Services	0	503	61	9	573	11	17	13	41	614	614
Total	612135	10140	2058	379	12577	27	52	88	167	12744	624879

Source: INS National Accounts and own calculations

The structure of the Tunisian private enterprises may be briefly described as follows:

- It may be underlined that, in 1997, the private sector generated 92.9 percent of total enterprise employment, which is obviously a very large share, while only 7.1 percent was generated by public enterprises. More than three quarters of private employment is in the small and more so in micro enterprises. However, within the organized formal sector, constituted of enterprises with 10 employees or more, the contribution of the small enterprises appears smaller than the employment generated by the medium and large enterprises. The latter create more jobs and offer better working conditions. These proportions have hardly changed between 1997 and 2000, and any variation may be due mainly to cyclical effects.

- The public sector's role is still quite dominant in three specific sectors: energy and utilities (100% of total employment), banking (64.9%) and mining (57.8%). Its role is of lesser magnitude but significant at the national level in community services (36.5%) and in communications (34.7%). It is note worthy that the public sector in Tunisia is almost absent in the remaining sectors: agriculture, manufacturing, construction, trade, tourism and business services.
- In terms of turnover, the public sector generates around 25 percent of the country's total; this is much more important than its contribution to employment, more than tree times higher. Within the private sector, which produces the remaining 75 percent, micro firms produce 45 percent, much less than its employment share. In other words, productivity is lower in these micro enterprises and relatively higher in the large and public enterprises. The difference is due mainly to the difference in capital used by these various categories of firms. Public enterprises capture more than 60 percent of the capital stock, most of it detained by the less than 100 large public enterprises (which generate only 7.1 percent of employment), whereas micro firms possess only 7.2 percent of capital for more than 70 percent of the labor force. The share of the private sector in the capital stock has increased over the last decade to a little more, instead of a little less, than 40 percent.
- As to value added, the performance of the private sector is superior to its performance in terms of turnover; its share in total value added is higher, and it is increasing: it went from 76.2 percent in 1997 to 78.3 percent in 2000. Hence, the private sector probably makes a better use of its intermediate goods and raw materials than the public sector, and, in this sense, it is more efficient. This comparison would have been even more rigorously proved if the private and public firms that are compared were in the same type of activities.
- About 94% of the agriculture sector, 75% of the construction and 80% of the trade sector are all dominated by micro enterprises. Business services (55.8%), transport & communications (48.2%) and tourism (33.2%) are not far behind. These are all typically family type firms that emerged gradually during the seventies and eighties, and whose numbers have been increasing after the stabilization period (1986-1990). Everywhere in the world, micro and small firms make the vast majority of existing firms, but this phenomenon is more acute in the less wealthy countries because of scarcity of capital and difficult access to financial resources, added to difficult access to technology, and to the high cost of formality. All of this

contributes to the development of the informal sector as will be argued further below.

- **In the formal sector, firms are family type, closed and not willing to share decision- making. These are firms that emerged during the seventies and eighties under the protectionist regime and are inward oriented. However, there is a growing generation of partly or fully exporting firms (the offshore firms) that are developing and successfully competing with foreign competitors.**

Table 6: Comparative Structure of the Enterprise sector in Tunisia:

	Private Sector				Public Sector				
	Small and micro <50	Medium 51-250	Large >250	Total Private Sector	Small <50	Medium 51-250	Large >250	Total Public Sector	
Employment Generation in Group									
Number	1441813	223828	190447	1856088	555	6954	134366	141875	1997963
Percentage of Total	77.7%	12.1%	10.3%	100.0%	0.4%	4 9%	94.7%	100.0%	
Percentage of Grand Total	72.2%	11.2%	9.5%	92.9%	0.0%	0.3%	6.7%	7.1%	100.0%
Turnover in Group	<50	51-250	>250	Total	<50	51-250	>250	Total	Grand Total
Turnover									
Volume In US $Mn	13991	5714	3203	22908	212	764	6832	7808	30716
Percentage of Total	61.1%	24.9%	14.0%	100.0%	2.7%	9.8%	87.5%	100.0%	
Percentage of Grand Total	45.5%	18.6%	10.4%	74.6%	0.7%	2.5%	22.2%	25.4%	100.0%
Capital Employed in Group									
Volume in US$ Mn	3710	9583	5992	19285	461	1637	29601	31699	50984
Percentage of Total	19.2%	49.7%	31.1%	100.0%	1.5%	5.2%	93.4%	100.0%	
Percentage of Grand Total	7.3%	18.8%	11.8%	37.8%	0.9%	3.2%	58.1%	62.2%	100.0%
Value Added in Group	<50	51-250	>250	Total	<50	51-250	>250	Total	Grand Total
				VA				VA	VA
Volume in US$ Mn	8021	2240	1139	11399	140	331	3099	3569	14969
Percentage of Total	70.4%	19.6%	10.0%	100.0%	3.9%	9.3%	86.8%	100.0%	
Percentage of Grand Total	53.6%	15.0%	7.6%	76.2%	0.9%	2.2%	20.7%	23.8%	100.0%

Enterprises grouped by Employees 1997.

Source: INS National Accounts and own calculations

III. THE BUSINESS ENVIRONMENT

All in all, the Tunisian private sector has been growing but rather slowly. To a large extent, this is the outcome of the country's business environment. Business environment is a wide and multidimensional concept covering many determinants of private activity and investment; it includes mainly basic government and legal structure and institutions, the financial sector institutions and the labor market institutions.

Tunisia is offering a generous incentive package for investors, local and foreign, targeting mainly exports, agriculture and regional development. These incentives may be seen as a means to compensate for basic weaknesses of the business environment. The main effect of these incentives has been a growing offshore (fully exporting) enterprise sector. However, they have not been sufficient to generate enough private investments, especially in the targeted categories.

3.1. Legal and regulatory policies

Uniform and transparent interpretation and application of the rules of law are essential for private investors, and more generally for a smooth and efficient economy; they are essential for protecting people and company's rights and property, and therefore for reducing uncertainty and creating a safe environment.

The Judiciary system:

Tunisia does have a modern judiciary system. A survey conducted by IACE[1] included questions on the investor's experience with the judiciary system and revealed that it is not a major constraint for them, and that corruption is not so rooted in the system. However, some imperfections have been brought up by many investigators as regards, for instance, company law, bankruptcy procedures, training of judges in economics and business affairs, and fiscal administration. Although some progress has been made in these areas, more reforms are still urgently needed.

Privatization

Privatization is also part of the legal set up aiming at private sector development.

The Tunisian privatization strategy and experience constitute a good indicator of the growth of the private sector in Tunisia and also of the attitude of the state towards free market and competition. There is now a

---

[1] IACE : Institut Arabe des Chefs d'Entreprises

solid consensus in favor of privatization in Tunisia; which is by itself a major achievement; knowing that, until twenty years ago, the privatization idea was strongly rejected. However, the government attitude remains somehow mixed: on the one hand, it adopted a strategic choice in favor of liberalization and market development, on the other hand, the market concept is often perceived by the common citizen and by government officials with some suspicion. Every step in favor of the market is often accompanied by specific measures to allow the government not to loose control of whatever is liberalized or privatized. Many activities, which used to be excluded from the field of the private sector, are already privatized, there were privatization even in public utilities, highways, ports; not to mention banks and cement factories and hotels. One can even say that in the long run no public enterprise is excluded from privatization, and there is not such a thing as a list of firms not to be privatized. However, the privatization process has always been subject to so many constraints and pre-requisites, such as:

- Ensuring that the enterprise to be privatized is viable and sustainable in the long run,
- Avoiding negative social reactions and loss of employment in spite of the initial overstaffing of most of the public enterprises,
- Submitting to a rigorous privatization procedure.

Consequently, privatization has been slow and costly for the government, but there are good signs it is accelerating. After having experimented for about twenty years, the government seems more determined to accelerate the privatization process and to reduce the cost of privatization, which is estimated at around 25% of total proceeds.

The following table gives the number of transactions already accomplished since 1988 and as of the end of 2002. This number has fluctuated, but there is a positive trend; there are also a large number of transactions in the pipe.

Table 7: Privatization: number of transactions by mode

	Total	1988	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002
Assets Sale	229	4	13	10	22	20	7	5	4	21	9	21	64	14	10	5
Shares	78	4	6	3	2		2	1	10	9	9	8	6	7	8	3
IPOs	14								3	1	1	1	4	1	2	1
Concessions	10										1	3	5			1
Total	331	8	19	13	24	20	9	6	17	31	20	33	79	22	20	10

Source: Direction Générale de la Privatisation, Secrétariat d'Etat à la Privatisation

Along with the number of transactions, privatization proceeds have also increased during the same 1988- 2002 period. Until the mid nineties, the yearly privatization income varied between 20 and less than 60 million US

dollars, which is, of course, a very modest amount; but ever since, privatization proceeds have increased sharply, and reached around 420 million in 1998 and 578 million in 2002, mainly as a result of the privatization of the cement factories and of a commercial bank.

It is clear from tables 7 that privatization has been expanding to all types of privatization modes and activities: manufacturing, commerce, transportation, concession of public infrastructure, and the finance sector. The most frequent mode of privatization has been the sale of assets but the highest revenue was produced by the sale of shares. There is an increasing use of IPOs and attempts to more frequently involve the stock exchange in the privatization process, but the outcome has been limited.

3.2. The financial sector:

Over the past two decades, important reforms have been implemented in order to make the financial sector in Tunisia sounder and more competitive. It is basically a modern and reliable sector, but it remains incomplete and not yet fully developed, and it still suffers from many imperfections. First, it is strongly dominated by the banking system: although a wide range of alternative sources of funding is available, bank credit continues to predominate as a source of external finance for enterprises. Second, in spite of the progress made in strengthening the sector's autonomy and the role of the market within this sector, it remains to a large extent under state control and ownership. It is dominated by the state controlled institutions and banks.

The stock market is small and non-bank financial-institutions, in particular the insurance companies and pension funds, are not fully playing their important role in the economy, in particular as savers and investors. In the bond market, Government securities represent over 85 percent of outstanding bonds, and the secondary market for these bonds remains in its infancy.

Structure of the financial System

There are various types of banks, dominated by the 14 commercial banks, of which six, the most important, are public banks; they own more than 60 percent of the banking assets. There are also development banks and offshore banks open only to non-residents. The post office also has banking activities (table 27). As to Islamic banking, it is almost absent in Tunisia, except for a small development bank (the BEST bank, initially created with Saudi funds).

Privatization within the financial sector has started but slowly, perhaps because the government has relied on banks to perform extra budgetary tasks, such as serving subsidies and subsidized credits to farmers or small and medium industries. One bank has recently been privatized (La Banque du Sud) and another one is in the pipe (Union Internationale des Banques). However, nobody would be willing to make any statement as to when the remaining public banks will be privatized and whether or not there is any specific bank excluded from the privatization list.

The so-called commercial banks are actually involved in a wide variety of banking activities, serving primarily business firms and also individuals; besides, the new Tunisian banking law is encouraging universal banking. Consequently, commercial banks also do what development banks do, and they control many financial and non-financial affiliates. Development banks are also in a transition status, and may convert to commercial banking too; but they need to restructure their assets and adjust to more adequate management standards.

The non-banking institutions include the institutional investors, insurance companies and pension funds, leasing companies, open-end funds, close-end funds and venture capital funds.
Table 8 indicates the respective weight of the Tunisian financial institutions.

Table 8: Structure of the financial System in 2001

Type of institution	Assets (US $ Mn)	Percent in total assets	Number of institutions	As a percentage of GDP
Commercial banks	13715.03	**63.6**	**14**	**72.8**
State banks	7437.20	34.5	6	39.5
Priv banks	6277.83	29.1	8	33.3
Dev banks	782.24	3.6	6	4.2
Offshore banks	999.72	4.6	8	5.3
Post Office	699.30	3.2	1	3 7
National Saving Fund	559.44	2.6	1	3.0
Leasing companies	601.89	2.8	9	3.2
SICAV	977.62	4.5	28	5.2
SICAF	327.97	1.6	85	1.7
SICAR	144.76	0.9	26	0.8
Insurance	909.09	4.2	16	4.8
Brokerage	NA	NA	26	NA
Pension funds	1748.25	8.1	2	9 3
Total	21551.82	100.0	366	114.5

Sources: IMF (2002), BCT, CMF, and DGA

SICAV: Société d'Investissement à Capital Variable : Open end Fund.
SICAF : Société d'Investissement à Capital fixe : close end Fund.
SICAR : Société d'investissement à capital risque : Venture capital fund.

Financial soundness of the banking sector:

How sound are these bank institutions? Significant progress has been made in terms of implementing best practices in the banking sector; in particular banking supervision has considerably improved. Altogether it is a profitable sector, according to the most recent IMF appraisal (IMF 2000). However, exposure to credit risk remains important. Despite considerable improvements, commercial banks continue to suffer from several heavy burdens: a high proportion of non performing loans (NPL), a low level of provisioning, a large volume of non-interest bearing assets, and a rapidly growing exposure to vulnerable and risky sectors, mainly to tourism.

Table 9 Non-performing loans (commercial banks)

	1993	1996	1999	2000	2001
Gross NPL's	3,503.0	3,601.3	2,949.8	3,082.0	2,949.8
of which state controlled banks	*2,872.2*	*2 518.881*	*2,063.2*	*2,155.7*	*2,063.2*
As a % of gross claims	34.0	25.1	18.8	21.6	19.5
As a % of GDP	23.9	16.7	12.6	15.8	14.3

Source: IMF 2002, and own calculation

2.3. The labor market institutions and the informal sector

Labor markets are highly regulated in Tunisia, but this regulation is not strictly enforced. By definition, it is much less enforced in the informal sector, which does not comply, or hardly complies, with labor and tax regulations.

The main features of the labor market regulations

The main features of the labor market regulations are:

- ✓ Minimum wages,
- ✓ Collective wage negotiation,
- ✓ Compulsory social coverage,
- ✓ Restrictive hiring and firing regulation.

Overall, the Tunisian labor laws are quite restrictive, even though two amending laws favoring more flexibility were passed in 1994 and in 1996. They introduced more freedom as to the duration and the type of contracts allowed, and a lot more room is given for fixed term contracts. And, in case of layoffs, the procedure has been simplified, and a limit is put on maximum compensation and severance payments in case of firing.

Nevertheless, in many ways, the system may still look complicated and unduly restrictive, but it does not seem to be currently perceived by employers as a major constraint. In fact, it is only partly enforced. A large informal sector does not abide by these rules.

The informal sector

The informal sector hardly complies with any of these features. The distinction between the formal and the informal sectors is very important from the perspective of the private sector development. The informal sector represents a large share of employment and value added in Tunisia, like in most of the MENA countries, and is by definition more flexible than the formal sector; however, its outgrowth may be detrimental to economic growth and future employment.

Informal sector enterprises do not abide by the country's regulations, mainly the fiscal and the labor market regulations; they pay little or no taxes, they offer no explicit work contracts; they do not comply with the required labor standards in terms of health and security, or with technical standards. Consequently, their products are generally non tradable in international markets.

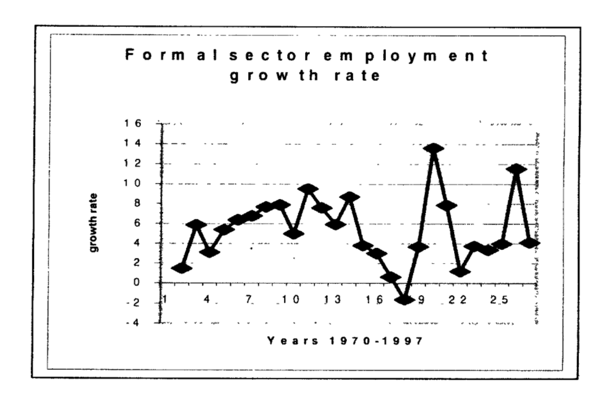
The type and strength of the country's institutions and their ability to enforce compliance with the regulations also have an impact on labor mobility out of and into the informal sector. Excessively restrictive laws and lax enforcement lead to a larger informal sector. Informality depends also on the tax enforcement capacity. A low enforcement capacity reduces the cost of informality as it reduces the fiscal audit and penalty probability. Countries with a better rule of law have smaller informal economies (Cebula 1997).

Higher taxes and social security payments are also major causes of the increase of the size of the informal sector, because they increase the cost of formality.

The higher the total cost of being in the formal economy the greater is the incentive to avoid taxes and to work in the informal economy. The strong

effect of high taxation on the size of the informal sector is empirically demonstrated, for instance by Schneider (1994), and Johnson & ali. (1998). Hence, there is a need in Tunisia (and in other countries of the region) to redesign the labor laws in accordance with the government enforcement capacity and in order to reduce the cost of formality (that is to increase the cost of informality).

In the Tunisian context, as regards employment and the informal sector, the available data for the 1970 to 1996 period confirms that, overall, employment slowed down in the 1983-1987 period (see graph below). In 1996/1987, the rate of growth of employment was the lowest and even negative, and at the same time informal employment was growing.



CONCLUSION

It is strategically important that the government enhances its market signals and adopts a clearer attitude towards the market, which implies defining new roles for the government and abandoning to the market what it can do better than the government.

It will be particularly crucial to take actions in order to accelerate private investment and growth, which is essential for combating unemployment and improving the competitiveness of the economy. Investment should target firms of all sizes, small and large. Small firms may create more

jobs but larger firms are more successful as exporters and are necessary for major activities where returns to scale are high.

There is a lot of room for simplifying and streamlining administrative procedures and regulations. Cumbersome administrative procedures are often cited as serious constraints to private investment; therefore only necessary controls and auditing should be maintained. For instance, most of the remaining price controls on retail prices may be removed. The existing investment incentives do not seem to have had the expected impact, in particular on foreign direct investment, and may be reexamined.

Accelerating privatization is also a strategic and important measure. To this end, there is an urgent need for the administration in charge of privatization to build more technical capacity and to recruit and train more specialized personnel in order to face the various tasks imposed by privatization.

There is also an urgent need to improve the information system over all aspects of the government sector, in particular the regulatory and judiciary system.

In the financial sector, this paper suggests that the ongoing reforms of the banking system should be carried on, and that more actions should focus on reducing NPL's , mainly by modernizing the risk analysis and project assessment procedures.

As to capital market financing, may be the immediate priority should be put in improving the government bond market, which is essential for the economy and for the capital market at large.

REFERENCES

Boughzala, Mongi & Mokhtar Kouki (2003) : " Unemployment and the informal Sector", ERF, unpublished.
Boughzala, Mongi, Hana Kheireldine & Subidey Togan (2001): "Labor Market Flexibility in Egypt, Morocco, Tunisia and Turkey", Presented at the FEMISE conference 2001.
Cebula, Richard J. (1997): "An Empirical Analysis of the Impact of Government Tax and Auditing Policies on the Size of the Underground Economy: the Case of the United- States: 1993-94". *American Journal of Economics and Sociology*; 56:2, pp.173-185.

IMF (2002), "Tunisia: Financial System Stability Assessment", including Reports on the Observance of Standards and Codes on the Following topics: Monetary and Financial Policy Transparency, Banking Supervision, Securities Regulation, Insurance Regulation, and Payment Systems, IMF country Report No O2/119

Johnson, Simon; Kaufmann, Daniel and Pablo Zoido-Lobatón (1998): "Regulatory discretion and the unofficial economy". *The American Economic Review*, 88/ 2, pp. 387-392.

Schneider, Friedrich (1994): "Can the informal Economy be Reduced Through major Tax reforms: An empirical investigation for Austria", *Supplement to Public Finance/ Finances Publiques*, 49, pp. 137-152.

World Bank (1994), "Republic of Tunisia: Private Sector Assessment", Report No 12945-TUN, Country Operating Division, MENA.

World Bank (2000), « Republic of Tunisia Private Sector Assessment Update », in three volumes, December 14, 2000, Private and Financial Sector Development Department, Middle East and North Africa Region, Document of the World Bank.

جدول الجلسات

اليوم الأول : الأحد 7 ديسمبر 2003

9٫00 – 9٫30 التسجيل

9٫30 – 10٫00 الجلسة الافتتاحية

- كلمة ا.د.محمود عبدالحى صلاح مدير معهد التخطيط القومى
- كلمة ا.د.على سليمان المدير التنفيذى والمدير العام
  المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
- كلمة ا.د.انطوان منصور
  ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
- كلمة ا.د.عثمان محمد عثمان
  وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة معهد التخطيط القومى

10٫00 – 12٫00 الجلسة الاولى

INTERNATIONAL FLOW DEVELOPMENT INVESTMENT AND PRIVATE INVESTMENT FLOWS TO ARAB COUNTRIES

رئيس الجلسة :ا.د. على سليمان المدير التنفيذى والمدير العام
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

المتحدث : ا.د. ليندا مطر- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا

المعقب :ا.د.كريمة كريم – استاذ الاقتصاد – جامعة الأزهر

12٫00 – 12٫30 فترة راحة لتناول الشاى

12٫30 – 14٫30 الجلسة الثانية

CHANGES IN ECONOMIC ENVIRONMENT AND INVESTMENT REGIMES IN THE ARAB COUNTRIES

رئيس الجلسة :ا.م. عادل العزبى

المتحدث: ا.د.انطوان منصور- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا

المعقب : ا.د.محمود عبدالحى صلاح مدير معهد التخطيط القومى

14٫30 – 15٫30 فترة راحة لتناول الغذاء

15ر30 – 17ر30 الجلسة الثالثة

دور القطاع الخاص فى التنمية

الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية

رئيس الجلسة:ا.د. جورج كورم

المتحدث:ا.عبد الفتاح الجبالى مستشار وزيرالمالية والخبيرالاقتصادى

بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – مؤسسة الأهرام

المعقب : ا.د. ابراهيم العيسوى مستشار معهد التخطيط القومى

اليوم الثانى: الاثنين 8 ديسمبر 2003

10ر00 –12ر00 الجلسة الرابعة

دور القطاع الخاص فى التنمية فى المشرق العربى– قضايا و آفاق

رئيس الجلسة : ا.د.محمود عبدالحى صلاح مدير معهد التخطيط القومى

المتحدث : ا.د. جورج كورم

المعقب : ا.د.سمير مكارى

12ر00 –12ر30 فترة راحة لتناول الشاى

12ر30 –14ر30 الجلسة الخامسة

القطاع الخاص ودوره فى التنمية بالدول العربية–الواقع وافاق المستقبل

رئيس الجلسة : ا.د. محرم الحداد مستشار معهد التخطيط القومى

المتحدث : عمر محجوب على التوم

المعقب : ا.د.سيد حسين مستشار معهد التخطيط القومى

14ر30 –15ر30 فترة راحة لتناول الغذاء

15ر30 –17ر30 الجلسة السادسة

THE PRIVATE SECTOR IN TUNISIA

رئيس الجلسة: ا.ممدوح ثابت مكى عضوالمكتب التنفيذى لاتحاد الصناعات المصرية

المتحدث : ا.د. عبدالله عبد الملك و ا.د. المنجى ابو غزالة

المعقب : ا.د. فادية عبدالسلام مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية– معهد التخطيط القومى

بيان الحضور

٠١	أبتسام إبراهيم الجعفراوى	المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية
٠٢	أبتسام أمام محمود الهندى	رئيس الإدارة المركزية للمتابعة –وزارة التخطيط
٠٣	إبراهيم سليم إبراهيم	صحفى بجريدة الحقيقة
٠٤	إبراهيم مرعى إبراهيم العتيقى	كلية التربية جامعة الأزهر
٠٥	إجلال راتب العقيلى	مستشار معهد التخطيط القومى
٠٦	أحمد الغرباوى	الشركة الدولية لصناعة الأغذية
٠٧	أحمد عبد الوهاب برانية	مستشار معهد التخطيط القومى
٠٨	أدريس الغضيان	مؤسسة تنمية القطاع الخاص بجدة
٠٩	أسماء عمر البلاسى	معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
٠١٠	أشرف أنور خلف	الهيئة العامة للتصنيع
٠١١	السيد عبد العزيز دحيه	مستشار معهد التخطيط القومى
٠١٢	السيد محمد الكيلانى	مستشار معهد التخطيط القومى
٠١٣	ألهام أحمد دشيشة	مركز البحوث – بنك مصر
٠١٤	أمل محمد أبو الفتح	الجهاز المركزى للمحاسبات
٠١٥	أمنية عبد السلام أحمد	الجهاز المركزى للمحاسبات
٠١٦	أمنية عبد المنعم قاسم	وزارة التخطيط
٠١٧	أميمة كمال	جريدة أخبار اليوم
٠١٨	أنطوان منصور	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا
٠١٩	أيمان على عبد الواحد	الجهاز المركزى للمحاسبات
٠٢٠	حاتم فاروق	صحفى
٠٢١	حازم محمد صبرى	الهيئة العامة للتصنيع
٠٢٢	حسن صالح حسين محمد	الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل – وزارة النقل
٠٢٣	حنان رجائى	الخبير بمعهد التخطيط القومى
٠٢٤	حنان عبد العظيم محمد	الجهاز المركزى للمحاسبات
٠٢٥	دلال محمد عبد العزيز المستكاوى	وزارة التخطيط

٠٢٦	راجية عابدين خير الله	مستشارمعهد التخطيط القومى
٠٢٧	زكريا أحمد راشد	شركة مصر للتامين
٠٢٨	زكريا محمد محمد مدين	وزارة المالية
٠٢٩	زينات محمد محمد طبالة	المستشار و مدير مركز التنمية البشرية بمعهد التخطيط القومى
٠٣٠	زينب عزب أبو الخير	وزارة التخطيط
٠٣١	سحر مصطفى حافظ	المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية
٠٣٢	سعد حافظ محمود صدقى	مستشارمعهد التخطيط القومى
٠٣٣	سلوى محمد مرسى	المستشار بمعهد التخطيط القومى
٠٣٤	سميحه حسين متولى	مجلس الشعب
٠٣٥	سمير أحمد فؤاد مصطفى	وزارة الصحة والسكان
٠٣٦	سمير رياض مكاوى	الاستاذ بالجامعة الأمريكية
٠٣٧	سمير زين العابدين على	باحث أقتصادى
٠٣٨	سميرة إسماعيل محمد أمبابى	وزارة التخطيط
٠٣٩	سنيه محمد حسين هاشم	الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل
٠٤٠	سهير إبراهيم أبو العينين	المستشار ومدير مركز السياسات الكلية بمعهد التخطيط القومى
٠٤١	سهير أحمد على العريان	وزارة القوى العامة والهجرة
٠٤٢	سيد حسين أحمد	مستشارمعهد التخطيط القومى
٠٤٣	صادق رياض	المستشار بمعهد التخطيط القومى
٠٤٤	صالح عزب حسن	وزارة الدولة لشئون البيئة
٠٤٥	صفاء على عبد الفتاح	وزارة التخطيط
٠٤٦	صلاح لطفى محمد	هيئة الأستثمار
٠٤٧	عادل عبد الله عبد اللطيف	البنك المركزى المصرى
٠٤٨	عبد العظيم عاشور محمد	شركة مصر للتامين
٠٤٩	عبد القادر دياب	المستشار ومدير مركز الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات بمعهد التخطيط القومى
٠٥٠	عبد القادر حمزه محمد	مستشارمعهد التخطيط القومى
٠٥١	عبد الله عبد الملك	معهد الإقتصاد الكمي – تونـــــس
٠٥٢	عبد المجيد أحمد بنان	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص – جده

٠٥٣	عبد الوهاب رزيق	مؤسسة تنمية القطاع الخاص بجدة
٠٥٤	عثمان محمد عثمان	وزير التخطيط – ورئيس مجلس إدارة معهد التخطيط القومى
٠٥٥	عزه حسن الفندرى	الخبير بمعهد التخطيط القومى
٠٥٦	عزيزه عبد الرازق	المستشار بمعهد التخطيط القومى
٠٥٧	علاء شديد	جريدة الميدان
٠٥٨	على سليمان	الرئيس التنفيذى المدير العام – مؤسسة تنمية القطاع الخاص بجدة
٠٥٩	على عبد الله اليسانى	كلية الزراعة – جامعة عين شمس
٠٦٠	عماد محمود عزت	وزارة الصحة والسكان
٠٦١	عمر أبو الفتوح على راشد	وزارة الخارجية
٠٦٢	عمر محجوب على التوم	بنك الإستثمار المالى – الخرطوم
٠٦٣	عواطف على العاصى	وزارة الصحة والسكان
٠٦٤	فادية محمد عبد السلام	المستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى
٠٦٥	فتحى محمد إبراهيم	خبير إقتصادى
٠٦٦	لبيبه شاهين	جريدة المساء
٠٦٧	لطف الله إمام	مستشارمعهد التخطيط القومى
٠٦٨	ليندا مطر	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا - الايسكوا
٠٦٩	ماجده إبراهيم سيد فرج	المستشارومديرمركز التنبوء ونماذج التخطيط بمعهد التخطيط القومى
٠٧٠	مجده إمام حسنين	الباحث بمعهد التخطيط القومى
٠٧١	مجدى عبد الله شراره	أمين عام إتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية
٠٧٢	محرم الحداد	مستشارمعهد التخطيط القومى
٠٧٣	محسن صبرى حنا	الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
٠٧٤	محمد رستم	باحث اقتصادى
٠٧٥	محمد حسن توفيق	الخبير بمعهد التخطيط القومى
٠٧٦	محمد حمدى المسلماتى	الخبير بمعهد التخطيط القومى
٠٧٧	محمد حميدوش	بنك التنمية الأفريقي

٠٧٨	محمد رؤوف حامد	رئيس الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية
٠٧٩	محمد محمد أبو الخير	وزارة التخطيط
٠٨٠	محمد محمد الكفراوى	مستشارمعهد التخطيط القومى
٠٨١	محمد محمود أحمد مصطفى	جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى
٠٨٢	محمد مرعى حسين	الخبير بمعهد التخطيط القومى
٠٨٣	محمد نجم	مجلة أكتوبر
٠٨٤	محمد نصر فريد سليمان	الخبير أول بمعهد التخطيط القومى
٠٨٥	محمود أحمد عرفه	وزارة التخطيط
٠٨٦	محمود السيد عيسى منصور	معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
٠٨٧	محمود سالم	أخبار اليوم
٠٨٨	محمود محمد محمود حسين	وزارة المالية
٠٨٩	محمود عبد الحى صلاح	مدير معهد التخطيط القومى
٠٩٠	مختار الشريف	الخبير بمركز بحوث الصحراء
٠٩١	مصطفى عبد الغنى وهبه	وزارة التخطيط
٠٩٢	ممدوح الوالى	جريدة الأهرام
٠٩٣	ممدوح فهمى الشرقاوى	مستشارمعهد التخطيط القومى
٠٩٤	منصور مغاورى حسن	المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
٠٩٥	منى عبد العال دسوقى	الخبير بمعهد التخطيط القومى
٠٩٦	ناهد أنور أبو العز	وزارة التخطيط
٠٩٧	نجوان سعد الدين عبد الوهاب	المستشار بمعهد التخطيط القومى
٠٩٨	نعمانى نصر نعمانى	الهيئة العامة للسلع التموينية
٠٩٩	هبة صالح مغيب	الباحث بمعهد التخطيط القومى
٠١٠٠	هدى صالح النمر	المستشار بمعهد التخطيط القومى
٠١٠١	وسيم أبو النجا	المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص - جدة
٠١٠٢	كريمه كريم	أستاذ الإقتصاد - جامعة الأزهر
٠١٠٣	عادل العزبى	رجل إعمال
٠١٠٤	جورج كورم	وزير المالية السابق - الجمهورية اللبنانية
٠١٠٥	عبد الفتاح الجبالى	مستشار وزير المالية

٠١٠٦	إبراهيم العيسوى	مستشارمعهد التخطيط القومى
٠١٠٧	ممدوح ثابت مكى	عضو المجلس التنفيذى لإتحاد الصناعات المصرية
٠١٠٨	المنجى أبو غزاله	خبير اقتصادى – الجمهورية التونيسية
٠١٠٩	إيمان أحمد الشربينى	الخبير اول بمعهد التخطيط القومى
٠١١٠	فيكتور فايز بولس	باحث إقتصادى
٠١١١	حاتم فاروق	صحفى – مجلة أكتوبر
٠١١٢	سمير زين العابدين على	باحث إقتصادى – وزارة الخارجية
٠١١٣	سعد حافظ محمد	مستشارمعهد التخطيط القومى

فهرس المحتويات


Bibliotheca Alexandrina
0495342